

كتاب خير لغير الاسلام في شرح مشرعي الاسلام

جلد اول

شيخ محمد بن مامقاني

١٩٠١ هـ - ١٢٢٠ هـ

فقه امامية علي - ٢٠

هو الله  
تعالى العزيم

برأيه ينظر

صاحبنا صري شدة و

مستوى كذا كتاب طاب من هذا الخلا

في شرح شرايع الاسلام من صنفنا اختر من طاب

مرجع الخاص العام ورتج شرح السيدنا عز عليا الله

صلوا الله الملك العلوي ملاذ الاسلام على نعمها والمجاهدين

ظهر الملك الذي تجتاز الاسلام المبلى التي الله العالمين العالم الشرا

والحق الصادق الذي لا يزول ولا يتبدل والعلو الذي ليس ثاني افا شيع

محمد حطون في هذا الاصل في المسكن اذ اعر الله خلا لا على شي الا

والاذا في كون بجليه سم على نكت في علما اعلوا كذا الله انما الله

انفرض طالعنا من رقيقة عليا حرق في اكون اير صبح اميد ان شرف

اقبال مبدع محمود دل الرأى خویش را بر طالبان علم كفو في ان يكون

اقلاما خيرة في اهلنا ما نجي انما في رجبنا جلالا بل جلالا كرمنا

اسد الله لنا معده هيبو الحق الاصل في نبي المسكن في

اقبال الله في رتوج شرع مبين اعلوا كلما حقه علما بترج

كفر الله انما الله انما الله انما الله في نكاح شرع يتقوى

صحيح في رتوج في ان الحمد في حق المقدس

سبح الله في رتوج في نكاح شرع يتقوى

كفر الله انما الله انما الله انما الله في نكاح شرع يتقوى

صحيح في رتوج في نكاح شرع يتقوى

كفر الله انما الله انما الله انما الله في نكاح شرع يتقوى

صحيح في رتوج في نكاح شرع يتقوى

كفر الله انما الله انما الله انما الله في نكاح شرع يتقوى

هو المجلد الاول  
 في شرح الالحاد في شرح  
 شيخ الاسلام من صنفه من  
 تحقيق علمه في بيان الحق والخطأ  
 عازا لله في الحق والخطأ  
 ان الله العالم بغيرنا في الحق  
 حسن لما يقا طول البعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكيم العليم الذي في الامكام وكما احاط به الاحكام والصلوة والسلام على من بعثه على عباده فهو بمراة اشرف  
 الانبياء الطام وسيد الرسل الكرام والقرآن العظيم الذي هم مصابيح الظلام وشفاة الامم ويعمل بقول الله تعالى انما امرت  
 الايمان والامانة بخيركم من عند الله تعالى انما امرت بغيري الله ثم بالافامة عند باب مدينة علم النبي وعرض سورة النحي وعمل  
 حكم الجليل الحسن على صلوات الله وسلامه عليه وفقني الحق بربك يا بشري الوصو على وجه الكمال وعندك كتاب غايه الامانة اخذت  
 في مذكرة كتاب شيخ الاسلام المتفق عظم نظره عن تجزئة البيا والاعلام متصفا بالحق وقاسده ومعانيه تصد بالكشف مذكرة  
 ومبانيه واضفت الى ذلك بقا الاقوال ذكر ما قيل عليها وما ينبغي ان يقال على كل ما ساعدته عليه الوقت والمجال فإني انزل  
 بيا اللغات بوشع البيا البند مع من لم يرد في العباد ويخبر البيا وصيته ذرايع الامثلة الى اسرار شيخ الالام واسأل الله  
 تعالى ان يوفق للاتمام ويجعله وسيلة الى عبادة يوم القيامة سادنا لانام عليهم الصلوة والسلام قال المصنف في البيا اعلم ان  
 الظهور في اللغة الظاهر والظاهر من الاراد ناسخ الاوساخ كما صح به رجاء من الغفها وظافعة من الغيوبين وقع فهو لا يدرى في كون  
 استعمالها بالنظر في الاوساخ المحيطة داخل في الحقيقة واذا بالنظر في الاوساخ المعنوية كالمعاني بان يراد الظواهر الشرعية عن  
 الامكان وانما يقرب منه من محاطة الرخا في مثل قول طهارة ذرايع الامثلة معروفة وفي الحقيقة والحق في مثل قولنا طهارة والقلب  
 فلا ن معلومة وامتنان لك فالظان الاستعمال بما ذكره من كمال الحافيا تصرفها كمالها من القلب وفاقا  
 للفضية الشبهة الحق المدقق الشيخ فاسير يحيى الدين القرني في نهج الامام وبقية الحاشي عن التخصيص في الاساس بعد ذكر  
 منصرف المادة ويقصر ما يابا سبب الحشوي من قول ومن الحاشي من لا فرق منه وطهر الله ثم وهو ظاهر القاب في من  
 مداخل الاخر التي تظهور للدين في تقييد في بابك التطر لا في ذلك من جاعة من اهل اللغة وظافعة من الغفها اما الاو  
 منه لما في النسخ من قول والظاهر من الحشوي ظاهر من الفاشي ومن الغيوب في القاموس التطهر الشرع والكشف عن الامم  
 وفي المصباح الذي هو ظاهر الحاشي عن الصبي من قبل الما في المناقصة المعجزة مع من قولهم انهم اناس تطهرون يعني  
 عن اديا والنشا والريال اما الثاني منه استبعاد التهمة في غاية المراد بية التطهير حيث قال ومعناها هذه الظاهر والظاهر  
 قال الله سبحانه وتعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت يطهركم فظهر في ذلك انما الغرض من تطهيرهم وبصرهم  
 انتهى لكر بصل ما بدت تامل عند دلالته فيهما على الحقيقة اما الاول فلا يدرى في اهل علم بيان ما جعل في اللفظ من النكا  
 سوا كانت حقيقة ام ظاهري ومن تعرض للتمية بينهما اما الثاني فلا ن غايه ثابت فساد منه انما هو كون اللفظ مستعلا  
 في معنى التطهير الادناس المعنوية وقد تقرر في محله ان الاستعمال اعلم من الحقيقة والمجال فلا يخفى ان الاستعمال لما رواه  
 قد صرح بجريه في الاية المذكورة كبصمهم قال في ك والطهارة هذه الظاهر والظاهر قال الله ثم انما يريد الله ليذهب عنكم  
 الرجس اهل البيت ويظهر كظهر كذا المصنف ان الطهارة هنا ناكيد لبعض النشام من هابا الرجس من البقية وقال في

## في تحقيق معنى الظهارة

بالكتابة والخبرنة لا يترسنا الذوق بان الظهارة مستعارة للشيء انتهى هذا ككل ما يتبعه عليه أهل اللغة وانما الظهارة  
فأذا علم منهم بان جدير شفقون على ان الظهارة قد نقلت عن معنا اللغوي الى معنى آخر ولكن وضع منهم خلافه موضعين  
الاول المعنى المتعدي اليه فترد صيغة الماسر بما عير اخصت صيغة تنفق جواز القران الى الصلوة واخرون بانها رفع مانع  
الصلوة من هذا ما عيرت بما اوضحه كبر سعيد قال في التمهيد وهذا ان الصلوة ان صدق بها ادخال ازالة الحب وهو غير اصطلاحنا  
الا على ما عيرت التخييل اوضحه شرح النهاية بانها الظاهر من النيات وضع الاحداث وسكن على ابن هرة ما يوافق هذا التعريف لا  
قال في الغيبة ان الظهارة على ضربين ظهارة عن حدث وظهارة عن محض انتهى قال في التمهيد اتم قبل كل ما لا يقدم ذكره من السنان  
من يطلقها على الجمع للصلوة خاصة ومنهم من يطلقها على كل ازالة للحجب وعلمنا الاكثر من على الاول ثم علمون ان جواز  
اطلاقها على الصلوة حقيقة او ظاهر او كوشوا الحاشي والمجدة ومن ثم اختلف العلماء في معنى الظهارة قال في الاختلاف في اصطلاح  
في معنى المتعدي اليه لفظ الظهارة عندهم فهم من يطلقها على الجمع للصلوة من الاقسام الثلاثة دون ازالة الحب لان امره  
والظهارة من الامور الخارجية ومنهم من يطلقها على ازالة الحب بانه وفي الظاهر من كلام بعض المتأخرين ان اطلاق الوضوء  
والصلوة والنجس سواء كانت بغيره ام لا يكون على الاول انتهى قال في تحقيق ضعف الغليل لان كلامه في دفع الحدث وازالة الحب  
بالخط في اعتبار ان جسد احواله ووجوهه بحسب الاخر عدل فان كلامه فيها لا يحل الا بالحاصل وجوده باعتبار دفع الحالة الموجودة  
عنه وكيف كان فكلامهم يختلف في المعنى اليه لفظ الظهارة من جهة من احدها فادخل ازالة الحب ولا يخرج من قول عن  
المعنى من اقسام الظهارة ان الثالث لكن قال في كثر العرفان بتدبيان معناها هذا ما عيرت في شرا على حقيقة عند بعضهم على  
راض الحديث والجمع للصلوة فترد صحتها هو ما يبيع الدخولة الصلوة وان اطلقت على غير الجمع مجازا فاعلم الجمعية والوضوء  
المجدة وعلمنا الاكثر يطلق عليها حقيقة فاجود قريبا فلاح استعمال الظهور مشروط بالنية وطاق مجازا بالافتقار على ازالة الغيبة  
انما عن القربا وعن البين لان ازالة الحب في التحقيق امر مدعي لا حظ له في الوجود بغيره حقيقة انتهى الثاني ان نقله  
تحقق في عرفنا ان المشرقة او عند الفقهاء طرأ كلام خرج في ط هو الاول لا نقل في بعد بيان معناها اللغوي وفي  
التعريف بغيره عن ايقاع ازالة البين مخصوصة على وجه يستباح بها الدخولة الصلوة انتهى واهل على مثله لك  
غيره ويجعل صيدان يكون مراده عرفا المشرقة وقال في التمهيد في غاية المراد ثم نقلت في الاصطلاح الشرعي الى معنى  
الخرسنا سببهما اما ما سببه التسمية والتسمية او الجسمية والكتابة بحيث اذا اطلقت شرعا انصرفت الى اليهود ليل الغيبة  
وهو بطلان وجود الامانة الشرعية انتهى في ظاهر امره هو الاول لكن لا بد ان يرد قوله في الغيبة ان الحكيم ما عيرت من العلماء  
من يطلقها فان ظاهر اصطلاح الفقهاء وكان صاحبنا ادى الى توجيه كلامه حيث قال في هذا سببها التي في معنى انتهى  
للمعنى اللغوي مناسبة السبب للمعنى حقيقة عند الفقهاء ولا يبعد كونه كذلك اتم على تفصيل كراهة في علمه  
واختلف لاحقا في المعنى المتعدي اليه لفظ الظهارة الى اخر ما تقدمه بان يكون مراده صيد كلامه ان الاستعمال مجازا في اول  
الامر لكن هذا حقيقة عند الفقهاء فكم اما بولوعها في الحقيقة عندهم من جهة فليت استعمالها في المعنى الشرعي  
بغيره حقيقة في اواخر من التمهيد والبيان في كراهة في غير جزمها حقيقة عند ذلك كانه من على الاحتمال  
الاخير وامل التفصيل في اجماله كراهة عبارة عن ان يتركف بتحقيق الحقيقة عندهم عن حقيقة عندهم وقد صرح  
في نعي الانام بان الاصح انما هو حقيقة عند الشارع وان المشرقة انما للواقع من التمهيد والفرق بين كلام صاحب  
التمهيد والواقع ان الاستكشاف على الاول انما هو اصطلاح الفقهاء وعلى الثاني بغير المشرقة وها جيبنا عما كان لان  
لا يمت الا بغيره من الملائمة وفيه موجود وقد عرفت قول التمهيد في التعريفين وهو غير اصطلاحنا ومثله قول  
التمهيد الثاني في الوضوء وهو خلاف اصطلاح اكثر من فان الله فيها انما هو اصطلاح الفقهاء ان بعض وانما الفقهاء  
وهو من لا يكون له مدخلية في اباحة كوشوا الحاشي ونحوه فان اطلاقها عليها مجازا لان ذلك هو المتبادر من  
اطلاقها عند ذلك كاستغفار الله في بعض من اورد استعمالها فان قوله وان كنتم جنبا فاطمروا وانتم من اذا





وَيُعَرِّفُ فِيهِ هِيَ الطَّهَارَةُ شَرْعًا

[illegible]





ازادة القيام الى الصلوة والا ارادة تحقق قبل الوقت وبعدة اذ لا يثبت فيها للمقارنة القيام والا لما كان الوضوء في اول الوقت  
واجبا بالنسبة لمن اراد الصلوة واخره واجبا بغير صاحب حق يوجب له ما لا يثبت في الاستدلال على الاحتياط من الوجوب  
التي هو في الوجوب النية ما ذكرنا من التفرع المتقدم ولزوم الوجوب بالارادة ولو قبل الوقت مع كونه لا مدخل له في صحة الاحتياط  
من الاستدلال لا يثبت في نفسه الاحتياط على عدم من الطرفين فالتفرع في الاية يتم بغير الاحتياط فاما فاده بعض الاعلام  
من ان النية بالقيام يعطى المقارنة كما فهم بعض المفتين واذا قام الدليل على عدم اعتبارها هل على الاقرب لممكن وهو ملك  
الوقت انتهى هو مجيد ويضاهه ما ذكره مثالي للثبوت في الايات القرآنية والاحتياط المصنوع ومنه قوله ثم واذا خربت القرآن فاستعد  
بالله من الشيطان الرجيم ولولا جعل على ذلك لزم الخلط في صحة ذلك الكلام المتعارف عنه كلام الملك للعلم واهل الذكر اقول  
الدليل على ما قل عدم اعتبار المقارنة انما هو الاحتياط على عدم اعتبار المقارنة انما هو الاحتياط على عدم اعتبار المقارنة فاستعد  
فانما يجزئ كالجواب الاول في غير هذا لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل لان يعرف بينهما بان الاحتياط يتناول الجواب  
بمخصص العموم ويقتد المطلق وكذا على الجواب الثاني في مثلهما هو اللباز والمثبات من اللفظ وثالثها انه قد روي عن بكير الوفاء  
بل الصنيع على قول آخر فيكون من نفعه اجماع العتبات على تصحيح ما ينعى عنه قال قلت لله ما قولكم في اقامة الصلوة ما يصح ذلك  
قال اذا قمتم من النوم وتوعدو ايته فصل الصلاة في حوائج التفتان اجماع المفتين على ذلك وح فلا حاجة على ارتكبه من تقدير  
الارادة في الازمة ومعنى الاربع اقامتم من حدث النوم فاصدق في الصلوة فوضوا فصله في الامر بالوضوء مطلقا على التقيد  
بالصلوة بالنسبة لمن كان محدثا بعد حدث النوم وهو نية الوجوب في هذا المورد وهو كاف في صحة الاستدلال وان ضم اليه  
ذلك على القول بالفساد بين حدث النوم ونحوه من الاحداث ثم الاستدلال بالارادة بمعرفة المقارنة المذكورة على الوجوب الغير  
في جميع الاحداث انتهى فيه وان كان هذا الجواب يفسد ما ذكره حاشا لان له ان يقول ان القيام من النوم كما يجب ان يكون  
في الوقت ذلك يمكن ان يكون قبل الوقت في اوقات ذكره من الاوقات ثانيا ان التفتان يصد القول بالفضل لا يناسب  
استدلاله في هذا المسألة لا سيما في الاستدلال في المسألة الاولى من مسائل المقصد الله هو عقيب بقوله وفيه ما فيه اللهم  
الا ان يقال ان هذا التفرع ينافي على طريقتي الزام المضم بمقتضى الرابع من احكام القول المذكور قول في حجة في صحة  
ازارته اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة والشرط عند عند شرط واورد عليه صاحب بان الشرط وجوب الظهور  
الصلوة معا وانقضاء الجميع يتحقق بانتفاء احد غير فلا يثبت انتفاءهما معا وقالة الذرية بعد نفي هذا البراءة وانقضاء  
عنصر ان الشرط وجوب الجميع على سبيل الاستغراق الا في احدى كانه قبل الدخول الوقت وجب كل واحد من الامرين والارادة  
منه على تقدير رجحانه مفهوم الشتر ارض الا يجاميل لكل عند انتفاء الشرط الا ان الشرط لم يجمع من حيث هو  
مجموع اذ قلنا بعد ان انتهى عن صاحب حق على احكامنا عزك فذكره او اذ اتمت في الشرط بالتقول ويؤمى جميع الكثر  
من الظهور والصلوة من حيث الجحيم كما هو كلاً من يلزم ان لا يثبت الوجوب بعد دخول الوقت لثبوت في ما هي الظهور والصلوة  
من حيث الاخر اذ هو من البطلان وثانيا ما تسمى كان انتفاء هذا المجموع من اجل انتفاء الشرط يتحقق بانتفاء احد جزئية الله  
هو الصلوة كما هو له وطرح ظهر يلزم ان المعلق انما هو احد الجزئيتين ثلثته وهو الله انتفى بانتفاء الشرط وح فلا يثبت  
لتعليق احكامه في قولنا اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة ثم ان حاشا في ذكر الوجوب كذا حكينا عن الذرية في ذيل كلام  
صاحب ثم قاله ان من خبر بان اعتداله هذا اخباره الاثنيان على الوجه الاول يكون الثاني انتفى الخامس ما تسمى بجملة  
من الاخر مثلهما عن في في العلل والذرية فتدبر عن محمد بن سنان عن الرضا عن محمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن علي بن فضال قال قال عبد الوهاب  
من اجلها ما غسل الوجه والذراعين ومسح الرأس والرجلين فلفيا مدين بك الله عني واستقبلته اياه بجوارحه لظاهره  
وسلا قاتله الكرام الكاتبين غسل الوجه للنجس والمضوع وغسل اليدين ليقبها ويرغب بها ويرهب ببستل ومسح الرأس  
والقدمين لانها مظاهر من مكوثها في استقبالها في حال لا يرضي فيها من المضوع والتبشيل بالوجه والرجلين والذراعين وضادها  
الكلي عن الله في حديث طويل قال ان الله قضى على اليدين ان لا يطش بها الا طشها الله وقضى على القدمين ان لا يطشهما الله وقضى  
في تحية سبيل الله والظهور للصلوة وما عن في في كتاب جواب لا يخالج بسنده عن منعه قال قال ابو الحسن موسى من وقتنا

فِي تَحْقِيقِ الْوُصُولِ جَانِبًا

للمركب كان وضوئ ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه فصار ما خلا الكبار من ذنوبه وصار الوضوء الصحيح كأن شؤم ذلك كفارة لما مضى  
 من ذنوبه فصار ما خلا الكبار من ذنوبه وصار الوضوء الصحيح كأن شؤم ذلك كفارة لما مضى  
 يكون الضم طاهر إذا قام بين يدي الجنازة ما جاءه طهر أو طهره فصار كفارة عن الوضوء ويدبر قبل أن  
 وطرد القمار وتذكر القواد للصابين بين يدي الجنازة قال قديمي على الوجه الذين قالوا في الوضوء قبل أن يبدأوا  
 قام بين يدي الجنازة فأتوا بكفنهم بخرصة يطهرها وخرصة الوضوء ذلك تر بوجهه فيقبل بوجهه يجمع ويديه ليس يجب  
 ويركع يتقبل إلى راسه يستقبله ركوعه سجود وهرطيل بغيره ويقعد فان قبله ويغسل على الوضوء واليديين والمص على  
 الراس والرجلين ولم يغسل سائر كل ولا يحاكم قبل غسل شئ منها ان العبادة العظمى إنما هي الركوع والتجويد وأما ما ذكره  
 والتجويد بالوجه واليديين بالراس والرجلين ومنها ان الشئ لا يطبقون كل وقت غسل الراس والرجلين يشهد ذلك عليهم  
 في البركة والتفرد للمرض البلاء والتهار و غسل الوجه واليديين أخف من غسل الراس والرجلين وأما وضعت أفاضل على قد  
 ما قال الناس طاهر من أصل التسمية وعظم القوي التسمية منها ان الراس والرجلين ليس هناك كل وقت باديان وظاهران كالوجه  
 واليديين موضع الغسل والخضن وغير ذلك ولا أخار هذا المعنى كبري وقريباً ليست. لا لها هو أنها تقطع أصل أصل التسمية  
 للغير بخرصة الوضوء وبذلك يندفع القول بأنه واجب لنفسه ومع ذلك يجب للغير أيضاً لأن اجتماع الوجه التسمية والوجه الغير  
 فيها وجب ولا يفسد كما سلموا ان كان معقولا لا أن اجتماعهما واجباً ولا يغير غير معقول ولكن الأخشائ ان هذا الكلام  
 سحر أو لا فاعلمنا من ان يقول المولى قوساً لأجل الوضوء ويقول بعد ذلك قوساً في غير وقت الوضوء أيضاً فانه يحتمل ومطلوب  
 لنفسه على هذا فنقول ان هذه الأخشائ لا تدفع القول باجتماع الوجه التسمية والغير فيه بعد ثبوت الوجه الغير اذا سبق الوجه التسمية  
 مشكوكا مع هذا لا يفسد واستدل من يجمع بين القدم ما قال ان الاسم ما يابا بما لا يثبت له وفيه عتق في حال  
 عند بصره ما رواه في ذلك في لفظه بين القدم ما انما علم على ذلك في هذا البناء حتى أصبح وذلك في إردان أو ترك هذا الكلام  
 لا يجرى الوضوء إلا ان يدعى ان كل من قال بان غسل الجنازة واجب على قال ان الوضوء الجبني في صحة القول بالوجه التسمية  
 اطلاق الاية وعدم تعينه يكون السماع المصحح لأجل الوضوء وأما في كثير من الأخشائ كصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله  
 ان علياً كان يقول من بعد طعم الترم فاعاد وضوءه بغير الوضوء وصحبه زيادة حيث قال فيها فان نامت العين والاذن و  
 القاصد وجب الوضوء وموقف بغير عين عن أبي عبد الله ان قال اذا استسقيت أنا أخذت قوساً قال لا يبعد كما  
 ويؤيده حلو الأخشائ باسمه من هذا التفسير مع غلو البولي ورواية الحاشية التي قلنا بعد اشتراطية الوضوء كاهو الوجه زالا لا  
 شكلان من أصله قال وعنه ان هذا هو الترم حلو الأخشائ من قولهم انهم في الجواب ما عارضوا لا يبعد تقدم ما يفيض عن الترمين  
 رواه ما عارض الأخشائ مع وجودها ما لم يجاب في كثير من محط إطلاق الوجه والأمر الصريح المذكورة انما كانت من قبل  
 الاشتراطية التي اشتراط الاستحالة فصاح حقيقة فيه لكل خير بان الاطلاق لا الكلام معه على ملوثة الفعل ان كان مما لا  
 اشكال فيه الا ان ما ذكره في الجواب من حيرة الأمر العارضي من التعبد بالثابت بحقيقة الوجه الغير ليس جديداً وان اذادته  
 شاكك مع حقيقة ما ذكرناه من الأمر العارضي من التعبد على زيادة الوجه التسمية وجعل على زيادة الوجه الغير وهو واضح  
 الفضاوان اذا اتبع هذا الحقيق الغير مع عدم وجوده يندفع بصره كما فاقضى التوقف على العمل بالوضوء  
 الغير عند عدم الغير وهو إيمانه واضح الفضاوان اذا ادعى خصوص هذا التركيب كصاحبة حقيقة في الوجه الغير فهو غير معقول  
 وفاقية النفس الاطلاق ورود الاخبار بوضوء الترمين من أفعالها مع ساعدة الحكم فيها على الوجه الغير والثابت ان لا  
 نزاع في كون هذه الاعمال التي تضمنها الأخشائ موجباً للوضوء كقوله على ينفون ان الوضوء بينهما يكون واجباً لكل النزاع في  
 ان هذا الوجه الناشئ عنها هل هو من قبيل الوضوء فنقل وغيره ففهمنا شيئاً ما به الوجه هو الاستبان بول وغيره  
 واما الوجه من قبله ونحوها من الغالبات الترتيبية على الوضوء والأخشائ اذا ورد ما للمسد لا تتأمل على ثابته الوجه بغير  
 ان هذه الأخشائ يحصل بينهما الوجه الوضوء وهذا الذي على النزاع في شئ وانما كون هذا الوجه ثاباً للوضوء ففسده وأضره  
 فلا لا لزوما عليه رآه الجواب عنها فبعد انما عصى عبد الرحمن بن الحجاج في جواب المبادر من لفظ وحسنها انما



# فكر الوضوء جاعلا

الترتيب لبيان فضل الشان اهل العشرة بمقامهم الثالث انهم يطهروا الجسد في هذه المسئلة بمواضعها ويجوز ان الوجه من الوضوء  
 بوجودها في العبادات وقابليتها لاجل الايمان الظاهر على من بلغ في عمره وقت ما هو شرطها فانهم عليه الايمان ح لو كان قد  
 تحقق شيء من وجوبها بالنسبة اليه فانها تابعة لما على المكلف لو لم يكن الموت وفواتها بالاجرة لم يرض شيء من الموانع واما الثالث  
 وهو مبين الفائدة التي يحصل بها الوضوء فمعرفة ان الله ذكر انها فلت وجعل اقلها الصلوة الواجبة وح يقولان فيجوز الوضوء  
 لاجلها ما قام عليه لاجل كل الضرورة ونطق الكتاب السنة للتواتر وضوءا مثناة وهذا المحصور لا يتحصى منها الصنيع  
 عن زيادة عن ذلك كجفيرة قال اذا دخل الوقت وجب له الصلوة والكل هو ولا يطهر ويصل من ذلك ان وجوبه لاجل الصلوة ا  
 الواجبة شرع فعلق برأيه من الله ويدل عليه في حجة زيادة قال مثلث لا يجزى عن الفرض في الصلوة فقال الوقت والكل هو  
 والصلوة والنية والركوع والتهجد والدعاء فلو سوي ذلك قال سنة في نية وتبليست عليه وبه من غير احد هاما  
 قد على وجوبه عند وقوعه من سباسبين الاختيار بعد عوى نصرته الى الوضوء الغير ولا باس من ثابته ان مقتضى كونه واجبا غير  
 هو كونه مقدما وقد علم من الأدلة الشرعية ان مقتضى انما هي من جهة ان شرط للصلاة وبعد مكلوبة هذه المقدمة يعلم ان لا  
 بالصلاة التي هو مقدمتها يكون مقتضى الامر بها تفرقة الأصول من ان اجاب الله في ذلك على الجواب بالانتم الا بغير ذلك  
 لهذا الاستدلال الثمانية ثمانية على القول ملا لا لا ادرى المقدمة على وجوب مقدمتها طريق الاستدلال العقل على اعتبار القولان  
 الفصل بمكره الايمان بما لو توفقت الاستدلال للامر بدعائها على الايمان بها لكونه يدينه بيان طريق الاستدلال لا يجزى  
 في مثل قضية الملازمين حكم العقل وبين حكم الشرع كما هو زاه في علمه فلا يكون الوضوء واجبا شرعا في ثبوتها الا انك  
 حيث عرفت ان الوضوء واجبا لاجل الصلوة الواجبة وشرطها فانها فلت لا فرق بين النية وبين غيرها ولا بين الواجبة والاصل و  
 الواجبة والفرض المندرجه وشبهها ولا بين التامة والمقصود سواء كان الفصل بحسب انما يحسب الكعب ولو تبيها وعقدا با  
 الفصل كما شرع به في انما هذا كل في الصلوة الواجبة واما السند وبشرطها خرجها الله عنه مما عرفت من التقييد بالواجبة والوجه  
 في ذلك ان هناك من احد هادى الوضوء لاجل الصلوة والاخر شرطها اما الثالث فلا انكار في مشاركة السند في الواجبة  
 غير ان الاجتماع ولا لا اطلاق شرطية المستفادة من قوله وانما اقم الى الصلوة فاعلموا ان وجهها الاية ومن قولنا كجفيرة  
 في حجة زيادة لاصولة الا يطهر وغيره واما الاول فهو الذي اخرج عنه الله بقبيله بقيد الواجبة قال في انما الصلوة بالواجبة  
 بعد وجوب الوضوء لانه وان كان شرطها فيها الا لا يتصور وجوب الشرط غير واجبا لا يجوز ذلك الا بدليل على ان يركب ويترك  
 النافذة ولا يخفى من الواجب انتم قاله قد قدم بعض من لا يحقق في وجوب الوضوء للنافذة لانه لا يركب الا في النافذة ذلك  
 المثال وهو خطأ فان الذم انما يتوجه الى الفعل المذكور لا الترك والسند ما غير الاخر قد يطلق على هذا النوع من المنكح اسم الواجب  
 بقوله ذلك الواجب ان لا يذهب منه والنسبة الى الشرط وان كان في حدة انه مندوب ويعتبر عنه بالوجوب الشرطي لانه اشارة الى علامته  
 التي ذكرنا في سبقة على بعض ما ذكره الحق الثالث في مع صدق قوله ان لا يجزى الوضوء لاصولة المجازاة للاصل يمكن لفظ الصلوة  
 بما زادها الوضوء لا يحقق الحقيقة الشرعية التي لا يمكن ان يتحققها انما تحققته ذات التركيع والتهجد واما مقام مقامها من صلوة  
 في وجوبها عند كون فعلها واجبا لغيرها فانها لو لم تكن متحققا الشرعية وعلى القديسين لا تتحمل الاية التي لا تعلق على شرط الوضوء  
 في الصلوة اياها فاحل بانها غير واجبة الى استثنائها من الصلوة الحكم عليها بالوجوب الوضوء فلا يجرى مرجع سواء اصل امره انما مضى  
 لان بعضهم ادعى الاجتماع على عدم شرطية فيها واما الوسائط عن في الملل وغيرها الاختصاص بالاشغال الفصل بن شاذان  
 عن الرخصة قال لا ينافي بين في الصلوة على الميت ركوع ولا سجود لا تاريا اريد بهذه الصلوة الشفاعة لهذا الفصل الذي قد دخل  
 بما حلت استحباب المماقمة قال انما يجوز الصلوة على الميت بغير وضوء لا تليق فيها ركوع ولا سجود في حجة محمد بن مسلم بتدنيه  
 على ذلك قال في سبيلنا اعلنا الله عن الخاص بصل على المجازاة قاله نعم لا تصف معهم وتقف سفرة والقدر على ان لا  
 يفطر فيها الصلوة من الحكمة الا كبر هذا شرط الصلوة من الشاذ الاصفرا في الثالث انه قال في الجمع بالصلاة اجزاها  
 للنية لان شرط الكل شرط الجزاء وجود الله لا تنكح الصلوة وهو احوط وان كان في قيد فظهر كيف ماخذها انتهى و  
 في غير ما قلناه مقامه الاول في هذا شرط الوضوء الاية المندرجة فيها من مقتضى على احداهما لكن في المسئلة المندرجة



# كتاب الطهارة

التي هي من وقوع الحدثين وقتاً الأجزاء المنيّة وبين الصلوة هل هو مبطل لأصل الصلوة أم لأصل القول بطلانها فقط  
 البت من أصل وعلى القول بهذا البطلان يجزئ البحث في ترجيح طائفة من أن يطهر بقضاء شيء من تلك الأجزاء أم لا قال العلماء  
 في مجتبه أحكام الجلال من كراهة إخراجها للتهجد الأخير حتى سطرهناه ومبطل للتهجد ولو أخذ من قبل قضاء قال بعض أصحابنا يبطل الصلوة  
 لأنه لا يثبت فيها موضع التسليم غير منتهى وليس بمبطل لأن التسليم وقع موقوعه مع التيمم بظهره ويقع التسليم في وجهه ليسجل للتهجد  
 أن لم يطل المحدث بين الصلوة والحزب للمعنى الصلوة انتهى قاله عدة النخبة المنيّة شرطها الطهارة ولا يستقبل إلا الأجزاء  
 في الوقت انتهى القول بالمدكور قد شارنا وإليك هذا فإنه في المعاصد الأصلية في مجتبه الخلل في ذيل الكلام على التيمم والقيود  
 الواحد المنسب بين منجبة التيمم حيث قال ما الطهارة من الحدث والنجس على جهة استعمال اللفظ في حقيقة ونجاسة والتمسك  
 فشرطه في الجمع وهو مبيحة التيمم والأجزاء المنيّة وهو وجود ذلك خلاف وما هنا أقوى انتهى ولكن لم يبين المخالف لم نشر على خلاف  
 من جهة منجبة في كراهة التيمم في كراهة ما يدل على عدم الخلاف في اشتراطها فيها فإنه في تلك المظالم الثالث من مطالب حكم الجلال  
 ما مضى ولا خلاف أنه لا يشرط فيها ما يشرط في الصلوة غير الأجزاء والوقت فلهذا ما هنا من كلامه وكراهة ذلك الذي لا يجمع في  
 الجواز على وجوبه طال ما زاد على ذلك عوى لأنه الكافي للتنزيل على وجوب الوضوء للصلوة الواجبة وأجزاءها المنيّة والقدرة  
 طهره في الأجزاء كما هو الواقع وهذا أهم إلى الصلوة فاعلموا وجوبه ولا يبدل إلا المرافق واسموا بوجهه وسكو وأرجعوا إلى  
 النكاحين باعتبار ما ذكره حشاك أنه من ما ثبت للكل بثبت لأجزاءه والأجزاء المنيّة والتيمم المنيّة مثلاً لا يبيح صلوة ولكن  
 آيات الكتاب لا يكون لها طائفة وجوب الوضوء لأجزاء الصلوة إذا ثبت أنها لا بد منها فلهذا ما هنا من كلامه وكراهة ذلك الذي لا يجمع في  
 في ضمن الكل وبكراهة السعة فلعوى لأنها لا بد وأن تبقى على تلك المقدمة وهو موقوف على ما تقول إن ثبت ما ثبت للكل لأجزاء  
 أصله إذا كانت ضمن الكل ومنعوا إذا انفصلت منها عنه فلا بد من إقامة الدليل عليها وليس تنك في الحج إذا قام بعد التمسك  
 لما نقل صاحبنا من الدليل فيقول كراهة قضاء تلك الأجزاء فإنها مفيدة لها فإدراكها وحصله لمصلحة فيلزم فيها ما لم فيها  
 ثم قال ولعل ينبغي له من فاته فرضية فليقتضها كما فاته ما ولو لا اختياره الدالة على وجوب الوضوء والصلوة وهو ما يقرر سببها  
 بعد من فاته عن الوجوب النفسي تصير ذلك على الوجوب الشرعي وانت خبير بوقوف ذلك كل إما الأول فلعلى ثبوت التلازم شيئاً بين  
 حكم القضاء والموقوف أما الثاني فلأن الظن من الفرضية في الخبر المذكور وغيره من الاختيار إنما هو الوجوب الجلي فقل كراهة الصلوة  
 الزامة والصلوة في نفسها جزء من الواجب من تلك اللفظة نظراً ليعيد من دعى لك غيره ولا في الاختيار ما يدل عليه نعم  
 موضعنا السابق كما في المسند في الرجل يبيح مبيحة فذكرها بعد ما قام ورفع قال بعض صلوة ولا يصح حتى يكمل فإذا سلم  
 سجدة مثل ما فاته ولكن الظن منها أن يبيح سجدة وليس فيها دلالة على كون السجدة المنيّة بها مشتملة على جميع ما يشرط في السجدة المنيّة  
 فانه وأما الثالث فلا بد على ما ذكره من التيمم بما يحصل من ذلك لا اختياراً وجوباً للغيراً ما في ذلك لا لغيره فإذا لم يأتها  
 الكلام إنما هو في هذا وذلك لأن التقيد بكونه للغير من نأبتيان التيمم وإن جعل السجدة عبارة عن كل غير غير شخص لا  
 الأكثر وإن جعل عبارة عن المشرط بالوضوء كان جلا غير مبيح غير موقوف للقيام سواء أجمع الله إذا احتسب الجواز ثم وهو آية  
 موهوبة من علمه كطوائف ما هو من جهة قوله للغير من المشرط وفيه من المصلحة أصل حكم المسئلة على معنى آخر فقال إن قلنا يجوز تيمم  
 الأجزاء المنيّة وجب أن يبيح فيها جميع ما يشرط في الصلوة من الطهارة من الحدث والنجس والاستقبال وستر العورة غير  
 المبررة لا يكون له في الأجزاء الوقت وغير ذلك وقد شارنا وإليك ذلك فقل يشرط الطهارة في السجدة المنيّة لأنها جزء من  
 الصلوة التي هي الطهارة فيجب لجوازها ترك الاستقبال والأداء في الوقت انتهى من قلنا جلا غير مبيح في هذا إذا كان ذلك  
 من الأجزاء والطلاقات لا هيها وأصلها الصلوة من سطر الضار عن الحكم بالاشتراط ومن لم هو عبارة عن الذكر في دعوى الاتفاق  
 على الاشتراط ثم ذكر عبارة كراهة التيمم ما هنا ثم قال في نظر قال وكيف كان فلا بد من ترك الاحتياط وإن كان الاحتياط الأول  
 في غاية القوة انتهى لا يخفى أن بنا للمسئلة على كونها أجزاء وعلمنا حاله لا يحل لمده مجهول وحصل الخبرية هو أنه يجري عليها حكم  
 الجزم وهو غير الموقوف عنه ما يشرطه كراهة التيمم في الخلاف وهو موقوف بغيره من جاعته وسكو التاليفين فابن دلالة على  
 الاختلاف وقد عرفت قلة المتبعين للشيخ في القول أن لا يجوز ما ذكره حشاك المسئلة في مقابل المسئلة الأخيرة التي اختتم بها

# فكر الوضوء واجبا

فان كل شئ من الوضوء  
موجب التمام

بأنه لا يلزم أن يكون كل واحد من اجزاء المنية للصلاة بعد الصلوة من قولته وما ذكرنا ظاهره كدليل على اشتراط الطهارة في  
الاجزاء المنية كما هو مقتضى الأصل انتهى وطريق الاحتياط غير خفى على من اراد ان لا يقع تنبيه مقتضى طلاق كل واحد من اجزاء  
الوضوء الطهارة لا كجزء المنية هو ان لا يفرق بعد ما لو انشأ في اجزاء المنية بين صدقها في الزمان والوقت او خارجة قد صرح بذلك  
ابن فهد في مسائل وقال لا يخل الصلوة بالحد قبل التحية المنية ولا قبل الاخطا وبطلته في طهارة بها وان ظهر الوقت انتهى  
المقام الثاني في مجرى التهور وقلاخا لعلوا في اشتراط الوضوء فيه وجوبه على قولين أحدهما الاشياء التي هي من اجزاء الوضوء  
قائمة الترابية التهور والشك لا بد من الكون على طهارة انما ضابطها ان يحدث قبل الاثنان بهما يعني يحذف التهور ويغسل يديه  
لا يجر عليه إعادة صلواته بل يجر عليه الظاهر في صلوات التهور قاله كرى يجب فيها المنية لأتمه لعبادة وفيه التبع لجميع ما  
يصدر عن مجرى الصلوة الا الذكر فان شغل بعد اجزائه انما هو باقته الم وقدمت عبارة المفاضل للحيرة في المقام الاول وهو شذو  
على معنى التهورين وهما عن نهاية الاحكام وعن العلامات الطحا طين في فتح للمنظومة والمادة في زائدة وصفه في العلي  
بانه من فضل بعضهم عن غير انترسبه الى الاكثر وتاثيره التي وهو المذكور به ليجامع من الملتزمين منهم الحق الوقوع الا لا يخل  
انه قال في الاكثر في شرح قول العلامة فالوضوء يوجب للصلوة الم وكان اجزائها داخل في مثل المنية ولا صلوة الاخطا وعدم  
ذبول تحية التهور مذكور في التلوة انتهى عن من شذو وقال العلامة كره ما يوجب فيها الطهارة ولا استغسان قلنا  
يوقع في الصلوة ويجب الا فاشكال ينشأ من احاد البراءة ومن انه يتجوز البطلان في كل من الصلوة انتهى في قوله في التهور  
وقد وجب الطهارة والاستغسان في قولنا ولا يخلو الوضوء انتهى في قوله الاول وهو الاقل ان التحية التهورين للصلوة  
في غير موضع خارجة عنها وان شذو بان الملازمة بين حكم المبادر المحبور حيث لها دليل شرعي الثاني انه يدل عن الغائبة في الوضوء  
للتقصير فينبذ له حكم البطلان وفيه الاكثر في غير ضرورة التقصير في الثانية انه لا دليل على لزوم تبوت حكم البطلان منه  
للبطلان على تقدير تسليم الرتبة الشرعية الثالثة اشتمالها ويزد من الاحتياط بوجوبه قبل التلوة بوجوب الوضوء ولكن ويجوز العتق  
واعتقبة للصلوة كما هو قول الاكثر في انه لا يرد بما يؤيد ذلك بغير ما ذكرنا على وجوب الوضوء عند حصول اسبابه او اطلاق على وجه  
يتناول جميع احوال المكلف فيخرج منه ما عدا ما ذكرنا في اشتراط فيه الجائع او غيره فيجبى الباطن تحت العموم ولا يخلو عن وجه شذو  
منها ما لا يلائم اما الاول فلان الاشتغال على الاستدراك وان كان مستحبا الا ان الاشتغال هو كون محل التمام مع واما الثاني  
فلوضوح انتفاء اشتغال واما الثالث فلان القوة ملائمة لمجموع كالاتفاق مع ضرورة انه مساهماتها ما هو لا يجر سببها  
تلك الامور للوضوء دون نظر المخرجين من حيث عليه لا يتم فيه معنى عمله من تلك الجهة التي هي ما ذكرنا عن تبين انه تعالى في  
عن وجوب الطهارة في كل مجزوء والحيث شرح قول المصنف في الاكثر في الجنب المنيعة لا يفرء الجنب المنيعة لان فيها مجزوءا واجبا ولا يجوز ان يمس طاهره وحمل ان  
بينهم في الخلاف من الانضاض واليقين انتفاء الخلاف خصوصا اذا كان منفوقا ليس تحت خصوصية مع وجوب الطهارة في اصله  
المستلزمة مشكلا في اشتراط الطهارة في مجزوء التلوة مع معبره كره هناك الى عملا لا شذو ولا يتم هناك الى عملا لا شذو ولا يتم  
بقوله هناك الجائع يجب ان يكون هو المخرج عن هذا القول الخامس توقف بين البراءة على غير ما نحن فيه من جملة موارد الشك  
في التكليف لا التلوة في المكلف به فلا يجر فيه تحصيل البقاع بالبراءة السادسة ان كان جمل الصلوة على غائبة للوضوء شذو  
يفرض يكون كما اشار اليه في معناها وكان كره من اجزائها مشاركا لها في العلية الغائبة وانتخير موضع وقوعه في المخرجين  
هو الامان بالاشتغال في التماس مجاز في قوله الثالثة الاصل مع كونه كره عنه من غير اجماع وتبين ان ادعى نكول كلام  
اكثر المتأخرين من الصريح بوجوبه بل بما حكاه بعضهم ما يربطه بالانكشاف في ذلك فالتحريم في وجوبه ليجب الوضوء والظواهر  
الواجبة لا يجره لوجوبه سوى ذلك وعقدنا ان هذا القول هو لا يفرق من الغرض بواقع لبعض اعظم احوال حاشية بعد ان يحسن  
القول بالوجوب كونه مشروطا بان لا يخلو من كل واحد من الادلة المذكورة وان كان غير ما نحن فيه نظر لان حجة بعد اجزاء الا  
لا يخل بالثبوت في ثبوت الغلبة على قولنا في التهور اصل تحقيق التهور مع منع ثم كون مجموعها مما يوجب طهارة او مع منعها دعوى  
كون التهور جارية لما عدا استنادا لاختصاص التفسير في موضعها كما لا يخفى على من لم يعبه بالاشكال الرابع ان اذا وجد في الوضوء  
الاغتسال لا يفسد التهور بها كالمال في التلوة لاجل هذا لا يخل بها لاجلها الوضوء لا للقول عن العلامة الطحا طين في جملة







## فانها الامتناع بما عدا التسامح

لا يلزم ذلك وقد سمع هذا الاشكال من محسن الغيرة فانه يبين ان مؤدى الامتناع هو ان من جمع شيئا من الثواب على شيء فصنع  
 كان له ان لو كان لوكن على ما لمعه قال لوكن لا ينبغي ان هذا الوجه اما بعد فمجرد ترتيب الثواب على ذلك الفعل لا يترتب شرقي ترتيب عليه  
 الاحكام الوضعية للترتيب على الافراد الوضعية انتهى فمجرد هذا الاشكال على امتناع ما نحن فيه لا يفيدها الحقيقة ويتفرع عليه الوجهان  
 نحن فيه من جهة ان مقتضى قاعدة التسامح وان كان ترتيب الثواب على الفعل الوضعي لا ينافي ما لم يكن من جهة ان مقتضى قاعدة التسامح  
 في فعل الصلوة ولكنه يتبدل بان المنقح واللبادون من مثاليه لا ينافي انما يتبدل بما لمعه الثواب عليه على ما هو في نفسه وكثير من الحكماء  
 الشريفة قد استغفروا من الجهل بغير المنقحة للامتناع عن ترتيب الثواب والخطا وغيره مما لا يستلزم لهم على امتناع الوضو للتميز  
 للصلوة قبل وقتها يقولون هم ما قرأ الصلوة من آخر الظهارة حتى يدخل الوقت واستدلوا لهم على امتناع الوضو طلبا لما يبيح  
 عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول من لم يجزعه وهو على وضو فلا يوشى الا فنهى عن ذلك مما لا يحصى فيكون الاشكال  
 التي هي عند القاعدة بمنزلة ان يقال من لم يصب ثوابا على فعله فليصل ذلك فيكون مما ينافي برافضائهم الله ومن المقتضية لا يضر  
 فانه لا حاج امتناعا وانما عنت عمومها او اطلاقها كما في قوله وضو الحيرة وقوله وما نقدهوا الا فنهى عن خبره عند  
 الله وقوله ولكن مكرامة يدعون الى الخير يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وعلى هذا يصير الوضو في الموارد التي ورد فيها  
 قوله بغير ضرورة التسامح فانه لا يوافق فيها فنهى عن ان يوصل مستند الفتوى من قبل الوضو المأمور به فان قلنا ان الظاهر  
 من الامتناع التسامح انما هو كون العمل مفرغا على البلوغ وكذا الداعي على العمل هذا يكشف عن ان المراد بما عرفت ثبوت الاجور  
 دون ثبوت امتناعا شرعي ويؤيده تعيين العمل به غير واحد من الامتناع بطلب قول النبي صلى الله عليه وسلم والناس الثواب بالموعة ومن المصنوع  
 ان العمل مستقلا يستفاد هذا العامل المدح والثواب فيكون هذا الامتناع مبتدئا مكرما العقل من حسن الاشياء بما  
 احتمل كونه مجبوا للو فلا يكون الثواب المرتب عليه الا ثوابا لا يثبت بذلك امتناعا شرعي لنفس الفعل قلت بغيره  
 بن سائر الحكمة عن الناس تدل على كون الثواب فواضعا للفعل دون الامتناع لا يترتب عن ذلك عكسها فانه قال من لمعه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الثواب فلهذا كان اجز ذلك لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهذه الزواجر مع مقتضاها فاصفها بها حتى  
 عن الظاهر انما من المصنوع ذاتي في وجهها العامة والمخاصة وانما يندفعون في احوالهم لا اعتبارا ويريدون ان لا يهاونوا لئلا  
 يقولوا في الثواب انما هو العمل المشايخ به لا ليعودوا القبر للصورة قوله فلهذا اليربودة ان المصنوع انما هو العمل  
 الجزاء وايضا انما هو الاجور لفعله ذلك المشايخ بها التي هي من الثواب تدل على ان المراد به العمل المصنوع والى كون الثواب  
 الاصل لا يجوز ان يثبت الاجور هو الذي لا يبيح ان يثبتا لنفسه واذ كان الاجور هو العمل لوكن عبارة عن ثواب  
 الامتناع فان قلت ان قوله وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يربو من كون الاجور عبارة عن ثواب نفس  
 العمل انما فرض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك لفعله لوكن ذلك العمل انما قوله اجز فيكون هو العامل في الاجور يكون الثواب  
 عبارة عن ثواب لا يفتي الله تعالى ان كان جملة قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان جملة قوله انما يربو في لفظ الحديث فتبين ان الامر به  
 قلت ذلك لا يصح ان يكون صادقا للفظ عن ظاهره بعد الاضافات التي تترتب في صحتها الحديث عن العمل الثواب به والى انما  
 عليه لا يجرم يكون هو صانعها ستان من جهة الخبر اتالي من شأنها ان يثاب عليها ومن المصنوع انما هو العمل المصنوع لا يخلو انما  
 عرود مشغول الله فم فكون ذلك الجزاء المسمى للفاعل عدلا لانيان بامن شأنه ان يترتب عليه ثواب فلهذا المعام من قبل  
 ما وعد الله عليه والى كون الثواب هو لازم لكون الفعل مطلوب فيكون الكلام كناية عن كون من لا يشارعا فندفع ان بعض المحققين  
 بعد فانه لما ذكرناه من كون الثواب المسمى في الامتناع بخصوص الثواب البالغ وهو ليس بما يذكره الفقهاء فيكون لا غير ما  
 يحكمه انما هو مطلق الثواب لا لا يفتي الله تعالى ان مدلول تلك الامتناع تضمن الله تعالى على العامل بالثواب للمصنوع وهو ليس  
 لان الامر به في الوجهين الثواب بل هو نظير قوله من ثابا بالمسنة فانه عدا في حاله امر به لا في حاله امر به يستلزم  
 العقل فليس في ذلك الثواب امتناعا عن فعله بل هو ان العمل على الفصل خلاف الله فانه لا يربو من جهة انما اعطاه الله  
 امثال التي لا يكون الا من بالفضل لا يربو فعل الجحوت ويزيد صانعة فنهى على ظاهره لمجرد ان يكون من اعطاه الجزاء على  
 المصنوع مسكنا لا يخلها هذا ولكن بعد ذلك يبقى الاشكال فيما لو كانت دلالة الرتبة في صيغة فان صدق البلوغ ح

کتاب لطائف

سكن بل منع فلا يبي هناك الا الحسن والقول والاثنيان بل الخال كونه محمدا للقاء ومطو بال وهو لا يجمل ومثو شرعا  
لكن الذي يهل بالخطا هو انه ليس له اختيار البوارد المذكورة فاهو ضعيف لان الاثر سوى حديث الوضوء للتحية الحاضرة الذي  
تقدم ذكره قد علم ان خصمه لا لاثران مفاده هو ان الحاضرة بل ان الوضوء لا يقتضي فيه ان يطلب الحاضرة فيها اذا وثق  
بالوضوء الذي خصص فيه الا لا يجزأه موقوف على الاذن ولكن فيه دلالة على ان التحية في الوضوء وقت طلب الحاضرة وقد بان  
لنفاق منها انها هو ايجاد الوضوء ليكون طلب الحاضرة على من هو مختص من جميع ما ذكرناه الا الوضوء الذي يجوز استباحه  
والاستباحة الضعيفة اوقفت الفقيه بحيث يصدق عليه ما يروى في نسخة الوضوء الذي بان ان باب الضم الصحيح يفرى فيها  
بخرجه من الآخرة لا يباس محج غايبا متعذرة في وضوءه لانه ليس له التمسك بشئ واسأل الله تعالى عن المأمورين  
رفع الحد غير قابل للتعديل في زمان والمثل لا يفرط في هذا الحق ان يلاط عليه كل غاية بل يكفي ضد غاية واحدة ولو كان  
الجميع على غير غاية ولو ضد واحدة لكانوا لا يفرطون في غير ما ضمه باسناد لكن قبل التفرع في الوضوء اكتفى برفع خطو الثواب  
على المعزول عن المحرمة وذلك وان لم يرفع فعل الحاضرة مثلا لوضوءه كمالا لاشكال حصول تواضع القائل لو كانت تعاميل بوايدنا  
ضلها معه وان لم تكن بلا خلاف قبل الوضوء الثالث انه قال انه و اعلم ان الظن من مدعي الاستحباب ان التوجه في الصلاة الواجبة  
المشترطة بالعمارة بالوضوء للندوبية لكان الاستباحة على الاستحباب قاله التوجيه لم يطع علمنا لنيل  
بعضهم من عوى الاستحباب الا في كلام ابن جرير حيث قال يجوز ان يؤدى العمارة المندوبة بالعمارة من الصلاة بدليل الاستحباب من  
اصحابنا قال صاحب التوجيه لكن عموم كلامه محقق ان الاستحباب بالعمارة المندوبة من الصلاة اذ وقع الحديث جمعا بين  
وبين جالس عنه سابقا انتهى ما زادنا نحو ما سبق في قول ابن جرير التزاحم في الاستحباب الى ان باب احكام الاحداث النافذة للعمارة  
باسطر ذهابه فيها بالوجه في مسائلنا خلافا لما في بعض النسخ من ان العمارة لها وقت ولا يحدث وجوب الوضوء حتى يصلو العزم ذكر  
ان ترك عضو من اعضاء العمارة فانه يهدى صلوة الظاهر لا يهدى صلوة العزم لان قال قال محمد بن الحسن في نسخة هذا الكتاب الذي  
يقوى فيه وفيه بعضه اصول مذهبنا ان الصلاة الصلوة من الصلاة والصلوة الصلوة من الصلاة والصلوة من الصلاة ولا يرفع  
الحديث والجماع استبعد على ان لا يتباح الصلوة الا بغير رفع الحديث وفيه استحباب الصلوة بالعمارة فاما ان توصاه  
الانسان بغير دخول المساجد ان يكون على العمارة او الاخافه في التواضع لان الاثبات يستحب ان يكون في هذه المواضع على  
طهارة فلا يرفع حديثه ولا يستحب بذلك الوضوء التواضع والصلوة والاعمال القول الذي يذهب فيها بالوجه في جواب  
المسائل الحاشية التي سئل عنها فاجاب بما ذكرناه فاما ان كان قدام حدث عقيب كل طهارة فانه يجزئ عليه اعاده جميع صلواته  
انتمى تحصل ثم اذكره ضنا للتوجيه ان الاستحباب المذكور لا يجب في الاستحباب الذي زاد بعض المحققين من مشايخنا الامكان على  
ما ذهبنا في الاظهار الاستحباب لان المحقق في ذلك قد خالف القول بغير ارتفاع الحدث بالوضوء لقوله في القرآن الذي هو اول  
من يؤمر بماعاد الوضوء لما ينطبق في صفة الطهارة والماعاد من رجل يمان من ان الشجر عند كهان التوجيه اذا ظهرت  
الحاجة اليه فاجاد ضنا للتوجيه في استيفاء الاقول في تحرير المقام فقال ما علم ان الوضوء المستحب لكونه واجبا مع الحديث  
الاكبر ان فضله بصلوة التواضع ويجوز ان يدخل في المصنوعة على ما ذكره وان فضله بغيره اخرى غير الصلوة بل في  
فيلو وضوءا قلنا باثبات طهارة الوضوء غير الصلوة فانه يباح ما يباح في غير الصلوة وان كان فضله بغيره اخرى غير الصلوة بل في  
منعقد على ان لا يستباح الصلوة الا بغير رفع الحد واستباحة الصلوة بالعمارة وان قصد بالوضوء ما لا يشرط فيها  
الطهارة كدخول المساجد فانه في القرآن او قصد الكون على الطهارة او قصد وضوءكم فغيره في الاقول في صحيح الوضوء مكم  
يرفع الحد ويجوز به التواضع في الغرض من مال اليه الحق في المعبر لان قال الله تعالى عكاز رفع الحد بركم وهو موقوف في طهارة  
عنه فواجب المسائل الحاشية والتي ذهب من كبر الثالث حتى الوضوء مكم غير ارتفاع الحدث بوجوه الدخول في الغرض من  
الاثافي وضوءكم والى هذا القول ماله في الواقع حصة للمعبر المذكور ان يؤدى في الطهارة لاجل الحديث كقوله  
الفران وقد هان نوى ما يفرط في الحديث كقوله وضوءكم وهو قول المتن في ذكره في كمال عدم العزم ان كان الاستحباب لا يباح  
الحديث كقوله وضوءكم وكان ان كان الاستحباب اعثا الحديث لم يرفع الكمال ومعه ان قصد الكمال والصلوة المذكورة

# في بيان الدخول في الفريضة بالوضوء المستحب

١٩

هو قولنا في التمهيد السادس الفريضة فساد بقاها مستحبة لا على الوضوء لا على كل ذلك ان قصد به الكون على الطهارة  
وعلى التمهيد في غير المكتوبين وهو قولنا التمهيد في ذكرى قال في رتبة بنية الوضوء اليوم نظرا لثبوت نية وضوءه وبقائه في  
المعبر بالتمهيد لانه قصد التوضوء على افضل احواله ولفظ الحديث من استحبات التوضوء على الطهارة وهو مشعر بمحبته لها هذا ما ذكره  
من الاقوال وتوضيح المقام هنا مسئلتين كانت عليهما الاول في ان هل ينطبق في محبة الوضوء برفع الحديث بمحصول  
ظاهريه غير طاعة محبة او في شرط احد الاخيرين من بنية او نية ما هو شرط في محبة كالصلوة او في شرط احد الامور من نية اعمها  
او نية ما هو شرط في كمال كراهية القرآن ودخول المساجد نحو ذلك فتح نقول ان طاعة شرط من ذلك لما ان من الظاهر  
الوضوء ليست عدا الاضال المحبة التي ذكرها الله ثم في كتابه التي خارجة عن حقيقة قطعها والقدر الذي ثبت اشتراط  
محبة الوضوء بما هي الفريضة وشرائط اشتراط محبة بنية استحبات امر شرط بها فان ثبت شرعية الوضوء لاجابة مع الوضوء  
لها ولو لم يثبت الوضوء لانه استباحة ذلك الغاية لا لاطلاق لفظ الخطأ في حديثك انما بقوله لا صلوة الا طهروا وظل الى ان  
ما حصل شرط للصلوة انما هو الطهارة والصلوة على الاضال للصلوة وعقد مدخلية النية في فلا ثبت شرط لاجابة بها  
الذي له الدليل وهو قصد الفريضة دون غيره كما عرفت ويزداد الظاهر خصوصا عند البحث عن بنية الوضوء ان الله ثم التامة  
ان الوضوء المستحب بعد انقضاء محبة الاستباحة للشرائط المستعبر فيه هل يرفع الحديث فيجوز الدخول في الفريضة ام لا  
انزلا اشكال لا خلاف في ذلك وانما الفريضة في جوازها على ارتفاع الحديث وان لم يكن واجبة كما هو مذهب  
الحنابلة كسواء النية فلا يثبت كراهية القرآن نداء بالتبليغ مثلا مثلها ما بل اول منها الوضوء للالتفات في ما يصح في الحلال بعض  
المحققين من شايخنا مشير الى الاختلاف ما ينظر من حشاق من وجود الخلاف فيما مضى في الصلوة من الغايات للوضوء على  
الطهارة فلا نزاع في ذلك وانما الفريضة في جوازها على ارتفاع الحديث كالمندوب ودخول المساجد من ان  
القرآن والقوم مثلا فنقول ان هذا القسم محتمل استحبابا ما يثبت فيه الغاية المقصود منه على ارتفاع الحديث كراهية  
القرآن وغيره من ذلك باسناد في يثبت فضلها على ارتفاع الحديث ويظهر من تدبره ان لو كان الغاية نفس ارتفاع الحديث كالكون  
على الطهارة كان اوله بالقول في الجواز انما هو الوضوء الماتى به استحبابا باعتبار خروج الذي بعد التقبيل وشبههما مما  
يشبه الوضوء من ثباتها الوضوء الماتى به للتدبر اذا اكتف سبق الحديث ويظهر الوضوء للضرورة باحتياطا واهم الوضوء  
الماتى به للذكر في حال البصر فاشبه اعتقاد الرزق بكونها حاضر قبل ان يتحقق منها احد الاضطرار وبهنا صحتنا ان كان  
انكها بعض المحققين احدهما ما يثبت توفيق الغاية المقصود في الا على نفس الوضوء والظهور في الطهارة بمعنى رفع الحديث كما في  
النحو في ضمان الحاجة والتوضوء وبعض افاضل النجاة في الدليل الا على استحبات الوضوء بهادون عنوان الطهارة بمعنى  
رفع الحديث قاله ولهذا الصنف مما لا يفتق وجوده في الترتيب على وجه يقين لان لفظ جميع موارد استحبات الوضوء  
انما هو استحبات الطهارة ورفع الحديث فانتهى ما حكمه هرة عن الفاسل في التمهيد في ذكرى متغابلا للوضوء للغايات  
حتى الكون على الطهارة وذكر انهم حكوا فيه باطلا ثم قال في عدم حملهم منه ولو ان يدبر الوضوء الماتى به لا غاية ولا  
للكون على الطهارة خرج عن المقصود وهو الوضوء المستحب لكونه على هذا الوجه شرعا محترما وعلى هذا اذا ذكر من الاصناف  
الاربعة ما هي ما يمتري في الترتيب والمخالفة وانما عرفت ذلك فاعلم ان هذا هو القول بجواز الدخول في الصلوة للفقهاء  
بالوضوء المستحب في جميع الاضطرار بل ارتفاع الحديث الا في صغر بنا على ان قوله في سورة المائدة يا ايها الذين امنوا اذا  
قمتم الى الصلوة فاعلموا وجوهكم وايدكم الى المراتف واصبروا وركبوا وادخلوا في الصلوة واركبوا وجنا فاعلموا واد  
ان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من المفاط او لامستم النساء فاعلموا انما عرفت هذا ما فيتمتع واصعبا لطيفا فافهموا  
وايدكم منه ما يريد الله ليصل عليكم من رحمته وانكم لا تدري بربكم بطريقه وكثير منكم عليه فكم تشكرون وفي رواية لا تستدلوا به  
من وجهين الاول ان اهل عليه لا يذكروا ان اهل الوضوء انما هو للضرورة كونه رافضا لما هو مانع عن الصلوة  
فيكون من قبل الشرط الذي هو من اقسام العقدة فلازم هذا كونه مقفلة في نفسه لا يحل الله في غير ما هناك ووجود  
ذلك الحاشية اعني رفع مانع الصلوة لما كان مجزوا لاعتدائها صلواته لا يثبت عليه فلازم ذلك من قوله ما يحل الله في غير ما هناك

فانما الدليل على القول  
بالتحاشي في الفريضة  
المتعلق بالوضوء المستحب



صحيحاً بنحوه الثاني بما يقع من وجوده مانع الصلوة فيرتب عليه جواز الدخول فيها مع وهذا المقدار يكفي في إثباتها وهو أصل المصنوع  
في المقام من جواز الدخول في الصلوة والوضوء وان لم يبعد هذا الدليل بعيداً عن المانع من الدخول فيها ولم يكلم بعض المحققين من  
مناجنا هؤلاء من المسلم المعلوم من الخارج ان المانع عبارة عن الحدث بخصوصه حيث فسر في اول التنبيه الاصل من بينها  
بمعنى النية فقال ولا يراى الوضوء قبل الصلوة الا على وجه الوضوء الفرض المختص بالمقدار ما حثان دفع المانع وهو الحدث  
استدراك المقتضات ولكن سبق هنا في وهو الاشكال على بنية التقرب بالوجه الجاهل وهذا وان كان له عمل اخر الا ان مجال الجواب  
هو ان قصد التقرب بالوضوء للصلوة عند زيادة الاثبات بها الوجوب بما قام عليه إجماع الفقهاء فلا بد من الاثر انما بهر الاثر في  
الكلام في شكور بما يقول ان نية التقرب ليس للاعتناء عن الاثبات بشئ الكونه ما مؤاير فاذا استكمل خطا يحسب من التيمم بمقتضى  
عند الاثبات بنيتها مع هذا الاثبات بانها ما مؤايرها وهذا امر معقول لا يخالف فيه في لا يمتنع وقصد التقرب للصلوة لا يمتنع  
وجوبها على الارادة في الصلوة ويؤيد هذا وضوحاً عند الكلام على بنية الوضوء ان الله قد التفت ما نطق به في قوله لا يمتنع التقرب للصلوة  
كثرة وهو قوله ما يريد الله ليحكم عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تتقون فان معناه كما في قوله ان الله  
ما يريد الله بما يفرض عليكم من الوضوء اذا تم من الصلوة والنسب من الجنابة واليتم عند علماء وقد استعملوا في ذلك ما يريد  
من شق لا يمتنع ذكره عن مجاهد صحيح المصنفين انتهى المزايا الظاهر هو الظاهر من الاحداث كما هو مقتضى اللفظ ولم يستبان  
وأمّا ما من القاصدين من المزايا هو ظاهر القليل عن الفرض وهو غلط لان الظاهر من الفرض لا يصلح ان يصير في الامر وليس  
قبل هذا الامر ابرار الظواهر وان على هذا فقد لا يراى الكثرة على ان الوضوء موجب للكلية من الحدث ولو جعل قوله ما يريد  
الله التيمم واجبة في الاخر الكلام وهو الامر باليتم كان معيلاً لا فائدة الوضوء للظاهرة بطريق الاول ولو لم يمتنع هو مقتضى الظاهر في  
جميع الاحتمالات الوضوء على الذي بعد التقبيل والوضوء للحدث والاحتياط على ان التكلف سبق للحدث ووضوء المانع المذكور  
اذا ثبت في اعتقاد المزمع يكون لها اختصاصاً وقد ما ذكرناه ان التغيير من الوضوء بجملة من الموانع التي يوجبها الظاهر مثلاً  
وواه كليب الصلوة ويكتون في التوزيع ان يؤيد في الارض للمسجد فطوبى لمن تطهر في بيته وداره في بيته وحق على المزمع ان يكرم  
زاره وغيره من عليه كبايات المساجد فها بيوت الله في الارض من فاهات شهر الحرم ثم الله من توبه وكب من زواره وعن  
عدة الداعي عن الله لقارن القرآن بكما يعرف بقرئ في الصلوة ما تر حنة وقاعد احسن حنة ومقتضى في الصلوة حنة  
عشرين حسنة وغيره من غير عشرين وبقيده انما اطلاق الظهور على الوضوء بغيره لا سيما فيلزمه ان يتباح حكم الظهور مثل ما عايننا  
في حديث الامير عليه السلام اذا وضعت احد كعبتيك ان قال فاذا فرغ من طهوه قال كما التمس الحاصل ان الوضوء حقيقة واحدة لها اثر واحد  
وهي الطهارة المعتبرة لذلك التحقير كلها ومقتضى عمل صالح للتأثير اثر وان ومقتضى عمل غير صالح للتأثير كذلك على فحين احدهما  
ان يكون عند قابلية لكل التأثير من جهة حصوله الا فربما قبل ذلك فيكون انتفاء تأثيره لا امتناع بحصول الحاصل كما في الوضوء للحدث  
وثانياً ان يكون عند قابلية لكل من جهة وجوب المانع وعلى التخديرين يلزم تحقق التأثير عند صلاحية العمل بانتفاء الظهارة واضافة  
الضم الاول وارتفاع المانع في الضم الثاني فاذا ثبتت عمداً للظاهرة في الاول وارتفاع المختص في الثاني كان الوضوء مؤثراً وان  
كان اثره في الاول في الحدث فكذلك في الضم الثاني فيحتاج بعد ذلك الى الفصل وحده لبعض التمس انقطع عنها  
هذا واستدلوا بوضوء ناسخوا في الاول احكامه في قدم ان من شرع الوضوء كان واضحا للحدث لا يكتفي بغير الوضوء الا ذلك  
ومؤيد ارتفاع الحدث انتهى وجوب الوضوء وحكمه ويكون وجهه بما مضى في قطع عن الحديث الذي اوردته كالحديث استندنا على  
جواز ان يكون الفرض من الوضوء وقوع تلك الغاية الشرعية عليه غير ان لم يقع هذا كما في الاعمال للحدث بنية عند اكثر  
الثاني ما نكتل به في ان من يؤم هذا على ان الوضوء لا يمتنع الا بالحدث كونه في صحيحه استحق بر عبادة الله الا شرع لا  
ينقص الوضوء الاحداث في صحيحه زارة لا يفيض الوضوء الا ما خرج من طهرك والتم وعين لك من الخطأ الكثير ثم قال و  
بؤيد ما رآه عبد الله بن بكير في اللوق عن ابي جعفر عن عبد الله قال اذا استقيمت نالت احداث فوضوءاً وانما لك غداً  
وضوءاً بالحدث تشيعن انك هذا حدث ووردت حثاً للذخيرة على الاول بان عمداً انتقص لا يقتضي تجميع ما يرتب على  
كل وضوء يقتضي استحساناً ثبت ترتيبه على الوضوء انتهى حاصل ان انتفاء الوضوء تماماً هو عبارة عن ارتفاع اثره فان

## في جواب المدخل في الفرضيات والوضوء والمناسبات

٢١

كان هو الظاهر ان رخصت بالحدوث ان كان مجرد ترتب على ان ينقض الحدث ذلك لا في الاصل بل على تعيين كون اثر الوضوء هو خصوص الظاهر وقررت بعض المحققين من مشايخنا ووجه الاستدلال بطريق اخر وهو انه يدل على كون الحدث ناقضا للوضوء بقوله طلق ولازم ذلك كون الوضوء ايقضا لحدثه اذ لو لم ينقض بعد التثنية وعلى هذا لا يرد ما اوردته صاحب الفخريه عليه لكن الحق المذكور قال بعد ما عرفت من تقرير الاستدلال يمكن ان يمنع الملازم من كماله اذ على المنهية المتعينة فانها لا تنقض الحدث كما هو على اقوى القولين نعم انما لا يرد فيهما الاخير فغيره لا يابيد. فهو اذن على الترتيب عن الوضوء عند هذا الوجوب ووجه الحدث عقيب اليقين بالوضوء من دون تفصيل بين افراد الوضوء للثبوت قد دل على كفايته كل وضوء وان الظاهر من اعتبار الاستصحاب في الظاهر اذا وقع التثنية فيها يقيد بها ولا اقل من كون هذا الحدث اما سائلا او مائلا فيلزم تقرير الاستدلال في قطع مرتبة الظهور وتبعية الجزئية الثالث ما امتنع به الجواب من ان علم كمال المدخل في الفرضية انما يكون مشافهة الوضوءات كما لا يخفى عندئذ لا يرضى حد ثا والافضل ان يرضى شرط في تحققها واما لان الصلوة مشروطة بالوضوء وان كان المكلف يفرغ الحدث لتولية الاقدم لا الصلوة فاعلموا الا انه واما لان الوضوء فيها انما يقع حكم الحدث بالنسبة الى تلك الغاية بدون غيرها كالصلوة ونحو هذا الكل باطل اما الاول فهو متعنا فانه لا طلاق لفظ الظاهر على كثرتها التي تعرفت انما هي خفية في ارفع الحدث والمقطع بر على انكم من لا حظ الادلة في تحصيل الاجماع على خلافه واما الثاني فليس يمكن بالحدوث منقول على الاجماع من المعنيين عليه بل في العبرة ان المراد اذا قدم من اليوم واما الثالث فلهذا حكر الحدث بالثبوت الصحيح انما اوردتم بعد منقض مظهر من الحدث للسبب غير مظهر بالتبعية لغيره وذلك كله غير واضح وانت خبير بان تبعية عليه ان دعوى القطع لا يوجب في مقابل المصمم والاجماع الذي ادعى امكان تحصيله جميعا في مثل هذا المجال الذي هو محل الخلاف وقد تقدم منع الاجماع سابقا بالبرهان وعلى هذا الظاهر ان ذلك الوضوء قد شرع لثبوت بعض الغايات عليه لا كونه مظهرا من الحدث لبعض الغايات دون بعض الراعي ما يملك به بعض المحققين من مشايخنا وهو ان الوضوء مستحب في نفسه وهو رافع للحدث وسبب للثبوت للصلوة فكل امرئ بعد الغاية من ترتب عليه ذلك الاثر وهو رافع للحدث مع قابلية اللفظ لا في سائر الحالات والوجه ان الوضوء المأمور به لا الاصل القرع هو الوضوء المأمور به الا امر الفرضي احوال فغير حقيق المأمور به في الاصل والامر الغير والمأمور به في الامر التخييري يدور في الامر الذي في المقام من الامر الغير المتعلق بالوضوء في الحقيقة ام لا في الاثر المترتب على فعل الوضوء واما الاستصحاب الوضوء في نفسه فلهذا انما اختلف فيه كما في كشف القام وقد تخرج به الحق والاشكال والتمسك به وغيره وتدل عليه على كفايته لا يثبت واما ان رافع للحدث فلهذا هو الاثر الذي على اختياره في ذلك مثل قوله ثم ان الله يحب المتقربين ويجب التمسك به في ذلك على استحباب التلخيص في نفسه الظاهر في عبارة عن خصوص المظهر من الحدث واما عبارة عما هو اعلم منه ومن الظاهر من الحب وشي من قول على الوضوء على الظاهر عشر مرات فظهر ان علم الامر الاستصحاب الفرضي ولا اختصاص له بعبوده من الوضوء في قوله وسكنية للحدث القدسي من احدث ولو يثبت فقد جفاه ومن ثبوتها ولا يصلح كونه من فضل بخلافه وثبوتها وسكنية وكفى ودعا في ارجاءه فيما استلزم من امره من اودعها في جوفه وكسرت برتجات فان الظاهر من الرواية انما استصحاب الوضوء للحدث لرفع الحدث لا لاجل صلوة ركعتين فظاهر ان ترك الوضوء في صلاة امره مما لا يخلو لان الفرض من الوضوء للصلوة ومثل ما علم في الاما من قوله يا ايها الذين آمنوا ان كنتم الظاهر بوزن الله في عمله وانما استلصحتان تكون بالليل والنهار على طهارة فاضل فائقا دامت على طهارة تمت شهيداته قال ومنظيره جواز الاستدلال في ما عرفت من اوردوا في ذكره ان كان احكام رسول الله اذ ابوا الوضوء وابتغوا عافاة انكم الشاة فان الله عز وجل يرضى ما من عافاة له ساعه للوث على طهارة فيعونه ثم ثواب الشهادة ثم قال ولكن لا ينبغي ان هذا الوجه يوجب على ووجه الامر لا بالتواخي في العلم بترتبه الاثر عليه من الخارج اما لو فرض في ووجه الامر بالتعلم من الحدث فيدل ذلك على انكم من لا يطلعونه في كنهه لك عن كون الوضوء في نفسه ممتا ويزب عليه الاثر انما في وهران ما ذكره في غير الاثر من انما اورد في من لا يطلعونه المتعدي للعلم من جعلها ما من العلم والصلوات في العلم من قال كان الناس في حينه بثلاثة احوال انما يكون البصر كما هو يعرف من جعلها في كل من جعل من الافضا الذي اعلان بطريقه واستنبط في الماء





# كتاب المناجاة

فربما من أخرج فلا يزال من وجوب الفصل قال إذا التقى الحائنان فقد جاز الفصل في التعميم عن علي بن يقطين عن عبد الله بن الحسن قال إذا  
وسمع الصلوة بعد الحائنان فقد جاز الفصل الكبير وغيره في البركة الحسن عن أبي جعفر قال شئت أن أعبد الله من غير الحائنان عليه الفصل  
إذا انزل وعزل من طهر أو المراد بإشراق الصلاة أو ما هو شيئا أو الحائنان رتبيا الخطاب بالفصل عند حصول ما يوجب عليه أو أذاه  
الوجوب الفصل الكبير هذا استدلاله بما على شوق الفصل على من لم يكن خطيبا بالفصل بين الفصل القسبي المبرور وغيره وان  
شئت قلت إنما ساكتة من كون الفصل والصلوة لكونها مشروطة ببيان جهة أخرى هي جهة التسمية وما دل على وجوبه للغير من كون  
وجوبه للغير قد ورد أمثاله ذلك في زلة الحديث وليست من قبيل الواجب كما وردت في غسل الاستحاضة مشروط مع وجوبه للغير  
ومن هنا قال الشيخ في كراهية إخراج في الوجوب هذه الاستدلال مشروط بوجوب الصلوة وفيها بين الأدلة وما عارضه بالأدلة  
وبأنه لا يختص الغزير المقتدة بالصلوة كقول النبي فمن نام فليستنا وحوال على من يعطلهم النوم فأنما وجوبه عليه الوضوء وقول  
الربما أن أخرج عليه الصوت وجوب الوضوء وقال الأئمة غسل الحائنين إذا ظهرت واجبة غسل الاستحاضة ولو لم يمسح من  
ميتا واجبة شريطة أن لا يمسح غسل التوبة المذابة أو ما من القنات وهم يوافقون على أن المراد بها الوجوب المشروط مع  
والأصل في هذا القول ما ذكرنا من أن شرطه على الوجوب وعلى الاستعمال فضلا عن حقيقة فيه ثم من عن المصنف أنه قال في المصنفين  
عسل الحائنين من دون ذلك كل حكم يارده هذا ما ذكره الشهيد لكن لا ينبغي سقوط دعوى الحقيقة المبررة وذلك من وجهين  
أحدهما أنه ليس هناك لفظ واحد ولا مركب واحد ذكره في الأصل البرهان على بلوغ الحقيقة وثباتها أنه لا يمسح حقيقة ذلك  
الزم وجهه على المثال ذلك على الوجوب المقتدة في قيامه دليله في الزيادة من واقع الجلال الثالث ما رواه حمزة في التعميم عن  
محمد بن مسلم عن حماد قال قال سئل عن وجوب الفصل على المرتبة قال إذا دخل فصله جاز الفصل للمهر والزمه وتقريره  
الاستدلال من وجهين الأول أنه على وجوب الفصل فلا يدخل ما لا يكون معناه جاز ولا لا يمكن معناه على إطلاقه  
الثاني أن على وجوبه المهر على اختلاف ولا خلاف في أنه مشروط بشرط عبادة ما من الصادات فذلك الفصل مقتضى  
المصطف وأنت خير ما يراه علم سقوط الوجوب الأول من تقريره يستدل بما بيناه من سابقه فاما الوجوب الثاني منها فينبغي للمع  
قضا المصطف بأشرف النواطف من الواجبين في اختلاف ولا خلاف في الاشتراط إذا لم يكن مشروطا ولا فينبغي أن يعلم من الخارج  
كون أحداهما مطلقة ولكن لا يشترطها الرابع قوله إنما الماء من الماء فانه يقتضي وجوب الفصل عند الانزال طلقا كما كان وقد  
عبادة أم لا وفيه ان هذا الكلام ليس موقفا للتأويل إطلاقا وإنما هو مشروط ببيان وقت تحقق الحائنين بعده الله هو مشروط  
فلا يخلو ذلك إطلاقا فلا يمسح ما رواه حمزة في التعميم بعبادة عن الزائدة قاله جمع عمر بن الخطاب وأبو الله فقال المصنف  
في الرتل أنه أهل فيها لها ولا يزل فقال لا نصيب الماء من الماء وقال المهاجرون إذا التقى الحائنان فقد جاز الفصل فقال عمر  
الصلوة ما هو من الحائنين فقال لا وجوب عليه لزم والجلد لا وجوب عليه صائغا من الماء إذا التقى الحائنان فقد جاز الفصل  
فقال عمر القول قال المهاجرون ودعوا ما قاله أنصاره وجب الاستدلال أنه أنكر الخياط بالجلد والزمه ونفى الحجاب الفصل  
الحجاب أصعب العقوبتين فينبغي إيجاب سبيلهما فلا كان ويجوز الاستدلال بطلان شرط عبادة كل وجوب عبادة وفيه من استدل  
إطلاقا لا ينعيب عما اشتراط في هذا الكلام إطلاق الاستدلال وقد اشتراطه الثاني أن القول بصح وجوب الوجوب في العبادة  
بشرط ما بالظهره سمع فأنما سمع أصعب جبا عا م لا يمتثل والثاني ثابتا لما عا في الأول من نظام الحكمين فلا قول كان  
هذا الوجوب متى علم أن الصغير مشروطا بالعبادة من الجنابة وإن كان عبادة لا تان من من أحلم وهو تان من نهار وشتا  
لا يجل مود وان من نام ابتداء ولا يقطع حتى أصبح وهو جنبا لا يندفعه الصلوة مع عدم كون عبادة مشروطا فقد حقق  
فساده بجملة الجنابة فيلزم جهره وجوب الفصل في العبادة المشروط وأنت خير موضوع فشا هذا الوجه ضرورة أن إذا  
فمن فشا الصلوة بعد الجنابة على الجنابة لا يفي ذلك ما عا فيكون عدم شرطه يكون الصلوة مع كون عبادة مشروطا بالعبادة  
من الجنابة فيكون شرطا للصحة فبأنه أن شرطه على وجوبه شرطا هو حال التمسك بالعبادة لا ذلك الوجه ثم ما  
فكرناه من عبادة هذا الدليل كما أرادته هذه المسئلة عن عبادة له وقد ذكر عبادة أخرى كقوله تعالى من وجوب  
عسل الجنابة لفصله استدلالا بانه لو كان واجبا لغيره لزم جواز الاستعجال على الجنابة في شهر رمضان لغيره وجوب الواجب لغيره لا



المشار إليها يصححه عدا الله لا دخل لها في الدين لا تقول لها شيء من القولين وذلك لأن الفضل الأول من الفضل هو دفع الحدث أو الإزالة  
والزوايا قد أتت على سقوط الفضل بطريق الحدث لا يمكن بعده الاستباحة الصلوة مع وجوبه إذا انكسب به وبالحال كان تكليف  
بما لا يطاق وقد دخل الوجه الأول في الدعوى فيه فكأن الزوايا المذكورة من القولين هي بعينها ما عدا حصة الفضل في الطهارة  
مع أن حقيقة الوجهين تقتضي ذلك كقولنا بالوجهين ما عدا ما اتفق عليه لقائلون بذلك من حصة الفضل وبطلانها  
ولو نزع الزوايا بعد مع أن في ذلك الحال غير صحيح لا يجري عن الوجهين كما ذكره ولا يمتحن في قوله فدل على أنها ما بعد الصلوة  
وأما بالكل لا دل على إثبات الوجهين فيهما وأما ما ذكره من عدا حصة الفضل الجارية مع باقي الفريضة فقامت أمورها خارجة عن كمال  
القيصرية المذكورة فيقال له على المطلوب لا يلزمها موثقة بعارض الله عن الحرز أو إضعافها وجهان فحينئذ قل إن فضل  
قال إن شئت أن فعلت فعلت وإن لم تفعل فليس عليها شيء فإذا ظهرت أغسلت غسل واحد المحض والجواب لأن الأول مع  
حصة مستند لها معتد بها بخلاف الموقوفه ما طهرت بانها أوفى الفضل فثابت بعد الغناء بغسل واحد الجواب وبما عدا ما عدا  
الفريضة من كماله في قوله على حصوله الزاوية والاستباحة في تلك الحال وإذا بقي أن قوله فيها فاذا ظهرت اغسلت غسل واحد  
الخصيص الجواب بذكره على أن الفضل الأول لو كان محرز عن غسل الجارية فحينئذ إن يكون المراد بالفضل المذكور محرز وهو  
البدنية وإن زاد الأول ناس المحبة ثم قال من ثم أحل بعض أثره يستدعي من الجهر للثابت الوجهين الفضل المذكور يضعه أحد الناس  
المحبة على الأولين وعندئذ قد مضى دفع المحدث وأيد به شرعية غسل الاستحاضة وكون الأغسل الزاوية والمستحاضة إذا  
علم أن المأمور أن أصل شرعيتها هو ذلك كمثل الجمعة والأثر الأخوف على الطهارة وإن كانت بحيث لو كانت لا فائدة من  
كما قد ساءلنا به بحيث ينزل الوضوء ويذهب عنه ذلك ما وود من أمر الجاهل بفضل الأول انتهى أن ذلك غير ما ذكره في  
شي من الفضل فإن قوله فاذا ظهرت اغسلت غسل واحد المحض والجواب بغيره على قوله وان وضعت فليس عليها شيء فلا  
يتأثر منه إلا أنه على ما ذكره في ذلك الكلام المذكور تبينه يظهر من النزاع في أمورها أنها التبركة كالمشار إليها في العبارة التي حكينا  
عن آلف في ذلك البحث وصرح بقوله فقال الفائدة تظهره في الجيب إذا خلا من وجوب ما يشترط في الطهارة ثم إذا أراد اغتسال  
صل بوضع يديه الوجه أو التمسك بالقائلون بالأول معنى الوجهين التمسك بالقائلون بالثاني معنى الوجهين القائلون بالثالث  
التمسك فأنها عندئذ لو كانت قد مضت لا يبرهن في ذلك فقال الفائدة في يديه الوجهين في كل واحد من ذلك كيف بالقرينة ومقتضاها  
المكلف فلو لم يزل في ذلك شرط الوجهين انتهى أنها ما ذكره بعضهم وهو موقوف على دخول وقت شرط الفضل كما لو  
احتمل ولكن لا يخفى أن جعل الوضوء الأخير ضرورة مستغلة بما لا يوجب له من حصوله هو أنه يتعلق بالوضوء لا بغيره فيكون خالف حال  
المكلف فيكون مخاطبا به وجوبه عليه هذا عين الحكم المبيح عنه فلا يصير ضرورة له المقام الثاني في غسل الجارية وبطلان ما  
يصدر عنه عبادة الضارة هل هو واجب عليه أم هو واجب عليه وإنه لا يبرهن في ذلك ضرورة لا يبرهن في ذلك ضرورة لا يبرهن في ذلك  
أن يكون جميع استنائه واجبا غير ترا من قبل المستنائه لا أنه قال في جملة فروع تبيته أو وضوءا مستنائه من الطهارة أو ما شئت من  
الغسل عدا غسل الجارية على الخلاف وإنما يجلي بسببنا ما التذود وشبهه أو وجوبه لا يتم إلا أنها الجاهل اغتسل الجارية بوضوء  
أن ذلك هذا ما ذكره من كلاله وقال الحق في الآلة عند قول القائل في عدة الفضل الثاني من فضله قصد بعض  
الذي يحمله لبيان الأحكام ويوجب عليها الصلوات لا أنقطاع كالجواب لكن يجيب عليها الوضوء سابقا وأخفاها لفظه لأن ويجوز  
الفضل عليها ما شرط بوجوب الجارية فإنه لا خلاف في أن غير الجارية لا يجزئ نفسه فاطلاق المصدرة الوجه اعتمد على قوله المراد انتهى  
لكن يقال في ذلك في الجاهل بطريق الخلاف في كل الطهارة لأن الحكم الظاهري في شرعيتها مستغلة لأنها انتهى في عبادة  
تخلو عن الجاهل لا يتم إن يكون المراد بانها وقوع الخلاف ويحتمل أن يكون المراد بانها أن الحكم الظاهري على الأول  
يكون مثابا لما قلناه من كلام القائل لكن قد عرفت ما سلكنا من محتاج في الوضوء من القائل من الغائبة كالحائض وأن كان  
أنكم من الغيب لفظه في خصوصه مثل كراهية من الكتب التي ليس فيها الفضل أو الالفاظ أو الجاهل من الحائض والغائبة  
بأنه عين في العمل في قوله وقال بعض الغائبة مثله وقال القائل في فضل الميض من في في فروع مشبهة وبطلان الفضل على الجاهل  
عدا ذلك في قوله بالفضل المراد بوجوب الفضل في الجاهل الصلوة والطهارة والواجبين وغيرهما من الأفعال التي لا يوجبها الشرع

في كتاب الطهارة





وسركي والبيان وروض الجنات وكفاية الطالبين ومع صدقوا بالانقياد ونجى السداد والزمان الفخر وغيرهما  
 كتب المتقدمين والمتأخرين وقال وهو امر مطلق بركي كلامهم ولا خلاف فيه الا من نفى وجوب غسل من الميت انتهى ويؤيد  
 ما ذكره في نهج الانام حيث قال انظر اتفاق المتقدمين بوجوب غسل الميت على ان وجوبه لغيره فقط ولا يلزم مع ذلك لنفسه ولا  
 يخص وجوبه بالوجوه اعتدوا به في غسل الميت على وجوبه لغيره على سوي ما سبق من قبل المتقدمين من بعض غير  
 مقتول من الاحتكاك القول فيحكي الظواهر ان جميع نفسها وجوبها متساو وقد عرفت ضعف هذا القول بالشد في عدمه  
 صالح للحي وقد مال طائفة من متأري المتأخرين الى ما كان يكون وجوبه لغيره قبل ان لا يوقف عليه في من العبادات  
 انتهى لذلك ما ذكرناه في الجواهر من التبرع المستقر والعمل المستمرة في الاعضاء والامساك على عمل شيء مما ينشطر  
 بالظهار كالصلوة ونحوها قبل فعله وقد نقل عن جماعة النجاشي بوقف الغايات الثلاث على الصلوة والظواهر  
 ومن جملة القرن كما هو عليه عبادة الصلوة وغيره من غير كفاية ولعل مقتضى كلام من صرح بمقتضى ما مضى من الغايات  
 من عرفت مكان اشتراط هذه الغايات الثلاث بارتفاع الحديث الرابع ما حكاه في كس من ان استدلالها بوجوبه في كل  
 غسل وضوء لا يجزية لكن رده بان شرطه غير صحيح في الوجوه ومقتضى ما هو واضح من ادخاله في بعضها بان شرطه  
 اتفاق الا على حاله في ذلك الا من شرطه بغيره بغيره لا لادان المترافض ولا لوجوبه في الوضوء قطعا فانه لا يلزم  
 على الحديث اتفاقا كما قيل وانما فيه صاحب الجواهر ان مقتضى ذلك ما مضى من الغايات وهي الاستناح وجوب الصلوة اذ قد  
 يكفي في دفع الحدث بالوضوء وان وجه الفصل فبما بنا على استقلاله في مقتضى الغاية الى الاستناح ان كان متصفا مع  
 الاكبر ويمكن دفع المناقشة بان الاستناح ان ما يقتضيه دفعه الى الفصل بعد ان يقع حدثا بغيره الا بالوضوء والغسل مع بغير  
 دلالة الحديث بالاعمال الواجب لاجل ان الاعمال المنبذة لا ترفع الحرج الخامس ما في نهج الانام من انه يرشد الى وجوبه في ما  
 على شرعية مما رواه الصدوق في الصلاة والحيث والحيث عن محمد بن علي ابيلو عن محمد بن علي الكوفي عن محمد بن  
 عن الزعماني عن محمد بن علي بن فضال عن عدة من اصحابه في حديثه عن عدة من اصحابه في حديثه عن عدة من اصحابه في حديثه  
 الميتا داخرا من الرواجع في اكثر افرقة فذلك يتلوه منه ويظهر في الحديث والعمل انتهى عن عبد الواحدين بن محمد بن عبدوس عن علي  
 بن محمد بن قيس عن الفضل بن شاذان في رواية من العمل عن الزعماني وهو طويل الامة في حديثه عن قال فلم امر من يستدل بالفصل  
 قيل لعل الظاهر مما اصاب من تضعف الميت لان الميت داخرا من الرواجع في اكثر افرقة وللعلامة الطائفة الناصرية ومما استدل به في  
 عليه عدة الفحاشة والافقه الحديث ثم قال في التعريب فيها انه جعل الحديث في اخبار الظاهر والانتظار من الحديث في فصل الاصل  
 والماس من جهة المناشئة ولا يري ان مثل هذه الظواهر لا تجزئ عنها وانما يجب للصلوة ونحوها ولا يبرر دليله فلا يقتل  
 برشي من ملامت من ان الاحكام قبل الامم الا على ما لم يفت في الاثبات والاداء والقليل الموقع والغرض من بيان الحكم في  
 لا جعلها شرع والحكمة لا يجزئ شرطه كما تفرقة في الاصول الفقه وشهد به الوحدان انتهى ويمكن المناقشة فيه بان ظاهر الحديث  
 هو الظاهر من الحديث دون الحديث ولا سلطان للملك الا لا اله الا ان يقال ان لو كان المراد هو الظاهر من الحديث كان  
 اللازم ان يحكم على الماس بوجوب غسله كما في من سب غير الاثنان فامر بالفصل كيف عن كون الافة الثانية في الميت  
 قد اوردت في الماس حديثا ان ادس من مات لم يترك من قن من عبارة الفقه الرضوي حيث قال في ما جعل الميت وتكفيه بعد ذلك  
 غسل السر في نسيب القبور فذكر من كان ماصليا فاعمل واعملوا وتكف من شرب حبيته عندنا بالواحدة هو الانجاع  
 واليومية في نسيب الموضع الثاني في بيان ان اى ضم من اقسام النفس لا ياتي بالغايات فيقول مقتضى عبادة الله  
 ان مطلق الفصل من اى سبب حصل وان كان من الجنابة او الحيض او النفاس او الاستحاضة او من الميت يجب لكل من الظاهر  
 الفصل في الصلوة والظواهر والولاء وما ذكره في كتابه القرآن ان وجب دخول المساجد في كل مرة من نحو القرآن وعباد  
 وغير الظاهر ان مطلق الفصل في كل اوقات جميع ما ذكره من الاقسام خصوصاً مع تعقيب بانه في جميع المصالح في كل وقت  
 اذا غمر من جهة الغلبة وذلك لان تخصيصها بما قبل الاطلاق السابق يجعل اثره اذ زاد فصل الحال في مقتضى العبادتين في  
 الكلام اعني قوله وقد يجزئ وما قبله هو ان الغايات المحسنة متوقفة على مطلق الفصل باقرا في ان الصوم متوقف على غسل





# فإن غسل المني واجب

٣١

كان نيسا لما جاز ذلك وادى إلى ناقصه أو كذا انتهى لكن يظهر من غيره وقوع الخلاف في ذلك فإنه لا يمنع هذا الخبر من  
 حدث من الميت من العفو ولا من دخول المساحبة الأقرب فهو لم يدخل العضو إلا من تحت سران الغشاء إلى المسحبة المتجول ولا  
 فلا انتهى من حكمه في العبادات في غير الجنان ونقل عن المحقق الطائفة أنه قال في مساحبة الذكر بعد قول الله وأدخلوا المسحبة  
 وقوله في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 أن يكون الفعل انما هو من الأموات فإن حدث المني من الميت في المساحبة على الأصح وكان القول في قوله في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 حدث من غير ما من من ألتها كما مر في حديثنا في الآية التي في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 ودخل المساحبة في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 المسحبة معهم مع قوله في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 هل يجوز على ما في الحديث ما يجوز على من الناس ما يجوز على الجنان قلنا إن نجاسة عينية ثم عليه حدث مساجدان  
 ثم منادوا فهاض على المسحبة انتهى في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 كما أن من جاز ذلك بل هو يجوز في ذلك وقال في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 حادثة من الوجه للفعل كالحديث الأصغر فيجب للمسحبة الوضوء من الطهارة ونحوها ولا يجب له غسله ولا دخول المسحبة  
 للأصل وعن الدليل المخرج عنه في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 أو شبهة خوفا من المسحبة انتهى في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 وقوله في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 للظاهر انتهى ذلك لأن بعضهم نسبته إلى الأشهر لا إلى الأدل عليه فالأصل في نفسه عدمه والظاهر في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 عن الرضوخ للموجز غاية المرام ومعار الذين وقع صلاتهم في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 الفحاشية في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 الصغر انتهى في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 غرضه غسل المسحبة من حكمه من المسحبة الجماعية أن الصوغاية لكل من وجب عليه غسل فادخل في الصوغاية في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 المحذرة أن في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 المنة والمعروف بين الفقهاء أن من الميت من القاس حدث أكبر كالجنازة والحكيم والاستسقاء وغيرهما يمنع من كل ما اشترط فيه  
 الطهارة انتهى في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 على حد غسل الجنابة وغيره فإنه لا يورثه إذا لم يكن كالمسحبة في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 الجنب في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 بجلبا وجب له من جميع إحداثه وغيره في تخصيص الصوغاية في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 هو أن عقد وجوب غسل الميت في غايات الوضوء الثلث موافق للأصل في طهارة الوضوء إلى الجماع الذي إذا غداه إلى من ليس له أن يكون غدا  
 تمامه بقوله في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 في شهر من الصغائر ولو كان حدث المسحبة لم يمنع من غسل الأموات في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 أي من الفقهاء يتبعون كل من باب الجنابة والحكيم وغيرها باحكامها فيما يمنع منه من الوضوء وغيرها ويذهبون على أن حكمه  
 حكم سابقه قالوا في القاس الغيبية في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين  
 غسل المكلف الوضوء من الأموات النادرة ومقتضى العبادات أن المكلف إذا زاد في تقديمه وكانت ذمته بريئة من  
 شرطه بالطهارة في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين

في قوله تعالى وما كانوا على أنفسهم من شيء موقنين

بجواب





کتاب الطهارة

فلو وجد بعد ما تم قبل الوقت لخرج فعلنا ثم قلنا ان الواجبات المشروطة من الحج وغيره قبل تحقق شرط الوجوه وهو واضح القضا  
لأننا قلنا ما لا وقت بعد في بين ما قلنا على الوجوه من المصلحة يحصل شرط الواجب بعد شرطنا بانها بعد ما كان لا يحصل شرط  
يقع فيه يحصل شرط الوجوه من غير وقتا فانها مكان الفرض انهم بين ما قلنا في فرض الوجوه كما مستطاعة القسمة الى الحج وبين  
ما كان القسمة لا لا للمكلف مثلما نحن فيه وانما لنا وهو لا يصير ما قلنا بين المشروط والوقت ويعتبر باعتبار الكفاة  
على ان الزمنية الاول دون الثاني والفرق بينهما في غيرهما فبعدا فان التحقيق عند الفرق بين الوقت وغيره مما يكون الوجوه  
مشروطة في ذلك عند اعتبار وقتها بل هو في وجوه ما هو في حصة الان بدل دليل على ذلك فالانها صريح مطلق قبل  
الوقت لا مشروط فيكون في وجوه مقتدة بمتا اذا كان سببها على اعتبار حصة شرطه في حصة شرطه في حصة شرطه في حصة شرطه وان كان  
اعتقد مقتدة على الوقت فان ذلك لا يقتضيه كون الوجوه فيه مشروطا في غير الواجب الثاني لا الثالث وبغيره بين المكان والشرط  
وبصورة اخرى بين المقتدة المطلق زمانين شرط الوجوه وعلقه وبين حصة الواجب لما هو المأمور الى ان قال وكيف كان فقد صار  
خاسل هذا القضا ما نغول الوجوه عند الحاجة للصحة بحيث حصول سببها بما هو موعود وينتفي عن ايق من الدليل بمقدار زمانا  
وان لا مانع من وجوه مقتدة قبل الوقت كما ان الدليل على تخصيص الوجوه بالاخر انتهى اقول ان ما ذكره من منع اختصاص وجوه  
مقتدة الواجب بالشرط المطلق على تمام الوقت وهو وان كان حقيقا بالعبارة مقتدة انرا لان الله يقتضي النظر الى الوقت عند كون  
ما نحن فيه من موارد هذه القاعدة اذ لا ينبغي على من اخرج بهذه العبارات ان التفتيد ان اختصاصا بقوله ما بلغ الفرض حتى  
طلع الفرض اصح اطلاقه ان لمع الفرض في ان المانع من انفعنا الصوابا هو اذ الفرض يجب ان يكون عند شرطه ولكن لا يكون مقتدة  
الواجب في شرطه فان مرادنا الصوابا هو ان الفرض مع الظاهر سواء كان ذلك مقتضاها عند الحكم فيها وابقاها مستمرة الى ان  
نوعه ومن شلوا في غير ذلك الفرض مع الظاهر واجب مطلق والصلح عند مقتضى وجوبه بلا اشكال هذا ينبغي ان لا يشك في ما نحن  
فيه من تفاوت الحال بين الواجب والكون الصوابا هو ان شرطه ما بين ما قلنا في وجوه مقتدة ويجعلها ذكرها انهم جعلوا ما بين ما  
انما شرطه لاهل العتبة امور وجعلوا في الكتاب المجاز في حال الصوابا من غير ان شرطه في وجوه مقتدة ويجعلها ذكرها انهم جعلوا ما بين ما  
فيما لا يجوز ويمكن ان يعمل على هذا انهم قلنا ما ذكره في كفتة للنام بقوله واعتبر في الوقت لا في ما يجب ان لا واجب لدا لا يجب  
الوجوه بالسلوة ما لا يجب لا لا اذا صلح فكره لما اشيا الظاهر من اقل يوم الصوابا وجبت قبله ولكن بلا فصل اذ لا وجوه  
ذو الاشراط بعد بل لا ينبغي ان لا يفتقر في ذلك فاعلم انك في تقدير الاحتجاج على القول بالفتيد ان المأمور اذا كان هو اذ  
الفرض مع الظاهر بلا ان كان هو الصوابا لا لا يكون مقتدة سوى الظاهر والجزء للقول بالفرض هو ان الزمنية الامكان لان  
المقتدة عبارة عما يوجب على الواجب لورتك وما يقع من الصوابا في اقل الزمنية الامكان ليس من هذا القبيل ان كان  
يكفي في ما لا يسقط على الواجب لا لا في ذلك كما وقع في الانعام فانه من وجوه مقتدة باسقاط المقتدة الواجب من المانع  
وكذا التفرقة ليس بواجبة مستقلة لوجوه الشبهة وقتها وما نحن فيه من هذا القبيل لان من قبل الفرض لا يتوقف على الاشياء فانه  
لن من منتهى وهو انما هو الفصل ولو يكتف من الحكم بتغيير من اجنب لا في شأنه فانه لا لا اعتداله في احواله الامكان وبين  
الاختلاف في غير ذلك العقل فانه لا لا يوجب في الاوقات بل المستعمل يمكن ان الايمان في اول الوقت خارج عن عنوان المقتدة  
ويعتقد هذا العنوان انما هو لا لا في احواله الامكان لان المقتدة عبارة عما يوجب على الواجب لورتك وما يقع في  
ان الزمنية الامكان ليس من هذا القبيل كما وقع في التفرقة لان العقل لا يتغير في المقتدة بل هو مقتدة لو كانت احد هما من  
الاخر كما لا يمكن مثال الوكان في كل طرفي مقتدة انما لو كانت مقتدة فلا يمكن ان يتغير بينهما بل يكون الاخرة هي المقتدة و  
مثالها الزمانيات حجة القول في ذلك وجوبه على ذلك ليس الا من حجة كونها مقتدة على المأمور لا وفي في هذه الحجة بين مقتدة  
الوقت اذ الزمنية الامكان واوصلا وانما هو لا لا في اول الدليل في الوجوه اجزءه لكونه احد من المأمور وبعده الجواب عما  
قدمه في بيان ما في وجوه مقتدة على القائل بتوسع الوقت الفصل في اول الدليل ان اخره كما هو مقتضى القول بالقائل في  
بين الفصل في الوجوه ما لا دليل بين الفصل في التماز السابق لاجل ذلك في اليوم الاخير حيث يلزم بالوجوه في الاخرة وانما  
وقد لا في ذلك الفصل في الفصل في التماز السابق لاجل ذلك في اليوم الاخير حيث يلزم بالوجوه في الاخرة وانما

## في التيمم الواجب المندرج

هذا انما هو الحق الواجب فيه في الوقت وبما اوجبنا في اجماع الصنفين من جوار التقديم على الليل وايضا وجب الفصل عند تقديمه على  
 الليل يكون لاجل الصلوة ويجوز في تمامه على وجه الصحيح في وجب غسل الصلوة وجوز موسع بل لم يكن في الواحد موسعا  
 ومقتضا وهو غير جائز ويصدق في الاصل بان للصلوة عقلية ولا سراج للاجتماع فيها والثاني وجب واحد ما المنع من بطلان كون شي واحد  
 موسعا ومقتضا باعني بان فلا بد من كون الفصل واجبا موسعا لاجل الصلوة ومقتضا لاجل الصلوة كما ان المباح بالذات قد  
 يكون واجبا بالعرض ثانيا بانها انما تنضم في الكلام في مقام لا يتصف الفصل به والوجه المصنوع لاجل الصلوة كالمقتضى التي تحقق لها  
 المناء بعد طلوع الشمس بغير ثلثها ان ذلك عروج عن مقالة الفقهاء فانهم ذكروا ان الفصل في الليل يجب حال الصوم ولو ذكروا  
 حركا قبل من الثمن ينبغي لا اثبات فنيهما ذكرهم في الصحيح **قولهم** المستحاضة اذا غرس من القطن قال في التفتيد  
 بالعرض قبل ما اليها العليا والوسطى يخرج القليل هذا كالمرة ولا ريب في وقت من وقتها على علمها في الجملة وان القدر  
 المتعين من بطلان حكمها بجزء الفصل هو ما لو ترك جميع ما يبيع عليها من الفصل لكل سلبتين وتفصيل المقال مستوفى في كتاب  
 الصلوة **قولهم** الواجب ان التيمم ما كان للصلوة واجبة عند تيقن وقتها اصل الحكم اعني وجوب التيمم للصلوة الواجبة في  
 الجملة من قبل التيمم وتساكن الكلام في اعتبار التيقن في حصة كان سنة في حال تيقن الوقت من الواضحة فاما قد اخلفا حاصبا  
 في المنع من التيمم في حال بعد الوقت على قولهم ان هذا التيمم هو الذي يخرج عن حصة وهو الذي يخرج عن التيمم والبيان جميع الفائدة و  
 تجمع والكفاية ومنظورة التمكن الطائفة في وجوبه في بعضهم انه قولهم قالوا في الثانية والثالثة من هذه التيمم ثم هذا القول ليس  
 الا لاكثر في كلام جماعة وصحت بالضرورة في كلام جماعة اخرى ادعى في ليل الاجماع جماعة قلنا منهم التسليم في رتبة في الانصاف  
 والناصرة والثالثة الفصل بين رتبة والاولى والاعتماد في التيمم في حال السنة وبين عدد اجازة في خروج وهو مدعيان في الجملة  
 والمقدمة في المتعين في المرة في رتبة وعلة في الحقيقة في رتبة في المقدمة اكثر المتأخرين كما مع صدق القول الاول في القول  
 اصالة البراءة عن اعتبار التيقن لوجع القول في اعتباره في الشك في الشك في الثانية والثالثة في الصلوة فاعلموا الى  
 ان قال ان لا تجد الماء فقيمة واستعمل طيبا فان سجد واجبا لتيمم على المكان عند اعادة القيام في الصلوة اذا روي الماء  
 فلا يتعدى سبق الوقت واجبا عند علم المتكبر في الاستحاضة حيث قال ليس للضاحك ان يتقرب بقوله جل ثلثه فان رغبوا  
 ما فيه حراما انه لم يفرق بين اول الوقت والثانية لان الاية لو كان لها ظاهر مختلف لثبوت اجازة من تحته في ذكره من لا ذكره  
 فكيف لا انما يثبت ما ذهب اليه لا يثبت ثانيا قال بالجملة الذي اصح اذا تم في الصلوة واذا روي الماء اذا اريد القيام في  
 الصلوة ثم اتبع ذلك بنحو العام للماء التي يجب عليه التيمم فيجب على من علق به في التيمم ان يدل على ان من كان في اول الوقت  
 لان روي الصلوة في اول الوقت ومن خلفه فيقول ليس له ذلك وليس له ان يستلوا بين حكم الجليلين ويقولون ان ارادة الصلوة  
 شرط في الجملة الا في التي امر فيها بالقيام في الماء مع وجوده وبعث شرعا في الجملة الثانية في ايديها فان كنتم من في ذلك  
 لان الشرط الاول لو كان شرطا للجليلين بمكان مجموع على الركن للمساواة احدنا التيمم ان روي الصلوة وهذا لا  
 يقول بل احدا يتفق في بطلان التيمم في ارادة في اول الوقت عند العلم بالحكم فانه لا يلزم من ذلك وجوبها فاذا وجب وجب المشروط  
 وهو اجاب التيمم وان لم يكن المراد الا ارادة في اول الوقت بفعل الصلوة لشريعة التيمم في اول الوقت لمراد الصلوة المتأخرة  
 عن زمان الا ارادة في الحال لا مانع من صدق تحقق الشرط في هذا كذا على تقدير ان لا يكون قوله وان كنتم من في طاعة  
 قوله واداهم وعمل التقليد في التيمم الاستدلال في قوله كنتم وان لم يرد في الثانية قال السيد في هذا لا يقول احد  
 الثالث قوله في الثانية الذين اموا لا تفرق في الصلوة وانهم سكارى حتى يغفلوا ما يقولون ولا تجب الا عار في سبيل حق فعدتوا  
 وان كنتم من في اول وقت فمروا واجبا احد سكران النساظ والامتناء في طرد الماء فقيموا استعمل طيبا فاسموا بوجوه مكررة  
 ابيد كون ان الله كان عفو عن غفلة الاستدلال في حصة الذميرة وقول كبر لا استدلال في سبيل حق في الاية الشاذة واداهم  
 المطلق الاية في قوله لا يجزي هذا الجواب الى التيمم في الرابع قوله اقم الصلوة لدول التيمم لا عنق الليل وقرآن القرآن  
 قرآن القرآن فهو واجب او يثبت انما كانت في مطلقه في وجوب الصلوة بل هو في الوقت لا اشعار فيها بالقيام بوجوه الماء والظهر من  
 ذلك مطلقا لا اختيارا لذلك على استحسانها في اول الوقت والتمس على الحاشية على تقرير ذلك في الجميع هو اطلاق الامر



# كتاب الطهارة

بالبالغ المبرح خفف الطهارة المائية وغيره مع تمكن المكلف من الأمانة ولكن لا التيقن التام من الخطأ فإزالة النجاسة المحتملة التيقن  
 وهو اشتغالها ما دل على مشربيتها التيقن مطعونون تقييد بأقوال الوقت كالنحو المروي عن الفضل فقلت بارجح جلت لي  
 الأرض مسجداً وطهوراً وإتيانها من أصل زيادة الصلوة فلم يجز ما وجدنا من وجهاً لا من وجهاً وأقوال الوقت وهو قوله إيماناً وكنى الصلوة تيمم  
 وأراد أحد الطهورين ومنها ما نطق بالوضوء في أمر التيقن بامانة جوارحه ووجهاً لا من وجهاً وأقوال الوقت وهو قوله إيماناً وكنى الصلوة تيمم  
 وصليته منها الاشتغال المستفيض الدال على أن من تيمم وصلى ثم وسد الماء والوقت باق فاعاد إعادة عليه هذه الاحتياط على  
 فحينئذ إذا ما يدعى على ذلك بإطلاعه كتحته الجلي قال نعمت الله به يقول إذا الرجب لم يزل لم يزل وكان جنباً فليجمع من  
 الكون وصلى فإذا وجد ماء فليغتسل لا يسهل الصلوة بل في بعض أختها هذا التيمم تركه الاستغفار المفيد للمواظاة  
 الجميع لزوم الوقت مثل صحبة عقدين مثل سئل الله به عن رجل جنبت فتم بالصلوة وصلى ثم وجده الماء فوعه لا يصلي  
 وبالله ربنا التيمم فحصل أحد الطهورين وثانيها ما يدل على أن ذلك سراً كونه لا يصير قال سئل الله به عن رجل تيمم و  
 صلى ثم اشتد الماء وهو قد غفل قد وضعت صلوته وليطهره وصحبه زكاة قال قلت للباقر وإن اشتد الماء وقد صلى فليتم  
 وهو في وقت قال نعم صلوته لا أعاده وأما ما روي عن هذه القضية وثانيها ما يدل على أن ذلك سراً كونه لا يصير قال سئل الله به عن رجل تيمم و  
 على احتشاله بجبل القلندر متعلقاً بقوله استأذنا ولا يجوز بعده خصوصاً مع كون الفضل الموقوف بالكلية وهو قوله استأذنا ولا يجوز  
 يؤز صلي فصولاً بين القلندر وأجيب عنها التيقن بوجوه لأوجه العمل على إيمانها بالحكم الخفي كوجاهة التيقن مع تعدد وجه  
 العمل في هذا الحكم وإتيانها على من شرع الصلوة وقد وجد الماء أو اشتغالها بحيث يفتقر الوقت بتمامها فإنها التيقن على  
 الجاهل بالوضوء من غير أن يكون المكلف التيقن وانكشف فتأملت وانت خبير بمجمع ورأيها أنها خاصة بصحبة يعقوب بن بطيخ  
 قال سئل أبا الحسن عن رجل تيمم فاشتد الماء فبدل صلوته أو ساد صلياً الصلوة أم قرأ صلوته قال إذا وجد الماء فليقل  
 بعض الوقت وضواً وأعاد فإن سفل الوقت فلا إعادة عليه موقفة منسوب خارج عن الله به عن رجل تيمم وصلى ثم اشتد الماء فقال  
 أما إن كان كنت فاعاد لا ذكرت أو ساد أو بعد أو جليق الاحتياط عليها على الاستحباب والتأنيذ منها ظاهرة في ذلك فإن تخصيص  
 الصلاة بغير شعر بذلك ولو كان حكماً الزمناً كما لا محالة التيقن كمالاً لا يخفى فيها الوفاء وتأييد التوكيد التاطفعا  
 بالآخر التيقن عند خوف الزيادة في الجملة أو غير ذلك من أفعال الله فيها ومنها الاحتياط المستفيض الدال على جواز احتشاله الليل  
 والتمسك به في أحد وجهي الضيق في ما لم يقرأه من جانب واحد ولكن مع ما يكتفيه للسئل أو ساداً التيقن ويصلي قال نعم لا ولكن  
 يشتمل على كماله ويصلي به وتقرئ القرآن لا تقرأه من غير المأمومين في الأثر الوقت لذلك فصل في الجملة مع خصوص هذا الحكم  
 التيمم مع وجوبه من وجوه على وقوع الأمام على المأمومين في العتبات فاقابهم عليه وقوع الجماعة في أول الوقت وأما في  
 الجواهر هذا القول من أن المأذون كبريد التكليف بالتحقيق لما هي من الفصل المشقة فكثير من الأوقات لكثير من الناس خصوصاً النساء  
 والأطفال أو غرضاً للرجوع ونحوهم وبما لا يفتقر إلى التثانين يتناول جميع أساليب التيمم للأمناع في التيقن على عدم  
 القدرة في ذلك مع سهول الأمر وبما أنها وأصل مشقة التيمم لذلك وإزادة اليسر لها وما يفر من التيقن ترك الصلوة بل البعث  
 فيما لو علم عكسها للماء علم الوقت بل في فوات مصلته أو الوقت من التيقن المذكور فوات ما فلا يصح رجاؤه على مشربيتها  
 إلا بعد صلوته التيمم بل فوات ما فلا يزال باقياً على أنها نافذة للفرق لا تشريع الأيدي كالحول الظاهر ولا خطاها بغيره بل لا يجوز  
 المشرب على من ساد التيمم بغيره على الكفو لا لا يصح ولا يصح إلا بعد التيقن ومع ذلك كله لو كان كذلك فاشع وقيل لتوفر  
 الداعي إلى إعادة وغيره وقيل هذا مع طولها وأما في غير من أدى لأخذها كالمخاصة والمطهر ذوى الحجرة أتت لا يخفى  
 على أن ذلك الوجه الأول في الاستدلال بالعدم أسالة البرائة على أن ذلك دليل على ثبوتها من كونه لا بد من تيقن أن مرجع القول هنا  
 في طهارة التيمم عن الكهانة المائية في مثل هذه من أكتفاء بما ثبت بدلية نظر الدلائل في ثبوتها وتوالت ذلك وهو باطل كونه في  
 التيمم فانه تيمم وأما الثالث في شرط الوقت خاص هو أن الصلوة وأما الثالث في ثبوتها من كونه لا بد من تيقن أن مرجع القول هنا  
 مطعونون لا أحسن فيه موق في سبب الحذف لا أخلاق في حق نفسه بوجاهة ما روي عن السيد من أن لو سلم تحريم الإزادة  
 على غير ما روي في حقه من غير طهارة فإحدى هذه المسائل من كونه مشربيتها من بغيره إلى الصلوة مشربيتها

فاعتناضوا وقت النية

بأنه لو كان ما في المباديات الصحيحة فقام وأما بما على العلم فلا خلاف على عدم رجوع الظاهر إلى المسئلة المشقة عن الكلام بعدة نسخ  
وقال الوقت بالتميم منافاة لغيره فلو كان زيادة الفتر  
يرى المشاء فيقبل منه بها إلى التيميم وأما الثالث فقد ادعى عليه المستند بأنه خصص ما بين الظاهر فقام فالحق في المسئلة  
لذلك التمس بذلك الظاهر ما خرج منه من أن الظاهر ناسخ بالقطع ولا يلزم قدره في الورود فأنشأ تشقي غير المسئلة ويؤيد على  
مشوعة الظاهر بالعكس لذلك خبير بقوله إذا زاد أجل أقل وقت المسئلة هو الزوال فأنشأت موقفة به فإذا ضمن كون الظاهر  
قبل المسئلة كان مقداره ما بين بينهما من أقل الوقت محض واصلها وكانت حرجة للمسئلة بذلك المقدار لا بما زاد على ذلك إلا  
بقدره من بينهما فلا وجه لقوله ولا يلزم قدره في الورود فالعقيدان مقتضيان للقاعة بعد ما ثبت ثبوت المسئلة بأقل الوقت  
على وجه التوسع إلى أن الوقت ثبت تقدم الظاهرة عليها وهو أجاز الأتيان بما كان وقتها من التيميم فجوز التيميم من أقل الوقت فمن  
خصر وقتها بقوله وقت المسئلة مطلب بالذليل على ذلك وأما الصنف الأول من أحاديث التيميم فتجوز عليه ما ادعى ناه على الأثر الأول  
وأما الثاني منها فقد ادعى عليه بأن كان زمانه على غير المسئلة وأما الصنف الثالث من الأحكام بالاتباع في الشرط والقياسات  
ولكن لا ينبغي عليه سقوطه لأن مرجع ثبوت شرطه عند جواز العلم كخسوفه على القول بكون الأحكام الوضعية منسوخة من  
الأحكام الكلية ويهدد بما ذكرناه من أنهم يستدلون على شرط الطوفان بالظاهرة بموجب التفسير فلهذا الطوفان باليد سلق  
ومن الضعيفين للورود من يقولون إن الأحكام الوضعية منسوخة من الأحكام الكلية وأما الثالث فهو عليه من طرف القاطنة  
فليس حجة وأما الرابع فقد ارجعنا به أن ذلك لا يختص بأعم مطلقا من أحكام المسئلة وذلك لأنها تضمنت إحصاء التاخير في الآخر الوقت  
وأصل المضائق لا يقولون بأغلب الآخر الحقيقي الذي ينطبق الجزء الأخير من الجزء الأخير من المسئلة لا في تكليفه غير المقدور  
وأما ما يرد من الآخر وهو أن المسئلة منطبقه على نظر إلى العمل بالألفاظ على أنها معرفة كما هو المشاع عنهم وهو لا يوافق في ذلك  
شيء من الوقت على المسئلة منافاة إلى أن القول يقتضي سبق الوقت ما هو من الكلف كما استفاد من قوله فان خالفنا يفوت  
الوقت وهو لا ينافي القاطن بغير حق العوام مع أن بقاء الوقت يكفي فيه مقداره كدفع مع أن إجماعنا من جهة أخرى هو شوا  
لمن صلى سنة الوقت بالتيميم الواقع قبل تمام المسئلة أخرى في آخر وقتها والقول الجواز فيه معروف فيخصر ذلك لا يختص بالآخر  
المضائق وأما الخامس فهو يمكن أن يخلص به جازم خاص في مورد محقق فلهذا التقديم فلا بد أناس عليه غيره وأما السادس فتجوز  
عليك أن الأتيان بصلوة الليل التي رتبتم وأصلها في قوله تعالى خذوا التيميم المبسو وأما السابع فقد ارجعنا به بأنه بعدة نسخ  
لما هو من كلف ذلك الجماعه وذلك لا يلزم بغير الكلام الراسخ في حجة لقائه وأما ما ذكره من حيث الجواهر من التاخير بالضعف فإن غاية  
ما هناك أن يسطر الآخر في مورد السرعة من تحقق في تحدد ذلك ضرورة عند تحقق الصلابة لجميع الكلفين في جمع الموارد  
وأما ما ذكره من قوله تعالى فلا بأس بالأنزاع برسله في الواجب لك هو التاخير في الآخر الوقت ثابت وأما ما ذكره من أن لو كان  
التاخير ولجأ الشارع وذاع فتجوز عليك مشافهة ذلك لما في الضعيفين ليس من شأنه التيميم وما زيد من ذلك من من الحكم وعقد  
بالتميم في كلامه من أن زاد الشروع بين العوادض يمنع من الملازمة لأن من الأحكام المبسطة المسئلة عند الظاهر  
ليست بغيره عند العوادض ما ذكره من مساوئه فيقر من ذوي الأعلام فضلا عنه من العاد وهو كما اخذ من الأثر الثاني  
من غيره وقد نسبنا بها إلى الأجزاء على كرامة قد ادعى على القول بكونه من حيث خاصية الاستعانة فيقتل من جميع ما  
ذكرناه من المعتد من ذلك هذا القول لثلاثة أسباب ما ذكره على ثبوت المسئلة من الكاثر السند وهو منسوخ وذلك لاحتكاك  
في بعض الصحاح الواردة فمن وجهه ذلك بعد المسئلة والوقت بان لكن لا يستلزم ذلك منها موقوف على عدم دلالة على  
فيجوز تأخير التيميم وفيه منوع فمن كونه لا لا اشتراط تمام الكلام في المسئلة فجزء القول الثاني وهو الأول لا يستلزم الاشتغال و  
قد بين لك ما ينبغي بطلان الاعتدال في القاعة أن التيميم لم يشرط له في ولا اشتراط في غيره كما لا يجوز أن لا زاد  
على قدره وهو من الميتة في حال الحيضة وفيه ما أشارنا إليه كيف التام بقوله وتنع اشترطوا بالأنه سار في هذا الوجه  
أما بشرط طبع الفكر من استكمال الماء بشرط الظاهر في وقته وإن كان ذلك التسعة فلا يلزم من نقصه ما لا يشترط في المسئلة  
ومن به التمس اتفق القياس على أن كل واحد من الحيضة لا يلزم إتمام الذليل على حركته إلى الميتة فلهذا فيخرج عن على القعد

# كتاب الطهارة

التي تنبت في ليله وليس الا في هذه الضرورة ولا دليل هناك الا لاجتماع وقد ثبتك بر علم المذكور في الانخفاض والمسائل  
 انما يبرر صحتها في المستدع من جملة منتهى قوة ولكن لاجل عواطف وطول انقضاء وقت وغرضها من كثيره وسكن في القضا  
 الطهارة في كثير من شراحها ونحوها في ايقاع التيمم عند ضيق الوقت فاقولها ما عرج ولم يقتضى نحو الاجتماع عليه قال بعد الحكم بما  
 انفسه لمقتضى من يوجب الواحد بحدته فضلا عن عذابين الا ما بين انتهى انت خير بان مصير جماعة عليه الى جهة التيمم في سعة الوقت  
 وهو من امر الاجماع على خلافه وهم وان اختلفوا فمنهم من حكم بالتحريم وسكن ومنهم خصها بما اذا علم فيك ذلك والعكس للمع واللبس ولكن لا  
 غير قاض فبادركناه الرابع حسنة وزارة عن احدها قال اذا لم يجد الماء فليطأ على ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفتوت  
 الوقت فليقيم فليصاح في اخر الوقت في رواية اخرى فليصك بدل فليطأ عن هو جعلها رواية ثانية واورد عليه وجوازا لها  
 فاستدل عن جماعة منهم صاحب في من من مقتضاها ان المسافر يطل الماء فاذا دام في الوقت والكل يوقن بامكان الظفرو  
 الا لكان عشا واحدا ان الطهارة ما هو على جهة التبدل كما لا يفتى في ذلك هذا الا بزيادة او انما يفتى على النية الاولى واما على ا  
 النسخة الاخرى فيكون المراد بالامساك عند اقدام على التيمم فلا يكتفى في ذلك الا بكون الكمال مختصا بغيره اما في مكان الظفر  
 فانيها انها متفرقة الظن ان لم يعلم القائل ونحوه الطهارة في جميع الوقت فيكون التيمم في المصحة في المعية في بعضهم من دليل البرد عوى ان سقط  
 الخبز عن الاعضاء فليطأ على العظم والكل لا يوجب هو طين غير انما يقع اذ لم يكن احد المحكمين مشفق على الاخر وهو هناك  
 لان انهم التيمم في الزيادة من تفرج على الطهارة في ذلك الوقت فذلك ذلك على جوبه فيه هذا فذلك يمكن توجيهه في رواية فان الوقت  
 فيها قد اذ عظمه في الوجه الطهارة من استمراره فيسقط هذان الا بزيادة من اصله لكن ينقطع الزيادة عن غيره في ذلك لا على صف  
 المستدل لما لا لا ينبغي ان تلتزم ما اشار اليه جماعة من انها مختصة بما دل على ان التيمم في سعة الوقت وليس تخصيصا ولا من اجل  
 هذه على الاستصحاب العكس اوله لغرض سندها واعتضا المعارض بالاحتجاج والوجه فيقولون التمسك ما اشار الحق في الا بطل  
 من ان فيه ربه من هاشم وابن ابي عمير مع انه لا يوجب غير بل في رواية كلام للبخاري واما اعتضا المعارض بالاحتجاج فبغيره لغير  
 هنالك الا في بعض طرقة بل من جهة ابدال قوله فليطأ بقوله فليصك الا فيكون الجواز اشارة في يارضون الجواز على طبق  
 عليه لعمامة كانه الانشأ والتاخير في المعبر غير الزهري منهم كانه مرة مضافا لان ذلك الجواز عامة وادركه المنع خاصة فيكون  
 مقدر على حل الخاص على الانشأ كما كيف عند استقرارية طهارة العلماء على التمسك كون التمسك بصيغة الامر والتمسك احتمال  
 الاستصحاب والكرامة قائم مع ان الأصوليين متوجهوا بكون التمسك مقتضى على الجواز والمال ضاع في هذا القول بل لو غلبت بصيغة  
 الامر لمستلذا لا يشترط في الاستصحاب منع كما قرر في الأصول ولكن يتدفع هذا بما ذكره فتاوى من انه يشهد لعمامة على الاستصحاب  
 الداعي في محجة محمد بن حمران واعلم انه ليس ينبغي احدا ان يقيم الا في اخر الوقت فان لفظ لا ينبغي وليس ينبغي في الكراهة واعتبر  
 في قول فقال اما ما ذكره في ذلك من المناقضة ان لفظ لا ينبغي في الكراهة فهو يوجب على العرف الجاري بين الناس فهو لا ينبغي  
 قد استفاض روده في اخره وقد عرف في غير موضع مما قلناه ان لفظ لا ينبغي في الاكثار من الاعمال المتناهية لا  
 لاستعمالها في الاحتياط في التجرى في زيادة ولعل الاكثر كما لا ينبغي على المبدع روده في الاستصحاب والكرامة اخرى فلا يعلن على احد  
 المتبين الا في العزيمة في القربة فيطأ على حله على القربة الزوايا المذكورة مع هذا الخبر في القربة بالمعتمد انتهى ولا ينبغي ان يرد  
 الا عرفت بان مقتضى الوضع العرفي هو كونه لا ينبغي للكرامة لا يوجب على التمسك بالاستصحاب في هذه في الاحتياط لا يكون لها  
 لا يجل عليه لفظ لا بد الا في القربة موضع عملها لا بد من عملها في المصداق في العرف والاحتياط في الوقت سلكا لكن ضعفه في التندق  
 بجله من الزوايا المذكورة مع هذا الخبر وعنا انطباع ذلك لا على ما هو المطلوب في محله لئلا يوجب ما هو مانع من سيره وتها في ربه  
 لان قول صاحب في مضامين ذكره في التمسك في المعبر من ان لفظ لا ينبغي كما يحتمل القربة في عمل الكراهة في استمالة الكراهة  
 اكثر فانه اعتبره بالوضع اعرف يكون الاستصحاب في الكراهة فزادها انها انما تدل على التمسك اذ كان سبب التيمم موقفا  
 المادود عن غير من سوغات التيمم لكن يبدل في مقتضى ديني وبين ما تارة المسوغات كما حكر عن وضو البيت كما من محجة  
 محمد بن مسلم قال سمعت يقول ان لا يفتي ما واددت التيمم فاقول التيمم في اخر الوقت فان فانه الماء لو يفيض في الارض واورد  
 في الا - لا لا يمانع مما احدها ما اورد في الحق لا يربط في من في سندها محمد بن يحيى في الحديث فيها مشر كان في انها









# وان الماء كالحل في الماء والنجس

على هذه الغلبة فغلبت طهارة الماء وسقطت نجاسته ما لم يبلغ حد الضرورة وقد يقع الاستئصال على ذلك في كلماتها على ما تقدم بينت  
 من الكتاب الا في قوله قد اذهب عنك النجاس من تحت يدك من السماء ماء يطهر كبري ويذهب عنك من تحت الشيطان ولا يربط على قلوبكم  
 ويثبت بها الاقدام فزلت من اهل البيت من المشايخ قائلين انزلوا على كعب بن جعفر هذه اقسامهم على غير ما افادكم اكرمهم والمشركون سقيم  
 الى السماء مثلهم اباين قال نعم فمضوا على غير ما افادهم وعلمتكم ولو كنتم على الحق لما غلبتكم هذه الآية ثم انما يشاهد في بعض  
 النسخ جري الماء في تلبه المزل حتى تثبت عليها فاداهم وطابت نفوسهم واسماوس خوت غير المشركين عليهم والمضى فمضوا  
 لاسمك الفاضل من اهل البيت بالزورع من قلوبكم ونزل عليكم الماء ليطهركم من النجس والنجس قبل المزاير من الشيطان هو النجاس  
 قبل موسته ويخونهم باهم من النجس وغيره والنجس في تثبت الاقلام واضح لا اذا انشأ المظالم التي لم تدر ثبت عليه فكس  
 يتبين عليه فكذا كانوا خارجين لذلك عند مجيهم على اعطاهم وكيف كان فوجب الاستئصال لانه لا زال الماء من السماء وظاهره ان  
 ذلك من انزل جبرئيل الماء لخصوا الماء النجس الذي اثم الله سبحانه بغير عليهم ولا الماء المنزل من السماء ولو فرض ان كان ظاهره  
 اقامه ان ذلك من انزل الماء المنزل من السماء كما هو الاثر اذ بعن بعض امكن فعدت في المخرج فبعضه على القول الفصل و  
 جبرئيل ما قيل من ان جميع مياه الارض قد نزلت من السماء قاله قوم المستحاض من الايات القرآنية ان الماء ما سلككم من السماء  
 بذلك صرح في قوله النجفة وما ذكره المفسرون من ان من خوا المياه ليست الا بالبرق المحيرة وان حصل لها الغزارة والقرار جبرئيل  
 مياه الاطوار والنجس وقطرها فمضوا من الفصل فمضوا على مخالفة لصريح التنزيل ما روي من معان الماء والنجس من الايات المذكورة  
 على ما افادها قوله شجرة وانزلنا من السماء ماء جدد فاستكناه في الارض قال علي عليه السلام فادركون وذلك النجس الجليل على ان ابراهيم  
 في تفسير هذه الاية عن ابي قال هو الاطوار والنجس والاباء وقوله انزلنا من السماء ماء فاستكناه في الارض ما يبيع في الارض ثم يخرج  
 بزرعها غلتها والانه وقوله هو الذي انزل عليكم من السماء ماء ما ذكره شريك منه في قوله قد سببت لكم الزرع هذه الايات  
 ذات المعنى ان اسماها الارض لكم من السماء وما ذكرناه من ان ظاهر الاية كون الظاهر صفة للنجس لما يذهب عنه ابراهيم بن وهان  
 ماء في الاية ترك في شي الايات وهي انما هي الاصول وهي القطع انما هي الاية في الاية ماء النجس يكون من السماء  
 للنجس وبما يجب كبره وهو ان كانت النجاسة في الايات لا تقيد النجس عند قيام الغزير عليه لان قربة المقام في الاية  
 المذكورة وما بعد ما من الايات الاخر فاقضية بافادتها للنجس وذلك لانها اوردت في مقام الامتنان وقد صرح جماعة من المفسرين  
 بان المذكور في شي الايات اذ اوردت في مقام الامتنان اقامت العموم فرفعوا عليه قوله فيها فاقية وظل وقان وانت خيرا  
 بالجملة انما هي النجس في الايات اذ كان الامتنان في الاية واما ان كان الامتنان في الاية فانه يقع من الايام بالعموم الا ترى  
 ان لو قيل ان الله هو الذي انزل عليكم ماء لغيره حصل الامتنان بالحق فخرج من الماء وهو العبد للفرات فلا يلزم ان يكون  
 كل صنف من اصناف كل فرد من الواه عذبا وشربا وعروضة خصوصا الامتنان بما تشد به الحاجه ضعيفا فخرج من ايام الخال  
 على هذه النوال فلو كان صنف من اصناف الماء ظاهرة مظهر صحة الامتنان هذه الاية مع انزلوا لكم النجس في هذه الاية اذ لو لم  
 جميع الماعل اهل البيت وهو واضح في ما يمشي به في التفسير عليه التعميم لانه لا اية في الواه وان قلنا بنبوت الحقيقة التفسير  
 وللفظ الظاهرة ليرى ان كان الاستئصال بقوله ليطهركم على ما هو المطلوب في هذا المقام وان لم نقل بنبوت الحقيقة التفسير  
 فيها كما هو الظاهر كان وكما لا يستلزم الاية هو انما هو النجس على ما في النسخ لكونه من افراده خصوصا مع كون قوله تعالى  
 وهي نزلها في الورد الذي تقدم بيانها في مكان نزولها من كون جماعة منهم مجتبه في كونهم يصلون في بيوتهم من تقدم من تمثيل الخمر  
 لهم وتعبير اياهم بالنبي قوله ثم انزلنا من السماء ماء مطهرا ونخرج الاستئصال به متوقف على تعيين كس النجس فانه قد نقل عن  
 اهل الفقه سيفه ومشاده اقول ان يكون مسكنا كما فعل النضر عليه السلام من الكفاف والنضر وسع في القاموس  
 والظاير من غيرهما وحكاها بعضهم من العليل لا اسمعوا ليعظام العجس او اذ همهم وعزهم وحكاها الطبري في التفسير ابن ابي عمير  
 قالوا عن سيبويه وحكاها الطبري عن ابيهم انما قالوا عنهم فصار على قول الفقيه متول ومضوا وعلوهم ووقود الان الاكثر  
 في خود النجس من انزل الماء ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم  
 والوقود والنجس في المضار قال الفقيه فخرج على الاسم والحسد وقال في الآية ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم ليطهركم

فانما هي النجس  
 ومضوا















كتاب الطهارة

ورده بعض المحققين بان الاملاق عبارة عن اربعة اقسام الاول ما بين النواحي المائية والاطراف عرصة كل ما تلتصق به الجريان ولو كان قليلا  
للقطع بقدره الجارى عن الماء المتسحب الكوز وغيره من اذنين فقط ما جاز في الاحتكاك بالهوام انما كانت لمرادة بمنزلة الماء ومع  
انها من الماددة حقيقة ومنه يظهر ان قوسية الهوام وبعض ابناء الجريان باعتبارها النقص الكوزي ثم قال في وقلا غير بعض من  
انصرف هذا القول بحيث استدل بفاية النيارين الجاريين احداهما بول واخرها بالظن ان لا يؤمل الماء بالمرحلة بقله فاعاد التفتي و  
الفرقة واضحة لان الكلام في الماء الجارى حول حلق مجرى من الفرز بقله اى حتى لا يتراخى كقوسية عنى من المايات اذ انما  
يوصف الجارى معقوان المائل المتجاوئين من الطبقات العالوية الى تحتها لتعقق التسرع والماردة فيها يكون غير المتوحد هو  
النياران بدلالة ان المراد بالنيارين ما يترك ملادة مضطرا الى ان تسلا النيارين ودايتين لم يتغير شيء منها الا انما الجارى لا ما  
شاكر في الماء بل المذكور في ما ينال من الامور المتخاون التلاين وصفه بخلق صديق على الماء العادة وعلى غير فقد يستحق ان يذكر  
ان الماء الجارى عبارة عما اشتمل على التسرع والتسلاين ويتفرع على كل شئ وهو البحث عن ان من المياه ما يخرج من الارض وكل  
لا يسيل قد شاهدنا بعض النهر من ذلك ما هو كالماء من التسد بربح يكون ما بينه وبين تسربه للقبائلين مقدار عشرة  
اذرع تقريبا بعد ما ينصرف عما ذكرنا اننا بنى ليرى لا يتعد ماؤه من على اسلاكها وكما اخبرنا ان تسربه لا يتغير من على اخبرنا  
بحرى البحث وحكمة الانحراج عن موضع الجارى كالتحراج عن موضع البرص وكما يجيب البحث في اودع الشك فيكون من الماء  
كاتبه بعض المحققين ومنه ان الشك عندك هو الوقت في موضع الجارى من جهة تلافية مجرد التسرع فباعتبار التلاين فائدة  
على ذلك عندك هو الوقت في موضع التسرع في موضع الجارى فغيره من جهة من يخرج من عين وهو انفسه بل ما هو  
يكنه من الخارج من ينبع وهو ما يدفن من الماء كالقعر ثم قد يكون كبيرة وقد يكون صغيرة مثل كل واحد من الشقوق التي يخرج منها  
الماء بالذوق بمقدار ما يخرج من بليدة الابرق وما دون ذلك والى على هذا يشير ما في التساهل من قول وفترت تحت عناني بليت  
التي انتفى بين الضيق الذي يدنو منها الماء على هذا فلا يدل على شئ تحت عنوان التسرع لان التسرع في الحقيقة كالحرف للانسان وعن قول  
والعين كيدان ذكر ان التسرع اسم للفرق والاشع والاشع والاشع جازا لتدريجها لجمع من اسطوا ما ما قليل وان كرسى في اسفل  
وايد كالحرف يجري خلال النجاة منى ما انتفى يظهر من سجن الصلابة ان من اهل الفطن من قبل التسرع في ما يتم التسرع ويا بعد عليه  
ما في التساهل من قولين الماديع يؤلف على انتفى حيث اطلق التسرع هو شامل للتسرع والتدريج وذكر التساهل ان من انواع الجبر  
للموضع التي يسيل منها عرق انتفى هو بلك مع التسرع سلك الابداء واذ قد عرفت ذلك فلتاخذ من التسرع المشوق لذكر الكلام فقل  
ان التسرع لا يستلزم التسرع في خلق الله الماطه والاحتياط في الاما غير على ولوا ويروى ان التسرع لا يستلزم التسرع في خلق الله  
اذ ان الماء قلعة كذا لم يتغير شئ ومنه في كل شئ لا يتفق لمن الوصفين فان كان كبر كان التسرع وان كان قليلا كان له  
حكم الجبر فوالله لان التسرع لا يتفق الا على ما قد يقتصر في الشا مسنوقا وهو ما من مقتضى الاقل ان كل ما غير متغير في التسرع والاهر  
لو فرض من ملادة التماسه والحد الذي لا يخالل الجوى ملادة التماسه وقد يقتصر في بيان ان كان الماء بقدره لم يقتصر ملادة التماسه  
ان لم يكن بقدره كالتسرع ملائها وهو ملادة التماسه العمل على الخاص لا على التوهم من القلة المتفرق من سلك التسريع بين القليل  
الكثير انما هو ليس لمرادة وانما الماددة فلا يجيب في ذلك التسريع فلا بد من الرجوع الى الوصف المتضمن للحدوث وهو  
مقتضى لا اذا قيل ان التسرع لا يتفق الا على ما قد يقتصر في الشا مسنوقا وهو ما من مقتضى الاقل ان كل ما غير متغير في التسرع والاهر  
من التسرع لا يطلعه او على ما قد يقتصر في الشا مسنوقا وهو ما من مقتضى الاقل ان كل ما غير متغير في التسرع والاهر  
مقتضى لا يخرج من اطلاق حديث التسريع لخصوص الماء الجارى غير كالمجموع في فعله على التسرع الاول ولا يخرج من انفسا ما في  
فهم في صنف من علومه انما هو على خلافه لكن في موضعنا وهو ان قال الرضا ع في حجة بن اسماعيل بن بزيغ ما بالبروا سلا  
بعضه شئ الا ان يتغير في احواله فخرج حتى يذهب الى البحر ويصل به لا لمرادة من مقتضى التسريع وانما مرادة من الماء انما  
يخرج من الارض لا يسيل لا ينض من كل الغلة من جهة البحر عليه بعبارة انفسا لا يخرج من الماددة فيكف ذلك عن اختصاصه بخصا  
بالكثرة وعلما بما لا اذ ان لم يكن ما ذكرنا انما هو في ان كان الماء في السيل من الارض مساويا لسطح خاشية من الارض كاشا  
ذلك ما اشار اليه واذا ان كان في حفرة ذات قعر على هذا النحو في كل مكان على هذا النحو في كل مكان على هذا النحو في كل مكان











## فإن العلة الحقيقية معتبرة

٥٥

تقديرها لقدره قال في القائل الخامس لو اضعفت القياسات المادية لافترس الحكم بجهالة الماء ان كان مقتضى شئها على تقديرها لكانت  
والافترس لا يحصل عند التصديق لا شفاء المقتضى هو التيقن لا يحصل ان يكون ملازمه بغير العلامة فيه فانما كانت القياسات غير كونه ولكن  
المادة في صفتها كما اذا كان الماء معكولاً لا جوارح وقوم في دم فان الحكم بالقياسات حجة كما ان في كل من قد نفي عنه المسئلة على ما نقله  
في قوله ان قد قطع بغيره ولا احتكام من غير خلاف معقول في المبدأ في ذلك كما ذكرنا في الجواهر من حيث خبرنا من حال القياسات المذكورين على هذا  
المعنى المذكور في غاية الاجل لا يخفى ان سبب من مثله لا ناسا للواقعة منها الى القياسات وعليلها بالماء يقتضيه بقاء الماء على حاله  
الاصلية وصيرورة القياسات على حاله توافق حال الماء فان ذلك هو حوزة يقتضيه ان القياسات ببقائه على حالها وان عرض الماء حاله مواضعها  
الكامنة القياسات وبهذه ما بين جليل يزيد على هذه الجمل ونقول ان حال القياسات المذكورين على نحو القياسات المتقابلين كما سبب من ا  
الحقق القائل كما بالنسبة الى عبارة عليه حيث قال في شرحها كان حق الصبابة ان يقول لو وقت نجات وسكونه القياسات المتكافئة والكيون  
مواضع القياسات المادية والحقائق اقترافاً على الماء المتغير بها احراراً وقوم في دم يقتضيه ثبوت الفرق في تقديرها لكانت في المقتضى  
بوجوده في ظل الماء من ذلك الوصف لان التيقن هنا على تقدير حصوله لتحقيق غاية ما في الباب لا ترس على الحس وقاية بغيره  
التي هي من البنية التي لا يتغير حالها وان كان اول من افعل ذلك ذكره في الجواهر من حيث شمولها لمن فينبول بملاكم تاييده بان  
العلامة في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
فيكون ان يكون اراد بالقضاء ما بين القياسات من جهة الاول ملسك عن العلامة من ان التيقن هو مناط القياسات واثار  
مذا ووجب ان يثبتها اذا فقدت وتبقيدها واثارها والحق في الثاني بان اعادة لكل التيقن واعتبره صاحب الجواهر بوجهين  
اخرين احدهما ان ذلك يثبتها القاطعة لئلا يكتفى بالاشارة الى اثاره فانها انما هي الدليل على ما من اثارها هو صفة ويحقق ولا  
يحصل بالتقدير الثاني ما في التمسك ببعض من غير المحققين في الاضمار من ان الماء عند التيقن هو كذا في كل الوضوع والماء مقهور التيقن  
بما على تقديرها لكانت في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
في فني عيان عن زوال المانع في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
المؤثرة في الظاهر التي هي رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
للدعوى ان رتبته اوضح من ذلك قلنا لا يخفى اما ان يريد بمقتضى الماء محمولية بحسب كونه في موضع السقوط اذ رتبته بالاحداد  
يريد مغلوبية بحسب رتبته انما الظاهر في كون غير التيقن ولا يقع تعلق على التيقن على حكم المانع في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
نفسه مضافاً الى ان العنبر انما هو المقتضية فيكون التيقن في حكم المانع في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
عليه ما عرفت من المانع الثاني ما في التمسك بربطه مع سكون ان المقتضية المسبوبة لا وقتها لوقوع في الماء وبجوابه اما بقوله الاجزاء  
كدها او بتقديره مما عرفت ان الاوضاع على اختلاف القولين وانما وجب الاحتكام في الجمل للثبات في القياسات او لا وجب الاحتكام في الجمل  
منع هذا اليتم وثانياً بان الفرق بينهما واضح وذلك لان احد الاطلاق والاوضاع يرجع الى العنبر فلهذا احتكام القياسات في الجمل  
عن امره فيكون ثابت وهو القياسات في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
كلها ويريد بمقتضى الماء محمولية بحسب كونه في موضع السقوط اذ رتبته بالاحداد يريد مغلوبية بحسب رتبته انما الظاهر في كون غير التيقن ولا يقع تعلق على التيقن على حكم المانع في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
التي هي رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
في زيادة القياسات في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
الحكم بالقياسات في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
الامر في انما كان محمولاً على القياسات في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
وان منع من ظهوره وللماء التيقن في الواقع المقتضى الفرق بين الوصفين لا يخفى من خلافهم قال في حقه ذلك ان القياسات في الجمل  
انما القياسات بالتقدير في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
خالص خفيق هو غلبة القياسات في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم  
الكترة الى الحد في رتبة الحكم بالتقدير في ان كان المانع من مجيء عرض غرض الماء مانع عن احتكاك التيقن اقترافاً على الحكم بالقياسات عندهم





















## في الماء الحار

فانما يبلغ الماء قد كرم الحسب وان هذا في الجمال كما في قول الرازي في قوله قد تفرقة الاحوية بغير المصاغير ان اعادة الجمال الشبيهة  
مثلا انما هي من جبروتك من الشرط على شدة قصرها ولو في نظر التكامل لا في ذلك كذا بان فهو متعارف اخرى لا يلزم من انتفاء شرفها  
الجزء فلا يحصل من الكلام مفهوم من القرينة شيئا من ذلك البعد ان اعادة الشرط لجزء واحد كان الشرط احدها من اجزاء من ارتفاعه  
بارتفاعها انما التماثل المذكور له شرط فاقا لا اعادة امتدت فوشا وقالوا ان كان بلفظ وشوا علموا من ذلك ان اسماها انما كان علم  
لوضويفيكون المفهوم في العلم بالجملة هو انما يشاء الجميع برفع وجوب الوضو فاضح فيكون مثال علم هذا العلم الان الما في مقتضى  
تأمل الشارح والافتقار لكل من الجزآن والكره على الاحتشاش فلا يكون المفهوم خصوصاً في الارتفاع الما كحل الحسب بل يتخذ المفهوم  
من الجملة من فيقال ان اعادة الركن خارجا لا يبلغ هذا كرم الحسب وقد اشاروا للمستدل الى عليه الجزآن لهذا لا يفتقر بقوله لا يترك  
الحاكم فيشرط فيه الركن فيكون لتعلق الحكم على الجزأين بالثبوت الى انفسا وبه وهو على ما لا يرد من قوله الما كما يصير على علمه ان  
هذا التضمن من جهة خصوصية في التركيب كان بل هو المفهوم الوحد فصح يفرق بين قول القائل انكم الغالبون من قوله انما لا يجبر انما يرد  
دلالة الاول على الحقيقة ودلالة الثاني عليها كما جزم من قوله في الثانية واذا لم يطلد اكل واحد منهما ما تطلد عليه انما لا يوجب الجمل  
وبها الاختصاص فيقتضى القادة للملك انما على الحقيقة بعبارة وجود المادة وخصوص مودها لا يتجملها بذلك ومن ذلك الجملة فيجوز انما لا  
يزعم ما في البرهان على بعضه شئ لا يتجوز في وجه اوله فيخرج من هذا ما لا يرد في وجهه الرابع وبذلك العلم لا يفتقر في بناءه على ان القليل اما راجع الى  
الفرقة عند لا يجوز على ان انفصال كل مادة بمادة لا يتفرق اذ ارجاع الى الحقيقة الثانية فيدل على ان كل مادة برفعها يستلزم اعادة  
عليها من المادة في علم على ان افعالها لا ينفصل عن افعالها فيلزم الملاقاة والجمع في الاستدلال بالتحقيق بانما يتجمل رجوع العلمين  
الى ترتيبها بالرجوع وطب العلم على اقران هذا الترتيب مستلزم للمادة فيكون كما ذكره الحق في الثانية من دليل المتن فيقول  
الرجوع لا يرد عن كون حتى يوجب حقيق فانه ترك ملازمك وقد توطئ في الرجوع الى اعادة في الاستدلال عن غير الشارح والشارح  
واقول قد تفرقة في باب الفعل والقريب من اوابسطة الاسوال انما لا يرد من العموم كلام على ان يعمل لان يعمل على بيان معنى ادى وان يعمل  
على ان الغرض من بيان كم شئ من نسبة في غير ما يجزم ان يعمل على الغرض الشئ فيضاهيه في ترتيبها بالرجوع وطب العلم على  
امعه على وجهه في كل من كان في عرض احاد الناس الذين من شأنه الغرض فان ذلك متفانا لا علم لاقته بنفسه في امور  
المحسوسة القروية التي لا يتغير بها العقلاء فكيف سلطان الحكماء فلا يرد من ادعاء القليل في شئ من الغرضين كما ذكره للمستدل  
واجب يتم المطلوب منها نادى على ان ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الما الما في قوله ما التمام او ابن ابي عمير عن سيبك الله تعالى قلت لا يخفى من ما التمام يستدل في الجبر في الناس في اليهود والنصارى واليهود  
فان انا في ما التمام كالم الذي عليه بعضه بعضا على شئ من اهل التفسير على عدمه وللركن في قوله لا يتركها ظاهرة في ان الحلق الما  
خصوصية ليست في جزمه ولو كان الما فيشرط فيه الركن فيكون التفسير على وجه الاخلاق من جهة الحكماء فيقول كان الاقرار  
التعديدها وليا لبعض المحققين عن الاستدلال بها باعادة علم لانها الطل على اشرط وطوع المادة العترة في ما التمام ولو  
بعبارة ما في العلم كذا لان مقتضى الترتيل شأ في الترتين في كرمه في العلم كذا في ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الركن معصما والا فلا تمولد ان ما التمام بعبارة في كرمه في العلم كذا في ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الاعتصام التفسير على عدمه في كرمه في العلم كذا في ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
وهذا الترتيل لا يوضع للترتيب كما ذكره في قوله لا يتركه في العلم كذا في ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الركن في ما التمام على ترتيبها في الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الركن ولو كان كما مرود توم استقلال القدرة التوهم غير من الملاحة في هذا الترتيل لا يفرق ما في القوم من الاستعداد والتأثير من ان  
الهايات فليس الكلام موقفا الى ان يسمي الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
الرسالة في ما التمام كذا في قوله بعضه بعضا فان السؤال فيها عن كم كذا العلم مع اعتكاف اليهود وشبهه في الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله  
وضع القدرة التوهم غير من الملاحة واما في القدرة الشبهة واعتصام الاعتصاف فالما لا يفرق في ما التمام كذا في قوله  
واية تطهير على لا يوضع القدرة الشبهة في قوله واما ما ذكره بعض القولين ان المراد الركن في العلم كذا في ما التمام بمنزلة الما كصحة ادين سرعان قال قلت لا يخفى من انقول في ما التمام قال في قوله







ليخرج برقا يتبين للمخبر ان في ثناء المدة انا نادا فان كان هو الاول فلا ريب في بطلان التنجيل المذكور لانه مقتضى فسخ حكمه  
اذا دعت مثل التهمة لذلك كان هو الثاني فلا ريب في إمكان ان يدعى على هذا اسم التجارى عليه عا وقد انصرفت الاطلاق الى مكانه  
لاخبره ان يكون ذلك مرد التهمة ليس مثله ذلك تعقيب للمطلق بغير دليل بل هو من على المطلق على الضرر القاطع ومنهم من فسر بطلان  
التنجيل حال المدة الفاعلة له وهذا التعديل ليس من الحق الثاني وجعله مستأنفا احد الاخرين في كلاديات الية بقوله وخرج  
الى حصول المدة تح وهو لا يربط على اعتبار اصل التنجيل في وقت وقوعه ولا في وقت وقوعه ولا في وقت وقوعه ولا في وقت وقوعه  
قولنا لا يفسد التجارى بملافة الفاعلة بشيكونه جاريا وهذا كلام خالف عن التكرار واجيب عنه بان المراد بذلك هو التنبير على اخرج  
خاليا لا يقطع خوفه من من يورق من خطو المخبر ان عالما بغيره في حكم التجارى حتى حال الانقطاع والتمسك على التنبير على اخرج الى  
انزعا لا يقول بالانقطاع ولا يفسد من الاطلاقات لكن قال بعض واخر الفقه ما يحد كره هذا الجواب ما يفسد من الاطلاقات لكن قال بعض  
هو ان حصول الانقطاع نادا فلا يقطع في المدة من ذلك بالتجارى حكم ولو خال الانقطاع البير للفقهاء قال فالحكم  
على نظر التهمة قلت لا يخفى ان تسمية الماء بعد انقطاعه جاريا وانما هي من قبيل اطلاق المشتق على ما انقطع عن المصدر فهو جاريا وفتح  
كلام اصل النصارى وذلك لا يجوز صونا للفظ الواقع في الأدلة الشرعية عن معناه التعقيب الى المعنى التجارى ومنه من فسر  
بوجه اخر وهو حال التعقيب حيث قاله الحاشي الرخصة وانما ان مراده بدماء النجس هو ان يكون على سبيل التمتع من وقت  
الارض شيئا متبنا فان كان بعد ان كبرى بعض النجس الضعيف بل يكون متسلا في زمان يتبدل ولهذا اعتبر ذلك بناء على  
ان جعل نشاط الحكم في التجارى ونحو المادة له وانه مثل ذلك في النجس الضعيف في كل وقت ونحو مادة لما يستدل بها انتهى فذكره مستأنا الجواهر  
بر ما هو وضع من عبارة فانه قال وقد يقال ان التمتع من بعض افراد التابع كالقليل الذي يخرج من بين الرمي فان العلم بوجود  
المادة بعد مدة فاعلة التهمة بشكل لا يربط في زمانها فانما هو طهر من زمانين مادة وهذا يقتضى الحاشي وجودها عند الانقطاع  
فلا يعلم حصول الشرط فلا يلزم من ذلك الانقطاع على ما هو متأكد على انفعال القليل ثم انزعه عن عرض بان اخرج مثله ذلك من  
التجارى فيجب الفسخ فيه بما لا يخرج من اقل على ان كيف يحكم بالانقطاع عن العلم بالانقطاع ونفيع ذلك بالاصل مع كون غايته  
تنبه حكما فربما لا يخفى مع انه قد يقال ان التمسك يقتضى خلاصته انتهى فكم انزعه اذ يقول تنفع ذلك بالتمسك تنفع الانقطاع  
بالاصل بان يقال ان التمسك على تحقق النجس للشك في وجوده فانه يقول مع كون غايته تنبه حكما ناطق بان العادة قاضية  
بمحقق النجس فلا يصح استصحابه من استنبه بان هذا التمسك على القول باعتبار الاستصحاب من اقل القول دون القول باعتبار  
من اقل التمسك في الحكم والاحتياط اما قوله مع انه قد يقال ان التمسك يقتضى خلاصته فانه اذ اريد استصحاب بقا النجس والتجارى فانظر الى  
ما عرفت من ان التمسك من مثل سيلان الدم والدموع وجران البهائم والنبوع انما هو من قبيل الشيء الواحد المتحد والمسكر  
كله في الزمان وبما التمسك فيه مع الاستصحاب فيها بذلك الاعتبار ومنهم من احتل في تفسيره وجاريا وهو حال التحقيق في كونه  
قال بعد الوكبة الذي حكينا عنه ما عرفت ويمكن ان يكون ذلك احترازا عما ينبغي في بعض الوكبات التي تضمنت في كبر الارض  
بحيث لا يطلق عليها البهائم لكن لا يتسلكها منها على وجه الارض بل يبيع الان بصل الخبث لا يمكن ان يجاوزها ويعلو عليها في بعض  
الان يؤخذ من رشي فاذا اخذت الى الشيء بقدر ما اخذت فاحترق بدماء النجس عنها ثم انزعه رده بان لا يظهر للاحتراز عنها وكذا  
كان تبعد قوتها وليس على سبيل التمسك على ما ذكرناه الوكبة فلو اذ عند تقدير الوجود اوضح لا يدل على عدم علم ما دعت  
لأعلى عدمها بل قوة تنبه يدل على وجود مادة رديح فلا وجه للاحتراز عنه انتهى منهم من احتل وجاريا خاصا قال في الجواهر انها  
ان يقال ان النجس يقع على وجهه احد هان بضع الماء حتى يبلغ حدا معينام يفت ولا يبيع فانيا الا باخراج بعض الماء وتأتيها  
ان يكون كذلك لا يخرج الا بغير جيل واثباتها ان بضع الماء ولا يفت على حد بل يبقى ستم اعل النجس فقلل مرابا التهمة  
باشترطه اذ لم التمسك انواع مثل الصورة الثانية فان انما هو تحت التجارى على شك فنتجى استلذت نائل على اشتراط الكثرة  
قرارة اورد عليه بان لا يفسد لئلا ان اذ حتى حال النجس فان وجودها على حد بحيث يحتاج الى جفرا لا يخرج عن اسم المثل  
حينه فوجدوا ومنهم من احتل وجراساد ساجدة الجواهر انتهى حيث قال في عدمها ان بدماء النجس ولم انقطاع بالمادة فيض  
انقطع وانقطع لظهوره ونحو ذلك لا يخرج على الماء الوجه حكم التجارى بان كان كراعيه ففسد في انقطاعه في المراد بهذا الشرط ان يكتف

في بعض النسخ

في بعض النسخ



بالفاسد دون الواقع المتصل به فان عنصر كذا يتغير بالملاماة والافلا انتهى فانه عدلواصل الواقع القليل بالجارى لم يتغير  
بالملاماة ولو تغير بعد هذا المتصل المتغير بتغيره بالتغير انتهى زاد بدليل الكلام ان لو تغير بعض الواقع بالظواهر استحققت لذلك البعض  
بالتغير فيكون على البعض الغير المتغير بتغيره بالظواهر لكن يتغير بتغيره بان يكون البعض الغير المتغير في الزمان بقدر كونه المتصل بالظواهر  
دون ما اذا كان المتصل بالجارى هو البعض المتغير على صيرورة بغيره ففقطا غير المتغير بالجارى المارة وقيل ان ذلك يبقى كلاله طلقا بالظواهر  
لما لو كان القليل الواقع على من الجارى سطحه وما لو كان اعم من البعض لكن قال الحق الثاني في شرح عبارة عدلنا المذكورة في  
في هذا الحكم على الجارى واما اعادة التسلط او فوران الجارى من تحت القليل اذا كان الجارى اسفل لانها تقع بغيره بل من ذلك انتهى  
وقال في كشف الغطاء ما زاد كماله بعبارة عدلواصل الواقع القليل بالجارى مع استثناءه السطح او عدلواصل الجارى لم يتغير بالملاماة  
اذ ابلغ جميع كذا اضا على جاريه ومع على غير كذا اتحاده بغيره بعضه بالمتصل المتغير بتغيره بالتغير اذ ابلغ اليه من دون الجارى  
كرا او اريد على جاريه ولو تغير جميع الجارى بجميع الواقع ففقطا ولا انقطاع اتصاله بالمتصل ولذا واقع الحق هنا مع عدم اعتبار الكثرة في  
الجارى انتهى في هذا الزمان باعتبار الواقع فحق وان كان قليلا وكان الجارى اسفل عن سطحه استنادا لا كفاية بالاضطراب والكثير والجارى  
بالاعتناء وهو مشكل لعدم اعتدال اثنين في الجارى كان الواقع على سطحه من الجارى المتصل به وان كان بغيره في صورة عدلنا  
التسلط في الجارى من جهة غير من مادة واحدة وتذاضع بعضها مع بعض فغيره في قوله في سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
بغيره في هذا الحكم تمامه مع بغيره كذا في شرحه بعد قوله في هذا سطحه بغيره فغيره في قوله في سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
ان في قوله في قدره من الجارى على غير ذلك لا يفسد لا يتغير ظهوره على ما صرح به بالاضطراب في خلافه بغيره بتلطف الماء عن  
المادة وذكره على غير ذلك بغيره بل كذا في قوله في الجارى بغيره في شرحه بعد قوله في هذا سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
غيره بغيره او خوده واسمها كذا في الماء القليل على غير ذلك بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
على ذلك في شرحه مع صفاته لا ماعرف بغيره كذا في قوله في هذا سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
عن زوائد الفلك بالاطلاقات الكثيرة في ان الماء طهورا ظاهره انه بغيره كذا في قوله في هذا سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
المتكون في الماء بغيره ولا يظلمه ان لا يجوز حملها على ان لا يظلمه اصلها معترف فعين كون المارد بغيره كذا في قوله في هذا سطحه بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
فهو وهذا وسكن حرة الاستدلال على المطلوبين وغيره وهو ان اذا اشاع الظاهرة الفلكية والتميز بين الجارى بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
مطلقا وصار اداة واصدا فاما ان يكون النكاح هو باطل بالظواهر والنصوص الدالة على عدم اتصال الكثرة بالتميز ويكون تصفا  
بالظواهر عند الظاهر هو باطل لا يستلزم اجتماع السندين والتقصين في قولنا هذا كذا جزء من اجزاء المزوج ما واحد بحيث لا يكون  
ثانين متحدة بين احدهما بالحق لا غير بعض تعين ظاهرا الكثرة في الجارى لا ينبغي ان امتناع اجتماع السندين حكم عقلنا على  
وحدة الحقيقة ولا مانع من اجتماعهما في احوالها على اصدق قاض مع كونها واحدا حقيقة وفدا عن كون الوحدة عربية ونحن  
نمنع من كونها حقيقة ولا حاجة الى ذكره من الوجه الذي في ثبوت الحكم ولا بد ان لا يفوت هذا الجارى بانماثل من الفهم ونفى  
الظواهر والاجماع ودعى ضرورة الذين بل لا يخاف عطف الاشكال في اصل الحكم ثم يبقى ما شئنا وهو ان الحكم على ما هو في قوله  
اعتبار الكثرة في الجارى بما لا اشكال في انما اشاعل اعتبارا خاصا ونما يستكمل في الحكم مع انما عرفت به وانه انما اشاعل على ما هو في قوله  
اطلاق الصادرة في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
والغيره بتلك في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
يتحدد من المادة بغيره كذا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
ولا بد من حصول الظواهر في ان استلزامنا للغيرين في الاستدلال لا يحصل الا بالماء المحكوم بغيره كذا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
تح حصول الظواهر في ان ينفذ في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
تلك الذي في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
وانما يكون عنده ما يلزم من كذا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر  
في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر وعلا في قوله في الجارى المتغير بغيره الماء القليل على غير ذلك فاضطر

# فالماء الحار

يرد عليه ان استوعب الفجر وكان الباء اقام من الكرمي الفخار من اعين الكرمي ليراد لا يظهر بذلك لان كل ما يقع في سفل  
من الكرمي فيفسد هكذا لا يستأثر على اعتناء الدخول في الماء الكرمي ليعني ارتفاع الملاقاة بالاسرار لا كرمي هذه عوفية وقد عرفت ان  
مسانها اذ تلتها وهو متحقق في التابع وآسا منيع الاغفار والكوار التي يبيع الكرمي ان يولد في هذه قلا اشكال غير نعم بقدر التماس في  
التيوالتحاشد في ما يبيع الكرمي على استسلا اذ فينا ينقطع في السين فيمكنه عند تعلق الكرمي تعلقا فحده التبع الى مع الكرمي  
عن الطهر باقول شبهة لا انما يظهر يبيع الكرمي تمامه كان الرا كرمي باقول القاء الكرمي ان ليراق عليه يبيعهم على اعين التماس  
لا في الطهر من يبيع تمامه مما زجت كالباء الكرمي على الرا كرمي ما امتداد كرمي من كلامه تشبيهه بعبارة القصة هل  
لا في الطهر الحار المتغير من اعين القوي المذكورة فيها من كرمي الماء عليه قد اضره وروا في الطهر انه لو قد شئ منها لم يحصل الطهر  
ومثلها ما عبر به في طرله وواقع منها لانها لا في الطهر الى الطهر في الميا الحارة المتغيرة بالقياس نعو بها بالميا الحارة  
ووضعها حتى يزل بها الطهر انتهى مثلها من غير تروا في الطهر في كرمي الحار يطره يضر حتى يزل الطهر في استلال  
المتغير عدم قبول الطهر في القياس انتهى وهذه الباء سويحة في اعتبار زوال الطهر غلبة الماهر عليه من جهة انتظام التعليل  
المذكورة في القصة عبارة القصة وغيرها من الباءات المذكورة هو عند كناية زوال المتغير بفعل وبلا جرح اعني كثر الماء من  
المادة وغلبة عليه فموضعا انما في زوال الطهر في كثر الماء عليه من المادة ثم حصل كثره وغلبة على المتغير لا امتزاج بل كثر  
اشكاله كناية في الطهر عند انما في مثل الباءات المذكورة وغيرهم ويمكن استفاد ترينها بالفجر انما احتمال ذكر الامتزاج  
والكثرة فيها انما هو من باب المثال لا سهل اسباب الزوال اعلمها ووضعتها في الحار في وانما اعني ان كلفها بجمع زوال  
المتغير من جهة انتظام المادة فهو لا يصح اليه عند كناية شاهد على العدل عاها الفجر من ذكر القوي واذا قد عرفت ذلك اعلم  
ان جميع القوي المذكورة ان اتفق حصوله كان هو الفجر المتغير في حصول طهر الحار في المتغير في الباء وكان مستلما الى جميع  
الاباء اعلم ان الباءات المذكورة اللام عليه هو انما كثر الماء الحار من المادة الغالبة على المتغير ولا كلام فيه عند غيره من الاباء  
صحة وانما الكلام ان يجرى زوال المتغير في وغلبة الماء الماهر عليه استلها في هذا في حصول طهرها وتمام لا فذهب  
التهديد الى الاول قيل هو قول من في الاختياره وتعدد على ذلك الحق القاطعة في جماعة من المتأخرين عند قلت هذه النسبة  
في عملها لانها في التهدي في القصة وطهر يزداد ان كان جارا وقال التهدي الثاني في شرحها وطهر يزداد الذي يزل الطهر  
لو نبض او بعلاج ان كان الماء حارا انتهى وقال الحق الثاني عند قول الصلاة في كرمي الحار يطره يضر حتى يزل  
المتغير ما يضر هكذا وقع في عبارة وعادة غيره والحق الحكم بالطهارة في الحار في غير محفوظ على التكاثر والتدافع بل لو زال  
المتغير باق وصكان حكم بالطهارة فكان المادة الملهمة الا ان يقال ان يجرى اتصال الماء الماهر بالمتغير في طهره في الجبل لا بد  
والامتزاج من حصوله في قطع فليس يوجب ذلك الحار والواقع هو الماء والكوار في بعض في الكرمي والاصح ان  
لا يمزج غير شرط للاصل ولا بد للامتزاج معنى يحصل انتهى وكلام هذا يقتضي على استقامة المتغير طريق طهر الحار  
فيما ذكره الصلاة في المتن والاضاف ان هذا هو الحق ولذلك فانه قد اتفق شرح الصلاة ما هو متفق عليه ان يوقف طهارة  
الحار في المتغير في الباء على تدافع الماء الماهر كثره عليه حتى يزل الطهر انما في اعتبار طهر الماء الماهر المتغير امتزاج الماء الماهر  
به ولا فلفظ لا كلفها وطهر يزداد في قوله انما في مكان المادة انتهى مستند هذا القول على ما ذكره في كلمات الاصطحاب وهو  
امور لا في الاشارة الى الحق الثاني من الاصل والحق انه اراد ايضا ان يجرى امتزاج في طهارة المتغير ويعدا من بعد  
تحقق الحكم بغيره في قوله لا كلفها من ثبوت من غير القياس وقد وقع الشك في اشتراط الامتزاج في حصول الشك في  
تحقق المزج في القصة بغير هذا استعملها واطلاق ما دل على كون الماء طهرا ولا ينافي في الاطلاق في كيفية القدر الثاني  
كناية اتصال الماء المتغير بها وان كان او غيره بالعتصم وعك اعتبارا لا امتزاج في حكم الطهارة مع زوال المتغير وورد عليه بعض  
الحق في جميع كناية بغير اتصال المتغير بل لا يضر في ما قبل قد يقال بعدم كناية هوانا قلنا انما في غير الحار لان نشر  
كناية الاتصال علو الطهر واصواته المتفردان في المقام فيجوز التلطف وتكاثر الماء انتهى ما ذكره في غير نظر عندي  
لان اشتراط علو الطهر واصواته في غير الحار ليس مستندا في الاصل مخصوص به ومستند انما هو اصله صدق وهذه الماهية

المتغير

کتاب الطهارة

[illegible]



کتاب الطهارة

ان يكون المراد من البين ما التزم به الجارح على التقديرين فتدل القرينة على انهما على الاحمال الاول نصير من قبل  
الاعتبار للمعية يكون الاعتناء حاله وان المانع للمادة لا يخصص التعذر مثلا وعلى الاحمال الثاني نصير من قبل الاعتبار  
المطلق وهما ما رواه الشيخان عن بكر بن حبيب عن ابي بصير قال قاله ما التزم لاس باس براد كانت له مادة وهذه القرينة  
والاعتناء بالمادة وهي ان نافرته سندها صاحبنا فيمكن بكر بن حبيب عن ابي بصير بان الفاعل اشرك بين محمد بن حبيب  
فان الفاعل صريح في الحاشية ان من علمنا الاثمانية وحكي ان داود عن الكوفي زرقعة مضافا قاله امور اخره ما رواها  
الشيخان هو من اجبت الدعوى على خصمه ما يصح عن من مضمون خازم عن بكر بن حبيب عن التمسك بالصحة ثانيا ما رواه  
ما في كتاب الفقه الرقني حيث قاله في ما التزم به سبيل سبيل الجارح اذا كانت له مادة فانه ان مضمونها ما لم يجر الاخطاب  
واقول لا ينبغي ضعف استظهار كون بكر بن حبيب هو بكر بن محمد بن حبيب لو سلمنا ذلك قلنا ان بكر بن محمد بن حبيب من جلد من  
الخصم خلاصا في الخبر اذ من عده وفي حق المالك ان في المادى ذكره في الصنفين لا اشكال في اعتبارها بالعلم تاثيرها بالافقة  
التي في محل القرينة الشاذة عن رواية خازم بن سعيد وبما عن كتابه من الاطلاق عن الباقر قاله التزم لاس باس براد اكان  
له مادة لا حاجة الى الجرح في روايته عن الحسن بن سعيد الفقه وطريقه الصحيح وهو رواية عن كنفها هذه القرينة تعين  
الاعتناء المطلق فقلت على المطلق على القيد لا يجر في الاحكام الوضعية التي منها ما هي في قلت ذلك المطلق على المعتمد من  
بابا بخلافه والموحكي من بابا عن الفقه والعين ما جاز له اذ كان له مادة ومعنى ما رواه اذ لم يكن له مادة ولكن يحكم  
الجارح عدة ووضوح المقام يتم بالتعذر فهو الاول ان ما التزم به يطلق على امور احدها ما ذكره بعض الفقهاء الا وهو عدمية  
هو الذي يطلق عليه لفظ في ما رواه الشيخان هو من جلد من المادى التي يشترط فيها الماء المانع الكافي قد عرفت ليشترط الماء ولا  
المحوس الكبر الذي يترتب من ذلك ان الجارح لا يخلو بل انهم يفتشونه في موضع الفاعل فيسبب البيوت التي يطل منها والى موضع سلخ  
الجارح والى جوارحه من المحوس الكبر وضع عليها طومر فيسقط الماء بطومر الفاعل ان يسقط على تلك الجوارح ما كان عليها  
من الشعر الاخرى من المادى وان يكون صاحب الشاذة في المحوس ان يبين من تخاسر ثباتها ما ذكره هوراء ايضا من خصوص كل واحد  
من مثالب الحال للمادة التي تشعبت عنها المادى في ما رواه والفاصل في المادى ان تكون مضافا لماء راكبا لغيره للمادى  
بالدلى في بخلافه وقد يتفق كون الماء ناعما اعادة متصلة كما يتفق ذلك في ما رواه في بلاد الفجر والفاصل في المصنع الكافي  
لما التزم المشتبه ان سبع كره افاضل عن كبري وكذا الفاعل في مصنع العنصر ووضوح المسألة ذلك بانها ما ذكره هوراء ان يبعد  
كل ما لم يشر بان كلام المتقدمين مطلق شامل لجميع ما تقدمت حيث قال في جملة من المتأخرين بل ان الفاعل في المصنع لا يبلغ  
ما رواه الكوفي في ما رواه عنهم ان الذي علمه الفاعل المحل هو ان ما عاينها الكوفي في الفاعل الكبري يبلغ الكرم اذا زاد وليس على شبهة  
لا اعتناء بالذكرة والظن ان الشبهة غير صحيحة بما ذكره بل هي قائمة بجمع الاقسام لما اعتبرها من الاستعمال لؤدحا في نفسها  
او لظن ان ادق الاستعمال عليها يحصل لها فتيح بنية التسليم وبما خلا في الاحوال والاقاوت يختلف لها المسجل لها  
فانه يظن بقائها على الكثرة الخاصة او افضلا للمادة الموحكي عنصرا وهو ان يظن العمد وقاله في بيان معنى الحالات  
اجل ذلك كثر التناول من الرواة عن هذه الاقسام واعقوب الاية في الجرح عن ذلك انتهى الى ما ذكره من الذي يشرع في المالحق  
الثالث في شرح عبد النبي بن زياد التزم به ما في الصنفين لا يبلغ الكرم بل يعلق بالمقادير لا يحسن العرف عما كان منكره افعلا  
وكما هو موضح في غير هذا الكتاب مع امكان ان يراى ابا الاعم انتهى في بيان هذا الكلام ان حكم الاعتناء بالمحسوس الجارح  
الصنف الاول يمكن ان كان اداة الاعم وقيل ما ذكره من الذي انتهى في قول الفاضل لاصحها في كشف اللثام وما التزم  
القبيل في جميع الصنفين ما كان الجارح اذا كانت له مادة متصلة ببعض الجرارح منها اتفاقا ما انتهى فان في المقام لفظ نحوها  
دلالة على التعريف بالنسبة لكل ما ينشئ له المادة لكن في جملة ما عرفت منهم التمسك بالثالث هو اختصاص الحكم بالبحث الجارح الصنف  
قال في ذلك في شرح الفاروق المراد بما التزم به الجارح ما في الفاضل لعل من الجارح وهو المختص باختصاصه فهو اجمع  
انما الاختصاص بالمراد المستقر للاضطرار في الاختصاص عن الظاهر والمراد به ما في حاشية الفاروق في الفصل الثاني

فالماء الحام

محاسبہ





في الماء والتخام

[illegible]





کتاب الطهارة

[illegible]









عليه السلام ان يحرق رداءه في سبعة من في اسدها عبد الله بن سنان في الاخر محمد بن سنان والروى عنها واحد هو محمد بن خالد البرقي وهو محمد بن طلبة واحدة فانه من اصحاب الرضا اما عبد الله بن سنان فليس من طبقة البرقي لان من اصحاب الله  
 اقرضا عنه غير واسطه مستكره فكذلك لخلل الواسطه بين وبين الله لان من اصحابه واجبي ان يقاء عبد الله بن سنان الى ما ان  
 الرضا لا يخرج من قبل غداه وكذلك كون البرقي باقيا من زمان الله لان الرضا لا يؤيد هذا البرقي قد علق رداء عبد الله بن سنان  
 اصحاب الكاظم ونقل ان كان خادما للرشد واما لخلل الواسطه بين وبين الله فلا دلالة على ضعف السند لا في الروي كبر من  
 اصحاب الله عنه بواسطه بواسطه والمفيدة وقد وفق محمد بن سنان وروى الكشي في شأنه ما يدل على حسن الروي وقد علق عليه كثير  
 من عدل الاصحاب في تأخره وهو مع ذلك كثير الاثر جدا وقد قال الله امرهم بما اتوا من الرضا بغيره وانهم عتوا بالجلد لا ريب في  
 قوة السند ان نقله بلو عنده من العصفى واما الثالث فلان كون الكعبارة عن ثلثة اشياء امر عن عند الاكثر يمكن الجواب  
 بان اختلاف الاشياء مقدار الكليات في اعتقادها على اشتراط عدم النقص في الكبرية وغايتها هناك ان يقال ان ذلك الخبر غير موصول  
 به فخالها والرواية في وهو لا يستلزم احتمال السند لعدم التهور في الخبر الاخر ثلثها ما انيط فيها لا اعتناء بمقدار خصوصه ان لم  
 يصح فيه بلغة الكثرة ما رواه في بيت في الصحيح عن اسماعيل بن جابر انه قال قلت لابي عبد الله الماء الذي لا ينجس شي قال نعم انما  
 يحرق في نزع وشبهه منه وقيل في ذلك لانه ما اعتد به في سابقها قال في الوسائل المواد بالثقة كل واحد من الطول والعرض فليس ثلثا  
 او بعد اشياء ملوثة ثلثة اشياء عينا في ثلثة اشياء عينا اتفق في توضيحها لغير المواد بالثقة المذكورة فيها جميع ابعادها لو اشترى  
 الحوض او الهند يلو كان مستديرا كان مقدار جميع الدائرة ثلثة اشياء وكذا لو كان مربعا كان مقدار جميع الجوانب اشياء اربع ثلثة  
 اشياء لكن لا بد من اخضاعها حكم الرواية بما اذا كان مستديرا يكون مقداره اقل من مقدار المربع فالوجه ان يقال  
 المراد بالثقة هو مقدار البعد من شائبة التي في مقابلها بحيث لو خرج خطان متوازيان بينهما مقدار شائبة او ياطولوا في الكثرة  
 حيث أطلق الثقة على البعد الماحل من الاطراف عليهم كان الاثر اعتقاد ذلك في كل جزء من الطرفين بالثقة مقابل وفي السند اذا  
 كان قد اتفق ضمن الوسط الحقيقي بمقدار ثلثة اشياء طولها اذا اتفق خطا من احد طرفي مواز الى البرهان طول بقدر الخطوط والاعمال  
 فقط التفرقة فيكون المقدار المذكور مطلقا لا يقتصر الى كل خط فرض من الطرفين وعلى هذا فلا بد من جعل المربع هو اكمل تطبيق  
 للسند على مقداره ثلثا ما وقع فيه الشوا من الخواص التي بين مكة والمكة مثله في باب والاستثناء في الصحيح وفي الكافي  
 في سنده سهل في رواية ذلك قال في حقه في الوجيز انه ضعيف ثم قال وعنه لا يضر ضعفه كون من شاع الخواص عن صفوان  
 الجليل قال سئل ابا عبد الله عن الخواص التي بين مكة والمكة ثلثة اشياء قال في حقه في الوجيز انه ضعيف ثم قال وعنه لا يضر ضعفه كون من شاع الخواص عن صفوان  
 الجليل في قوله ثلثة اشياء قال في حقه في الوجيز انه ضعيف ثم قال وعنه لا يضر ضعفه كون من شاع الخواص عن صفوان الجليل في قوله ثلثة اشياء  
 من ان يكون يعلق بغيره الاستحسان في تحقيق الحكم والشوا في ما كانت تلك الخواص التي بين الحرمين الشريفين معلومة المساحة  
 اقصر على الشوا من مقدار حق المدة بغير من الطول والعرض كما لا يخفى على من تدبر آياته لا يخفى الدلالة على نجاسة ماء الاماء  
 بالكلية احيانا في خصوصتها منها سميتها في الباس الفضل بن عبد الملك الباق قال سئل ابا عبد الله عن غسل المرفق قال  
 او البرقي والابن الحار والخلال والوشح والسباع فلا تترك شيئا الا سلت عنه فقال لا بأس ثم ختمت الى الكافي قال رجب  
 بن محمد بن يوسف بن فضل وايدى الله الماء وغسل الاكف بالبرقي والبرقي والبرقي ثم قال فلا للمادة الطالبة في مما لم يكن عدله على عدم  
 يجوز استعمال شيئا من هذه الخواص في غسل اليدين او في غسل الوجه او في غسل الرجلين او في غسل القدمين او في غسل  
 جميع انواع النجاسة الحكم برعي في مقصدها على الحكم ثم اكد ذلك بالامر بمسح الماء مع جواز الاستعاذه من من غسل الوجوه  
 تنهي الحكم وتأكيد ان لا يجب على التمسك بالامر على الواسط المذكور بالامر على الدال عليه ليس الا في غسل يدي المرفق  
 الا في كل من جهة كونه استعمال الخواص في التذلل لغيرها فاضل في الامور وذكر في طي الجواب ان السيد المرتضى في مع مصير في  
 بالشرع الكافي من الوجوه والتذلل فقلنا انما لا يخفى على كل من هو على الوجوه وصل الغسل على على الكراهة لان قال على ان  
 الرواية مشهورة بالفرق الدال على اعادة الوجوه والفرق من غير التأكيد وللباق فلا ريب في وجوب غسل يدي المرفق من الفرار  
 بالاعتناء اسقاطا مع عدمه في الماس فبوت الا من في كراهية في شوا السباع والدال على ذلك وقد علق في الباس لو كان







كتاب الطهارة

[illegible]

[illegible]



# في الماء المحقق

٩١

الجزءان والماء يظهر لأرضه والثاني خالطاً من الماء الطاهر ذلك محقق الباس فلا يخلط ولا يعلو إلا بخلق بالملافة ثم دل  
على علمه لغيره للأرض القشرة والقيم الباس اعم من الحرمة والكرامة في العرف فيجوز ان يكون التوقيع من قبل الجزآن مكرها  
وذلك لا يدل على نجاسة انتهى يعلم من هذه الكلمات ان مصير الى القفيل من الوارد والمورد وغير خصوص بالفضل  
عنه كما هو العبارة التي تقدم نقلا عن بعض الفاضل ان ينادى على لفظاتها ما ذكره السيد الرضوي ثم بعد توفيق القفيل  
بين الوارد والمورد بقوله والوجه فيها ان لو سكتا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لادخل في ذلك الوارد القليل من النجاسة  
الا بما ذكر من الماء على ذلك يشق على ان الماء اذا ورد على النجاسة لا يمتزج به القليل والكرامة لا يمتزج بها يرد النجاسة عليه  
انتهى في صغيره رتبة حاول الفسك والفسح جلد ليل لا يخلط على الحكم بتفريق ما استلزم الصلح ليكون حكما للشارع ولا يعمى كذا  
لان في ذلك يكون قد جعل في الدين شيئا من المخرج وصبر استلزامه لذلك واضح لان الكرامة لا يمتزج بها اغلب السقاء غير متزوجين و  
على تقدير وجودها في شيء من النواحي ليس حول كل احد اليها في كل وقت من اوقات الحاجة لئلا يوافوا الاسم قبل المتزاور  
للشقة الشديدة التي يصعب خلالها النظام فلا يجوز ان يكون امر التطهير يخص اربابها فوجب تجنب الفسك بالقليل ما يرد على الصغير  
وتحفظ ان لا يوجب ذلك الماء الوارد لغير هذا التطهير لان النجاسة لا يمتزج بها الا اذا ورد عليه وجاز ان الماء يرد على النجاسة  
المخرج من الملافة وتولها بانها محطاة التوقيع في الماء وكذا بعض النجس من الحل والحرام حتى لا يمتزج بها كناية عن نجاسة محطاة  
وضعه لان ذلك يقتضي انفكاكه للملوث عن نجاسة الماء وجوده بدونها وهو محقق البكم واعتبر في بيان القدر ان مراد  
بالملوثة هو ان دليل نجاسة الماء القليل بالملافة يقتضي نجاسة النجاسة كمثل الانفصال ويكده بان يقتضي عدم التطهير بل  
لما قام الدليل على عدم التطهير وتوقف طهارة الحل على عدم نجاسة الماء مثلاً على ان القليل لا يمتزج به الا في موضع الضرورة  
وهل الحاجة وهو ما قبل الانفصال كما يبعد فان الطهارة والنجاسة من الحكم القديمة فيخص الحكم بالنجاسة بما لا يمتزج بها  
اقتضاهما على محل الضرورة ثم قال ليس لك بحد علمك به الشهادة التي هي الاصل في الايراد المذكور من نجاسة التبريد  
الحسن الخليل من النجاسة بغير التبريد ان كان الدليل عندنا لا يمتزج بها بحد علمك بكونها من طهارة التبريد والشرافا حاشا للشهد  
تمام الفرض مع تقاطعها الترخ على خافها من جواربها وعودها للوغير الماء وكذا طهارة الامتاز من الوارد بعد الانفصال على  
في الواردات الواردة في تطهيرها لا بد من الماء فيها وادارتها ثم اقرها ما يستلزم ذلك فان الماء يعتبر ولا يمتزج بقوى القول بغير  
الماء القليل بالملافة يجب الحكم بنجاسة بغيره في الزمان المستوعب ان لا يوجب الحل طهارة فلا بد للفاعل بنجاسة القليل  
بالملافة ونجاسة النجاسة من القول ببقائه على الطهارة حتى يتصل هذا للضرورة حتى فاقوده من لزوم انفكاكه للملوث عن نجاسة  
النجاسة وجوده بدنها بل في الجواز ان كان لا يوجب بغير ملافة النجاسة موجباً للتفريق كما ولا لا اصح التطهير بالماء القليل  
مطلقاً للفعل المذكور الا اذا انفصل القليل بالملافة وهم لا يرون به وجع لا يصير عدم الملافة سببا لنجاسة هذا الفرض  
والضرورة فيكون ذلك بمنزلة المستثنى من كلية نجاسة القليل بالملافة ما يورده في حق وبغيره غير احد من متافري  
المتأخرين من عدم الملافة بين حصول الطهارة بالماء القليل ونجاسة الماء بالملافة ادعائهم ما يستلزم الدليل لما من  
التطهير بالنجس هو ما كان نجاسة قبل الخلط لا ما كان نجاسة بذلك التطهير ولا يقتصر على الماء بل يجري في غيره وايضا وهذا قالوا  
ان في طهارة النجاسة مستطافا منها ما يغيرها لا يستلزم المزجوا بحصول طهارة على الجواز في الملافة ان كان ما يورده في  
الجواز من ان الدليل انما استدل السيد بغيره من المدعى بل لا يتم من طهارة ما يتصل بعمل الاثبات خاصة  
مع اسكان الخاص بغيره في ذلك كما وقع من بعضهم انتهى القول انما يوجب الكلام المذكور العلامة وذكره مختصاً في  
من الوجه الثاني والوجه الثاني الدليل حصن من المدعى هو ان الذي طهارة مطلق الوارد والداعي الى الاثبات جاء على طهارة  
الثوب بصلب القليل الراعي ما يورده في الجواز بغيره بقوله ثم ان لم يعلم ان ادريد الوارد فان كان يريد بغيره وهو مستعلي  
وان اجتمع مع الحاجة واستقر منها ثلثة الا زمان كالوفاة هناك عنده مثلاً وقع عليها ماء قليل من ثال حتى  
شأنه مستعفى في وسطها ويريد بالوارد ما هو مع عدم الاستعفاء مع الحاجة في ثلثة الا زمان فان كان الاول بطلان واضح  
بل قد يدعي من جهة بعض الاثبات المقتضية في ذلك الاستعفاء في بعض آخر مثل قوله لا يفسد الماء الا ما لم يفسد مثلاً



## كتاب الطهارة

ونحوه من العادة ونحوها لا يلزم ان يكون الماء متبعا عليها بل قد تكون سابقة عليها ايضا فلهذا يقال لو اياه اية ١٥٠ اما ان كان  
 له سلب سبق ايها ان يحكم بالطهارة وهو واضح الفشا وان اراد الثالث فهو ليكر كالاول في الفشا وان كان فاسدا في نفسه و  
 لما كان لا يرد طهارة الشوب يقضي بالاول فان الماء يشترط معرفة تفصيله اذا غسل به اجانه ويحرم ما به غسل الماء عليه  
 مثل غسل الاول ويحرمها انتهى بالشارع وان كان فاسدا في نفسه لا يرد طهارة التذليل على خلافه كغيره من تفصيل ذلك القول  
 بالقياس على كونه ان القليل او موجود النقص من الورد في حق كتابنا من ان مقتضى ما ذكره الاستدراك نجاسة الماء القليل في حق  
 القياس عليه في حق فلا يجوز الظاهر في حق ان قد ذكر في حق من لم في الصبي قال شلت الله عز وجل في بيده ليل قال في غسله في الركعة  
 وان غسل في ماء غير واحد واحدة والمركب على الجوهر في الاجان لا يرد طهارة في الماء البين ان الفصل في الاجان لا يرد  
 بغيره من وجود القياس على الماء كما لا يخفى انتهى في استنباطه في قوله ان نجاسة الماء القليل اذا كان موجودا اما الحين عليه  
 ضمان في هذه المسئلة بل ان كان مقتضى عليه طائفة من عذابا من لا عقيل لما ذكره ضمانا في كبر ايراد على السيرة وكذا بل هو ايراد  
 على من عذابا من لا عقيل لا يبرهن فيكون مثله ذلك كما يلقت اليد في قوله ان بظاهرها من كبر على الاصحاب على خلافه فلا يبرهن  
 تنبيهات الاول ان في كلام المفسرين بين الوارد وغيره من الكلمات غيرهم من المشاطين للبحث عن هذه المسئلة هو ان مرادهم  
 بالوارد هو المستعمل في وقع التغيير في كلام صاحب الجواهر لا يخفى في ان مراد الرافع على السيرة لكن في كلامه ضمانا المستعمل هو  
 ان الرافع عبارة عن المشاطين في الزمان وان لم يكن مستتبها بحسب المكان لا في زمان ولا في ماء وعكس غير من ان يكون  
 من فوق او تحت واحد الجانبين للاسئلة الاول في اطلاق طائفة من الاجان في القلة انتهى في الوصية ما قد ذكرناه كالا يخفى على من  
 تدبره في الورد وغيره من كلماتهم الثالثة ان الغسل في الماء في هذا البحث من جهة البحث عن نجاستها وطهارة نجاستها كغيره من  
 كلماتهم وغايتها هناك ان الغسل في الماء ما يتحقق به من البحث كاختصاص نجاستها بالاسئلة الاول او غير ذلك من النجاسة على  
 المقتضى في محل ذلك لا ينافي في البحث عنها في محل آخر الثالث ان تغيير جميع اجزاء الماء القليل لا ينافي في جوه من القياس بحسب مقتضى  
 فلو كان هذا ما قيل مستنبط واستنبط القياس في هذا غير مقتضى البحث في حق الطعن المقابل في حال ملاقات القياس في هذا الموضع  
 وان لم يقتض زمانا وديرا عين القياس في الاجان لا يرد طهارة من الاجان في هذا الموضع كونه نجاستها عليه في مقام تحليله للتذليل مثل قوله  
 لا مانع المارد في كونه غير مقتضى نظر المان معقول من مادونه الكبرية في حق من القياسات التي يميز بين القياسات كما هو المتعارف من الاستصحاب  
 معقول في هذا الماء في كونه غير مقتضى هو الغسل في الماء قد علم مما بينا في حق من القياسات كما هو المتعارف من الاستصحاب  
 معقول في هذا الماء قد ذكره في حق من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 وان المعقول يقتضي منطلق المخلوط فانه ليس عليه في مقتضى البحث في حق من القياسات كما هو المتعارف من الاستصحاب  
 في ذلك لا ينافي في مقتضى البحث في حق من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 كون المعقول موجودا في حق من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 عن عرف القياس في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 ان يلبس بها من ماض الملاقاة اوضح في مقتضى البحث في حق من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 نجاسته غير مقتضى من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 معا وحي ان احققت ببعض القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 جهة ترك الاستصحاب الا ان القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 فتح في هذا فان قال ابو عبد الله في حق من القياسات في هذا الموضع في غاية منشاؤه في حق من كونه الماء عليه في مقتضى البحث في القياس  
 حيث وقع فيها الشيء ان عن الرجل عليه اشارة وقد قوسا من ذلك لانه مراد او اغسل من يوصل في اياه وقد كانت اشارة  
 متصلة فاجابة بان ان كان راءه الا انه قيل ان يوصل في يوصل في الاستاذ لك الماء ويصل الوصلة  
 والمتلوذ من ان لا يسمع ان يكون مراده بالاكثر اكثر القائلين بنجاسة الوارد هو الموزود فانه لا يقطع بان يسمع جميعها في القياس  
 اقل لا في نجاسته فاشكاله الاكثر لا يظن له نكده فلا يلزم ان يكون قد اراد اكثر المفسرين من الوارد والموزود بان يكون مراد القائلين بالاول





## في الماء المحفون

[illegible]

الشرية فيه كالشربة الرطبة إذا كانت جوفت من النجاسة وكذا لدن الجاهد ونحوهما لا يصدق النجاسة الخارج عنها وكذا لعل من الماء المثلوث  
 إذا اقتضى الشاغل من ان ملافاً وكل جزء مائلي به من غير استظهار ذلك فان للتلاقي من المجرى من سطحها الاتصاف بها ومن المثلوث عند  
 ملافاً أحد السطحين للتلاقي للصلح السطح الآخر ولو لم يصبه التلصص بغيره من سطحه أو نحو ذلك على نجاسة السطح الملاقي  
 عبارة عن نجاسة الأجزاء اللطيفة من الماء لأن النجاسة تنزل من السطح لا من الأرض ولا يفرق في نظر الحرف لذلك لا يفرق سطحان حتى يمتحن  
 بالانفصال جديهما وإن أمكن ذلك وأما إذا كان على بلان الحجر الغير العجزي، وجوع الحكم العرفي يقتضي الجسم وإن لم يلاق النجاسة إلا بصحة  
 أو لا يفرق منه إلى نحو التلويح مرجح للتلاقي انتهى إقولنا أما التلصص بالثوب الرطبة إن كان أو لم يكن فالتلويح في التلويح فلا يفرق  
 إلا إذا كان على الماء عليه في حاله لا يركب نقصاً لأن من يدعى التلويح لا يقول بأنه مثل ذلك وإن كان أو لم يكن فالتلويح في التلويح فلا يفرق  
 في حاله ولا يقتل بغيره بسبب بل يمكن مجالس الأكل أو على كونه نقصاً على تقديره فيكون الاجتماع على هذا التلويح كذا منع من قيام التلويح  
 كقولنا ذلك وأما التلصص بالثوب من الجاهد فإن كان منبسطاً على الاجتماع الكلي على التلويح في كلام صاحب الجواهر غير أن مقتضى  
 ذلك الاجتماع اجتماع المائع وإن كان مبيتاً على الاجتماع فكذلك لأن النفع على التلويح جالاً وأما ما عليه من استظهار  
 ذلك لا يقتضي من هنا ما عليه من حال التلصص بالثوب من الماء إذا اقتضى الشاغل من الاجتماع للمدى على شرية النجاسة من بعض أجزاء  
 المائع اليك منها الآخر إنما هو في هذا المكان البعض الكلي لأنه النجاسة غير الشاغل الاجتماع على عدم التلويح في حاله الحكم بها  
 على الخطأ الاجتماع على شرية النجاسة التي أصابت المائع لأن من أسدله لا يفرق التلصص عليه بالثوب لأنه النجاسة من أسدله وأما الجواب  
 الكلي ذكره بطريق الحمل ومحصله أن لكل جزء مائلي به من السطح الكلي لأنه النجاسة غير سطح الكلي لأنه النجاسة من الماد  
 إن السطح الأول غير ملاق للسطح الثاني فلا يصدق شرية النجاسة من الأول إلى الثاني فحينئذ لا يلزم أن يقال إن ما بين الطرفين  
 فريضة أو ينفذ ذلك أما الأول فهو انكار ما هو المشاهد بالقطع والنجاسة من انتفاء الضربة بل هو غير مقبول ولا يقتضي هناك  
 فهو سطح وأما الثاني فلزم ما يقال في ذلك لا يمتنع من أحد السطحين التلويح بغير النجاسة من أحد السطحين إلى ما هو متصل به ومنه إلى السطح  
 الآخر ومنه إلى سطح الحجر الآخر لأن ذلك لا يمتنع من هذا وجهه فإن يكون ما أو أحد الحكمين من جهة الطهارة والنجاسة فيقتضي بغيره  
 بالطهارة والنجاسة الكلي يظهر من عبارة كذا في كلامهم هو أن انتفاء ذلك من قبيل المسئلة في شربها لا يفرق لعلها ما دعاها  
 من كناية اتصال الماء الطاهر بالماء النجس وقاد به في ظهره فقال في ذلك انتفاء ما لا يمتنع من اجتماعها فاما أن  
 ينجس الطاهر ويظهر التلصص أو ينجس على ما كانا عليه الأول والثالث خلاف ما صحح عليه فقضى الثاني وإذا ظهر الخطأ من  
 الأجزاء طهر الباقية إذ ليس كذلك ما إذا حدث سطح يخالصها من الطهارة والنجاسة فلا يقتضي بغيره كلام بعض الفقهاء إلا وأما أن لا  
 يصدق في الماء الواحد سطح واحد أو سطحين فهذا والنجاسة وهذا ولكن قاله في الجواهر لا مانع عقلاً من كون الماء الواحد بعضه  
 طاهراً وبعضه نجساً مع سبق الوصفين لما مر ثم اختلط لا يمتنع تداخل أحدهما فيكون الأجزاء الطاهرة في غير الله تعالى فبغيره  
 على الطهارة والنجاسة على النجاسة ولو أن تفرق غير تفرق أو تقتضي بغيره في شأن الماء الطاهر على أن كان نجساً من غير نجس فلا  
 شرعاً اللهم إلا أن يدعى الاجتماع ثم قاله قدينا في زمانهم للقول بالشرط لا يمتنع من الأول جزء من الطاهر إلى الآخر أو  
 جزء من النجس إلى غيره في هذه السائلين ماء واحد مع أنه لا يقول بالطهارة إلا بكذا لا يمتنع من غير ذلك بل بعضه  
 طاهر وبعضه نجس وذلك ما لم يتناول اجتماع الاستعلاء في ذكر المظهر جملته وذكر الزيادة لهم ليس ما لم يجلد انكاراً في هذا  
 الدعوى مع أن فهم الفضلاء الذين يبعد عن تنبيههم مثله في الله تعالى كان في ذكره من ارتفاع ضربة المرتفع فيجاء به من  
 حين يخرج بغيره على أن ملافاً النجاسة في الماء النجس لا يفرق بغيره من الجاهد في تفرق الماء النجس في غير الماء  
 النجس على ما يرد في وجوب نجاسة بغيره وذلك فاعلم أن القدر والتمسك من حصول التلويح للتأويل المنعص هو الاجتماع  
 فيه تكثر ووجه الكراهية من فرق وكذا قدوة وحصول التلويح أحداهما بالآخر بحيث لو تخطت واحدة منها لم يكن في ظهره وكان نجساً  
 على النجاسة وإن قاله في الاتصاف هذا الوجه مستتر في كلام أحد من فقهاء زمانه ولكنه استدل عليه بغيره بذكر وجهها  
 فقال ويدل على اعتبار القبول الثلاثة الأصل اعني استحسان نجاسة الماء لأن يقوم دليل على ارتفاعها ولربما دليل مستتر  
 على ارتفاعها وبما أن اجتماع هذه الأمور الثلاثة لا يمتنع الاجتماع باعتراف المحققين وعده لا يمتنع طاعات الكافي المنته على

ذلك المنع عنها المشتمل على منع عملها بالكلية اذ ليس معادها الا كون الماء مطهر لانه لا يخلو الا بمقتضى مقتضى من يملكه وهو بحكم الحقيقة  
 لكن لما تحقق الاجتماع على حصول الطهارة عند تحقق الزيادة او دفعة مع المماثلة يمكن بين الحكم بها والحوال على الحكم الاستصحاب  
 ولا يخفى ان هذا الوجه من الاستدلال فوضوح لما قلناه من كون القدر المتيقن هو ما يجمع فيه القبول والقبول ثم ان المحصل نقله  
 بخلاف حكم المسئلة اقول احدها الاكتفاء في الطهارة بمجرد الاتصال بالمتنوع من دون اعتبار الوجود ودفعة ولا المماثلة  
 وهو الحق عن الصلة في النهاية وهي قد يتبدى كنف الثام وقد تقدم ذكره بخلافها باعتبار خصوص المماثلة من دون اعتبار  
 شيء من الوجود وكونه دفعة وهو الذي عليه كلام العلامة في كونه لانه قال فيها ولو سلم بين التدبيرين بما فيه اقتدار ان اعتدل  
 الماء والافاضة في الساقط ولو فصل لا على غير كونه الفعل بالملاقاة ولو كان احدهما نجسا فلا فساد بقاء على حكمه مع الاتصال وانفصاله  
 الى الطهارة مع المماثلة لان الفسور على الطهارة مع المماثلة مع الفسور على خالصة الفسور قال في النهاية في كونه وطهارة  
 بطهر الكثرة ما كانا ولو سلم بكثر بطهر المماثلة لقتضيه اختصاصا كل حكمه انتهى لم يمتنع في الكثرة دفعة ولا الوجود لانه قال قبل  
 ذلك وطله الماوى بالنافع والكثير يتوحدان في كونهما علة غير متغيرة والمماثلة كونه علة متغيرة فكذا لا يتغير بقوته بالنافع من كونه  
 اجزا انتهى وحسب هذا القول عن الاعتبار في المماثلة اعتبار الزيادة وما عداها كالمعروف من اسهل بقوة مع اعتبار الذي هو عند اعتبار  
 المماثلة وهو غير الحق القاطع مع صدقها اعتبارها لخصوص الزيادة من دون حاجة الى المماثلة ولا اعتبار الدفعة نعم يعتبر  
 قول الزيادة موافقا وهو اختياره في ذلك لانه قال في هذا فصل الماء عن الكثرة في هذا الماء والقلة على هذا لانه في  
 حصل من نجاسة فانه يعتبر ان رتبة واحدة وضما ولا يحكم بها ولا اذا اورد عليه كثر من الماء فضاء اذ قال القاضي بطهارة  
 احدها ان يرد على ما طهره به قائلين اوضح فيه ما تهم به قائلين انتهى مجمل القول الاول امورا الاول ما دفع التمسك به في كلامه  
 بضمه من الاصل واورد عليه بان كان الاصل بطهارة الزيادة ذلك الاصل بقاء الماء الفسور على نجاسته حتى يثبت الطهارة لا يشرع  
 فيها راض لا سلكا واجيب عن الراد بالاصل الذي هو الاستصحاب في مقابل ما ذكره في الراد به اصاله في التكليف باحتياط  
 مثالي للماء واصل الطهارة فلا فساد واصل الدرع المنع من التسليم فيه ويحذور ذلك ويجوز ان يرد بالاصل اصاله الطهارة في الماء  
 وانما حكمنا بنجاسته بعض افراده لقيام الاكثر من جماع او قصر عليها وليس شيء منهما موجودا في المقام فالواجب التمسك بالاصل  
 الا في خصوص ما على القول بعدم وجود دليل عام على اتصال القليل بكم وانما وجد دليله في موارد خاصة وهي ما عدا ما عدا  
 الاجتماع على عدا الفرق وهو ما مفقود ولا يخفى عليك ان استصحاب نجاسة المنقصر لا يرتفع الا بتجاوزا عليه واداء واصل الزيادة  
 من اجتناب ذلك الماء لانهم استصحابا من الماء والمنقصر فلا يمكن التمسك بما يبعد كون الماء الطاهر بطهره ذلك الماء المنقصر  
 ضم لوضوح الاستصحاب طهارة الماء الطاهر امتناع كون ما وافقه الحكمين ثم الاستدلال ولكن يخرج عن كونه متساويا بالاصل في  
 الاستدلال بذلك الدليل الثاني طلاق الايات او عمومها وتقريرها لولا انهما قد افاضت كون الماء مطهر بقول خلق ضم الزائد  
 الخبث كما يتم بضع الحديث من انما هو على المقرة اذ اطلق حكمه على شيء في كلام الحكم وجعله على ما هو الظاهر المثلث اذ هان التمسك  
 ولا يكون لان الدخيل عند غائره اهل الفرق طريقه معروف في كل وجه بحسب ان طريق تطهيرها كان غير الماء من الاجزاء انما  
 هو استبراء الماء على جميع اجزائه على جبره في لغة الوضع واما الماء فضايله ما يمكن تحيزه في وصل المنقصر من بطهارة ما لم يمسك  
 به من اجزاء الضيق اما خطبه ووجهه على جبره في لغة الوضع واما الماء فضايله ما يمكن تحيزه في وصل المنقصر من بطهارة ما لم يمسك  
 عامة اهل الفرق انما سمع شيا من انهم ان حملها على زيادة الخبث فيكون الماء مطهر في الجملة بل لا يكون منقادا لبيان الاصل  
 بل يرد بها مجرى التمسك مع كونها في التطهير في شدة بشرائط يفصلها ان في عملها الاخر بها وان كان ممكنا الا ان يصيب من مساتها  
 والبررة في مقام الاحتجاج انما هو المعنى القم من اللفظ لا لا يخفى على من له ادلة خبر بطهارة الانتهاء ولا يخفى عليك وضوح سقوط  
 دعوى جبره اهل الفرق بكيفية تطهير المنقصر من ماء وغيره من قوله ان ذلك حكم تنسك شرعا وان لم يكن التماسك من مكانه  
 الثالث ما ذكره كنف الثام من انه مع اتصاله بالزيادة من اختلافه من اجزاء ما قلناه ان يغير الطاهر او بطهر المنقصر او يبقين على  
 كانا على الاول والثالث خلاف ما اجمع عليه فقهاء الثالث واذ اطهرها اخلط من الاية اطله الثاني اذ ليس لنا ما واحد في







کتاب الطهارة

[illegible]



عنه التغير والاعتدال الثاني ان يؤول عنه تغير من قبل نفسه فيلزم الثالث ان يسبح من الارض ما يؤول عنه تغيره والاربع ان  
يسبق منه ما يؤول عنه تغيره ثم قال قد لا يلبس الماء مقلوباً عنه وليس ان اشك بطهارة الابدليل وليس على الاشياء التي  
اعتبرها دليل على انها طاهرة الا ان يقال ولا يلزم ما شئت لك اذا ودد عليه كره الماء لان ذلك مقلوباً بطهره لانما اذا لم يطبق كذا قال  
وقد ثبت عن الجاهل فيغير من الماء والماء فيغير من الماء واكثر من غير الجاهل من اكثر من غير الجاهل فاما ما سجد من الارض فان ذلك لا يغير  
قال لا يارب ولا يمسك بغيرها شيئاً فيما بعد ان يجرى لا يجرى ان ما ذكره وان كان صحيحاً بالقلب لا يخرج ما ذكره عليه الشافعي لا انه لم يجرى  
بعضه في دفع القول بالامتناع ولا يخرج كاعتناء الذرة وسبق لا ككفاً بالوود يخرج اعن الامتناع استحقاقه حصول الطهارة لان  
المتغير فضيل من جميع ما ذكرناه ان المتغير هو القول بالامتناع فلن يكون هناك القاء دونه فيجب ان كان القليل  
متغيراً بالجاهل فالحق عليه كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
ما ذكره بطهره بالقاء كره عليه في غير ما ذكره وان كان ولو لم يزل المتغير لا يغيره وهكذا قال المحقق في شرحه ان ما ذكره في قوله لا يغير  
القاء كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
التغير يشوع انما لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
عن وضاحتها وغيره بقوله في قوله كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
انظر فكذا في قوله من المتغير ان القاء كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
الماء المتغير لا يغيره في دفعه فالحق عليه كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
تغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
الواقع على التغير في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
مفيد بعد تغيره من كره الملقى كما عرفنا من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
الناحية التي فيها التغير ان يكون ما وضع عليه كره لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
لان ذلك محط السيل لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
الامتناع بل انما يغيره على ما ذكره في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
انتهى الشافعي ان قال في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
متغيراً بالجاهل في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
على وجهه يلم مقدار الكره المتغير عن كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
تغيره كره ابتداء الوصول لان القاء كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
ولو يغيره الماء الملقى في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
كان يغيره لان طهارة ماء الكوز يوجب على القول من اشتراط الامتناع وكذا في الاشكال في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
لكوزه على الاول لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
وبوجهه يوجب طهره على قول الحنفية لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
الاختيار اللهم الا ان يكون للملح قوة وانما يوجب ذلك في ماء الكوز فيمكن طهارة روحه ما يعلم معصداً الامتناع بقاء ما لا يكون  
على وجهه ما بين لو سكت المله كالعندب والمه مالح والحلوة وهو ما يوجب الامتناع في قوله لا يغيره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
على وجهه كره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير  
بل بما يمكن استغناء كونه مستلماً بين الجميع من كل ما هم من طهارة الاحكام ما لفظه ولا فرق بين وجود الكره عليه وروده على الكره  
وقال في حاشية الحاشية ومن الطرق لطهره القليل انما الفاشية الكره ان كان متغيراً عنه طهره الامتناع لان طهارة ما موقوف على  
زوال التغير وهو لا يحصل بدون المنفعة وان لم يكن متغيراً عن كره على اعتبار الامتناع على الخلاف وعلى كل حال لا يوجب تغيره ويوجب  
ايدى طهره على الكره يكون ما ذكره على منتهى ما يوجب في دفعه القاء القليل المتغير من الكره من غير ما لا فان ذلك التغير هو ولا وجه له في غيره وهكذا قال الشهيد في شرحه فاقال في دفعه في قوله لا يغير

## في الماء المحقون

[illegible]







## في الماء المحفون

[illegible]









عقولة اذا كان الماء قد كرم بحسب شئ فانه شامل لشيء الطلوع وعملها وانما يحصل التزديدها اذا كان الاصل متناحلا اذ لم  
يترى ويحوى كمنه الوصلة عفا ولا يجد التفرقة في ذلك بل كما خالفه قبل ذلك فانه متناحلا على الماء حتى يقتضي ذلك الكلام  
مقدوره لم يمتد ولو كره عفا فانه اذا بلغ الماء قد كرم بحسب شئ لا يفتى من ذلك في الماء واحدا وانما يتناحلا منه جرد  
الاشياء ثم اعلم ان الذي يقتضي كل كلام في الاحتياج الى القول بجوده الاقوال المتناحلا من قوله انما ابلغ الماء مكان  
كرويه في شئ هو ما يوجب الماء الواسع فيهم من اعتنا وصدة في عملنا فقالوا انما يتناحلا في ذلك كون الماء في جميع صورته  
الطلوع ما وجد في الاصل ولا يمتد ولا يمتد في غير هذا الجوهرا حتى لا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل  
مؤاخر في ذلك في الماء لا يمتد في كل ما لا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل  
كراحتي في ذلك لا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل  
يجري في ذلك من جهة تقوى كل شيئا بالآخر مطاوعا وتقوى الشاغل العالم في ذلك العكس ومنها ما يري ان ذلك من جهة  
الاشياء الامن جهر العلوا لفسل الكونين الذين بينهما اشتبا فيقع الفلك من جهر ان ذلك الغلب يوجب في اتحاد  
الماء والحكمة بالكرز اذا كان الماء في كل منها بقدر ضعفه ليزيح الرجوع في اشتبا هذه الموارد في القاعة في الماء في  
كون ما ذكره في الاشياء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
ذلك بل يحكم على القاعة في موضع تقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
يجري على ذلك في التقوى في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
بل في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
تدبره في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
الحكم في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
القاعدة التي نذكرها في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
المتصل انما يرفع في كبره في شئ في غير ذلك في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
واو ارفع من ازالة الوصلة من وبن ازالة الاصل والقاعة المتناحلا من جهر ان ذلك الغلب يوجب في اتحاد  
بر حجة التزديده في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
والمعنى ان ذلك في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
لا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل ولا يمتد في الاصل  
عن ارفع من ازالة الوصلة من وبن ازالة الاصل والقاعة المتناحلا من جهر ان ذلك الغلب يوجب في اتحاد  
كبره في شئ في غير ذلك في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
فيما هو على الاصل في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
الماء قد كرم بحسب شئ في غير ذلك في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
لذلك في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
كما فعل من شئ المارة وشايع من شئ المارة في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
مدخل في ولة الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
على ما ذكره في ذلك في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل  
باعتنا انهم من هذا الماهل في القاعة وعمل تقوى بالملافة في ما يرفع الغلب من ان يوضع التقوى في ما يرفع الغلب  
يكن كرا في ذلك في الماء في كل حالات لولا حالات العقل لم يعلم دخول في من القاعة في وهو ان الاصل

الاشياء الامن جهر العلوا لفسل الكونين الذين بينهما اشتبا فيقع الفلك من جهر ان ذلك الغلب يوجب في اتحاد

والأفلاكيان اتفاقهما في القوى الساطعة والظواهر الظاهرة كما شاع عن أي المصنوع ومنه عنكم فتدبر وصل إليهم من بينهم  
 مولاهم وهو ان المصنوع الساطع انما هو خصوصية القوى الساطعة فلا يتفرع ساطع قطعي حتى يستلزم الحاق غير المصنوع به وبخلافه  
 في غير المصنوع مع اتفاقهما في المصنوع كما شاع عقائده هذا كله على تقدير تسليم الاجتماع المذكور ولا تضاد شكل فيه بعض المحققين  
 مرة استناد الان إلى المصنوعة في ذكره مع اعتناء الكثرة في مادة المصنوع في الحاقه بالحكم بالان يراد الان الحاق من حيث عدم  
 اعتناء الفرق في ظهوره والى ان الشهادة في من ذكره كما عن من صدق به كما انبسطه البشائر لا يخرج مع الكثير والنجس من مصادرها  
 فوهم الحار في الكثير عليه من فوق معللا مذكرا في القسم والى ان شاع الفرق وتوحيدهم المصنوع ما عتيا الفرق في الكثير  
 الملقى على الماء الغليظ بأنه لا يوافقهم اختلاف سطوح الكثير عند القاءه فيفضل ما ينزل منه بملائة العنبر ثم قال مرة وتقدم عن حاشا  
 المعارفة ان الان لا يزم على القول باعتناء في السطوح في الكثرة في الفرق في الظهور بل لا يختلف سطوح الماء الملقى من العلوم ان  
 القول باعتناء الان لا يمتنع في المظهر على المظهر في مقتضى ما تقدم عن حاشا المعلوم من دعوى ضرورة ان كره الى الجميع المتعارف  
 على ما عتقنا هنا وكما مقتضى استدلال مع صدق على عدم تقوى الماء المصنوع بالساقيل ان الماء لا يفيض بضاست فلا يفيض في المظاهر  
 ثم انزله ان كره انما الذي على الحكم بتقوى الساقيل بالماء في الصورة المقررة لان يبدى وحدة الماء وهو غير ممكن بالتفسير المسمى  
 ان كره تقوى الساقيل بالماء الذي هو بدون الكولان قال وكيف كان فلا يصح في المقام دليل على الاعتناء من يقرن بمبدأ الوحدة  
 في المسئلة الشائعة في صورة اختلاف السطحين على صيرلة مع عدم كونهما احد هال كونه الساقيل في داخل الماء فيحقق الوحدة ولا  
 في غلب الماء في المصنوعة ذلك في الماورد من كفاية المادة في علمنا في الحاق الحكم بالحكم ولذا قيل بمبدأ كفاية  
 الساقيل في الماء لان يقال ان المستحاضة كما تقدم عليه ويجوز المادة لمكانها في الحاق الحكم بالحكم في مادة متقدمة عليه  
 هو كره ايضا عدم المادة لعدم ما يمتنع في العمل الكثر المصنوع انما هو مضافا الى رواية ابن ابي يعقوب ماء المصنوع كماله في غير بعض  
 بناء على ان المصنوع هو الماورد ولا عن تبع ومقتضى التفسير بثبوت احكام كل من الطرفين للآخر فيثبت لما في المصنوع ماء المصنوع الا ما نرجح  
 بالدليل وضعف الرواية بمبدأها معتمدا عليها في الماورد من يقرن بالوحدة في المسئلة الشائعة في المادة المصنوعة ولا يفرق  
 بينهما بعض بعضا على وحدة المادة وفيها فيكون مجموعا في الحاق الساقيل في الرواية موقوفة انتهى لا يجوز ان لا يلاحظ الحكم على المصنوع  
 ومع صدق على الاتفاق في شئنا هذه لان الكلام هنا في اعتناء الساقيل بالماء الذي اعتناهما هو ظهوره في الحاق الساقيل في الحاق الساقيل  
 اعمى وضعف الشافعي لا يستلزم منع الاقل قد يفرق بينهما في كفاية المصنوع وأما ما ذكر من ان المستحاضة في الماء المصنوع  
 وجود المادة في الحاق المصنوع فغير تام من ظهوره اذ ان كان له مادة في التسليم بل لا يثبت ظاهره الاتصاف به في الموضوع الكثر  
 في خصوصية فيكون على الحكم هو الموضوع الخاص القيد به فيكون أمما استدلال من رواية ابن ابي يعقوب بناء على ان المصنوع هو  
 الماورد ولا عن تبع فيض لا يمتنع في الماورد في الحاق الساقيل في الرواية موقوفة انتهى لا يجوز ان لا يلاحظ الحكم على المصنوع  
 المادة وفيها لا انما ذكره فحين ان الحاق الساقيل في الحاق المصنوع على المادة وفيها من يكون المستحاضة في الماء المصنوع لا يستلزم  
 في عنوان الماء الواحد على كفاية الماورد في الحاق المصنوع كفاية المصنوع في الحاق المصنوع كفاية المصنوع في الحاق المصنوع  
 حيث قال وجازي شافعي لما استلزم من التقوى هو ان من المعلوم على الاشكال في مسئلة التقوى انما هو في الساقيل الماورد  
 مثل المستحاضة فالو فحين ان هناك انما يستلزم في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 المستحاضة في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 مثلا او يصل فيجوز ذلك في هذه المادة ونرجح عن حاشا قوله اذا كان الماء مذكرا في ميدان كان ذلك من ذلك من المستحاضة  
 جدا فثم انزله قال وفضل المصنوع في المسئلة ان المصنوع لا يقتضي الاعتناء في المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 وغالبا من المعلوم عند ارادة الماء للفرق في اما من متقدمة من المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 في مصلح لا يقتضيه بكن في طريق كان الاتصال هو داخل في المصنوع وكان مضافا اليهم هو تقدير شئ في المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 عنوانا في الحكم والفرق يلو عن الماورد من ان العنوان مشترك في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع  
 مختصا بالساقيل في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع في الحاق المصنوع



ان ما كاسين لا يجد عند كل المرق واحد لكن اذا سجد جميع ما بينهما فانه واحد بعد صدق عليهما وان الواحد عند كل واحد من  
 القائلين حكمهم بالاتحاد والتعدد يختلف على اختلاف النسخة كالانحداد والتمتع مثلا فليكن الحائط اقله واحد بالما من جهتها وما  
 القول الثالث وهو تقوى الاسفل الاعلى دون العكر فقد نرى من الصلاة في كثرة وجوه عن الشهادة كرجل في مسألة الخدين  
 ونزاع الحق الثاني في بعض فوائده واختياره وانما سمح على عدم تقوى الاعلى الاسفل بينهما والاتحاد في الحكم للزم تقصير كل على متصل  
 باسفل مع الفكرة وهو مقول البنية وبذلك لا يثبت في استلزامه بل هو واجب مشترك لا يمنع ما استدلل به من لزوم لانه قال بجواز  
 ان الحكم بمسكنة الاعلى يوقع الفحاشية ويوقع بلوغ الجوع منه ومن الاسفل الكر بما كان لا يذبحه تحت عموم الجوع وليس هذا  
 ما ادبنا من فحاشية الاعلى فحاشية الاسفل يوقع القتل ويوقع ان الاجتماع منعقد على ان الفحاشية لا تستلزم الى الاعلى ولا يمكن ان  
 وادب على ان يارب هذا القول بجواز العود وان لم يكن ان يفسر كل ما كان تحت الفحاشية من الماء المصدا انما لم يكن هو ذكرا وان  
 كان هرا غليظا وهو مقول البنية واجبا بمعنى شرح تسبب معلومة بطلان وان لا يذبح لزم ليل او وعلو على ان البنية القيل بوجه  
 هو وهو ان ثبت اتحاد المائتين المختلفين سطحا وجبا الحكم بتقوى كل منهما بما لا يذبح ولا يذبح من الاذن فيضربها واجبا عند بعض الحقيقة  
 بقوله يمكن ان يبنى ذلك التفسير على كونه اسنادا لا من جهة التقوى من الاتحاد كما في صورة التساوي بالثقلية والهمزة كونهما  
 الاسفل بالاعلى القاهر عليه كاذكر في غير ذلك في رفع الفحاشية لغيره وعلو المظهر ومساواة ثم قال وعلى ذلك كاشف  
 الانسحاب فيكون الاتحاد مع التساوي في الفهم مع العلوية لا يقع نظير الرفع ثم قال وعلى ذلك تقوى التقوى بالتساوي فان  
 العاقل او غيره بالتقوى كما في صورة الرفع ثم قال لكن يرد عليهم من فائدة ذلك لا اعتبار هؤلاء الكثرة في فائدة الحائط المتفق على  
 ان يذبح يعلم ان دفاعه كونه مستند هو الحائط مع التساوي في فائدة الحائط من ان قوله في خصوص ما الحائط اذ كان ذو فائدة  
 تفصيل الحكم خاص به غير ان العكر يجب ان يذبح في غيره واما ما اثير اليه من نحو التقوى بالتساوي فهو من نوع التفريق من  
 الاتحاد فيكون الاتحاد بالعلو والسفل بالاعلى من الاتحاد في فحاشية فانه في الحكم واما القول الرابع فقد  
 سلكه في التفسير عن بعضه ثم قال فيها وبعضهم اعتبر الفرق بين الاتحاد في الحاصل بالزيادة في وجهه وبين ما يكون بالاشتراك في الارض  
 المتعددة فحكم بتقوى الاعلى في الثاني دون الاول وهو هذا القول ما ذكره في السند من صدق الوحدة والجماع مع الاتحاد  
 دون التمتع وغيره وقد يفترق الاتحاد عن الاتحاد اذا اختلف الماء من مكان عال على غيره في شئ لم يتم وقد يجمع الاتحاد مع  
 التمتع كما اذا شتم من سابقه لم يبرأ ويقتل عن الماء السافل بقدر اربع اصابع مضمومة والله يفتسيه ليعقوب ويرضيه ليعقوب  
 الدقيق هو ان يقال ان زيادة اختلاف مقالات الاحتكاك في شئ من اقلهم واختلاف انظارهم بحيث لا يحصل منهم اجماع بسيط فلا  
 مركبة لا مناسبتهم ما سوى الرجوع الى التقوى فلهذا اذا طغى الماء قد كرم يفسر شئ وقد عرفت ان المناقاة من كون بلوغ ماء  
 واحد مقدرا لكونه المعنى والمناطق على اختلافه ولا يبين المراد بالوحدة هي الوحدة العرفية كما هو الشأن في جميع مقولات  
 الادلة العقلية فكل واحد حكم اهل الخلاف يحقق الاتحاد في جرمي حكم الاحتشاش من غير فرق بين السافل والشاغل بالبين  
 الاتحاد والتمتع واختلاف الفهم ثم في وضع الاتحاد غيرنا لان ذلك امر اجماع لا نظر في منهم في تقصير الصغر والغير  
 اللذان من اقدمهم في ذلك **ايضا** قال صاحب البنية في بيل البحث عن هذه المسئلة من فائدة هذا هو الكلام في الواقع كما  
 الجاري فلا ينبغي عند اشتراط استواء السطح في مكانا لا يتطابق بالملامعة على القول بمسألة الكثرة في كمالها والما عند  
 المعنى القائل باشتراط الكثرة في السطح فاشترط استواء السطح على كل السطح كمالا في كونهما بلوغ مجموع الماء مقدرا لكونه  
 ان اختلفت سطوحه بخلاف الواقع فاشترط في بعض كمالا في كونهما بلوغ مجموع الماء مقدرا لكونه  
 الفقه كما نرى الجاري خصوصية عن الواقعة في الجملة وان شارك في انفعال قليله بالملامعة ولعل الخصوصية كون الفاضل عن  
 الاشتراط اعتبر التساوي على ما ذكر في الواقعة في الحكم بتقوى الاعلى والاضطرار في الفحاشية وانما لا يتلصق بمقدار  
 الكثرة بوجهها فوهي اذ كانت متناهية انتهى الرابع ان اذ اجد الماء الباقى هذا لكونه على الاعضاء فلا يحكم عليه بالتمتع  
 بالتقوى عند ملاقة الفحاشية في حال الجوع او الجوع اليها او لم يكن عليه او لم يكن عليه فاشترط في جرحه قال لولا  
 في الحيوان الميت وغيره من الفحاشية ما زاد على الكون للماء المتحد فالا فعدم التقوى بالرجوع والله ما ينافي ما هو في نهاية الدعا





فصل في الماء المتكسر  
الحال

قد روي انه لا يخفى اما ان قطع الغيابة عود الماء لا وعلى التقديرين اما ان يكون الاعلى كل الام لا وعلى التقديرين اما  
ان يكون الاسفل عن الغيابة كرام الام لا على تفصيل ذلك لان من قطعت الغيابة عود الماء وكان الاعلى كرام الاسفل كرام فلا  
اشكال ولا خلاف في ان هذا التقدير المتبني في الملاحة الامانة على ما ذكره الحق الشيخ حجة في مقامه ما تغفل عن غيابة  
سفل عن الغيابة من غير ذلك على الجزء الثاني وان قطعت الغيابة عود الماء وكان كل من الاعلى والاسفل قاس كرام  
كلهم ان لا خلاف في غيابة الاسفل عن من قال الغيابة من غير الملاحة كونه اقل من كرام ان قال واما الاعلى فكم كلامهم لا يخفى  
على هذه غيابة ولعل من قبل ان الغيابة الى الاعلى ثم قال من هذا الكلام يعلم حكمه في ما لو قطعت الغيابة عود الماء وكان  
الاعلى كرام الاسفل اقل من كرام العكس ان لم يقطع الغيابة عود الماء وكان كل من الاعلى والاسفل يبلغ الكرامة اشكال ولا  
خلاف في ان هذا التقدير المتبني لا يفيد سيلان الماء على الاجزاء المتأخرة من الماء كذا ذكره ذلك الحق المشار اليه ان كان  
كان وكان كل من الاعلى والاسفل اقل من كرام الحق بل هو يبلغ الكرامة قبل القول بنوع كل من الاعلى والاسفل لا خلاف في ان  
في الطهارة وعلى قدر القول بنوع الاسفل والاعلى من العكس بل من غيابة الاسفل ان الاعلى اقل لا يتقوى باسفل منه فيلزم  
غيبته لعل ذلك من حيث شكا الحال وان كان ذلك اية وكان الاعلى كرام الاسفل اقل من كرامه فلا خلاف في تقوى الاسفل  
بمطلوعه او الجيب والخصائص المتضمن موضع التقوى ان كان بالعكس فالحكم اية لانه الاعلى لا يتقوى بالاسفل اجماعا و  
الاسفل لا يعدم من غير ان لا يفتقر الى كرامة في موضع التقوى فثابتها كون الياء بعد التقوى كل من كرامه لا يعدم تقوى الى ما  
تقدم من التقوى قلت ما ذكره في صحيحه انك قد عرفت سابقا وجوه الطهارة في تقوى شكا الحال الى ان هذا الكلام الى ان يوضح  
الثامن في بيان الحكم في الماء اذا سحبه في حال الشك وهو يقع على وجهه فيها ما اذا شك في كون ظاهره او خبثا او كان قليلا او كثيرا  
ولهذا على تقدير احدهما ان لا يكون له اثر سابق في تقوى ولا شك ان الحكم هو الطهارة بحكم الاصل المقر لها في كل شيء وفي  
العلماء كل ما هو من طهارة قدر ثباتها ان يكون له اثر سابق في تقوى وهو اية على من كان الا وان تكون هناك الاشارة الى تقوى  
في الطهارة والحكم هو وجوب الشك عليها الاستحسان ان تكون هناك الاشارة الى تقوى وهو الحكم هو البناء عليها  
والذين في القصر اشاروا الى ذلك في كرام حيث قال لو يتبين احد طرفي الطهارة والغيابة وشك في الاصل على المتعين ان يتبين  
ما اذا شك في كون بعض الكرامة او اقل من ذلك وهذا على تقدير احدهما ان يكون مسبوقا بالاسبق في تقوى والحكم هو الاشارة  
بما ان كانت عبارة عن عدم الكرامة كرام هو التقدير ان لا قدر الغيابة في ذلك وان كان حكوما عليه بالطهارة ما لا خلاف في  
لاشارة الى الطهارة اذا شك فيها وبما ان كرام الاشارة الى الغيابة على من لا تها وان كانت عبارة عن الكرامة كرام هو الطهارة  
وعلى ما لا يفتقر الى علم الاستحسان فيها وقد يتسكب به الشك في كرام في نظر الاستحسان في كرام بعد ما اشترط الكرامة في مادة  
الحكم قال ولو شك في الكرامة استصحب السابق انتهى لا يخفى ان جواب الاستحسان في اشكال المقام بينه على المساحة في امره وموضع  
اذ لو جنى على المتدين كان من الواضح منافية الاقل الاكثر فلا يكون الموضوع المستصحب في التبدل في تقوى او زيادة ثابتها  
ان لا يكون مسبوقا بالاسبق في تقوى انما من جهة علمها بغيره السابق وان كانت هي في نفسها موجودة واما لا يفتقر الى  
وعلى ما لا يفتقر الى العلم من اختلاف في مقدار الكرامة اعتبارا او في شطوح اجزائه ولو يكن هناك الاطلاق في لفظ الكرامة  
وغيره يربح اليقين وجماع احكامها الغيابة من جهة استعداده للانفعال بملامحة التقوى وثابتها الطهارة في مقابل الغيابة والحق  
الذي رواه الكرامة الاكثر من جهة كرام من جهة كرامهم في الغيابة والحق في ثباتها الطهارة في مقابل الغيابة والحق  
على استصحاب طهارة الماء ثم قال يمكن حل كلامهم على الثالث هو البلوغ قد عجل في الاصل لا يمكن مسبوقا بالاسبق انتهى في كرام  
بان الاستحسان في الاشارة الى الكرامة يبين كون مقصودهم هو بيان حكم المسبوق بعد الكرامة ويرتب على هذا خاتمة كلامهم من  
وجوب احكامهم كرام ولا يخفى في هذه الخلل في هذا المقام لان المفروض هنا علمها بغيره فيكون عقابهم خارجا  
تجافيه في وثابتها تقوى بان يمكن حل كلامهم على الثالث هو البلوغ قد عجل في الاصل لا يمكن مسبوقا بالاسبق انتهى في كرام  
المحققين في اقل كرامة كرام استشكل في اخره قال وقد انقضت التقوى كون الكرامة ما مضى عن غيابة الماء اما الشك في  
المستفاد من القصر المذكور ان كان الماء قد كرام في بعض شئ هو ان الكرامة على كرام التقوى لا يفي بالماء الا ما يلزم من

# في احكام الكثرة

ولوجه العلم ثم قال انما قولهم خلوق الله الماء طهرنا لا يصح شيئا لا غير لانه وقوله في محبة من يكملنا غلبا وبيع الحيفه فمما  
واشهره فنحذف فممن ان كانت ظاهرة فيكون القول شرطاً في الحاشية بشا على ان القليل هو الفرج عن عموم فلا بد من احوالها في  
الحكم فاذا شك في كون ما خاسر في الكثرة وجب الرجوع الى ما لا يمتنع الا ان السدادات اختار الكثرة لعدم كون الكثرة ماضية  
نفس الملافة سبباً بل هذه اختار بصفته اذا لم يعل هذا المعنى حيث ان الخارج منها هي القلة وهي احدى بعينها افضلها رجع الى  
بالاخرة الى ما فيه الكثرة الذي هو محال اختيار الكثرة فكان اللازم تعييد الماء في هذه الاخبار بالكثر وجعل الكثرة جزءاً من احكامه في موضع  
الماء المحكوم عليه بمبدأ لا نفعا في ذلك فهو ما ينعى في قوله خلوق الله الماء طهرنا او ما يؤدى قوله انك من قبل ما كان عنوان  
العام مقتضياً للمكر وعنوان المختص بما عايناه من كل مضافاً الى انك في يومه على الفضل الماء خرج منه الكثرة بل قوله في الماء الذي  
يدخله الدنيا لاجل العاطفة للعدو ان لا يجوز التوضي منه الا ان يكون كثيراً قد كثر من الماء وقوله في ما يشربها الكلبة ان يكون حراً  
كثيراً يستفي من رفان ظاهرها كون الملافة للقياس سبباً لمنع الاستغناء الكثرة خاصة ومن هنا يظهر ان لا بد من الرجوع الى ما  
لا انفصال عند الشك في الكثرة شرطاً ووسطاً الى ان قال انما اذا اريد كسبو قبال الكثرة اما لغيره فموضوعة واما للمكر في محال الشك  
لثبوت حاشي الكثرة والقلة عليه بقية ما سلم الرجوع فيه الى العوتما على ان الشك في تحقق ما علم وغيره كما في قوله الكثرة  
العلماء لا يربوا اذا شاع كون غاليه في الماء وعروا ولا يلزم من الحكم بجزءه مجازاً وانما القلة موجبة في القليلة ان لا لا قوى فيه  
الرجوع الى العوتما لان اصله عند الكثرة وان تركت ما رتبته في حقها سابقاً لان اصله عند الكثرة في هذا المكان يمكن  
لا يثبت عند كثره في هذا التوجه بشا على القول بالاصول المشبهة واما ان الشك في تحقق مقتضى المختص بوجوب الشك في ثبوت حكم  
الخاسر ولا اصل عند ثبوتها فاذا التوجه حكم الخاص ولو اصل ثبت حكم العام انما يثبت في ثبوت حكم العام على علم بثبوت حكم الخاص  
دون العكس والعرف بين المثال ما نحن فيه ان من المتباينين وفيما نحن فيه بين الاصل والاكثر والمثبتين خروج  
العلوليات واما ان عنوان المختص في المقام من قبل المانع عن الحكم الذي اقتضاه عنوان العام فلا يجوز دفع المانع المقصود الا اذا  
علم المانع وضع الشك فاكمل على المانع وان كان ذلك المانع كالكثرة في ما نحن فيه غير موجب البعد والفرق بين ما نحن فيه وبين المثال  
ان عنوان المختص في المثال ليس من قبل المانع بل هو مضمون فكان العام عند التكم من قبل ما نحن فيه كما في مقتضى حكمه ماضياً لما يقتضيه  
الاخر هذا كلامه وقد كثر الاشكال على ما بيننا فيكون مستنداً لهذا الوجه لكن لا ينبغي عليك سقوط الوجه الى استنباط  
في عتوبه انما وكبر الاول هو التمسك باصله عند وجوب الكثرة لهذا المكان فيقتصر عليه في ما من الاصول المشبهة كغيره من الاعراض  
منه بذلك وهو لا يقول بعبارة هذا الا اذا اخفيت الواسطة وليكن ما نحن فيه من ذلك القليل كما يرشد اليها هذه هوية هو من قبل  
ما نحن فيه الواسطة فانه قال في رساله في جعلها في الاستصحاب ما لفظ منها ما اذا استصحى بطورة الفرضين المتباينين مع خفاء  
الاخر فانه لا يجد الحكم يستخرج من استنباط من احكام سائر وطورة الفاسد اليه فانه ما يثبت  
بوجوبه في طورة مشفقة ومن المعلوم استصحاب طورة الفرض الزايع الى مقامه من قابل التاثير لا يثبت في التاثير فثبت  
بما لا ان قال في رساله اصله عند دخول هذا في ثبوت يوم الشك المشتبكون عند يوم السيف فثبت عليه حكم العيد من الصلوة  
والصلوة وغيره ما فان عجز عن ذلك لانه في يوم لا يثبت التوبة ولا اولى غيره للهم الا ان كان المرن لا يثبت من وجوبه توبة فانه قد  
انقضت مقتضى او دخل في الامر بترتيب احكامه في ذلك لانه في ذلك في اوله غيره فاولاه عندهم ما ليس سبق بمثله والاخر  
ما انفصل بزمان حكم بكونه اول الدهر الاخر ثم قال وفي مكان فلهذا اخذوا توسط الامر المتأخر والعقل بحيث يصدق انهم اثار النفس  
المستحصلة انتهى انت خبير بان اجزاء احكامها تكون الماء المتجوز كما على عدم وجوب الماء وهذا المكان من قبل اجزاء حكمه متوجه على  
مقدمه عديم فلا يكون من قبل ما نحن فيه الواسطة وبصورة اخرى يكون من قبل اجزاء حكمه موضوع على موضوع اخر واما الوجه  
الثاني في هذا ان التخصيص موجب لتوجيه العام وتعييد الى تعيين فاذا قيل ان العلم وقيل لا تكفي في العلم فان انضمام الكثرة  
التاثير الى لا يوجب العلم على تعيينه فاسق وهو كما مر غير فاسق بوجوب كراهه فاذا شك في شخص خارجي في باب العمل والفسق  
والاخر من ثبوت حكم القيم الفرج لرب ثبوت حكم ما بين تحت العام بغيره فاسق مانع من ولا يخلج للتمسك باصله عند ثبوت  
حكم الخاص لكونها ماضية باصله عند ثبوت حكم ما بين تحت القصة تحت العام انما اذا كان فعلاً العام ليس بغيره







في احكام الكفر

[illegible]

























كتاب الطهارة

[illegible]

















کتاب الطہارۃ

برطلم الله وكثيرا ما يورث مثل الماء فشاخر من دهره فشاخا لا كراهة للطبع للملازمة لذلك وعلى هذا فلا بأس بهذه البجعة  
 بطلوا المستدل بها ومنها حسنة فزاره وعجل بنصره وليه بصيرة والوقا بالبروتوشا من يجرى للبول من تحتها بجنتها قالوا فقال ان كانت  
 البجعة على الوادع والوكي يجرى فيه البول من تحتها وكان ما بينهما الثلث اذ دوع او اذ بدع اذ دوع لم يجز لك وان كان قل من ذلك بجنتها  
 وان كانت البجعة اسفل الوادع يمر الماء عليها وكان بين البجعة وبينها حفرة اذ دوع لم يجز لك وان كان قل من ذلك فلا تنوشا من تحتها  
 الاحتياط في الطفر بوجوه الرفع الذي وانها واخلال الوجه التقيد بصدى جليل يكون من جهة نقص البرعلاقة الجاسة وهذه الاحتيا  
 مع حصة اسناد جليل منها فبذات البقرة المدعاة والابحاث المتوقعة على القاسية بقره القول الثاني امور ادها اتمثل وزاد عليه  
 الاستقصاء المستند عن الأدلة الكافية اقتصار على كرا اتمثل شر قاله مجيب الى عدة اصول هي اصل الطهارة الاثني عشر  
 واسل الطهارة المخصوصة واستقصاء الطهارة البئر للملازمة الجاسة وطهارة الملازمة لها من الاعيان الطاهرة واسل بئر الماء الذي في  
 احتياها والتكليف بطريقها وطريقها باليقين او قد خرج عن ذلك كل التفتير بالانواع فيجوز على حكم الاصل سنت خبر بان اصل الطهارة  
 الماء وانما يخرج من الثبات للموسوعة على خلاف ما نحن فيه من اجاب القصة للشك في اصل البئر الماء الذي انما ترفع التكليف ولا يخفى كون  
 الموضوع الذي هو الماء طاهرا ثانيا الصوما الثالثة على ذلك اصل الماء بالملاقاة مشايقة كمالا طاهرة قبل ان تغدو ومع الكبرياء في  
 داخل الماء قد ذكر بعضه في موضع على التبريد في موضع من رعيه عبد الله ان قال كل الماء طاهرا في موضع من الماء وادخل اذا قيل الماء  
 وتغير الطهر فلا تنوشا ولا ترفع من موضع الى خال الفاطم اذ منعه ان يعبده الله فيقول الماء يورث الرسل موضع ميراث البجعة ان كان الماء  
 قد تغير فيجرى على طاهر فلا يشرع لا ينوشا من اذن البجعة او يطهر في موضعها وقد سألنا عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل  
 بالماء وفيه ابرية قد انتقلت قال ان كان النتن النازل على الماء فلا تنوشا ولا تشرع فان هذه بجوها اطلالها الرابع الا في موضع تاول  
 الماء البئر غير من الشا وقد خرج عن الزاكا قبل اذ دل على ان هذا الشيء اليها وهذا لا يلحق ان الحديث الاول ناظر الى البجعات الموضوعة  
 فلا بأس ان يلحق في قولنا الحديث العام الذي هو من جهة القاس في حوزاها الفريان عن البجعة ان قال وقد سئل عن رجل يضا علق  
 الله الماء لم يورث الا بغير شيء الا ما غلبه في الماء وطهره وانما قد وجدناه الفقيه وابن قريح المصنف والعبادة في المصنفين والتشديد السيوي  
 والصحيح والمحقق الكركي وغيرهم وقد كتب الفقيه عن سلا مقنينا وبنيان عن التو المذكور واحتجوا به على جمل من مسائل القاهات وادعى  
 ابن قريح ان الاحتقان على قايته وادعى على عجل او ارضعها عن الله عن ابي عبد الله قال لا يورثه على ما هو في مسئلة ثانيا العام على  
 السبب انما من تحتها تاوله على حوضه على القولين فهو من مورد التوال في قوة القاس للقطع بزيادة من الغرض وبعض العلماء  
 في قايته بالجارى ومع اعراضه في موضع من بئرضا علة الجارى ماها في الباب فيكون منه وبجته بعض الاما ملين معللا بان بئرضا علة  
 بئرضا علة فلا تنوشا في موضعها شرعا في الحقيقة ثم استشهد بماله الصباح البئر من بئرضا علة في قد يبره للدين بغير الماء وضعتها والضم  
 اكثر وما لا القاس من ان بئرضا علة بالضم وقد برك بالدينه فطرا بها من اذ دوع وما في من ان بئرضا علة بئر المدينه لغير  
 من جريه وبضا علة اسم رجل وامرأة واصل للضم اعمل بضمه والياء وكبرها والمفوض من الحديث والضم وقد سئل عن بئرضا علة بالضم  
 المصلة وليس بمفوض اعمل عن ابي داود في بئرضا علة قال سئل عن بئرضا علة في موضعها فقلت اكثر ما يكون فيها من الماء قال لا الا انما زلت  
 فاذا اقص قال ودون السورة قال لا يورثه او قد تغاير رواق ثم دفعته فاذا عرضه منه اذ دوع وسئل بواب البستان عن بئرضا علة بالضم  
 عليه قال لا يورثه فان من هذا الحديث بدلالة ما حال على الكركي لا يضر ذلك في الاحتياط بالبرزاية المذكورة على طهارة ماء البئر وان  
 نغض عن البرع بغير الجار فان قوله خلق الله الماء هو اصل القصد اليه اسئل كل في غاية القيص البئر اما بخصوصه هذا البئر  
 احتياط اليه لصلح المذكور فلا يابها الاخبار الخاصة للبئر فتأدوا في ابر من بئرضا علة بالبرزاية بالبرزاية في المصنفين عن محمد بن جعفر عن  
 عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله بن ربيع عن الربيع اقل عما البرزاية لا يضره في الا ان يجرى قد نقل الصلابة  
 في المصنفين وغيرهم عن محمد بن يعقوب بن ابراهيم قال سئل عن بئرضا علة بالبرزاية في موضعها فقلت اكثر ما يكون فيها من الماء قال لا الا انما زلت  
 فهم على ابيهم يدعى بن محمد بن عبد الله بن اذ يورث واحد بن عبد الله بن ابراهيم وعجل بن الحسن وعلى هذا فلا بد من صحيح بل هو على  
 التمدد ولا يستلزم رواه باسناد عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله بن الحسن بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم  
 او طهر في موضعها بغيره ويطهر في موضعها بغيره ويطهر في موضعها بغيره ويطهر في موضعها بغيره ويطهر في موضعها بغيره

# في ما البش

عبد الله عن احمد بن محمد بن محمد بن اسحاق بن بزيق قال كتبت الى رجل اسئل عن مسئلة بالحسن النسخة ضا انا البش واسم لا حشر  
 شيء الا بغير بر او طهر فترج حتى يذهب الرج ويذهب طهره لان لمادة رجلي كل تقدير قال سند صحيح والحديث معتبر روى بطريق متفق  
 عن مشافهة ومدة منبر واضح الدلالة على المطلوب وهو منقضية كائن جماعة من المحققين انهم بضوا على ذلك وقد عرفت بعضه  
 لتوضيح تفريده لاستدلاله في وجه اولها قوله ماء البش واسم فان المراد بالنسخة المحكوم بها انما هي النسخة المحكية التي ترجع الى  
 الشهادة دون الوسعة المحكية التي هي بمنزلة الكثرة الظاهرية الا بالار القليل الماء ولا ان القليل بوجود المادة يقتضيه كونها على  
 الحكم دون الكثرة ثابتهما حكمه بان لا يفسد شيء فان نفى الاكتمال على سبيل التوقيف فبطل انتفاء الحاجة لا حاشا من الظاهر انواع النسخة  
 بل الظاهر المراد بها هنا خصوص القياس كبقضية الحكم بالنسخة واستثناء النسخة يدل على عدم شموله نفى الاكتمال بغير القياس مما مر  
 ويصير لكل احد ذلك لوضوحه كون بيان مثل ذلك خارجا عن طيفه اهل المسئلة عليهم السلام انما استثناء النسخة الدال على ثبوت  
 الظهور بدونه يكون نفسا عمدا لا نفيا بالملافة ولو اريد بالقضاء ما هو اعرج من القياس فلا ريب ان الاستثناء يقتضي  
 ارادة المتوفى غير المستثنى ويؤكد كافتقار في حكمها الكفاية في ملها في اذا اقتصر من غير ما يزيل النسخة ان زاد مقدده على  
 ذلك او كان الحكم بترج الجمع ولو لان الحكم منوط بالنسخة فبما صرح في سبيل المقدود ورجع الجمع فيما ثبت من ذلك فانه  
 من وجب لك بالملافة ورجع لتغير قطعا بعد انكشاف النسخة في القياس عيلا لها وعلى القول بوجوب ترجع الجمع لتغيره  
 كما عليه كذا لما قلنا من التخصيص من اذ النسخة خصوصاً في المطلوب ان الفايترج نواك النسخة ونواك النسخة سبيل التخصيص بوجود  
 المادة اذا قلنا انها على لاسل الحكم المتوفى في الكلام وهو سعة البش عند ضاد هابل من النسخة ولو لان الظاهر البش الملافة لها عند  
 القليل بل كانت الفلاد على التخصيص المطلوبين بوجود المادة على القول بالقضاء بالنسخة مع كونهما على شوك النسخة لها كذا اذا مر  
 النسخة النسخة من اقسام الزاكن اجماعا فلا تخفى بالملافة الا اذا كانت دون الكون هذا وذكر كذا في تقريره لانها وبما لا يخفى هو اثر  
 يكون في الكلام على الظهور الكفاية في ملها وترجع النسخة في ما يذهب الرج ويذهب الحكم مع فاشر شامل لما يرد مقدده على ذلك  
 بل لما يجبه ترجع الجمع ولو لان الظاهر لوجوب استيفاء المقدود ورجع الجمع فيما يجبه في ذلك قطعه وناقل من حيث الحواجر ملاملا بان  
 الحقيقة واضحة في فاضل على التعدد لورجع الجمع مع هذه الزاكن والترجع هنا ولعل النواك منهم ما من عيلا ويقال بحكمها  
 دل على التقدير بخصوصه على كونهما كان فلا ينافي القول بالقياس ولا لا لانه من على الظهور التفرق قصد ردهم في منع الاكتمال  
 بالتصريح المذكورة وجواب الاول ما ذكره في الاستصحاب من ان المعنى في هذا الخبر لا يفسد شيء ايضا لا يجوز الاستغناء بشي  
 منه الا بعد ترجع جميعه لا ما يغيره فاما ما يغيره فانه من غير مقدود وينفع بالية انتهى كلامه في الاكتمال فانه من وجوب ترجع الجمع في صورة  
 كون القياس مغيره لان ذلك لا يمتنع في الكلام بهذا استثناء ما يغيره لان محموله هو انه لا يفسد في شيء ايضا لا يمتنع به الا  
 بعد ترجع الجمع الا ما يغير طهر او غير فانه من ايضا لا يمتنع به الا بعد ترجع الجمع وقد عرفت بوجوب ترجع الجمع عند النسخة في  
 في شرح قول المعبدية وان مات منها نصير ترجع جميع ما فيها آه فادركه هناك وذا يترجع من غير عن ابي عبد الله في البش بول  
 فيها العتيق ويصير فيها بول وعرفنا ترجع الماء كل شيء قال فاستحق هذا الخبر من كبول القسي واصب لبول من رجول على اثر اذا  
 غير علم الماء او النسخة كذا في معنى بغير الماء فان لم يفسد مقدودا يترجع منه انتجق فانه لا يفسد عن عامر الشا با على ابي عبد الله في  
 حديث طويل قال وسئل عن من يبيع فيها كلبا وفارة او خنزير قال يترجع كلها ثم قال في تفسيره ببيع اذا خبز لونه وطمع به ولا ر  
 ما تقدم من اربعين دلوا في هذه الاية ما ذكره الاستحسان واية غار الشا با على ابي عبد الله قال سئل عن ربيع فيها كلب  
 او فارة او خنزير قال يترجع كلها ثم قال في الحديث ابي يمين قوله اذا مات الكلب في البر نخت ان نخلها على ابي  
 اذا خبز لونه وصاح من اللون والشم والرائحة واما مع عند ذلك فالحكم ما ذكرناه انتهى الحاصل لثبوت على بوجوب ترجع الجمع عند  
 تميز البش بالقياس وتعليل من الاخبار والناظر بترجع الجمع كل شيء لك ولطهر من كلامه ما سأل عن ان يكون مستندا الحكم بترج  
 الجمع عند التقدير في ما يلزم من كلامه الله سبحانه عن سيب في ياد وابتز مغوي فان حله لانه متى لم يترجع الماء فان لم يفسد لانه  
 يترجع منه في كل ابياء التقدير واضح الدلالة على كون ترجع المقدودات من مجرد وقوع القياس من حيث هو فيكون قسرا على ان المراد  
 بدول على ترجع الجمع انما هو بان الحكم للغير القياس والاضطراب اعادة اخبار المقدودات من ترجع الجمع في صورة التميز بترجع من الخش

## فظام البشر

[illegible]

























وأناطة عليها أصح من جود عليه لأنه لا مدخل للاعتقاد في ذلك وإنما أراد أن يكون لا يتحقق فيه القصد إلى تركه لا اثر من غير  
 انفراد الوكيل مستقلا بترتيب الاثر على شرع الركن ان ياتيه به تشدد بغيره ثم يكون مثالا لما هو سببه هذا ويتحقق المقامان  
 التبرع انما ادخاله في ركن الدين وادخاله في ركن عمدا يتصور على نحو واحد هاهنا يقع ذلك بالقول وقد اشار الى ذلك في بحث  
 النكاح المختص من القصة حيث قال في محله في بعض النسخة اياها ان يترجى جود وثابتها ان يقع بالفعل مثل ان يفعل جعل متلب فضلا  
 ليس من الدين القصد الى وادخاله من الدين وفقدان الوكيلان عملا اشكال في امكانه ووقعه غير ممتنع وثابتها ان يكون في ذلك  
 الفصل لكن لا باعتبار المدكويان بعد الاتيان بالفعل يصح ان من الدين وفقدان الوكيل يتصور في صورتين احدهما ان يصح  
 الفصل على ذلك الوكيل من الخارج وانه ليس من الشرع وهذه الصورة من قبيل المستحيل لا لا يفعل الايمان به بفصله من الشرع مع  
 علمه وانه ليس من الشرع وهو واضح بعد التنبه عليه فانها ان يصح من الجاهل بان من الدين وفقدان على متعين لانه اما ان يكون  
 قاصدا او يكون مقصرا اما الاول فلا اشكال في صحة التبرع عليه كونه ادخاله في ركن الدين غير ممتنع في الثاني لانه قد لا يكون  
 ولكنه ليس محتملا لانهم يتصور على كون مثل هذا الجاهل معدوا بجملة الفصل واما الثاني فلا اشكال في صحة التبرع عليه كونه ادخاله  
 في الحكم عليه بالحرم وهذا هو الذي ينادى بكلماتهم من ان الجاهل المعتبر عن حد كونه متعلقا على تركه لا على تركه القلم  
 خلافا لما ذهب الى الحق الاثر بغيره من ترتيب العقاب على تركه القلم واما الثالث وهو الحرمة الذاتية فغيره من صاحب الجواهر  
 فيه تفصيل بحيث لا يلزم جواز بعض الصور كما لا يلزم بالحرمة التبرعية في بعضها الاخر فانه قال وهل المراد بهذا الجواز ان افراد  
 حكم الاعتقاد صحيح القلة لا يتركها بالاولى عنق في نهاية الاحكام فبغيره من عدم الاعتقاد ولا يتركها بالاولى عنق  
 الطهارة الحديثة اما حيث يكون تبرعا فواضح واما حيث لا تبرع كما اذا كان غالبا بالثابت وليس من ذوي الاتباع وقلنا انما يتصور  
 التبرع في ذلك فلو انما في الكثير عن الوضوء بالماء القدر المعينة حرمة ذاتية المستلزمة للعقاب هو القدر منهم في مثل الاماين  
 بما على ان ياتى على القاعدة اذ لو كان الحرمة في شريعة لا يمكن القول بالاحتياط وانه يسقط التبرع ويكون كاشيا المطلق المتضا  
 واما الطهارة الحديثة فالظاهر انما يمكن ان يكون التبرع في الحقيقة لا حقيقة المتعلق انتهى حاصل ترجيح عدم الحرمة في الطهارة  
 التبرعية والتفصيل في الطهارة من الحديث بل شريعا الحرمة الذاتية في بعض قسائنها والتبرعية في بعضها الاخر واعتبر بعض المحققين  
 فقال بشرط الاحتياط واما في طهارة المقام يتحقق الحرمة الذاتية لله من قولنا هو الذي عن الوضوء بالماء والغسل وضوءه وصحهم ويحرم  
 اجتناب المائمين المشبهين في الطهارة من البحث في كلامهم فان الحرمة التبرعية لا تمنع من الاحتياط بالجمع بين الواجبين غير ان  
 الحرمة تشرى كما في اشياء المطلق والمتضا واشياء العبرة فيها والفاضلة بما توقعت وغير ذلك لانه يتحقق عنوان التبرع مع  
 الاحتياط كما قال بعضه في الامتناع من ترك الواجبين الذي فيها واورد في مقام دفع اعتقاده انفراد المصالح من اطلاق او حر  
 الطهارة فان الامر المطلق لا يتناول في الواجبين او كل اشياء في ركنه على الاحتياط في الوضوء بالماء والغسل والعتاة  
 والوقاية الغسل في شراة الزينة التي لا تارة وهذه التخصر وضعت في طهارة من تحيل العمل في اشياء المطلق في غير ما في  
 كان فاذا ورد بذلك التحول لا يتناول بالماء الغسل في التوبة الغسل لا في تبرع غير ممتنع لورود ذلك في ارفع تلك  
 الرخصة اعني مع الاذن عن اشياء المطلق في غير الغرض المنهي عن وان الامتناع في غير ذلك من هذا الغرض غير اذن في غير مقام  
 ان هذا لا يوجب حرجا اسلا فضلا عن ان يكون ذاتيا في التبرع لان اشياء المائمين لا ياذن الله في الامتناع في تبرع محرم بالادلة  
 الاثرية ولا يجوز ان يكون حرمة هذا التبرع بذلك لولا انما يحصله وبحق في موضوع التبرع فلا يمتنع ان يكون منها بغيره  
 جاء ما حكمهم بوجوب اجتناب المشبهين في اطلاق الفصل واورد بوجوب التبرع منها ما في غير ذلك من التبرع في التبرع اليه  
 كما في غير الاماين واشتباها بغيره من انما هو غير ما سيذكر في فرع السلسلة انتهى في قول الامتناع في الاشياء المذكورة في ظهور  
 التواهي في الحرمة الذاتية فاذا وردت غايته عن انضمام فيه فانه لا شيء من اجتناب التبرعية الا ان ما ذكره الحق المذكورة  
 فخرج عن المقصود ان سبق المطلقات التي في مقامها التبرع في لوم لجانا بل على غير ذلك في ان المراد انما هو جود وضع  
 التخصر فسد وهاهنا عتب تلك المطلقات في غير غايته على ان كان في موضع الامر على غير ما في غير غايته على ان لا يرد  
 وفردا ما ذكره الحق المذكور في حكمهم بوجوب اجتناب المشبهين من اعتمادهم على الفصل واورد بوجوب التبرع منها ما في غير ذلك

# فَلَمَّا التَّمَجَّنَ

ان ذل من نأبى التبدد في مصلح موده فلا يتقن الا الضرب المعين فلا يخرج عن اشكال لا ذكرا ولا شوق به من احتياجه او غير الضرب  
 المودعين شينين احدهما تمجن الاحوط لا يتجمل التوفيق له فقامت العلة بالاحتياط فيجوز ان يكون التمجس المعين يا  
 لا يتقن لا يتقن في قوله ولا في الاكل والشرب لا عند الضرورة هو راسته فيها الخيارات اما ادعى عليها الاتفاق في  
 كسفت اللام كما ادعا فيه على وجوب استعمالها في هذا الا انه لا يوجب له في غير ذلك ثم يغفل عن مقتضى الاحتياط في  
 وكرة ونهاية الاحكام والملازمة الضرورة انما هو على تحقيقه فان يدرج فيها الضرر والمجرب والتقية وامثالها والملازمة  
 بمصره استعماله في الاكل وحطه في المأكول بالهين او الطبخ او غيرها ويجوز استعماله في الشرب ما هو اعز من الاكل فلو ادعى  
 الامتناع ثم ان هذا المقدار لا اشكال له دائما الا في اشكاله التي هي الحرمة مطلقا لا استعماله من زائله او مباح البدن  
 والنيابة في شرب الشراب استعماله في الاكل والشراب والتجسس في امثاله لك وقد عرفت عن المعتمد في هذا  
 في المصلحة قولين قاله في الماء العذب لا يجوز استعماله في غير ذلك ولا في الشرب مطلقا ولا في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 والحلق في حرمه المنع عن استعماله لا عند الضرورة لئلا ان مقتضى الدليل بان لا استعماله في ذلك العمل فيما ذكرنا بالاتفاق والقول  
 وفيه الملازمة على الاصل انتهى فلهذا انما يشاء ويؤيد ما قلنا في ذلك في الاكل والشرب في الماء العذب لا يجوز استعماله في غير ذلك  
 استعماله في غير ذلك في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 ان لا يدرج مطلقا في كل ما يشاء عليه اسم استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 في حكم الماء المباح من كل انواع الشرب في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع في هذا النوع  
 وقوله في الماء العذب لا يجوز استعماله لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 ما جاء في غير استعماله لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 ذكره هو ان مقتضى الاكل هو ان لا استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 بينهما ان الاصل في التمجس كما ما كان هو ان لا استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 ذلك من وجوب الانقاع في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 حكم القول الثاني عن مفتاح الكرامة عن بعض معاصريه ثم قال وهو ان جماعة من الفقهاء كالشيخين والسيد بن  
 وغيرهم قالوا في الانقاع ما انفردت به الامامية ان كل طعام عالج لعله الكاري من ثبوت كرهه بدليل قطع لا يجوز اكله ولا  
 الانقاع في هذا العلم في ذلك فلهذا لا نعلم في ذلك فلهذا لا نعلم في ذلك فلهذا لا نعلم في ذلك فلهذا لا نعلم في ذلك فلهذا لا نعلم في ذلك  
 الذين حكاهما عن بعض الفقهاء في ذلك ثم حكى عن قس في حكم المصالح في الشرب والزيت انما اذا وضعت في قارورة  
 تجا الاستحباب لا يجوز اكله ولا استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 بالاستحباب لا يجوز اكله ولا استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 غير من الامامان في بعض نصوصهم في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 في حكم الدهن المتنجس لا يجوز اكله ولا استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 ان الاستحباب لم يثبت في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 في المقتضى ان تكون مباحة مطلقا من المباحة والمحرمة ويدخل في ذلك كل مجزئ يمكن تطهره عدا ما استعمل من سبب الكلي لم يعلم  
 للضيق الزيت الضرب للاستحباب في هذا وهذا يدل على جواز استعماله في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 على ان الاصل في كل متنجس لا يستعمل في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة في الاكل والشرب لا عند الضرورة  
 وبها من الاشياء المتنجسة والظاهر ان الفرق بين الطعام وغيره واما الدهن المتنجس فالمتنجس به وبينه وبين سبب من  
 المتنجس ما هو موجود وهم الفاتلون يجوز ما عدا الطهارة والاكل والشرب من امثال الانقاع في الماء المتنجس وهذا هو ما استدل  
 لهذا القول بانما احدها الانقاع المقول كما تخيل بعضهم وفيه انما لا يدرج في حكمه من احد بغفل الانقاع على عكس جواز الانقاع  
 علم وانما الغاية ان الشارب فلا يستقيم منها الا اقامه بانها بذلك وانما قول الرضا في الانقاع ما هو انقاعه لا مابته

في معنى قوله  
 في معنى قوله  
 في معنى قوله  
 في معنى قوله







مناوذة فقلت فقلت على اعتبار قوانين الأولين واعتبار العلم بالغايات جواز استعمالها إذا كان على تقدير التشاؤم الرابع  
 مع الترجيح كما يقال في مثل هذه النية التي لا يشك من عدم وقوع الفعل على أحد من أمرين بلان التعليل بينه وهذا هو الواقع في الترجيح  
 والتشريع التمهيدية إلا أن العدل من قولنا لا مشقة مع عدم التشريك يحتاج إلى حجة من أمرين مخرج من الوقوع والامتناع كذا الجاهل  
 الخامسة بعد الجواب أن لا يمكن دليله على ذلك إلا بالضرورة وأما خلافه فلا يلزم وهو مرفق وبالملة المستلزمة مشكوك ولكن دعوى الاستحسان  
 في المختلف وفي مثل هذه المسئلة مع ما تقدم من الخبرين وعلى الخلاف فمقتضى الترجيح الاحتياط والامتناع وهو يقتضي إبقاء الماء ثم التيمم  
 لوجوده وفي دليل الأصل ويجعل الحمل على الاحتياط ولهذا قلنا بالاحتياط كون الوجوه كما قال شيخنا وبهم من الصدوق انتهى إذا د  
 صاحبك الماخلة في القنوى أيا فانه يمكن قلنا ما ذكره المصنف فهو من جهة الاحتياط أن المستند فيه ما ذكرناه عامر السائيا  
 وساقية من الأثرين على الوجه الذي قلناه فانه يمكن قلنا ما ذكره المصنف فهو من جهة الاحتياط أن المستند فيه ما ذكرناه عامر السائيا  
 الأثرين الواجب إليه وهو واجبته فتشكك فيه والله بان احتياط القبول لا يقطع بوجوده إلا مع تحققة عينه لا مع الشك فيه ثم قال استنبط  
 سقوط حكم هذه الغاية شرعا إذا لم يحصل للماء في جميع ما وقع فيه الاشتباه لم يفت في ذلك ثبوت نظير في حكم الاحتياط  
 في الوجهين المشترك واعتبرت بالاحتياط غير الاحتياط والمرفق بينه وبين المصنف وعمره اضع عندنا ثم قال ويستفاد من قواعد  
 الاحتياط أنه لو ضل الشك في موضع الغاية في الماء وضاع به بغير الماء بذلك لا يمنع من استعماله وهو مقتضى ما ذكرناه ثم انتهى  
 وانت خبير بان الإطلاقات المفقولة سابقا مضاعفا لما أدناه في آلف كافتة الحكم بمقتضاها وان الموقف عندنا مجمدة وان  
 التفتيح على علم يقينا بغير البشعة كان استعمال الماء في الطهارة والاكل والشرب شرط بالطهارة وكان تأمل المحقق لا يدل  
 المشارة إلا أن علم بالغايات كاف لكن يدهل من أن كان علم بالغايات كافيا إلا أن ذلك عبارة عن التحمل بالكلية وما  
 إذا لم يكن مسبقا قبل التمسك بمقتضى ما ذكرناه من أن ما دونه في آلف كافتة الحكم بمقتضاها وان الموقف عندنا مجمدة وان  
 ينفع ما أدناه من علم بالغايات كاف لكن يدهل من أن كان علم بالغايات كافيا إلا أن ذلك عبارة عن التحمل بالكلية وما  
 الاحتياط لا يوجد فيها دليله أو كسرة أو ما دونه في آلف كافتة الحكم بمقتضاها وان الموقف عندنا مجمدة وان  
 أحد المكلفين في علم بالغايات كاف لكن يدهل من أن كان علم بالغايات كافيا إلا أن ذلك عبارة عن التحمل بالكلية وما  
 فربما من الماء بذلك ولزم من أن استعماله في ذلك بغير علم بالغايات كاف لكن يدهل من أن كان علم بالغايات كافيا إلا أن ذلك عبارة عن التحمل بالكلية وما  
 الشك والغلبة في الماء الموقوع على الأدلة والتكليفين بدلتا في غير ما قبل الفقرة الثانية أن وقوع الاشتباه يقتضي وجوب  
 أحداهما أن يكون تحقق الاشتباه لاحضار من وقوع الغاية وان علم وقوع الغاية في أحد الأمرين لكن لا يكمل بفضيل أحدهما  
 ما وقع فيه فبأنهما ان علم وقوع الغاية في أحد الأمرين ثم يطرأ الاشتباه بين ذلك الأمرين في غير وقت الاشتباه فيكون  
 مستلزم للاشتباه في كل واحد ولكن لا فرق بينهما في وجوب الاحتياط بقاءه لأن القبول هو في جميعهما ما انتهى خالف من  
 الاشتباه في وجوب الاحتياط من العلم بالغايات كاف لكن يدهل من أن كان علم بالغايات كافيا إلا أن ذلك عبارة عن التحمل بالكلية وما  
 الصميم فلا يفرق في سكوت القياسين عن التمسك الثاني وثالثا يقال إنهما تعلقان عليه لا يفرق بينهما في وقوع الاشتباه ابتداء  
 لرواية للتصديقين أحدا أناسكم بوجوب الاحتياط من الجميع من باب المصلحة فها إذا علم المتصديقين بطلان الاشتباه وقبح الحكم  
 بالاحتياط لعدم كون من الحكم أوله وزعمه حاشا أنهما مطلقان بالنسبة إلى الوجهين ولهذا قال بطلان النص كلام الاحتياط  
 يقتضي عدم الفرق بينهما بين ما لا يفرق بينهما في وجوب الاحتياط من الجميع من باب المصلحة فها إذا علم المتصديقين بطلان الاشتباه وقبح الحكم  
 التفتيح في نفسه ثم قال الفقرة بهذا العمل فيفتق النص من استعماله للأمرين فيصير على أن ثبتنا الفقرة عندنا في قوله  
 ذكرناه من احتمال الجواب في صورة سابقة من المتصديقين الدليل على حكمه عن الحكمية كان مؤلفا من تلك مقتضاها وهو  
 لزم من المصلحة بين الأمرين في ما تقدم من الفقرة الأولى فيفتق النص من استعماله للأمرين فيصير على أن ثبتنا الفقرة عندنا في قوله  
 وجوب الاحتياط بين الأمرين في ما تقدم من الفقرة الأولى فيفتق النص من استعماله للأمرين فيصير على أن ثبتنا الفقرة عندنا في قوله  
 الاحتياط بين الأمرين في ما تقدم من الفقرة الأولى فيفتق النص من استعماله للأمرين فيصير على أن ثبتنا الفقرة عندنا في قوله  
 انتقال الفقرة في آلف كافتة الحكم بمقتضاها وان الموقف عندنا مجمدة وان



وكذا ما ينبغي على وجوب بلو أخذ القطعة فأنسخ بغير التكليف بالاجتناب عنها معا ولا يرفع ما يقع بانتفاهاها ولا كان اللازم  
مباشرة واحدة منها مع الاجتناب عن الآخر من أول الأمر فيرفع على إلقاءه أو واشتبه بالياء أو ما طاهر كان الحكم لا تقدم من وجوب  
اجتنابها في الطهارة من الحدث والنجس والأكلة والشرب لا يمتنع خروج مثل هذا الفرع عن معنى النص لشران مناط القطع  
وذلك لأن الدليل العقلي قد يفسر عن حق التفرع بوجوب الاجتناب عن الفرع وأما ما حكي عن حصة العالم من الأجزاء على بيان  
ذلك لما خرج عن النص على الوقوف قد يفرع بغيره فكذا كل فيها لو كان أو أقر أحد المائتين ببداهة العلم لا يمتنع الخروج  
بالاجتناب عن الجميع وأما لو ادعى أحد الأماهير ثم حصل العلم بالاجتناب فيجانب واحد من الباقين والنافع فلا يجنب بالاجتناب  
عن الباقي لأن التكليف إنما يوجب تجنبها بمقتضى الإجماع ولا يجوز تقييده لأمر بالاجتناب عن التالف عند حصول العلم لا  
لجلى المتنوع من التالف فيكون الشك في وجوب الاجتناب عن الباقي شكاً ابتدائياً غير مبرهن أصلاً البراءة التسامع أنه هل يجوز  
للمكلف أن يحصل اليقين بالطهارة من استعمالها على وجه التماس بان يؤمن بأحد ما وصل ثم يسلل أعضاء الوضوء بالماء  
الآخر ثم يؤمن بأنها مبرئة من قبل الفصل ثم يبيد السقولة قال في حق الذي طرح برجع من الاستحالة إنما هو المنع ثم اختاره ووافقه  
العلامة الطحايطي فقال ولو ما قبل رفع الحدث لم يرفع وليس هكذا البحث وعن العتبة قليل بأن ما يحكم بالرفع من  
تجزي استعماله بجري استعمال النص انتهى هو إشارة إلى الفصل بالاطلاق الرقائتين الناطقتين بالأجزاء أو أقرها وقد صرح  
بالفصل برفعهم وهو على ما مضى قال في الفصل العقلي يجوز الاستعمال على وجه كل واحد لرفع عن معنى الجواز في  
نحو الأمان أن فصل الفصل يجوز أن يرفع بعض الأجزاء وربما قاله ريثا من النجاسة وهو ضعيف جداً انتهى في الجواز بعد الحكم  
بقدم النص ما يقتضيه من أن الأجزاء من حاله جوفية لك عليه تحصيل الطهارة البغية غير نجاسة المقام لمع من لا يثبت  
والاجتماع وأن سلمنا إمكانه من جهة القاعدة يتناول على الوضوء النص من جهة نصه لا بد أن يثبت أن ما ذكرناه من عدمه  
أنما هو إذا كان المكلف ملتصقا بالاشتباه في حال الاستعمال فإن الوجه في عدم الإجزاء هو تيقن التمسك بالماء الوضوء في مكان  
ببطلان العقل عن ذلك فاستعملنا على الوجه المذكور ثم بين لنا الاشتباه لكن علمنا المستعمل أخيراً إنما هو الطاهر فلا إشكال  
في الأجزاء من جهة غلبة الوجه لا ارتفاع التيقن وقد بيننا مظان العمل بالواقع أو لعدم اليقين في الاشتباه أن الحق لا يثبت  
أسبق فوجه في الأمان أن يرفع جوفية أو يرفع عليه لا يرفع ولا وجه لعدم التيقن في ارتفاع التيقن كما عرفت وذلك  
محقق بموجب للفصل في الإشكال من جهة نجاسة الأعضاء التيقن ببلو الأجزاء التيقن منها فينتهي إلى أن هذا الاستحالة  
باستحالة الطهارة الأعضاء قبل الوضوء التيقن بعمل المقال ثم مع تعارضه في تقديم الطاهر تأخره فالجواب إنما هو أن الحكم  
الثامن أنه هل يجوز أن لا يثبت بالماء المشتبه بالغير لا وفيه مقال بغيره بالفرع الكلام من موضعين الأول أنه هل يجوز  
أن لا يثبت ببلو الماء ولا الظاهر عند الجمهور أن بعضه من زهبا أو الطاهر على غسله لا يثبت شركه الطهارة بل يحكم على غيره  
الغير فلا يصح أن يترك على غسله بغيره الطاهر مرة في الطهارة شرط في الماء الذي يرفع به البحث وقد ذكر في المقام وكذا  
وهو الجواب إذا استنادنا إلى إطلاق الفصل خرج ما علمنا من وجوب الباقي في دفع استحالة نجاسة الحبل ببلو الماء لا يخلو ولكن  
الغالب بل لأن استنفاد صورة وهي ما لو كان الفصل المودع في الماء فلو كفى في الاستنفاد جريان الحلافة الفصل بالماء مع  
والظاهر ما ذكرناه أو لا ثم لو فرض أن نجاسة الماء في المشتبه وقت الوقت عن تحصيل الماء الطاهر يظهر فيه الملوحة فاستمر ولا يثبت  
بالسقولة فيه رجباً وان ظهر في نجاسة الملوحة طهارة الحبل طهارة تحصيل الماء هو أقرب إلى الشرط الاعتبار عن الطهارة العلوية  
بل لا يبعد تجوز ذلك وعن العلامة في النهاية أنه قال في محله وجوب استعماله أحدهما في غسل النجاسة عن الثوب المبتدئ مع  
عدم الانتفاء ولو لم يكن السقولة مع شدة النجاسة عليها مع تيقنها ثم قال ومع الانتفاء أشكال فإن أوجبنا استعمال أحدهما  
في إزالة النجاسة فهل يجب أن نجعلها استعمالاً لا يوجب في الأول فلا يجوز أخذ أحدهما إلا ببلو تقيده على طهارة الماء  
أو نجاسة الملوحة في تعارض أصل الطهارة وتيقن النجاسة وعرفنا أن ذلك لا يحصل نجاسة وكما أتت هذا الوجه في فصل النظر  
في التعيين ويجوز أن لا يثبت بقصد الاستعمال بغيره النجاسة والأصل لعلها أو إنما مضى للاشتباه وهو مشترك  
بينهما انتهى وأورد على ما ذكره في كذا الكلام في الوضوء مع تيقنها أن هذا إنما يثبت في الثوب المبتدئ النجسين نجاسة محققة

## في الماء المشتبه بالنجس

١٤١

اما لو استندت نجاستها الى الشهادتين او الى مجتاهدين في القياس تكون مظلونة واستعمال هذا الماء لا يرفع عن القياس بل يكثر به  
 قوة وعلى ما ذكره من تقوية وجوب الاجتهاد على تقليد غيره لا يستعمل مع الاستدلال بضعف احتمال الجواب لا يستعمل فيضعف ما  
 يرفع عليه ثم قال المودودي ويزيده ضعفاً ثم القى السرى المشتبه بطله الامارات المعينة لظن طهارة احد الاثنتين وهذا  
 مستعان بالابواب الثلاثة يزعمه الاول بان قول القائل لا يرد كونه الصلوة مع شك النجاسة عليها مع تيقنها صريح بان قوله  
 كلامه منها هو النجاسة المحققة في الثوب والبدن فلا وجه لما اوردته المودودي من ان الشك في نجاسة احد  
 المشتبهين لا يبعد عن ان يزيد الظن بنجاسة الثوب والبدن قوة ضرورة ان غسل ثوبين في الماء المدكور يوجب نزول كل النجاسة  
 لا الشك فيها ومن المعلوم ان الصلوة في شكوك النجاسة او في من الصلوة في ظنون النجاسة ولما اوردته من ضعف وجوب  
 الاستدلال في صورة الامتناع فهو وان كان حقاً الا انه لا يوجب ضعف ما فترده عليه من السؤال عن وجوب الاجتهاد وعنده  
 بلغة فلم يمتنع وجوب الاجتهاد من غير عكس الدليل على العلم بغيره كونه الاصل له احد هما لا يوجب النظر في فرض  
 كون الامارة غير مترتبة كما هو مفروض من هذه الاشياء التي نفاها صاحبنا في مسئلة الاثنتين المشتبهين فالتأنيدها هل يجوز ان  
 البحث بها على طريق المناجاة لا يغفل الوكيل هو الاول الذي يعلم علمه على ظاهره فيحصل العلم بزال النجاسة السابقة وهو  
 نجس الماء النجس الموجود بين المشتبهين غير متولد لاحتلال كون النجس هو المصنوع سواء اوردت الثانية حتى يفتقر به المصنوع ثانياً  
 فلو لم يزل الماء النجس في نجاسة لزال ذلك الماء النجس بين وجوبه على محل النجس ثانياً وبين وجوبه على محل  
 طاهر قابل للنجس فيبطل الطهارة الخاصة من الفصل بالماء الطاهر ولو فرض من عارضه هذا الاستصحاب باسحابها  
 النجاسة المتولدات عن ملاقة الماء الطاهر ان لو سلم ان سببها من ملاقة هذا الماء النجس وان سببها ملاقة النجاسة  
 سابقا كان غايه الامر في اقطابها فيجوز لاقاعدة طهارة الاشياء وهذا القول هو الحق عن جماعة وقد عرفت مصير الملازمة  
 العليا لملازمة اليك السابق لكن في محج الامام ان كلام السابقين قد سلبوا الفصل والوجوب من الحل يتيقن النجاسة  
 اصلها والخاصة هي بعض النجاسة العارضة هي الخاصة من ملاقة ما لا يملكه هو الفصل والوجوب يتيقن بزال  
 النجاسة الاسكنية وان كان حاصله على التقديرين لكن زوال النجاسة العارضة ليس يتيقن كونه موقوفاً على اخرا استعمال  
 الامانة الطاهرة عن استعمال الامانة الضيقة هذا ليس يتيقن ولا يرفع اليقين الا بمقربين مثله قال في الحل هذا هو الاول في حقا  
 فلهذا اكثر من علام بلطالق الحيزي انتهى وقد ذكر بعض المحققين في وجوب هذا القول ان المرجح بصدقه انما هو الاكسب عموم ما  
 دل على وجوب غسل الثوب من النجاسة الردية فاذا فرضنا انها بول او دمل او عسل او بول من ابوالانما لا كل نجس يحل وجوب الفصل  
 عقيب كل بول والامر بالفصل وان لو سلم بقاها الا ان الاستصحاب اللازم عند الشك في سقوط الامر يقتضي وجوب الفصل ثم  
 اندر دية باننا نقطع بان وجوب الفصل لفصل الطهارة فاذا حصلت ولو يجزى الفصل سقطت حاصل ذلك لا يرفع عن كل وجه  
 من النجاسة الملازمة سبباً لوجوب غسل الثوب منها فاذا تحقق الفصل بها تبطل العلم بالخالفة النجاسة للملازمة للثوب من احد  
 المشتبهين مع الطهارة الخاصة من استعمال الاخر نظير الحديث مع الطهارة للشك في بقائه عليها الفرق بين المقام و  
 مشكلاً الطهارة من المحدثين ان الاصل في نجاستها انتهى ما تقدم من النقل لهذا القول بطلان الحيزي وقد عرفت  
 ان قوله بغير قهراً وبقيت بذلك على محل السؤال انما هو الطهارة من الحدث وعلى هذا فلا يبعد ان حكم الطهارة من الحدث  
 فلا بد من الرجوع الى القاعدة ومقتضاها الجواز ويرتب على ذلك حكم الطهارة التاسع انه لو استدل احد الاثنتين بحجم  
 ظاهر بحيث يعضى بالملازمة لو كان الملازمة معقولة النجاسة فيلزم لجبته ان يكون العقب او يبيح على سلك الطهارة فبدون  
 اقلها من ذلك فلا بد من حق على ما ذكره صاحبنا في حقا من قطع الحق الشيخ على ما شئت الكتاب  
 وميل بحدود البر في عرض الجنان وصحة في الذخيرة عن حقا للملازمة ايضا وقوام حقا قال لا هو الاقل وان كان  
 الثاني ان قوله انتهى في الجواز انما لا يبيح الا القول الاول فالتكثير في حقا عليه من وجوب الاحتياج عليه من احدهما  
 حكم عن العلامة في حق من المشتبه بالنجس حكمه الضيق كان الحاكماً لهذا الوجه عند استفادته من العبارة المحكية عن  
 في حق وهو قوله لو استعمل احد الاثنتين وصلى لم يرفع صلواته وجوب عليه غسل ما اصابه المشتبه بما يمتنع الطهارة كما



## في الماء المشتمل بالغيث

الكلبي اعني في الاجتناب لان الاحتياض كل واحد مذهب عليه للواجب اما الحكم الوضعي هو من الغياض فلا يعقل ان  
 البهرايل هي قائمة بما هو محبب فاصاح فلا احد ما يعلم علاقته بل في علم ما علم ملاقاته لما يجلب الاحتياض عنه مقلة وهو  
 بان على اصالة الطهارة فلا يخرج عن دليل تجنّب الاحتياض عن الغياض الواضحة بقدر الحكم التام بانها غير محبب انما وجب  
 الاحتياض عن نفس المشتملين بعد جريان اصالة الطهارة في شئ منهن لان الاصلين مع العلم الاحتياض في هذا المقام متساو  
 ونوهم ان الموجب ليعطى اصالة الطهارة في المشتمل للملا في الواقع وفي معاوضتها باصالة طهارة المشتمل الاخر موجب بصير  
 في الثالث الملا في الكسر فيعطى اصالة طهارة اتم في الاحتياض عنه مقلة للواجب الواضحة مدخوع بان الشك في طهارة  
 الثالث وبما استمر مستبين الشك في طهارة المشتمل للملا في اصاح قد تفرقة فعارض الاصول ان الاصل الجارى في  
 الشك التسوية كالدليل في الشك في الاصل الجارى في الشك المستبعد وان كان معاوضا لزم ماضيا فاصالة الطهارة في  
 كل من المشتملين كدليلين في التسوية اصالة طهارة الثالث فاذا انما اطوارا مرجوع لذلك الاشكال هذه قاعدة مطروقة  
 في كل اصلين فعارضوا انما فارجع الى الاصل في انارها سواء كان الاصل جاريا في امر واحد كما اذا وقع بطريقين  
 بين الماء والبول على التوفيق في طهارة التوفيق كان جاريا في انار كلهما كما اذا وقع في موضع متغير كمرق في دبر لما  
 المطلق والمضاف فارجع بعد فعارضوا في عقد وقوعه من المطلق وفي المضاف باصالة طهارة المايح ونجاة التوفيق  
 وبالجمله فالاصل الجارى في الشك المستبين من شئ تجري في اصلين متكافئان سأل من عارض المارض متبع جميع المقامات فاذا  
 جرت اصالة الطهارة خرج مورد ما نحن المقدمه العلية وعن وجوب الاحتياض في قوله الامور ملا في وجوب الاحتياض  
 عنهما الدخول ما تحت الشبهة المحصورة ولو فقد احد المشتملين بعد ملاقاته الثالث لزم ان اصالة الطهارة في الثالث لا تنفرد  
 وجوب الاحتياض بالمشتمل الاخر ولو كان الاستنباه قبل الملاقة والفقيد كان الملاقة مع البات من الشبهة المحصورة الثالث  
 الفتك بالثبوت في الناطق بان كل شئ نظيف حتى تعلم انه قد قال في الجواهر قد عرفت ان العوتشا ملا في جميع ذلك معنى  
 المذهب بالتوفيق كالاوالة والمختلف كالوثيق الاثناء والبدل اذا علم بجات احد اياه اى بذلك العوتشات انقضت لقاعدة  
 او قاعدة وجوب الاحتياض من جميع مقلة للاجتناب من ملاقة الغيب ضار ما هناك ان وقع لنا شك في ثبوتها في غير عوتشا  
 الطهارة للشبهة المحصورة التي يقع منها الاحتياط من حيث وقوع الغياض لا من اجل ما عرفت من ملاقة شئ لاحد المشتملين  
 وقيل انما لشك في شئ هو الشبهة المذكورة من عارض الاحتياط من الشك بذلك العوتشا فها الى في الشبهة المذكورة في مقامات  
 متعددة من غير نظر لخصوص الاخبار بل بما عارض من الاخبار الخاصة وفي علة قاعدة الشبهة المحصورة كما سمع من بن  
 يس وعنه في التوبين وعرفناهم نقد والمخبر بوارد الاخبار الخاصة كغير ذلك حكمتا هذا القاعدة على تلك العوتشا  
 فيبقى ان يقتصر على اصل لنا الشك من خاصه وهو ما عرفت من فقر ايراد الشبهة المحصورة كما لا قالها من اجبت الطاهر  
 لا لعارض كل كلام فير اعلانهم من مقدمه الرابع ما ذكر بعضهم بقوله قد يقال في التخلص عن وجوب احتياط ملاقة المشتمل  
 الى الشبهة الغير المحصورة ويكون خالدا لاجل الغياض فانه لا اشكال في عقد وجوب اجتناب ان كان التكليف بالغيث لا يتم الا به  
 لكن لما كانت ايراد الغيب غير محصورة لوجوب اجتناب الخيل وهذا اتم كل فان اصالة المشتمل بصيرته لاجل الغياض وكون هذا  
 الاحتمال انما انشاء من اصابعه متفكر في اجتنابه للمقدمة لا بصيرته للملا ذلك وكيف مع ان لو صد الاحتمال في وجوب الغيب  
 على اليقين لما وجب الاحتياط فها اوله خلا لو كان هناك اما ان الغيب منهما مأكول ووضعت طرفة لافضلها من اى الاثباتين  
 على ثوب فانه لا شك في عقد نفس التوبينها وهو معنى قوله ما بالي بولي اصابع ما زادت اذ ادره انتم قد فهد ان يكون  
 الغيب مجرد احتمال في ملاقة المشتمل بالمحضور او اضع ضربه ان يمكن ان يكون الغيب هو الاثاء الاخر فارجع امر الى  
 المشتمل الغير المحصور الذي لا مجال لا نكاد وجو العلم الاجمالي فيه وغاية ما هناك ان اطرار غير محصورة اشبه شئ بالاكل من  
 الفقهاء ذلك لان استدلالنا بما هو اخص على حال ما هو اوضح عاجل وليس يحصل لهذا الوجه الا ان اصابعه للملاقة  
 لما هو محبب الواقع من المشتملين مجرد احتمال ان الاحتمال لا يستصعب وجوب الاحتياط باصالة الطهارة واستعملها  
 العاشر لو عارض ثبوت انما بين على كماله لا يمكن ان يجمع بينهما واشفى الرعي قال بعض واخر الفقهاء ان الامر بدع



الحاق ما فيها المشتبه بغيره فيجب ثم قال ويجوز ان لا يضاف الى الحكم الاكل والقرعة والغير والكل من صنف شوا الا لا ينجس  
والا ينجس عنه ان حصل من شهادة اليقين علم اليقين في احد الايمانين وجب الاجتناب منهما والاخبار والتجسس الا اكل  
لما ذكره كل من اليقينين بالافق في حق الاصل مجرد ونقل عنهم في حق اقرار الايمانين التكون الى شئ منها شوا قلنا هذا لا ينجس  
انما اشتبه للضموم بمباح والكان في محتوفات استعمال احدهما في ازالة القياسات ولكن في ترتيب اثر الطهارة على العمل وان حصل  
حراما وذلك لحدوث اشتراط صدق القرعة في الطهارة من الحدث. وكان الحال لو لمست الحاجة الى اتباع استعمال احدهما في ازالة القياسات  
باستعمال الاخر فيها ايضا او لم يستعمل احدهما بالآخر واستعمل الجميع دفعة واحدة في الطهارة من الحدث فيجب الاجتناب من الجميع فياثم  
المعقوف ولو لم يلدن اطراف الشبهة ولا يرفع به الحدث والوجه في ذلك ان الضرر الواقع من وجوب قناتين للشيئين فيجب الاجتناب  
من الجميع من باب المقدرة فيكون ستمتا عن الاستعمال حتى بالثبوت الى احدهما ومن القتلان الطهارة من الحدث عبادة  
يسير فيها اشتراط القرعة وان صدقها بان كان لا يرفع معقوف يرتد الى اذ كراه ما دل من الاختلاف على النهي عن اكل اللحم المختلط  
بما بالية فيكون الاحتياط بوجوب التمسك بالثبوت والمقام وعلى هذا لو استعمل احدهما او كلاهما في رفع الحدث لم يرفع خلاف الحق  
المخوف في فائدة قال في شرح من لا يخلو ما ان يظهر ما وجدها او بكل منهما اضل الاول لا شك ان لا يحصل الطهارة اذ لم يحصل التميز  
ولا الظن بان طهرتها بما مباح كاهو لما هو بغيره وقد عرفت ان لا ينفرد في الاستعمال مع هذا كما ذكرنا من ان لا ينجس على ان لا ينجس الاخر  
عن التعريف في مال الغير بل لا ينجس وهذا لا ينافي ما يحصل ولا احتراز عن كل من المباحين فتعريف كل منهما من جهة وعلى هذا  
فلا شك ان لا ينجس ما هو مؤيد لا بد من استمرار التعريف في البنية لكن لو فرض انه ضل في ذلك التمسك بالاجتناب لطله طهارة حقيقة وان هذا  
هو اما لان احدهما مباح ولا شك في انه قد وقع في الطهارة فيلزم ان تكون صحيحة واما البنية فلعرفت حاله ثم قال فان قلت  
استعمال كل منهما حراما من غير ان يمتنع العبادة كوجوب الفضايلة لولا تغلب ان استعمال كل منهما حراما بل استعمالهما معا حراما  
فالامر بان كان قلنا بغير رتبة فافقه الحكم بغير الطهارة اذ كون التمسك بالعبادة كوجوب الفضايلة وقد مر سابقا بغير رتبة ثم قال في  
هذا في دفعه في ان امان ان يكون ما غيرهما محرما او لا حصل الاول لا امر كما ذكرنا واما على الثاني فلاذا التمسك ان التعريف ليس هو  
الطهارة لما يثبت بل لا يثبت من غير ان لا يثبت في كل ما شرعا فلو طهر بها يلزم ان لا يكون محرما لان لا ينجس ما مؤدبا به انتهى في اشار بقوله واما  
النية فلعرفت حاله في انما ذكر في سابق كلامه من ان التعريف في البنية غير لازم وحكمه شرعا عن الوقوف قال فيما حكى عند الله محقق  
الطهارة وان فعلها ايا هذا وان وجد غيرها لم يكن فرضا لثبوت الطهارة بالمباح ولا دليل لوجوب الجزم بالنية ولا  
حكم اقتضا التمسك عن كل فساد الطهارة ولو لم يرد كلامه ما مناهما من غير ابل جرمنا ما عا فاعلم وانفع ولو فقد غيرهما فلا حجة اذ ذلك  
كذلك الملاءمة فالفرض التمسك انتهى الحق هو الحكم بالاعتقاد الماحقة في الاصول من ان التمسك في العبادة مقتضى الفضايلة وليس هذا  
مقتضى التمسك عما يحتاج عن الفضايلة الشاق عشر لوانه المطلق بالمضاف مع كونها ظاهرة وعن وجوب ما يطلق عزها وعد  
امكان المنع على وجه لا يوجب المطلق عن اطلاقه فظهر بكل منهما على التمسك كما قيل في قوله تعالى في آيات المشبه بالمشكاة فقد قطع الاحتياط بوجوب  
الطهارة بكل واحد منهما وبقى ان قد مر في الاحتياط بان ينجس به من غير ان ينجس به قال وهو كذلك فان المشكاة هامة من قبل الصلوة  
في المؤمنين المشبه طهرها بغيرها وانما يثبت ذلك في ان المقام من قبل ما اشتبه به الموضوع مع امكان تعيين المشبه فيجب  
العمل بالاحتياط ولهذا قال في قوله تعالى في مثل هذه المسئلة من الجزم بالنية فلا دليل عليه بل الدليل على خلافه ما ورد  
من تحريم صلوة من ينجس من الجن ثمانية وثلاثة واربعة مرة ثم قال ومع تسليم ما ذكره فهو محض من موقوفة بتمسك  
بها الجزم انتهى واما ما ذكرنا من ان الاحتياط في الموضوع المشبه بما ارشاد اليه الله غاية ما هناك ان يخفف من بيان  
القضيل فاكفي برباعية من ديان ما يجب للجزم فيه وبيان ما يجب في الاختلاف فيبقى الكلام بصلته في انه كيف يجرى  
القرع ان ياتى بكل منهما على وجه كونه محتملا لما هو به وعدم اتيانه بعنوان الجزم بان لا ما هو به وقد جاب عنه بعض المحققين  
بان يجرى القرع بالواجب الوافي بالوجهين معا عند الشروع في الايمانين باولهما واما ما يجب بان يجرى القرع بكل منهما عند الايمان  
الايمانين بركونهما مؤدبا بالامر بالظاهر فيكون الاحتياط وقد يستشكل من الايمانين بالاعتقالات في مثل هذا المقام  
او لا وعقل في طريق الاطاعة فلا يكون محاسنكم بالشرع ويجوز ان لا ينجس بالجزم بكونه مؤدبا في مثل المقام مما لا يمكن



الاشتراك في الاشتباه في غير المصنوع قال في الاختلاف بين الاشتباه فيما اعلم في ان مقتضى الملاقات الموجبة للتفسير والاشتباه  
كان على الاشتباه محصورا واجبا اجتماعيا ما حصل فيه الاشتباه وهكذا في الاشتباه بالحرمان كان موضع الاشتباه غير محصور  
لأنه لا يشترط اثر وفعل واحد من الاثر والافعال التي يقع فيها الاشتباه على أصل الطهارة والحلية ثم ان وضع الكلام في مقاي  
أحد هاتين المصنوعات الاخرى غير المصنوعة كذا في الاول خلاف جهته والله والمحقق الشيخ حسن وقصص المقال الى ان قال للمقال  
بالنسبة لغير المصنوع وقد عرفنا اجتماع الاشتباه هنا على ارتفاع حكم القياس هذا ما هاتنا من كلامه وقال للمحقق العبد في  
العائدة الرابعة والعشرين من فوائده ان عدم كونه الاشتباه من غير المصنوع يجمع عليه بين الكل ولا يفرق بينه وملا والمسلم في الا  
عصا والامساك ان على ذلك التفرقة فان بعض المحققين انزجوه ودعوى الاجتماع غير واحدة من تارة غير واحدة في بعضها من دعوى  
الضرورة على غير الجملة انتهى ادعى في تمام الاتماع العطفية الفاسل من التفرقة للمقتضى من عدمه وحاشا للشيخ في اليوم هذه  
ما عرفنا عليه من عباراتهم الناطقة بالاجماع وفيها المجتزأ من جهة قاعدتها الوثوق بوجهها وقد عطف منهم الاستدلال بوجوه اخرى  
أحد ما ما تمتك ببعض المحققين من مسائل البرائة نظر الى ان المانع من اجرائها الفيل الا العلم الاطلاقى بوجوه الحق المكترة انما وجب  
الاجتناب عن محتملاته من غير المقتضى العلمية الى ليس اقتضاها الا من جهة وجوده وهو العتق المحتمل في ان كتاب كل واحد  
من المحتملات ومن العتق الضرورة ان هذا لا يجرى في المحتملات الغير المصنوعة ان فكرة الاحتمال توجب عدم الاعتدال بالضرورة  
المطلوب وجوده انتهى الى قيام الفرق الواضحة بين العلم بوجوه العلم في احكامها وبين وجوده في واحد من الفوائد وكل الفرق  
بين قاعدتين احدهما الحلية واليهى وبين قاعدتين احدهما اصل بديهة كبرى فائدة الاول في ذاته التجنب كلاهما بطلان الثاني فانه لا  
يتأذى من احدهما من اهل تلك البديهة وكلها محال فيما لا يخفى وكذا في واحد من كل واحد من وجهين جعل الفرقان في ضبط خاطر من  
ذلك بخلاف ما لا يخفى وكذا في واحد من كل واحد من اهل بديهة فائدة لا يضطر بخاطر مع اسلاوان شئت قل  
ان ان كتاب المحتمل في الشهية الغير المصنوعة لا يكون عند العقلاء الا كارتكاب الشهية الغير المعروفة بالعلم الاجمالي وحاصل هذا الوجه  
هو ان العقل اذا لم يستقل وتوجب وضع القضا المحتمل عند فكرة المحتملات فليس هنا ما يوجب على المكلف الاجتناب عن كل محتمل يكون  
عنا بوجه عقابا من غير بيان فيعلم من ذلك ان الامر لا يكون في المهر المصنوع فيما بين محتملات كثيرة فيمكن التخصيص في بيانها و  
يعبر العلم بمقدار اننا نعلم ان الفالديع ابتداء المكلف الا ببعض معين من محتملات الشهية الغير المصنوعة ويكون الباقي خادجا  
عن محل ابتداء وقدرته على محتملاته فيكون الاشتباه في مثله مع كون الشهية في محتملاته كونه في غير محتملاته والشرع ذلك  
ان احد طرفي العلم الاجمالي اذا كان خادجا عن محل الابتداء لم يفتقر الى التكليف فيبقى متعلقا بالتكليف على تقدير ثبوته هو  
خصوص محل الابتداء في قول الشافعي بالنسبة اليك في الشك في التكليف فيجوز فيه اسئل الزائر وهذا الكلام فيجب بغيره غير  
المصنوع وان كان محل الابتداء منه من غير التمسك فائدة لا يمنع اجراما في البرائة فيه مع فرض خلوه من العلم الاجمالي في ايام  
الاصل الموجدة تحتها ما تمتك من جهة من لزوم الضرر في المخرج في الاجتناب عن غير المصنوع ووجهه بعضها بانه اصل المراء  
به لزوم الضرر في المخرج في اغلب المراء هذه الشهية لا حظ لها في المكلفين فيشملها عموم قوله تعالى الله بكم الدين لا يريد بكم الضرر  
وقوله فمما جعل عليكم الدين من حرج يشاعل ان المراء ما كان الظاهر في المخرج على غالب المكلفين فهو مرفوع عن جميع  
المكلفين حتى من لا يخرج بالشبهة اليك وهذا للغير وان كان خلاف ذلك الا ان شقين العمل عليه بمقتضى ما ورد من ما لا حظ للاحتكا  
الشبهة الكلية وجودا وعدمها بالصبر على الفناء والبرائة بان ادلة في العشر الحج من الايات والروايات لا تدل الا  
على ان ما كان فيه حرج على كلف فهو مرفوع عنه وانما ارتفاع ما كان فيه حرج على اكثر من حرجه من علية غاية التهور ولا فليدر  
فيه امتنان على احد من مقتضى مصلحة التكليف من خيرة دارها بالتسهيل من المتواءمة لا يلزم من اجتناب غير المصنوع في  
المخرج من كل كلف الا ان يرى ان الذي لا يمشون على الارض بجا الا وانما يمشون وكلها اذا علوا قطعنا بجا سخره من اجزا  
ملكه واسعه فليكن الاجتناب عن ذلك في الحجة من الارض عيسى بالنسبة اليهم فانه قلنا ان ادلة في العشر ان كانت بانفها  
طاهرة فالصبر الفعلي لا يمتنع من جهة على الصبر النوى بمقتضى ما ورد في الاخبار من الاحكام الشرعية منوط بوجوده وهذا  
ما بالصبر الغير الفعلي من قبله ولا يمتنع من جهة على الصبر النوى بمقتضى ما ورد في الاخبار من الاحكام الشرعية منوط بوجوده وهذا

[illegible]

















# فالماء الصافي

١٢٥

القول باسناد الشراية فيستدل بها من يقول بها فانهم اختلفوا في ان مقتضى الأصل هو السلب ام لا فيجب قائل الاول صاحب  
 مصالح انكر ان يرد فيها حكم عن من قولهم انما هي السلب على الأصل فاعلم انه لا يرد فيها حكم عن من هذا الجاهل الذي  
 غير المقام كماله في رد على الفاسدة انتهى بين قائل بالثبوت كانه قد اختلف في هذا القول وفي الجاهل من قوله لا يعقل سلب  
 الفاسدة من الأصل الى الاصل الى الاصل انتهى فيصيح للقاتل بالاول ان يستدل بالثبوت انما هو القول المذكور ولكن الحق خلاف ذلك فالأصل  
 صحة القول بالاول لا هو الاصل الا على السلب في القول بها الثاني ما عرج ورض الجاهل من ان لا يعقل سلب الفاسدة  
 من الأصل الى الاصل وهذا القول ان كان قوته المنع عليه جليا الا انه وجه بعض المحققين بان دعوى كانه شفر عن عمد جدا  
 الخلاف في ذلك من احد من العقلاء فضلا عن العلماء الثالث ان عدم تحصيل الصفات العامة وشك سلب الفاسدة من المشا فليس  
 هو المكون في انفسهم المنع عنه باسره وهذا استقرت سيرهم على البناء على جهلهم وركبوا على اجتناب عن التراجع الى انفاق للمعقول  
 في كلام الصانع القابل له حيث قال وبعض القليل والكثير مشوا لا يشترط التغيير ان نجعل الا في علم ما قد علنا  
 على الملائكة بانفاق من خلا والاشفاق لم يردم الاجماع بل يمكن الاستكشاف بذلك عن قول المحقق بقاء على غير مقتضى السبب  
 كما هو الحق على امره في عدم كون شرايع صبا بغيره في ما الورود وقوله دعوى القطع من صالحة على ما وجد به بعض المحققين  
 حيث قال لا فرق في هذا المثل بين دعوى القطع ودعوى الاجماع ودعوى التواتر التي في فكر المحقق الثالث انها لا تقتصر على دعوى  
 الاجماع وحكمه المستند هو بالافضل واختاره قاله وفصل بكنس مائة شاة بما بين ما كان بالمجران وعلم فقال الجاهل  
 في الاول وبالفرض في الثاني وهو الحق اما الاول فلا يصلح المشا عن المعارض فخصنا المذكور بغيره ونقص كل الامور بمشاع التواتر  
 كما كان غير ثابت واما الثالث فاعلموا ان الزيادة في الأصل من ترك الاستعانة مع احتمال خمس الفارة وموهما بعد علو على  
 كلا وبصواب ذلك روايات السمي التي انتهى القائل ان مقتضى القول في انفسه على جواز استعمال للمعقولة في من دفع الحديث  
 وازالة البحث هو هذا الفرق في المنع بين خلفه المختار والاضطرار في نقله عن جواز المشا وهذا الماء المطلق لوضع السلب في العلمارة  
 الشراية ويصح تجنبا للفرق لان يبعد الماء لا يزال للثبوت واما ان كانا هو مشروط بالعلمارة فينبغي تفصيله في العلمارة فيطبق به  
 الحكم الله وكما مقتضى القول المقابل لله فافتراف في الجواز بناء عليه بين خالف القائلين من استعمال الماء المطلق مع عدم انفراد به  
 عقيل كما عرفت فلهذا تقدمت بالمصير الى الفرق بين خلفه ونحوه من الماء المطلق وعلم الجاهل في الاول دون الاول وهو شرايع  
 عليها الاجماع الثالث انما انما تختص الماء المشا وان يظهر فقد اختلفوا فيما يحصل على القول بالاحدها الكفاية بما زعمه الكرمي و  
 اعتبار الزيادة على ذلك بشرط بقاء الاطلاق في الاكثر من الماء وقد عرفت في هذا القول في العلمارة وفي النهاية وكذا وادارته  
 اختلفا في جمل من المشا من هذا وصنف بعض المحققين بكون مشهورا واستدل عليه بالاول والقطع بعد اختلاف الملائكة  
 لمتزجين غاية الامتزاج في الحكم بالعلمارة والنجاسة فيلزم ما علمارة المشا وهو الحكم او نجاسة المعصم وهو نفا الغلة ولا اعتصا  
 الثالث انما يتخذ ذلك مما علم على عدم اغسال الماء الكثير بوقوع الاثر في الفت والدم والعدو فيه اذ من الملقون هذه النجاسة  
 فوجب صفاها من الماء بما جاوزها ولو لم يرد بل وجب برونه انفسها بالاختلاط منفسا في حكم النجاسة بطهارة النجس لا يكون الا  
 باستهلاكه الثالث ان المشا النجس صبراء مطلقا فيلزم باثره بالكيل انما كما تقدم في علمه الماء القليل للمفعل ودعوى  
 اعتناكون الامتزاج الكثير كيد صدق كونه ماء مطلقا اذ المفروض اعتناك الاجماع على ان الماء المطلق المستلزم وبجواز الكثير لا  
 يصل النجاسة السابقة الكثرة فيه ولا قبل النجاسة الفارسة ممنوعة وقد علم مما مرناه ان لا فرق على هذا القول بين صبراء الماء  
 المطلق من غير اثار المشا النجس كدائها على الماء من عدم اغسال الكثير بوقوع الاثر في الفت والدم والعدو فيه اذ من الملقون هذه النجاسة  
 العلمارة لم يرد في الماء بالفتح عن الاعتصا وهذا الوجه هو الذي ذكره حنابلة الجواهر في قوله وعلى كل حال فالصفات قابل لا يفتل  
 الى حجم قابل للمثل فماذا انقلب خلا الماء ولو بان اثره لم يزد في قليله وعلم ان حنابلة الجواهر في قوله وعلى كل حال فالماء ما لم يرد  
 بركب لا يملك علمارة المشا حتى يسهل الماء المطلق فيكون ماء مطلقا فيلزم بالكيل انما كما تقدم في علمه الماء القليل للمفعل ودعوى  
 لا يخلط الا في مائه بل لا يخلط في زوال صفاته زمان علمارة لكون السبب العلمارة متوجها وكان تارة موقعا في زمان العلمارة  
 فنهت تارة العلمارة وترتب العلمارة عليها لا يخلط في زمان العلمارة لا يخلط في زمان العلمارة فنهت تارة العلمارة متوجها وكان تارة موقعا في زمان العلمارة



# فاحكام المصا

في فارج المصا  
بالمطلق

عن المظهر في الاقهاره وعلى اثاره هذا المصنف حمل حكا الجواهر في عبارة عند طر الى ان الفاعل قوله فان سلب الاطلاق للمعقب  
بينه صدان غير المصا المطلق فمادون الاضافه ان سلب الاطلاق اية تخرج عن كونه مطهر لا طاهرا ويمكن ان يتو القمير في قوله  
فان سلب الاثير في نفسه فوسل التبريد حصول الاطلاق خرج عن كونه مطهر لا طاهرا او قول كون مراد الصلابة بالبناء والذوق  
ذلك ان كان غير مطهرا ان الطاهرا لا يخال لا كاره قوله ولو خرج طاهر بالمطلق اعتبر في دفع الحدث به اطلاق الاسم لا يخرجه  
ان ذكر الحدث ليس من باب الاحتياط يحصل اللاحق عن ازالة الغيب وانما هو من باب المثل للمطلق حكم المصا ومقابلته من  
اطلاق الصلابة في نفسه عكس الفرق في ذلك بين ما اذا كان المصا مخالفا للمطلق في الصفا او وافقا له في الورد المقطع الزم  
والحكم باعتبار الاسم في صورة مخالفة المصا في الصفا جميع عليه من الاحتياط على نقله لاجل وانما الخلاف في صورة توافقهما فان قد  
ذهب الشيخ في الاعتناء بغير الماء على المصا الواقع للماء في الصفا مساوا وان لم ولو كان المصا اكثر من الماء لم يخرج استعماله فيقال  
في ما وان اختلف الماء بناء الورد المقطع الزم حكمه لا اكثر فان كان اكثرهما الورد لم يخرج استعماله في الورد ولو كان الماء اكثرهما  
وان فساويا ميعين نقل يجوز استعماله لان الاصل لا يثبت في قوله ونقل عن الشيخ واعتناء اكثره وجوز الاستعمال مع  
المساواة وعن ابن البراج المنع من الاستعمال مع المساواة اية انتهى على هذا يكون وجه افتراق قول ابن البراج عن قول الشيخ  
هو من عدم استعمال الماء الذي يكون المصا المنزج به مساويا للماء والله يصطيه عبارة في اختلافه لان قال من بعد  
نقل قول الشيخ المذكور قال ابن البراج ولا يخفى معنى انه لا يجوز استعماله في دفع الحدث واذلة الصلابة ويجوز في غير  
ذلك في نقله با حاشية من يمينه في حقه وخلافهما امتنع بحقه بالاصل للدلالة على الاحاطة وتمسك هو بالاحتياط في  
ومعقولان القدم من هذه الصلابة بجميع القمير المحرقة في صفة الكلام للماء المخلط بالمصا وان وجه الفرق بين قول  
ابن البراج وبين قول من هو قسب ابن البراج بين دفع الاحداث واذلة الصلابة وبين غيرها كالوضوء الجيد والاعمال  
المندوبه وقد تفصيل الشيخ على ذلك الوهم وكان حكا ان ارج القمير المحرقة في صفة الكلام للماء الساكن في حقه  
ان المراد انه لا يجوز استعماله في دفع الحدث واذلة الصلابة ويجوز استعماله في غير الساكن ولا يخفى ان ذلك خلاف حكا  
لقد تم ان الصلابة في صفة القول لا في فعله ان الذي عكس خلاف القولين مساويا جواز القمير به تابع الاطلاق الاسم  
فان كانت المصا من غير كونه في الاطلاق لا يخرج الصلابة به ولا اياه ولا اعتبر في الاطلاق واذلة الصلابة ولو كان ماء الورد  
اكثر ويحق اطلاق اسم الماء اجرت الصلابة به لان ما مثل الماء وهو الصلابة بالماء المطلق هذا كلامه في حقه ثم لما اشعر  
اعراضا بان من غير المقام انما هو ما لو كان المصا مستويا القمير والزج مساويا للماء المطلق في الاكثر واما في القميرين  
ما بين غير اطلاق الاسم وبين ما ذكره من ذلك في حقه لا يبرهان فقال بطريق معرفة ذلك ان نقد ماء الورد باقيا على وجه  
ثم من غير ان يفتح به على منقطع الزمعة انتهى في جملة ما بيناه اشارته في ذكره حيث قال لو خرج بمواضعة في الصفا كقطع  
الزمعة من ماء الورد فحكمه لا اكثر عند حقه فان ساويا لاجاز استعماله والقاضي بين البراج في هذا اخذ بالاصل والاحتياط  
والشيخ القاضي جلال الدين في حقه لا اكثر كحكمه في المخرج بغير الوصل لمخالفة فلا يثبت في العلم حدة المصل لان الزمعة  
ذلكه المسك وبني اعتبار استعمال الماء في الحذر والرتبة والصفاء واخذ ما لا فرق بين قلة الماء وكثرة انتهى ولا يخفى ان  
طريق الوصول الى معرفة صدق اسم الماء عليه لكونه اعتبارا في كون محل البحث في احواله حصلت المحرقة اكثر في مخرج لو كان  
مع الكفاية في الصلابة وانما يمكن تقديره بالمصا على وجه لا يسلط الاطلاق اسم الماء وجب ذلك على ما عرج به جماعة منهم الحكماء  
وفي عدم المحقق الثالث حكا ان خلافا للشيخ فانه قال في ما اذا كان معتبرا من ماء واحتاج في فعله الى ثلاثة اركان مع  
ما ورد مقلدا لطلحان طهره في الاحتياط عليه ولا يسلط اسم الماء في حقه ان يجوز استعماله في دفع الاحداث الا ان هذا وان كان جائزا  
فانه لا يعمل به بل يكون فرض التبريد لا يثبت من الماء من الماء ما يكتفي به لظاهرة ولا يجوز ازالة الصلابة الا بما يبرح الحدث انتهى  
واورد عليه في حقه في حقه صدان حرك من الشيخ انتهى ميعين ان يجوز استعماله ولو لم يكن اجابا بل يكون فرض التبريد لا يثبت من الماء  
الماء ما يكتفي به لظاهرة في قوله وهذا القول عكس حكا استلزامه لكونه في حقه ان استعماله لا يستلزم وجوب التبريد لان  
الاستعمال لا يمكن بالمطلق فان كان هذا الاسم شافا عكس كيد التبريد وجب التبريد لان الصلابة بالمطلق واجبة مع الكفاية لا ي

في حقه لا يبرهان فقال بطريق معرفة ذلك ان نقد ماء الورد باقيا على وجه















المتأخر من هذه النوف من كثير من الأحكام فلهذا كاد كثير من الناس أسبابا آخر وتغير وجه الخوف والاحكام في كل احد مستندا الى  
 الخوف من الله او يوجب فريضة البديهة بعد المذهب الاثوث الحكم للثبوت في المذهب عن الاقرار المستند عند الجواب هو ما عاين الشرط  
 لكنك خير ما يراعى مناس مع عند الفريضة من الزمان فهو الكلام في كون الشرط سببا محضرا لا يشاؤك سببا آخر يقوم مقامه  
 فان هذا هو معنى القول بغيره في الشرط وانكاد له ولهذا انكر السيد المرتضى في مفهوم الشرط استناد الوجود لظهوره في نفسه  
 المستبعد بل يوجب سببا كراويا فيقوم مقامه عندنا سببا آخر فلا يفتي في الجواب ونائبنا بان في الفريضة على اعادة المذهب كانه حكم  
 بها فانها لو اعتضدت عن اقتضاها في التركيب لالة اللفظ على المذهب في المذهب قلنا ان الفريضة على ذلك كوجوبه لان المراد بالثبوت في  
 المظنون ليس كل شيء من اشياء الدنيا بل المراد ما من شأنه تغيير الملازمة من القامات للقضية للتغيير فذا عرض كل فرد منها مقتضاها  
 للتغيير كانت الكثرة ما عرفت عند الكثرة الماضية ثبوت الحكم لكل فرد مما شأنه التغيير فيعرض في الحديث بالثبوت باقتضاها في السلم  
 من منع المانع والعرف بين الجواب السابق وهذا الجواب هو الجواب الاول يعني على دعوى وضع الجملة الشرطية للام لا على كون  
 الشرط على الظاهر تامر بمضمر اوها والجواب الثاني في معنى على كون المراد بالثبوت هو مقتضى التغيير في معنى ذلك فريضة على ان يطبخ  
 الماء مثلا كرايا من اقتضا ذلك المقتضى في اقتضا المقتضى على حاله عند انقضاء المانع وثالثا بان دعوى المانع تامر بالثبوت  
 لا اقرار الفريضة لانه من الاشياء التي لا يكون ثبوتها ثبوت تغيير الماء القليل يعني من القامات وهو ما يوجب به الحكم يكون هو المعتبر  
 ويصح في تلك الحالة ان العرض هي انما تخلق مع انقضاء الملازمة من ورود الماء على القامات مكمرا وبفسادها وانها لا يرد  
 في كون لفظ الحديث مطلقا بالنسبة اليها مضافا الى ان ادانت الحكم في بعض القامات ثابت في البناء بعد القول بالفضل اذ لا  
 مقتضاها في اقتضاها مما ذكرنا ان يقتض الماء القليل بملازمة القامات قاعدة شرعية يجب التمسك بها والعمل على مقتضاها  
 ما لم يثبت التناقض فيها وقد اعترض بهذا صاحب الجواهر في حيث قال ان التبع لا يكون من الاختيار ومضافا الى ان السكاية لا يمكنها  
 يستفيد قاعدة وهي ان الماء القليل يقتضي الملازمة للقامات الا انه قد عُدل الى ان ذلك مقتضى باية يستفاد ايتم من  
 بدفع الاختيار كثيرا من الجوانب في غير المقام قاعدة هي ان المنفصل لا يطهر بل يقاد على جاست القليل نفسه لان معناها ان  
 لا يرضى حدنا ولا يرضى مضافا الى ان يكون الماء طهورا للواد برانها في نفس المظهر في زمانها وطاها في الظاهر  
 فمجرد فادد في وقت دعوى ترويه كذا في انما لا يثبت المقام لكن لا بد من دعوى ان ترويه كذا في انما لا يثبت المقام الاول في العمل  
 ان القاعدة لا يلاحظ اليها الدال عليها في خصوص كل مورد ولا يركن لها مرة ثم قال فواقع من بعض متاخرى المتأخرين  
 من منع قبوله عند ظنهم بالمنفصل لعل المقام انما القلوي فيكون في المنفصل ما بقا لا فيما حصل الظاهر في الحكم على الاجماع  
 في المقام ليس في عمل هذا ما اهتمت من كلامه وقد سبقه القهيري في دعوى ثبوت القاعدة التي ادعى حارثتها القامات  
 اقتضت القليل بملازمة القامات فيجاء بحسن كفت الا اننا من صحتها بانها لا تفهم ولا تلح عليها فيقال فاسد ان فريقا عليها الجواب  
 من عقار لا يوافقان ما ذكر في المقام الاجماع عليها في المذهب السابق فتصير على الاستحسان في الظاهر في مكان من ا  
 اللزوم على المدعى قامة الدليل والتمسك بالادلة التي ادعى لانها وتفصيل الاجماع التي حكاهما ولا يفتاها ما  
 حكاه عن بعض المتأخرين بقوله في عمل كذا في وقت دعوى لا يفتي في المذهب لا يحصل من ذلك سكاية الحكم اذ ليس في ذلك  
 ولا يوافقان التي اشار اليها عن ولا اثر ثم انه قد رجح القاعدة التي ادعى ثبوتها على قاعدة تقتض القليل بملازمة القامات  
 من وجوه لا يفتي القهيري فيما عدا من اصل القاعدة الثالث ما تمسك به القهيري في رواية العيصي القاسم قال  
 مستند دعوى جمل الصابون فطره من طيبته غير وضوءه قال ان كان من بول وقته في فصل ما اصابه زاد سبعته في آخر  
 هذه الزايرة ان كان وضوء الصلوة فلا بأس او رده عليه ولا يضره في التمسك به وجوب الزايرة المذكورة في شيء من كتب  
 الاخبار وانما قلنا في الشيخ وقت وجامة من تأخر عن مع كونها مضمرا او ثانيا بين الكلا لئلا نلج في الجمل في لاله طاهر في  
 الوجوب اجاب صاحب قول عن ضعف التمسك بان الظاهر ان الشيخ اخذ هذه الزايرة من كتابه في الصلوة فانه قد في الفهرست  
 ان كتابا وطهارة في الفهرست الى الكتاب المذكور حسن على المتن باربعين من هاشم وصحيح عندنا وفاقا لجملة من متاخرى  
 في شأنه قد صرح الشيخ في كتابه الاصح بان انما ترك بعض استناد الجبريد في رواية التمسك باسم الرجل الذي اخذ الحديث من

## فالمضالم

[illegible]

عَلَّمَ الْكَلِمَ بِمَعْنَى تَبَدَّلَ بِجَلَدِي



بما كان قوله ان ذلك لا يابس بره على ان طهارة ما الاستنباط كانت معلومة عند الكوفي فإذ ادعى تنبيه الطالب بوجهه في معنى  
 بانه ان طهارة ذلك يخرج عن مقتضى القاعدة الاولى التي كان اللزوم ومخرج ما الاستنباط جعلها كما يرثى له في توجيه الحق الى  
 الطالب حتى يثبت بالبحر من شدة هوة الوجه ويشير به للتصريح بلغة طهارة الحق مخرج ان يدل على القول والاحتقال  
 ولا يبين القاعدة التي خرج عنها ما الاستنباط ليست الا القياس ضرورة كونهما لا يابس بمخرج وجه يقول ان الحكم من كون  
 الاستنباط في القياس هو انما كان ما الاستنباط معناه من الضالة وكان حكم القياس كذا بالانضمام ان يكون ضالة الاستنباط  
 اية شقية في وجه يدل على الحديث على قياس الضالة من جهة ان حصوله هو الشواذ ان ضالة الاستنباط لو كانت ظاهرة  
 مع كون مطلق الضالة النجاسة ويحتمل ان يكون المراد غلبة الاستنباط لو كانت ظاهرة مع كونها من قبيل الماء القليل الماء القليل  
 المراد للتصريح ان حكم القياس وعلى هذا يكون القاعدة التي خرج عنها ما الاستنباط هي نجاسة الماء القليل بلادة القياس  
 لكن هذا ظاهره ان الظاهر في تخصيص ما الاستنباط بالذكر في غير القاعدة التي خرج عنها انما هي قاعدة جنة القياس في قوله  
 هو الضالة دون جنة الجيد الذي هو القليل الملازمة للقياس وكيف كان فلا بد ان هذه الفقرة التي استدل بها المستدل على  
 مطلوبه ان مقتضاها هو ان كل ما هو على نجاسة هو الحكم عليها بالظهور وهو ما لا يقول به احد حتى المستدل بها  
 ذكره من توجيهها بان يكون القدر منه كذا ما الاستنباط مع كون توجيهها بالظهور في اللفظ كذا لا عليه في ذلك من القياس  
 وما الاستنباط وغيرهما من القليل الملازمة للقياس رؤى بوجه عليها هو او وضعت في وجهها ما هو في ضالة الحكم التي انقلعت  
 عن الماء المستعمل ان الاقليات مثل هذه الواضحة عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن ادرست عن جمع الماء في الحمام من  
 غسالة التماسك الى الاياس في جيب عن هذا الاستدلال بان ظاهر الرواية ان عن ذلك لا يدل كون الضالة المسبوقة هي المستدل  
 في زوال الاغنياء فلا يكون دليلا على عمل البحث ولو قيل ان الضالة المسبوبة عنها لا يخرج عن كونها مستقبلة اذا اذلت الاغنياء  
 غلبا قلنا لو لم يكن على الضالة الغالب فلا ريب ان الطالب كون ما الحمام اذا استعمل من قبيل الماء القليل الملازمة للقياس مع  
 كونها في ذلك من ذلك كما يرثى له في القليل التي خرجت عن ضالة الحمام وما اخبار كثيرة باغتيال ائمة الكبار في وجهها في عدم  
 انعكاسها عن ملازمة عين القياس وعلى هذا كان الاقليات في الرواية هو الحكم بنجاسة جميع الماء في الحمام وقدر حكم بنى الاياس عن  
 فلا بد من حملها على اولى اوجه استعمالها في القياس فلا يكون من قبيل الضالة المسبوبة عنها والا لزام بان مورد هاتما  
 هو ما لا يصدق كونه في الاول لا في الثاني ولا اشكال في وجهها في وجهه عن موضع النزاع في هذا المقام وذكر بعض الفقهاء  
 ان الرواية غير ان الزيادة في حصة استعمال الماء المجمع للمادة كما يشهد به روايتان انما هو محل الجاء في التحريم والنجاسة في ذلك  
 فاقوم واضلعت في تضعف على كذا الفرض من ما هو عليه اليك هو جاز في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 انما كان له مادة وعقود ما الحمام كما التزم به من بعضه فبعضه جواميس قالوا خبر عن ما الحمام فينبط في الجنب اليه ويكنى وانظروا  
 والجواب غير ان الضالة الملازمة للقياس لا يكون لان الضالة اذا جرت فاما تجر من الارض التي هي خارجة عن الحياض  
 الصغار الا ان يفرغ من الماء من الانبعاث المتصل باصل المادة الى الحوض الصغير حتى يتصل ويجمع منه الماء الى الخارج بحيث  
 يتصل بالانسان المار به من خارج الحوض هذا ما لا يتفق الا نادرا واما روايتان فيمن طهر الى الماء الذي من يلبس ومن يلبس  
 التي في غير ذلك من الحياض المتعارف وقوله اليك هو جاز في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 قالنا ان ذلك مما يتصل بالمادة لا بما عليه الجاز في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 لا يملك على طهارة ما لم يملكه انما هو الضالة المسبوبة عنها في القياس انما يقولون بانه الضالة التي يجب ان يفسد بها لا يجوز  
 بجانها ما لا يلزم انفسه ولو ثبت قلت ان الضالة المسبوبة عنها في القياس انما يقولون بانه الضالة التي يجب ان يفسد بها لا يجوز  
 ومنها رواية الزواجر في نقلها في وقت حيث قال دوى بوجه في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 يزعم معنا هذا فقال سؤل الله بعد ما خرجت واسما قال قال ابن ابي عمير في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 من هذه ما هي عليه في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به  
 تظهر المكان من القياس عليهم في جيبهم في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به في قل الاياس في روايتين من حديثه في الحمام الاياس به









لا تخال كون الامر بالفضل فيها مستندا الى مطلق الفضل وان كانت على الاطلاق والثابتة اللهم الا ان يقال ان ذلك مما هو ان جاسته  
غضا في الامور العقلية التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
مسا لم يعمم في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
بدن الجنية حال اعتدال الايمان في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
في ما هو الثابت من ملة الشاغل واستعلام ان وقوع قطرات من غلبة الجنية الاثاما فيجلب الماء الذي فيه في حكم الماء المستعمل في  
الحديث الاكبر لا يوردها ابتداء لا في وقوع من الاختصاص المذكورة على قسامين كون الغلبة المحكوم عليها وانتهت ذلك الاختصاص من الغلبة  
الثابتة لهذا ويمكن توجيه الفرق بين السلسلة الاولى والثانية في كلامه بان ما كان الاثام في غسل التوبة البلاء هو ان يفسد كلا  
سنة ما من غير ان يفسد فيها غسل ثالثة الوطوع فلاحوم كانت السلسلة الثانية هي السلسلة الاخيرة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
طهارة السلسلة الاخيرة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
اذا ورد الماء على الجاسة لم يوردها طهارة الماء الثالثة عن معادتها ما دل على انفعال القليل بالملاقاة وانما اذا وردت الجاسة على  
الماء فالجاسة من غير ان يفسد فيها غسل ثالثة الوطوع فلاحوم كانت السلسلة الثانية هي السلسلة الاخيرة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
كان الحكم منسوبا الى الكل قال في رد المحتار في جامع من الاختصاص المصحح بان من قال بطهارة الغلبة اعتبر فيها ورود الماء على الجاسة  
لكن لا يفي الى ما قيد بذلك في كلام بعضهم بل ظاهر القوم ومن ذلك عبارة الشهيد فانما دل على طهارة الماء واستوجب طهارة  
الورد في الغلبة انتهى في غير القول الشارح لرافق عليها في كلام القائل بولائه كلام غيره ولم يفسد الا ان السلسلة الاولى في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
في نجاسة الماء للعقد المتيقن من اجتماع القائم على ان ملاقاته الغلبة في طهارة الماء هو ملاقاته الغلبة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
غسل السلسلة الاولى في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
المناق من اثرها في طهارة السلسلة الاولى في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
عندنا شك في سلامة الجاسة الى ملاقاتها هو الحد وقد خرج عن تحت ذلك الاصل الجاسة التي لا يحصل فيها التقيد بالفضل مرة  
بمحرك الاختصاص المذكورة التي استعملت فيها السلسلة في الموصول ووقع غسل في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
شأنه كون الغلبة الوطوع بالفضل المذكورة سالما لا للثابت في الموصول الا في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
من بولائه وقد قد غسله فانه مختار في السلسلة الاولى مع انها حصة من السلسلة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
الغصين كما انهم في الامور في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
قال ببيان ان طهارة الموطوع بالفضل على خلاف الاصل المقر من نجاسة القليل بالملاقاة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
الماء انتهى ما اشتهر من نقله ولا يخفى ان لازم هذا التفسير هو ان لا يوردها الجاسة عن الماء الا بعد الجفاف واليد حيث لا يفي في  
الموصول فتداه في ثمة الشهيد الثالث في رد المحتار في جامع من الاختصاص المصحح بان من قال بطهارة الغلبة اعتبر فيها ورود الماء على الجاسة  
الجميع المتفق ثم ان بعض المحققين يقدرون ان في كلامه هذا القول الشايع في التمهيد في حاشيته من غير ان يفسد فيها غسل ثالثة الوطوع فلاحوم كانت السلسلة الثانية هي السلسلة الاخيرة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
الثالثة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
المطهر ولم يفسد الماء من الموطوع بالفضل المذكورة سالما لا للثابت في الموصول الا في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
والمرتفع من الجاسة وان طهر الموطوع بالفضل بالماء الثالث في رد المحتار في جامع من الاختصاص المصحح بان من قال بطهارة الغلبة اعتبر فيها ورود الماء على الجاسة  
عن الماء الغلبة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
المعتد ان ذلك حل عليه كلام هذا القائل من الحكم عن نهاية السلسلة في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
المطهر ولم يفسد الماء من الموطوع بالفضل المذكورة سالما لا للثابت في الموصول الا في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
كان في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
غير الغسل فكل الاقامة الماء فخص من وان تراعى الى غير انها في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا  
يركز من يقول في جاسة السلسلة لان الجاسة لا تقتصر في اعيان الا في غير موضع المتنازع في ان تلك الامور العقلية هي التي هي في مقياس القديسين من مقياس الثابتة وثبتا ان ما استدلل به من انشا طهارة ثالا استفاء لا

يلزم تأخر القول وهو الفحاشة عن العكس وهي الملافة وان كان كما يزاد غير واراد منع تمام العكس بالملافة بل يلزم بطهارة الحلق  
ونجاسة الماء ولو نهى الحلق بمجرده لا انفعال الا ان لا يؤثر في الحلق نجاسة ويكون ذلك متحصلا في قاعدة ان كل شخص نجس بناء  
على عموم المثلث الخ في كذا فمفهوم فيكون ما يلاقى هذا الماء قبل الانفعال من الماء وغيره من الاجسام نجسا ومنه يعلم انه لو كان  
الماء باقية الحلق من الفسلة الاولى فيضطر الماء ويعد هذا الضيق طهارة لا يزيل طهارة الماء الاول لان الماء الضيق لا يظهر  
بالقليل فيضطر به لا يظهر الحلق انتهى ما استاذكم وفيه ايراد ان الاستدلال على نجاسة الماء الموحى والثوب نحوه من الحلق و  
عند تنجيسه اياه بالجمع بين الانفعال على طهارة الحلق وبين محو ادم الفسلة الثانية من عوى نجاسة القليل يحصل بلا قلة النجاسة وانفصاله  
بانه صحيح للعلامة في الايراد ان الانفعال جزءا من العكس الثاني من عوى نجاسة القليل يحصل بلا قلة النجاسة وانفصاله  
عنه فلا يمتنع الملافة وبني بعد الملافة طهارة الحلق ونجاسة القليل اذ كان احدهما ما ذكره من كون القليل نجسا غير  
محبس للحلق والاخره نجس اعيد الانفعال وليس الا في الاصل من المذكورين مع قيام احتمال الثاني وهذا وكل لا  
انصاف هذا الوجه من جهة اخرى لا يشار الى وضع ما ذهب اليه العلامة من محو دليل الانفعال بالنسبة الى حال ونحو انصافه  
في الحلق وانفصاله عنه فلا يمتنع تنجيس النجاسة بخصوص ما اعيد الانفعال عاينها ما اوردته اشارة الى ان الاراد ايراد تأخر القول  
عن العكس غير ايراد على انصاف الترتيب وان كان الايراد عليه بعد انصافه على دليل الانفعال وايراد عليه ثانيا انرا فان كان  
هذا القول هو الذي ينبغي ان يقول بكل من يقول بنجاسة الفسلة ان هذا لا يرد على القول بغيره فلهذا يقال ان هذا القول كما  
صدر عن الشهيد عن ابن جهم غلما لا ينبغي منهما كما كان لا ينبغي الشهيد في حكاية القول بنجاسة الماء في الفسلة الغير المطهورة  
على الحلق الطاهر والخ من بين الاقوال المذكورة هو القول بطهارة غلظة الفسلة المطهورة لان عمدة ادم القول بنجاسة الماء  
مقتضى الحديث المستفيض قد عرفت عند شموله لما زاد به التطهير يكون سببا للطهارة بل ان لم يكن كذلك لم يخلط ما يستعمل في الطهارة  
سواء كان ما الفسلة الاولى او الثانية لان الظاهر ان حكم الماء من حيث هو لا يظن له حال في الطهارة فيكون الفسلة مطلقا  
عليها بالكلية لكن بما يشكك من جهة انه يلزم مع اتمان يلزم يكون مطلق ملافة القليل النجاسة لا يوجب النجاسة ولو فصل  
به واما ان يكون الفصل مطلقا طهارة القليل الملافة للنجاسة وان لو نجس الماء القليل على شخص لم يوجب نجاسة له ويمكن القول  
بانه لا يخلو في الاول واما الثاني من جهة ان الماء يزيل في ادم الفسلة الثانية وهو فصل المفاعل لا في عيادة عن  
اجزاء الماء عليه ولا يفتقر من الفصل الا انما كان من قبل او احبب التوسيلة فلا يلزم مع ان يقول مقامه ما ينبغي معناه ويحصل فيه  
معنا كما هو الثاني في جميع الواجبات التوسيلة لكن هذا لا يجرى عليه الماء لا في ادم الفسلة الثانية من قبل الملافة للنجاسة  
لان من قبل الفصل من هو المقصود من الاجزاء وهو الجريان من قبل بما قبل ان يحل النزاع في مسألة طهارة الفسلة ونجاستها  
انما هو ما لو ورد الماء على الحلق دون العكس كما شئت ان تدعي عليه ان الله سبحانه الاول لا يرد قد عرفت الاشارة الى ان صورة الفسلة  
بالنجاسة خارجة عن حكم البحث لا يعمم على النجاسة في كل موضع ولا ينبغي ان التدبير في الاوصاف الثلاثة العلم واللون والريح يوجب ذلك  
وهل يجوز في الغرض بتبني اية الوزن والسبب لان الغرض للتبني عما يجري عليه الحكم بالنجاسة انما هو الغرض بحد ذاته وقت الشك  
ومع الشك في كون غيره موحيا للنجاسة يرجع اصله الطهارة على القول بطهارة الفسلة او على اعتبار بان السبب من الشك انما  
هو الحاصل بل لا يوصف الاوصاف الثلاثة وفيه ايراد لرد لفظ التبريد دليل شرعي على التبريد في الاوصاف الثلاثة ان يقال انه قد عرفت  
معقولا لا يخلع المفعول كما يمكن قد عرفت من العلامة من كنهية الحكم ان فدية الحلق بزيادة الوزن قاله في الاوصاف وقوله  
لنفصل في كل اجزاء من النجاسة منها وان لم تكن ظاهرة للحلق على هذا لا ينبغي النجاسة لكن ليس لك من جهة الغير بل من جهة  
حصوله فكيف النجاسة ثم قال وهو صريح في زيادة الوزن لا يوجب القطع بصحة العين انتهى لا ينبغي ما فيها ذكره في دليل الحكم  
من الغرض الثاني ان قال في ذكره من الامكان من قال طهارة الفسلة العبرة بها وورد الماء على النجاسة وهو الذي سرح  
به الموضع في جوارب الحلق الناحية ولا بأس به لان اقصى ما يمتنع من ارقام انفعال القليل بورد النجاسة عليه فيكون فيه  
بأنها على حكم الاصل بغير اصله الطهارة ثم قال في بيانها من كلام الشهيد في كنهية عكسها ذلك فانه لا يخلو الطهارة  
واستصحابها عن الورد في التطهير قال وهو مشكل بنجاسة الماء بورد النجاسة عليه عند الله ان يقول ان الترويات

انما تقتضى طلوع من استعمال القليل لا بد من وجود القياس على غير ذلك لا ينافي في الحكم بطهارة الحبل المضمون في غسل الفسل مع الوتر وعكس  
النتيجه ولا يفيق ذلك دليل لاشتراط طهارة الفسل يكون الماء واردا بقوله لان ما يقتضيه من الروايات ان استعمال القليل لا ينافي مقتضى  
اشتراطها بالورود وهو انه بدون الشرط لا يمكن بالطهارة فالشرط هو ان لا يكون سوغ الطهارة والا كان مقتضى الاصل هو غسلها فخطا  
هذا كان الاذن ان يقول لان احتوائها على حكم القياس هو الزايد وينبغي تحريم عوضا مالا على ان استعمال القليل لا يستغنى  
منه كل شرع فانوى والمحال ان هذا القليل لا يفيق لا ينطبق على المطلوب لان القول بطهارة الفسل لا يقتضي مع الاعتراف بموجوب  
استعمال القليل الشامل لما نحن فيه ضرورة ان مقتضى القياس ان لا يقوم دليل على وجوب شيء من افعال او تركها وتبطل من  
التمسك به آه فمما لا شك فيه ما وقع منه وفي ذكره بحيث ماله من مسئلة الفسل الى الطهارة وفيه مسئلة ازالة القياس ثابت على  
اشتباه الورود وما هو قوله اللهم ان يقول ان الروايات انما تقتضى منع آه فليس مما يدعي الا ذلك ان الله اودعه من القول  
بمبطل واعتبارا ووجه الماء مع القول بطلان الماء بوجود القياس عليه عند ذلك لان هذا الاشكال ما طرأ له وجوه حكيم متناهي  
ولا لما فلا ينبغي ان يمنع عن استعمال الماء القليل لا ينافي في الحكم بطهارة الحبل المضمون فيه وبذلك كان فالتحريم ان عمل النزاع بين  
القائلين بالقياس وبين القائلين بالطهارة اعم من الزايد وغيره وان من القائلين بالطهارة من يحكم بحلها بالنسبة الى الماء لو كان  
الماء زائدا او العكس ومنهم من خصه بالصورة الاولى وقوله لا بد من التحقيق في حيث قال بعد نقل ما حكاه في معنى الطهارة  
ما نصه ولا دليل على الملازمة لا من ادانهم ولا من عواناتهم سواء ادعى ما حكى من ذلك القائل بالطهارة اعتبره الفصل  
الورود حتى لا ينافي ما وجد عليه القياس عند ذلك فالحكم بذلك انما يقتضي بطلان الزايد وان تحققت بايراد النص على الماء  
لان الطهارة مضمرة في صورة التزويج العكس ان الحق المذكور واستشهد على محو محل النص عند اختصاصه بصيغة  
وفقد الماء بقوله وكلام التمهيد في وجه جعل النص كمالين ووجه الماء وعكس قوله في مسئلة ما يزيل اليبس يبدل على  
وجوه القول بالطهارة مع الاعتراف بمبطلان القول في الزايد انتهى الثالث انه ذكر بعضهم ان القائلين بغياسة الفسل  
اختلغوا في اعتبار القيد في غسل ولا يفيق ذلك على احوال احدها جواز الاكتفاء في طهرها فلا يفيق الفصل مرة واحدة وحسب  
هذا القول على المحال والتوقف في مسئلة وجهها الاول ان الفسل من الزايد وعندهما لا دليل على اعتبارها في الزايد فمبطل  
الاسم وان اشارت الى اسأل المحرك وهو مطلق القياس الثالث لطلاق الامر بالفسل في رواية الشيخ القاسم للتعلمة للتعلمة  
القول ان كان من يقول بقوله فاعلم بانها وبجواز الزين مع كونها في جميع القياسات وكانت القول بوجوبها بمقتضى عدة ا  
للقيس نظر الى انه لا يحصل القين بزوال القياس المتيقن صحتها الا بالفسل من جميعها فالتحريم لا يفيق بطلانها عند عمل المحل قبل  
الفصل في غير افعالها اتم الفصل المعتبر اسلمها وان كانت هي لاخيرة نظر الى ان ما استعمل في الفصل واثبتها القياس انما  
هو نجاسة المحل فبطلان القيس كان واجبا للقبول لا يلزم من منقصة في الاصل التقييد في الفرع لان التحريم انما وجبت في الاصل  
لوجوب الفرع وهو انما يورث تحققة الاصل بطهر اصله ايضا قالوا استعملت نجاسة ما لا فيها الا ان يعلم الطهارة واجبا ان  
نجاسة الفسل ان كانت على محل بلها فان كانت الاية وجب بها العمل للتعلمة اسلمها وان كانت الثانية نقصت واحدة من  
العدول وهكذا يصح كذا القول عن التمهيد في جواز من كيد وبعدها من تاخره للتعلمة بغياسة نجاسة المحل بعد علمها  
مترد لا على طهارة الفسل الاخيرة من القائلين بانها غير طاهرة وقيل لبعض المحققين في آياتنا انما لا يفيق في الفصل  
الفاعلة كون حكمها كالحل في نجاسات التي لم يرد عنها احتراز الوحدة والتعدد الا ان الاعتناء بغيرها بها لا يكون ذلك  
من المحل بلها فاذا اختلفت من الفسل الاخيرة لم يحكم بالاعتناء بالاكتفاء في افعالها بالردة الواحدة وان قلنا بوجوب التعدد  
فيما لا يشرع على الوحدة او التعدد الا ان الاعتناء بهذا الاعتناء بشكل جيل ولو قلنا في مطلق القياس بالتعدد فالتعدد  
ما نص على كفاية الواحدة في جميعها على ذلك التسليم الا ان نحوى كفاية للردة في محلها يدل على الاكتفاء بها فاعلموا بهذا  
كالاعتناء السابق لا يخلو من المصلحة في الاكتفاء في المحل الفسل لا يفيق حصول المنفعة فبطلانها لا يخلو كون الوجوه  
هو لزوم التسلسل واستعماله في العلم بطلان ما لا يخفى في الزايد والردة الواحدة فان التمسك بالقياس فلا يفيق اشتراطه  
الا ان بقا العمل لوسيلة في الاكتفاء بالردة في الاصل في المحل لا يتلوه وهذا غير جارية الفسل والردا طهارة المحل

مسألة  
فيما لا يشرع على  
الواحدة في جميعها  
على ذلك التسليم  
الا ان نحوى كفاية  
للردة في محلها  
يدل على الاكتفاء  
بها فاعلموا بهذا

متردد

متوضعة على أقل من الحد لا مستقيمة بعض غنائها ولغير ذلك لأن يعلم كون من جهة خضرة جاسته فلا يرى حكم الفرع عن الأصل  
 انتهى وأقول لم يمتدح فيها حكم طلق الغاشات التي لم يرد في غاشها نص خاص بالوحدة أو التعدد ومقتضى تحصيل ذلك منوط بما  
 لقواعد الشريعة الكلية لأن المفروض عند وجود دليل مخصوص بحكمها وكذا لم يرد عنهم نصية كلية في موضوعها الغاشات التي لم  
 يرد فيها نص خاص عنهم ثم قد يقول أن الخطاب الدال على غاشة شيء مع عدم تحديد ظهوره بالوحدة أو التعدد على اثنين أحدهما ما  
 لم يكن مستقلا على الأمر بالصل مثل ما ورد في خصوص الحب بالتحريم من انتهى عن الصلوة في حيث استقيا لاجتماع من الأصحاب  
 منه القياس بالكلية لا لئلا يمتدح غاشتهما اشتغال على الأمر بالصل من دون بنيان الوحدة ولا للتذكير بأية الغاشة قال قال  
 أبو عبد الله ع: إنما تقول من الكلب طوطر فاعسل وان متخافا فاصب عليه الماء الحديث ومقتضى القاعدة في الحكم الأول  
 هو الإلتزام بالتعدد بحكم استحقاق القياس بعد ثبوتها واشتغال في إيقاعها بالصل مرة وأما القسم الثاني ومقتضى القاعدة فيه  
 هو الاكتفاء بالمرة لما حوز في المحل للكل يليق به أن يودي حصة واحدة من مواد هذا القسم من غير حصول ما يجادها مرة واحدة ومن  
 لهذا القسم ما يقتضي خصوص الغاشة وكذا في القسم الثاني قال شمس ع: من غسل ثوبين من ثلث في مرة واحدة ومن  
 كان من بول أو قدر في غسل أصابعه وان كان وضوء الصلوة فلا بأس بذلك لا يضر فيها بيان خاص بالوحدة أو التعدد ثم  
 إن هذا الذي يغفل بان الأمر بالصل فيها هو من مواد هذا القسم من غير حصول ما يجادها مرة واحدة ومن لهذا القسم ما يقتضي  
 العيش في الأجر بعينه وليس سوا القالبين التفضيل إلا انحصار ما يرد فيه من غير ما عرفت القسم الأول ويكون الحكم بينهم حصرا  
 في التعدد ويستفاد هذا المسألة من المحقق المذكور في باب الغاشات بعد الحكم في وجوب غسل البول مرتين فأنه قال هناك  
 ثم إن المأخوذ في الحاق باب الغاشات بالبول في لزوم التعدد إذا غسلت بالقليل للأصل وفقدت الاطلاقات علما مثل قوله تعالى  
 أصابك الغاشة الغلابة فاعسلها وقوله ع: غسل فويل من أبوال ما لا يؤكل لحمه وأصابها والقوم وودها في وجوب  
 أصل الصل عند جواز الصلوة قبله مضاعفا إلى نحو قوله ع: في رواية في العلل وصححه البرزنجي فاما هو فاقن المراد من ذلك  
 وإن كان بنية عند وجوب الدلالة لا أنه يظهر منه أن الاكتفاء بالصل مرة البول فيه يحتاج مضاعفا إلى النصية من ذلك  
 ليزول العيب ولا يخلو ذلك ما ورد من أنه لا يستلزم إلا التعدد مع عدم القائل بالتعدد فيلجأ إلى اختصاص هذا الحكم كما اختص  
 ماؤه بالصغوات انتهى بوجهين شافين وهو أن قوله ع: في كلامهم ذكر التعدد في هذا المقام ومن الغلو انهم يشملون على كل مرة  
 القلواتية أيضا لا بد من أن يكون المراد أحدا من من أقل ما يستدعي التعدد وهما الريان أو أكثر البصيرة في ظهور الغاشات  
 كالشعر في ولوغ الخنزير فيقول المراد به الريان للفرس وهو عند مصير أحده الغاشة التي لم يرد فيها نص خاص بالوحدة أو  
 التعدد والى وجوبها زاد عليها فان شئت قلت إن مرادهم بالتعدد إنما هو أقل مرتبة يتجدد هو عليها وإن شئت قلت أكثر مرتبة  
 فتبين أن الغاشة لا باعتبار أمرها وحدها كصوتية المحل مثل الأذن فان جماعة يقولون بأنه يجب غسل من الغاشة ثلثا وإن كان  
 الغاشة التي أصابتها من غير غسل مرتين إذا أصاب الثياب مثلا وكل ما لو لوغ فأنه إنما يجزى حكم الله هو الصلواتا أو سبغا في الأذن  
 ولا يغسل الثياب من فيها من الكلب والخنزير إذا أصابا الثوبين أو الأجزاء الثلاثة التي قال في هي الأنام القليلة لا شبيهة عند أصحاب  
 هذا القول في جواز إزالة الحدث نهائيا انتهى وأشار بقوله هذا القول إلى القول بظهوره ماؤه الغاشة أما مطلقا وما يظهر منها  
 المحل يعض على كل من القولين كما خلق كلامه قبل هذه العبارة وقد استند في التبرع في طوبى من البحث بناء على القول بال  
 لظهوره وهو كصاحب هي الأنام ممن يقول بغيابة الفتاقل قد عرفت في مسند الشريعة الخلافات في وجوب غسل من الغاشة  
 بالصلواتا بناء على القول بالظهور بالصلواتا في بعضه دليل لا يخاف وأما إزالة الحدث بها فغير خلاف كما قيل وقد نصت المذاهب في ذلك  
 بسنن المحققين فقال أما إزالة الغث بها على هذا القول يعني القول بالظهور بالصلواتا في بعضه دليل لا يخاف وأما إزالة الحدث بها فغير خلاف كما قيل وقد نصت المذاهب في ذلك  
 كما ولا يجوز إزالة الغاشة إلا بما يرفع من الحدث انتهى قال في الوسائل وأما الماء المستعمل ثلثا أو غير مستعمل في الظهارة العشر  
 ومستعمل في الظهارة الكبرى من غسل الخبابة والحجرين والاستحاضة والنفاس مستعمل في إزالة الغاشة فالأول يجوز استعمالها  
 ثانيا في رفع الحدث وفي إزالة الغاشة والثالث لا يجوز ذلك فيها إلا بعد أن يبلغ كبره فضاء الماء الظاهر انتهى  
 ولا يجوز غسل من جزء من الغث بل يجوز إزالة الغث مما لا وكبره لأن المحقق المذكور قد عرفت عند نقل الأقوال في





فقال ان انفصل بصلحاء عليه من كل شيء ما عرفت وقدر العباد ان انتهى ثم ان ذكر في كشف اللثام فبالقول بعباسه المظفر فولا  
 بالطهارة فانه قال وقيل اذا حكم بطهارة الماء فالتطهر ظاهر وان انفصل بعد بصلحاء انتهى حكمه فبقى بان هذا القول فذلكم والظاهر  
 الا انه ذكر في محله المقام قول النووي في المسئلة في المستبره وان يحسن معفو عنه لكن فانه في قول بعد نقل النسب وفيه اشكال فان  
 عبارة يعفو عنه في هذا المقام لا يخرج عن الابعاد وذلك لانه بعد ان اختار القياس في غسله اناء الوضوء فنقل عن حق الحكم بالعلم  
 واجمع بان لو كان المنفصل نجسا لم يطهر اناء لانه كان يلزم نجاسة البكر الباقية بعد المنفصل ثم يصب الماء القائل بعباسه البكر  
 وكذا ما بعده ثم قال ولو لم يصب في الجواب بان ثبوت الطهارة بعد الثانية ثابت بالاجماع فلا يمتنع ما ذكره ولا معفو عنه وهذا المخرج  
 انتهى في نقله عن المسئلة ثم قال ولا يلزم حكم بالطهارة التي لا يوجبها الاخراج منها المعفو عنه هو عبارة عن القياس وان سلم  
 سكهما لا يخلل العمل الصالح على الله ذكره في الاستنباط ان الكلام في ما قبله لانه في هذه الليلة بالقياس وعدمه لا يرفع محله  
 والنسب وهو ما وعده والله يظهر ان مراده بالعفو هنا ليس هذا المعنى الصلح بل التبرع على ان الحكم بالطهارة انما هو من قبل  
 الرخص الواردة في الشريعة لان مقتضى كلية نجاسة الماء القليل بالملاقاة هو النجاسة لكن لما كان الاثر من النجاسة هنا المخرج  
 عن الحكم عنها وحكم بالطهارة وهذا المخرج انتهى ما ذكره من بيان مراد المسئلة وهو ان الحكم لا يغير عنه وتروى المسئلة  
 لا بد من دليل بين الطهارة والعفو فقلنا في شرح الآداب اذا ذكرنا في مخرج من ما يمكن في الاخراج عادة في الرجل مع ما يظن ظاهره فيقول  
 عنه للصبر وفيه المخرج والتهلة انتهى في المسئلة في الحق على الرخصة فراجع المسئلة تفصيل لمزيد في كلام غير فانه قد سلم  
 الشاغل من غنا في غير الاستنباط فبما دام لا على تقدير القياس هل القطر الذي يتبعه الفصل الاخر على الصواب  
 يحكم عليها بالنجاسة فلا يجر على الصواب الطهارة الا بعد ذلك والماء او يحكم عليها بالطهارة فيجوز اجراء الماء في المسئلة الاخر  
 بطهارة الصواب لا يجزى لا يجزى من تلك القطرات لعدم تأثرها في تخفيفها بل يفتقر من البدن والثياب نحو ذلك فليست بالنجاسة بان دلت  
 القول بعباسه الثاني وان لو تكن تامة عندك ولكن من جهة الشهرة وبعض المؤيدوا لاحتسابها ثم على القول بالنجاسة فقلنا ان القطر  
 التي تنزل على عضو من اعضا الانسان كيد وجعل وعلى الصحوة او الساجدة وغير ذلك مما لا يقبل فيه الماء لئلا يثبت كذا في الله  
 الماء الذي يصيب على العضو مثلا للظلمة قلنا بان قد يقصر بالوجود على النجاسة ولكن اذا جاز من ذلك الماء المتقبل لما جرى  
 على الصواب في الفصل عند ظاهر صلت الطهارة وبعد ان قلنا ذلك المخرج ليس المخرج الاخر الجازي على الموضع الذي جرى عليه  
 الا قوله وان كان المخرجان مستقلا ولا ينفصل احدهما عن الآخر لا يخلو الظاهر الطاهر ما هو من النجاسة فافضل  
 قبل هذه القطر وما بقى من القطر او البليل ليس على ما يحكم بعباسه لما عرفت من كونه شيئا فاما على المظهر فاعرف  
 لو فرض ان القطر المعلق بالعضو هو الماء الذي جرى عليه من الماء في من النجاسة ولا ينجس في نجاسته وقوم ان كل جزء من تلك القطرة  
 مطهر لما يور من العضو المشغول فلا يكون هناك جزء سابق يحكم عليه بالنجاسة مدحج ما تعلق على تقدير ما كان متحديا في الله  
 المخرج وتحديد ما يور من العضو غير بعيد ان الجزء الاخير من ذلك المظهر لا ينفصل عن المظهر الذي هو على المخرج على الظاهر  
 مضافا لانه ما ذكر من التوهم انما يتصور اذا كان وضعت ذلك العضو على حيز من الماء من حيز الذي يستعمل الماء فيحقوقه  
 وانما اذا كان وضعت على كبر الاستواء وضعت ذلك العضو على سطح بحيث يفرق ويشتد في كل جانب من جوانبه ووضعت جانبها  
 حوضا ثانيا لا ينجس في الماء من شيئا من جوانبه فمقطر ذلك المظهر ورايته وهو تغير المظهر في حيزه النجس مطهر وقد انفصل  
 النجاسة وبالحيلة اذا علم ان القطر المتعلق بالعضو هو المظهر باسرها وبغيره من المظهر لم يحكم بالطهارة قبل انفصالها وكذا  
 في صورة الثلث ما اذا علم بان قد جرت على العضو قبل ذلك القطر مقدار من الماء صالح تطهيره في كل الموضع ثم كان ينقطع التعلق  
 بالعضو وبقيته في الماء العضو يحكم عليه بالطهارة ثم قال وما ذكرناه يعلم حكم تطهيره في ما تميزت بما يتوقف تطهيره على العصر  
 وذلك لا يترتب على انفصال بعض الماء المظهر من التوهم العصر هو باق على نجاسته وبعد انقطاع العصر بطهره وان ما سبق في العصر  
 المتعارف معفو عنه المخرج والاجماع كان ما سبق من البلية في موضع القطر عند تطهير العضو معفو عنه هذا ترجيح كلا  
 وبطلوه ولكن لا ينبغي عليك ان ما ذكره في كل كلامه من ان حكم تطهير التوب يعلم بالعباسه تطهيره لاعتصافه ما تميزت بها مما لا  
 يرشيه الماء لا ينجس لانه لا ينجس في كل لاف حكم القطر في الماء ويترك على عضو الانسان وما اشبهه خبره وان اول جزء من الماء الذي



اشارة الى ذلك بحيث قال لا يخرج من الصلاة ما استنجى بالثلاث الاولة الثالثة على نقي الصلح لم يمتدح لانه ايجاب الغرض عنهما  
 ولكن لا يخفى ان المتكلم بهذه الاشارة لم يمتدح نقي الصلح المخرج النوعين وذلك بما لا نقول به بل اننا نمتنع من خروج المخرج  
 واسا المقام الثاني ان عدم جواز الاستسقاء بالثلاث بالكلية هو من جهة طهارته واما من جهة نجاسته فمستوفى فان ثابته بالثلاث  
 في كل مرة فلو كان كذلك لكان من غير العبرة بل يجب في الاستسقاء تنقيح الطهارة اتماما هو الصلح وظهور الطهارة في استعماله فثابته  
 ولعله اقر بغيره من البراءة بغيره انتهى هو يدل على ان ثبوت الصلح لا يقتضي جواز الاستسقاء بل يقتضي جواز الاستسقاء  
 تذكيره لانه لو كان غايته الاطهارة كان الاذن هو تائيد كما صرح به الفقيه من ان الصلح العام الى الموت الغير الحقيقي يجب تبييضه  
 وقوله لا يتحقق البراءة بغيره هو ما احتجوا به البراءة المتبقية باستعمال غيره في الاستسقاء مما لا يرتفع فيه والقليل حصول البراءة بانها  
 فيما يتوقف على استعمال الماء فاضاعه لم يرد في هذا الاستسقاء فحصل الاستسقاء لا هو المتكلم فباعتد  
 الاستسقاء وهذا القول ظاهره ما لم يكن في الامام عن شيء بعد ما نقل من غيري وضربنا حكاية تنقيح الصلح في الصلاة في هي الطهارة  
 مع دعوى الاجماع قال وعندنا ايضا من هي في هذا التفسير بقوله وعني عن ثبوت الاستسقاء وصرح الشيخان بالطهارة انتهى القول  
 الاول صريح كلام المصنف في كلام الصلاة في عدم ذكره والارشاد للحكم عن نهاية الاحكام وبروقه في س  
 المستعمل في الاستسقاء هو البراءة بغيره فاستدركه في غير محل هو عقوباته في مع صدق فلهذا ذكر الصلح في اخرى من كتاب  
 في الواح والاشارة الى ان الصلح في غير ما صرح به العلامة في عدم الطهارة وانما هو لذكره الى الصلح وذلك لانه لا خلاف في  
 للصلاة وسكن عن وضو الجنب والموجود كذا في الناس هو صريح كلام المحقق في عدم جواز الاستسقاء في الصلاة في غير ما صرح به  
 او معصية عندنا لانه لا ينبغي حكاية هذا القول عن ابن القطان والمحقق الشيخ من حيث التوقيف مع تصريحه بوجاز  
 ازالة البحث بثمانية وثلاثة وعشرين لكانه قد قال فيها وهل الرخصة في الاستسقاء على سبيل الصلح او بمنزلة طهارته انما الظاهر  
 ومن حيث هذا القول صاحب الفقه والطهارة صاحب الرواية من حيث الاستسقاء صاحب الجواهر واخلت في التام  
 في عبارة التفسير منهم من الجواب القول بالطهارة ومنهم من غير اليه لمصلحة الصلح ولا يستحق في يدي ولا تحقيق مرادهم بل هو  
 نفقوا في بعض المحققين في ان المراد بالصلح في الاجماع على غير تنقيح لا يثبت فيقولوا الا ان يكون حكمه بالطهارة كما  
 يحكم عن بعض يكون الاختلاف في التفسير انما استبعد هذا الوجه ثم قال في تنقيح المخرج في الاجماع الاشارة في فضلا عن ذلك  
 قلت هذا الوجه متعين في كلام من صرح بالطهارة وعلله بالصلح كما عرفت مثله ذلك من المصنف في المعتبر في مسئلة طهارته  
 المختلف من الصلح الا اننا ان يكون نجاسته معصية على الاطلاق بمحضنا لا يوجب عليه تكليف من النكاحين المتفقين على التماسه  
 وهو الذي استظهره المحقق في الاشارة من الصلح كلام الاشارة والقرينة في هذا القول الطهارة في حال ان النجاسة حكم شرعي بالاجماع  
 في الجواهر ومنه نرى من ذلك الحكم الشرعي ثم ظهر في غير الحكم الشرعي من النجاسة في الحكم الشرعي الغير الاشارة الى اختلاف  
 بالغير عدل ما اجمع على كونه حكم الطهارة والنجاسة في الجبر مستحب كالتصاوة ولو قلنا بان الطهارة امر موجب لا يجب عدا النجاسة  
 ظهرت الشبهة في الامور المشبهة بالطهارة انما لا يوجب ارتفاع حكم النجاسة عن هذا الماء قلت قد اشارنا في مسئلة طهارته المختلف  
 من الصلح الى ان لا يثبت في الصلح الطهارة والنجاسة فبين احدهما انما ارادنا واعتنا وان النجاسة عبارة عن الطهارة المعصية  
 وثانيتها انما اعتنا بان عن الحكم الشرعي في غير الصلح لا يفعل كونه نجاسته معصية على القول الا اننا في صريح آية الله  
 قدرة الواقع لكن عني انما عن اجرام الحكم الشرعي على اما على القول الا اننا في صريح آية الله في صريح آية الله في صريح آية الله  
 التفسير عن نفسه هو عاقل فيقطع ما ذكره من بيان اجماع القول كونه نجاسته معصية على القول الا اننا في صريح آية الله في صريح آية الله  
 حكم شرعي بالاجماع وذلك لان المصنف من غير مقتضى القول كونه نجاسته معصية على القول الا اننا في صريح آية الله في صريح آية الله  
 هو الذي استظهره المحقق في الاشارة من الصلح كلام الاشارة والقرينة في هذا القول الطهارة في حال ان النجاسة حكم شرعي بالاجماع  
 في الجواهر ومنه نرى من ذلك الحكم الشرعي ثم ظهر في غير الحكم الشرعي من النجاسة في الحكم الشرعي الغير الاشارة الى اختلاف  
 بالغير عدل ما اجمع على كونه حكم الطهارة والنجاسة في الجبر مستحب كالتصاوة ولو قلنا بان الطهارة امر موجب لا يجب عدا النجاسة  
 ظهرت الشبهة في الامور المشبهة بالطهارة انما لا يوجب ارتفاع حكم النجاسة عن هذا الماء قلت قد اشارنا في مسئلة طهارته المختلف  
 من الصلح الى ان لا يثبت في الصلح الطهارة والنجاسة فبين احدهما انما ارادنا واعتنا وان النجاسة عبارة عن الطهارة المعصية  
 وثانيتها انما اعتنا بان عن الحكم الشرعي في غير الصلح لا يفعل كونه نجاسته معصية على القول الا اننا في صريح آية الله في صريح آية الله  
 قدرة الواقع لكن عني انما عن اجرام الحكم الشرعي على اما على القول الا اننا في صريح آية الله في صريح آية الله في صريح آية الله



كتاب الطهارة

[illegible]



وكل ما يستعمل في غسل الفقد اذا كان اكثر من الفقد لا بأس به وعلى هذا يكون مشعرا بالمطلوب من حيث لا ندم مع فرض استهلاك الماء  
 للفقد لا يغير ما يكون مشعرا بالطهارة مطلقا لئلا يكثر اذا عارضه حبس الجواهر التي التقيدها بغير احد اوصاف الثلاثة ما زاد وفيه كما كان  
 مثل عن نهاية احكام الفقد في حق طلق النساء قال في كونه ولو زاد وفيه اجنبية تنقض فتران المزاوية وفيه فلا استصحابا  
 به ويكره ان كان فاقدا بعيدا لاستصحابه فهو مجرب وجهه من المحققين وقد تدينر القليل بان الماء اكثر من الفقد بعد  
 تلحقه وفضل من غير ما يمكن تغييره ما ذكره بعضهم من اشتراط الطهارة زيادة وفيه الماء بعيدا لاستصحاب التلحقه او الطهارة فخرج  
 قال في كونه من حيث لا يشك في الرواية المذكورة انتهى على هذا يجب ما لو دعي في الجواهر على التمهيد من ان ما اعتبره من النظر  
 مع ما في من المرجح وهو غير منقطع لئلا يكثر الاكثر ثم انزعج في ذلك شيء وهو انه ذكر بعض المحققين انه يستثنى من الغير  
 الوجب لقياسه بالاستصحاب التغير في الماهية الاولى من الماء والوارد على المحل خصوصا اذا دعي قليلا بالزيادة في ان الاستصحاب على  
 لا ينفك عن هذا التغير في الفصل المجزئ التغير ووجه على الاخر فيجب وما يقع في ذلك على وجه فرضه عن ان الفصل المستثنى لكن  
 المحل في غير هذا الماء المتغير في الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 مثل هذا من حيث لا يشك في الرواية المذكورة انتهى على هذا يجب ما لو دعي في الجواهر على التمهيد من ان ما اعتبره من النظر  
 هذا ثم قال ولا يخفى ان الماء الوارد في الاستصحاب لقياسه اذا الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه  
 على المحل في غير هذا الماء المتغير في الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 الباب فيجب على الحكم بها بغير التغير في كونه فانه مخصوصا في مقارنته الاستصحابا ولا يشك ان الاستصحابا في ذلك الماء ما دام  
 الاستصحابا في كونه من خارج وعلى هذا الشرط يلحق الاستصحابا في مقارنته الاستصحابا في كونه الاستصحابا في كونه الاستصحابا في كونه  
 عليهم في السؤال ولكن الجواب يستعمل في ذلك مع ما لو اوضحه وعدم سبب المحققين القياس الخارجية فقال ان المزاوية ما هو  
 خارج عن قياسه من حيث لا يشك في الرواية المذكورة انتهى على هذا يجب ما لو دعي في الجواهر على التمهيد من ان ما اعتبره من النظر  
 الفجر وما خرج معه كالماء المتغير في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 المحقق فيكون في شرح من سفلها في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 اما عن جملته اذا وضع على الارض البقية فوضع على الثوب وعن بقية ذلك المستصحب قال في الاستصحابا في كونه الاستصحابا في كونه  
 من نفي الياسر عن الاستصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 انما هو لا ينفك عن حيث تغير في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 الغاطس من غير ان يكون من الدم ولا اجزاء الفيل للظلمة من الغذاء والادخل ان في حقيقة هذا القول انما اشعارا بالصفو  
 عن كون كان على الذكر في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 استصحب من قول السائل انما جازات في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 فكذا استازم الجواب بذلك بل لا يلزمه انما جازات عن بعضهم من ان ذكر قوله في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه  
 لا يجب بوجهها شيء وهو ان هذا الشرط كان مؤداه حقا الا ان ذكره انما هو لغير التوضيح لما عرفت من ان البحث عن  
 طهارة ما الاستصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 تنبيهها الا ان كان في غرضه من انما جازات في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 غير ما يلزمه حكم الطهارة فكذا استصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 التغير في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 الى شيء منها لا بد من كون الخارج استصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 ومن هنا يعلم ان من ذكر في الشرط هو في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه  
 لذكره في هذا الشرط لا يعرف من تحليل اعتباره في الشرط بعيدا استصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه  
 فيما نحن فيه يخرج عن كونه استصحابا في كونه الفصل التغير في كونه استصحابا لا ينفك عن الفصل التغير في كونه الفصل التغير في كونه









ثم ولا يجب الاغبارى سبيل حتى يغتسلوا فليأخذوا من ماء لا يغتسلون فيه الاغبارى من ماء غسل الماء المستعمل يتناولوه  
اسم الغسل بلا شبهة ولا يخفى خلافه من جملان وان اطلاق اسم الماء لا يقتضي استعماله يدعى استعماله بالاستعمال قد خرج عن حال  
الاسم لانه يخرج الماء من كلامه وقد علم فانكرا لآيات الدالة على الكبرياء والاختصاص الدالة على الكبرياء على كبرياءه على كبرياءه  
في طهارة كتاب الطهارة وقد ذكر العلامة في ذلك مناهج قول الماء يطهر ولا يطهر في قول علي بن القاسم في طهارة الماء المستعمل  
ثابتة هنا انتهى الرابع استدل ببق قولنا على ذلك لا يقتضي الاختصاص والبيان انما الاستدلال على الطهارة  
فانها قد اشتركت في ذلك لا على غير الأساس كما ينبغي من حيث لا يدرك على ذلك لا يقتضي الاختصاص والبيان انما الاستدلال على الطهارة  
القول بما رواه في حديثنا الذي رواه عن شهاب بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله عفا الله عنه فقال سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال  
جئت فسلمت على النبي عيسى بن مريم في الاثناء او ينفع الماء من الارض فيقع في الاثناء قلت نعم جئت فسلمت  
قال لا ليس بهذا كله ما روي عن جده ما رواه عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال  
بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو منسحب في كل ما رواه عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال  
سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال سألوا عن شهاب بن عبد الله عفا الله عنه فقال  
غسل بالماء كيف يصنع قال ينفع بغيره وكذا من خلفه وكذا من يمينه وكذا من شماله وان كان في الارض لم يغسل  
كما في القاموس وجب الازالة امره بالنسل في معنى من السؤل وهو يرجع الماء المستعمل للماء الذي يرد يغتسل به الاغبارى  
به الامر بالنفع لا استحب كما يات في قوله تعالى في الاثناء وفيها ما رواه عن علي بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
قال سئل عن الرجل يغسل بالماء في اقية او مستنقع او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض  
صاعا للماء ولا يخلطه وهو متفق كيف يصنع وهو يتفق ان يكون السباغ قد شرب منه فقال في ذلك ان كان منه نظيفة  
فليأخذ منها من الماء بيده فليضعه خلفه وكذا انما من كان من يمينه وكذا من شماله وان كان في الارض لم يغسل  
ثم سمع جده فان ذلك يجوز وان كان للوضوء غسل سمع به على رابعه راجع الى جده وان كان الماء متفقا هذا ان يجوز ولا  
اغسل من هذا وهذا فان كان في مكان واحد هو قليل لا يكفي غسل فلا يغسل من يجمع الماء فيه فان ذلك يجوز وانما الله  
ثم وهذا الحديث متكرر الاستدلال به في الواسط من النسخ بطريقين من ذلك على ابن جعفر قال وفيه ما رواه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
عن عبد الله بن الحسن وفيه ما رواه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ  
وفي الكلام اشارة الى جميع اسد القولين المذكورين في كلام بعضهم من ان المقتضى وهو نفع الارض ونفع الماء وقال المستند  
بذلك كره وموضع الاستدلال قوله تعالى عليه انتهى قال في الامام والقول ان موضع الدلالة من هذا الخبر على هذا المذهب كان لا يلو  
قوله فان خشون لا يكفي غسل باس ثلاث ختم سمع جده به فان ذلك يجوز فان ذلك يجوز فان ذلك يجوز فان ذلك يجوز فان ذلك يجوز  
به الامر من هو ما يستعمل فانه لا يفرق في المستعمل عن من قال بالمتنوع بين ان يكون من عناء ومن اعطى الماء قوله في انوه وان كان الماء  
في مكان واحد هو قليل لا يكفي غسل فلا يغسل من يجمع الماء فيه فان ذلك يجوز وانما الله وكبره لا يفرق في المستعمل عن من قال بالمتنوع بين ان يكون من عناء ومن اعطى الماء قوله في انوه وان كان الماء  
لا يكفي غسل الى لو اوردت فيه على انما لا يفرق في المستعمل عن من قال بالمتنوع بين ان يكون من عناء ومن اعطى الماء قوله في انوه وان كان الماء  
يجوز صب على ارضه فطاهر ما احتسبه على الارض على المجمع حتى اجتماعهما فانه يصب على المجمع وسألني عن المجمع فانه لا يفرق في المستعمل عن من قال بالمتنوع بين ان يكون من عناء ومن اعطى الماء قوله في انوه وان كان الماء  
ولا يفرق فيه استعماله في اول الاعضاء وفيها ما رواه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
في الماء سمع بحديث واخذ منه هذا كله وعنه ما من فانه لا يفرق في المستعمل عن من قال بالمتنوع بين ان يكون من عناء ومن اعطى الماء قوله في انوه وان كان الماء  
وليس في الخبر ما رواه في النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ انما قد خرج من النسخ  
فيه غسل الارض فطاهر الى ان هو مقتضى الضرورة من وجوب غسله او يكون الامر بالاحتياط في غسله من شغل غسل البدن تماما  
في الارض فطاهر الى ان هو مقتضى الضرورة من وجوب غسله او يكون الامر بالاحتياط في غسله من شغل غسل البدن تماما  
لما فيهما لاجل غسل النفس التمتع بها لكونه المنفرد هو البتة وبكل هذا يتضح معنى الخبر بجميع ما تقدمت من الاحتكا























أبنة فلا يقال لما ينشئ في الهواء البشري الحيض الكبار ولذا شرب منها القمح هو محتال في ما يحسد فان يكون الباقى اقل من الشرب فبانها ان يكون  
الباقى فلا ينظر الى ذلك الشيء في شدة الشك فيكون الما ما لم يراد الشربة قبله لا يشاء في الكبار في الهواء الموحش هو  
على الاقل في مثلها من غير من يحسن جعل من الشرب في البقية الشارب في الحوض يمكن الجمع بينهما بان الشرب في الحوض اشارة الى مثل  
شربة لا يلائم في غاية الامساح يكون البقية قليلا بالنسبة الى الشربة لان الاول اسم جمع كاسح بنية الضيق المذكور  
من شأنها اتصافا في الحوض فاما ما حكاه في مع من عن الازهر من ان شربة الحق اهل الله على ان سائر القمح باقية قليلا كان او كثيرا  
فانك ان المراد به ما كان قليلا او كثيرا بالنظر الى ذلك الشيء في مثل ذلك القمح كما كان اقل من النافع وما ذكره في كفت النافع انما  
هو بالنظر الى النافع ان يكون الباقى من الما في الاثارة مثلا قل من الشرب في الحوض انما هو في الحوض بما يشاء في الحوض بما يشاء  
ياشرب من غير من اعطى له القول لحد من بعض ذلك فاما ان القمح انما هو الاول لكن عرقه الشهية لحد من بعضه من الحوض بما يشاء في الحوض بما يشاء  
جميع جوان والمزاد والقبيل لحد من الكرم في جميع الحوض بما هو اعم من غيره من اعطاه والقبيل في القبيل لحد من الحوض بما يشاء في الحوض بما يشاء  
في هذا المعنى من حيرة الظواهر والفتاوى لان عدمه في هذا المجال للبحث عنه في هذا المقام كما ان التسمية بالنسبة الى غير العلم انما هو  
بالنظر الى اتحاد هذه الكمالات في ذلك سهل اما في المثال لا هم اولى من كونها ظاهرة عندنا في الكليات في الحوض في الكليات  
وقد قلنا في زفة والظواهر انهم اعلان الله للنسوة في عليهما فان حاشيت من فاعرفوا ان السوء تابع للبيان الله ياشره فان كان  
ظاهرا كان سوره ظاهرا وان كان مخفيا كان سوره مخفيا والظاهر انما فيها ذكر السورة في الكلام الا انما يسطر في ذلك ولا يتركه  
في كرسى السورة في حاشيت من زفة في ظواهر الموضع في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
انما هو في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
على ان الله يحسنه لاصل ظاهره في علم وجوده في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
ايامه وحاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
الظواهر من حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
ايضا في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
لغيره واما على ذلك لان الحاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
وبعد وجوده في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
لكن فيه انما في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
بهذه حيث قال يجوز الوضوء بفصل الشبايع وما تروا اليهم والوضوء في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
فلا بد لجامع الفرق في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
من الحاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
اولا لظهوره ولا يشترط في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
اجماع احكامنا في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
كلام السببية في شرح المسائل ان حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
الاجماع والفتوى ما خلا الكليات في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
الله عز وجل في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
الى الكليات في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
الحضرة والامر في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
لجميع ائمة الفقه في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
عن حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة  
احكام الخلاص في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة في حاشيت من زفة في ظواهر السورة







المستغسلان وتقريرا لا يستلزاما تصرفهما في الشرب الموصوفين شوطا طهره والتابع منع ومن استغسل احد كونه اقواهما احسن  
 وعند ذلك دليل القوفان قلنا ان تلك الاخبار اعمام ورويت في بيان حكم الطهر وماذا لها من حكم الطهارة والنجاسة الذي بين  
 المحدثين بالنظر اليها ما انفعتنا مع قطع النظر عن نجاسته وفيه حديثا قيل الطهارة والنجاسة في كل ما كان طهره مع  
 كسبيل نجاسته سواء كان طهرا من غير ان يكون حكم الشور من جهة نجاسته الحيوانية النجاسة الفارسة هي النجاسة فالحق انما ذكره بعبارة  
 ان لا ينجس من الهرة وغيره من الحيوان خصوصا الشباع لانهم من ملائكة الطهارة لا نجاسة لها عاينها ابا عبد الله عليه السلام ذلك جاز انما استغسل  
 فيها فانكم طهارة الحيوان على كبر الاطلاق من دون استغسلاته ونجسته . ولا يمتنع انما يدل على ذلك كون الحيوان ينسحق  
 بعد النجاسة بعد ذوالالهيون ويدل على ان المراد بالانجاس بيان طهارة الشور على كبر الاطلاق لا خصوص الطهارة الذاتية ما وقع  
 والنقص في الضمير من استغسلته وجوب النجاسة العينية على جميع ذوات الشور لا على هذا الاستثناء وكان المراد بيان طهارة  
 الذاتية محضا لا تزي في ذيل ومقتضاها وان من موصيها انما على يد عبد الله قال سئل عن طهارة الحمام فقال كل ما كان لحمه  
 ميتا من شدة وبشره عاينها بازا وصغر اصغرها فقال كل شيء من الكبريت ميتا ما يشوبه الا ان ترى في شفاؤه وما كان  
 رابته في شفاؤه وما فلا وقتا من الاضطرار لم يسل عن الحمام ففتح الجواب بوجوبه بكل ما اكل لحمه ميتا من شدة وبشره جازا  
 هذه القضية على الحكمة في جانب الاثبات ولا ينفذ منه حكم ما لا يملك لحمه وكل من اكله لحمه لم ينجس من طهارة  
 سواها والكلية الثالثة المذكورة طهارة ما كان طهرا من طهارة الشور في تلك القضية وجعلها عليها طهارة ام لا ولا  
 يمكن سؤال الاول للمذكور عند الحديث لا شدة هذا الا عن الطهارة الفعلية ولكن لما لم يكن الفاعل في الحمام مباحا في النجاسة  
 بل لا ينجس في ذلك الا ما لا يمتنع عن عبد الله لا استغسلته ما استغسل النجاسة وكيف كان الفاعل في الطهارة الثلاثة مباحا  
 للدم ولما كان الشاة مباحا في ذلك فقد كان يزعم طهارة الطهارة الفعلية بكونها عليها طهارة بغيره على طهارة الطهارة الفعلية  
 عنده عند رؤية الدم على منافعها وعلى كسبها عند رؤية طهارة عليها وانما ذكره كسبها المحققين من ان الاستثناء في هذه الاوقات  
 اعمام من حيث يكون السؤال عن الطهارة الفعلية فلو لم يكن في العلم الامكان بيان الطهارة الفعلية بعد احوال الطهارة الذاتية في  
 هذه الجوانب فلم يعمهم لم يستلزام قلنا هذه ذاتها بيان عليه كسبها في آخره وغيره من الشباع في طهارة شدة وان  
 طهارة ما يسكن منها النجاسة الحكم بالنجاسة ما لم يسبق مباشرها نجاسته واسمع العلم بما بشرها لها وقد تحقق الزيل شرعا فلا  
 مجال للافراد بالنجاسة ولا يستفاد من اختيار الشور عموما بالنسبة الى هذه الصورة ومن البين ان ذلك يجب في الحكم بطهارة سوا  
 الجملة لا يتأهل حكم الطهارة في هذه الصورة ضرورة تحقيق العلم بمباشرة النجاسة وقد تحقق الزيل فلا يجب ما ذكر من ان كسبها  
 انما طهره بطهارة شدة وطهارة الشباع فيما نحن فيه بل يزيد على هذه الجملة ونقول ان استغسلته عند رؤية الدم على ناقير الطيور و  
 الكلاب في ذيل ومقتضاها انما لا يجب فيها الغرض من ان رؤية الدم تنقض نجاسته من شدة على الرجل ان رأى الدم في منقار  
 الطير حتى يذهب عنه فان وقع فيه عليه ريشه قلنا ان رؤية كاذبة عن العلم فان بقي بعد زمان الرؤية فقد عليه من غير ان يرى  
 الدم عليه في اقام الاستغسلته مقام ما كان في ذلك الا ان ترك الاستغسلته في ذيل ومقتضاها انما لا يجب في النجاسة  
 وعندئذ بها انية وذلك بعد الغرض وذلك لانما كان الفاعل في طهارة على منقار كان للقيام مقام الاستغسلته ولا يبرح ما قلنا  
 وانما انصح في انما على الانجاس على الاطلاق قاله انما اكلت طهره فواته شرب من اياه فلا بأس من الوضوء من شورها واستغسل  
 انما انصح في ذلك فنه من قال بغيره سواهم من قال ان شرب جمل ريشه من العين لا يجوز الوضوء واقعا عابت ثم  
 وجبت وشرب جمل ريشه من احدتها يجوز لا غير لا يجوز الذي يدل على ما قلناه اجماع القدر على ان شوا طهره طاهر بقسامة  
 ثم قلنا ولا يمتنع عن النجاسة انما قلنا انما لم يكن بعض النجاسة من الطوائف والطوائف وذلك على عمومها انتهى في ما اذا صح  
 من الانجاس ان بعض المحققين استدلوا بكون النجاسة بين النجاسة من الحيوان لا يمتنع من كسبها في العلم  
 بنباسته في زمان في وجوبه لا يجب على من ان يعلم طهارة ثم قال نعم هذا حكمه في النجاسة انما يدل على ما قلنا صحيح  
 على بن جعفر الرومية قريب وقوله لا شاة في حديثه قال سئل عن الفارة والذئابة واشباهها انما قلنا انية ثم نظام الثوب  
 البصل التي قال ان كان استغسل من اذنه في فاعله والا فلا ينجس فان تولد الاستغسل على طهارة الثوب بوسنة والنصيب

# في تفسير الماء بما لا يدرك حلاله

٢٣١

بين وجود عين القياس على التوجه عند وجود دليل على أن ملائمة الحيوان المنقوص القياس الحقيقية إنما هي فعل القياس الصيغة  
على الحيوان لا من غير دعوى الحيوان لا بد من أن يكون حلالاً مستقلاً عن وجود عين القياس دون سبب دعوى دعوى  
ويجوز مستند الظاهر الذي هذا كله هو الكلام على حجة القول الأول على ما تضمنته من تحوطها في الشؤ وأما على ما تضمنته من  
دعوى كراهة فلا ختام ويجوز القياس على في الجلال وقد استقاموا كونه سبباً للكره من وجوه كثيرة منها أن القياس خصوصاً  
مع وجوب اللع من عرف الأهل الجلال لا يفتقر غالباً من اتصال الحق بالشؤ وصفاً إلى نسبة القول بالكره كراهة إلا أن اتصال الشؤ  
بالإجماع **قولهم** وأكل الحيف مع كل موضع الملافة من عين القياس **التعبد بالخطو** أجمع إلى ما قبله أعني الجلال و  
بحر جميع فاذكر في الجلال هنا **قولهم** وبغير الماء يكون الحيوان الذي النفس الشؤ بدون ما لا ينصرف **قولهم** في كلام غير  
واحد غير النفس الشؤ بالكره لا يخرج من عرف وقد جمل منهم تعبداً لمخرج بقية ودفع احترازاً عما يخرج برشح كما في التمثل  
وإنما كان نظراً لا قبل أن لا يكون الحرج هو الفرق بلزوم كون الحرج بلوغه وقوة وإن ذكر في كلام من ذكر إنما هو لتوضيح قال  
في الصالح النفس المتم بقر سألت نفسي وفي الحديث ما ليس له نفس ما قلناه فإنه لا يقبل الماء إذا مات في التمسك فإنه لا يقبل الماء  
المبرق من الدم نفس لأن النفس التي اسم لجملة الحيوان قالها بالدم انتهى وهو ينبغي عن كون اسم النفس مجازاً في الدم وهذا هو الكلام  
في موضوعها وأما الكلام في الحكم فهو أنه قال في كون الحكم بعبارة الميتة من ذي النفس بعبارة القليل بموضع وفاق انتهى **قولهم**  
وما لا يدرك الطرف من الدم لا يقبل الماء **وقيل** يقبله وهو لا يحيط **قال** في المذهب بما لا يدرك الطرف من الدم القليل لأنه لا يكاد  
يكفي الطرف فأن الشؤ على أن من وقع تحت البصر عليه وذكر انتهى حاصله أنه ما يحتاج ادراكه في ذاته النظر والقول بنفس  
الماء بذلك هو التمسك بين الاستقامة لا ينكر دعوى الإجماع معها كما في الجواهر وهو لا قوى لا تراه قليل لأنه في عبارة ففهم  
وهذا من فزع انفعال القليل بإلقاء القياس هو حجة **قال** في هذا وحده القليل ما ينقص عن الكثرة قد استدل به وذلك بحسب  
بكل قياسات يحصل فيها قليلية كانت ولو كانت في ذاتها أو لا تتقبل إلا ما لا يمكن الفرق عن مثل رؤس الأبر من الدم وغيره فانه  
معصوم عنه لا يمكن الفرق عن انتهى عبارة وكما في ذلك محتسب بالدم كونه عطف غيره عليه فحكمة القياس عن القول ليستطير  
عن المسألة الظاهر أنه الاعتناء بالكره ثمان التحليل الذي ذكره الشيخ من عند تبين الاحتراز في وضع الضميمة وحكم عن الاستبصار  
اقصاؤه على الدم ولعل كلام المصنف في نقله قوله هناك وفيما استدركه صحيحه على تركه جعفر عن أبيه في نسخة قال سئل عن  
جعل ما حفظه من الدم فضلاً عن سائر أفاضل ما شرب من صلب الوضوء فقال إن لم يكن يحفظه يستبين في الماء فلا بأس أن كان شيئاً  
يقينا فلا توشك من وقوفه في الكثرة أن الشؤ أن كان قد عرف بقوله فاضلاً فانه من حلاله أصابة الماء وقد نفى عنه البأس فيلزم  
بنيان كون الدم الموضوع الوضوء المذكور وأنت خير من أن لفظاً لا ماء حقيقة في الظن **الذي** هو الحيوان الماء جاز في الماء الذي  
هو الحيوان وحل اللقطة على الضم الذي عني بقره الأصح القرينة فكان القرينة عند المستدل هو كون شأن على ترك جعفر أجل من أن  
يسئل عن جواز الوضوء بالماء بجواز أصابة القياس الماء ويقتضيه بعد تسليم كون مثل ذلك قرينة أن أصابة الماء ما لا بأس به وقد  
مفترق بين أصابة الماء داخل الماء أو استقر في الماء وبين أصابة الماء لغير محل بل لا بأس بالكلية فإذا علموا بما لا بأس به  
الدم الماء وقد بين ذلك داخل الماء أو هو محل بل لا بأس به وبين خارجه الخارج عن محل الاستبراء كان المقام من قبل المشبهة بالحيوان  
ومع الشؤ أن يحكم كما في حق الشؤ على أن لا ينافي المشبهة بالحيوان بالخارج مع جوابه في البأس عن الوضوء من ذلك الماء لما  
نصر في حكم من أن إذا كان أحد طرفي العلم أو الجملة مبطلين والآخر غير مبطلين عدلت الشهادة باعتبارها بالنسبة إلى الثاني لمخرج  
الأول عن عنوان المكلف قطعاً عند بر طينين هذا هو الجواز الأول من كتاب فذائع الأحكام  
ويتلو الكلام في الجواز الثاني في الكراهة الماء شربة إذا ما الله تعالى  
قوله والركن الثاني تمت إلى حركه

في المذهب بما لا يدرك حلاله









[illegible]

في موجيا الوضوء

[illegible]



كَلَامُ اللَّهِ

[illegible]

## فروع حيا الوضوء

والرعي بين الناس بالعرف الساع على غير فحواله المقصود نكح في القاطح وقاية القاموس من ترصه والقاهر من الوضوء  
 والوضوء ما هو عليه الرطوبات الناشئة والها السائلة من المصير في ذلك من كون اليوم شيئا خاصا من أجل الخبايا بالنسبة إلى النكاح  
 وما نه الواسع من العنق مسند على الفضل قال سهل المامون الرضا عن بعض الاشيا في ذلك كذا يطول ولا ينقص الوضوء الا  
 غايط او بول او دم او اجابة واما سائده الصلوة في عهدهم في كل وقت في وجوب العمل عن الرضا قال عليه الصلوة في البول والغائط لا يكره  
 وادو من الجفاف من الوضوء لكثرة ومثقفه وحجته غير اذنه منهم ولا شهوة ولا يكره ان يكون الا بالاستئذان منهم والاكمل في حكمه  
 في كل الاوقات في هذه الاخبار انما طوسية بعض الوضوء بعض الاشيا المذكورة مع وان غلب الخرج المخصوص فان قلت ان الاخبار  
 المذكورة وان كانت مطلقا في كل حال لا انها في الحقيقة مقيدة لان المتبادر منها الحكم الاضطراري انما هو الفرق الشايع المتعارف وليس  
 هو الاخر من المتعارف وهو ان لا يجب اخاؤه فيها اذ ليس فيها عوي قوي قلت قد اجب عن ذلك ولا يان هذه التهمة ليست نذرا لخطا  
 بل هي نذرة وجوب فاعلم انما للشك من عاقلة في كل وقت من البول والغائط على نحوهما من غير السبيلين وثانيا بان تولدت هذه الاخبار  
 على المختار لوجوب ان لا يحكم بان شفا عن ختم من خلق عز وجل على المشاكر من ان المتبادر من ان شفا عن ختم من خلق عز وجل على المشاكر  
 وكذلك في المنيح والمسوح وما شافاها بل لا يفي من بعض القضايا لا غنيا وعلا لان اعتباره في خروج من غير السبيلين لا يخرج من  
 كونه فرقا نادرا بالنسبة للعامة الناس بل يعم ان يحكم بها شفا عن ختم من خلق عز وجل على المشاكر من ان المتبادر من ان شفا عن ختم من خلق عز وجل على المشاكر  
 الاكل من كان خلفه في المتعارف من الوجوه ومثل ذلك بما لا يلزم من لادنه خيرة بالصناعة هذا والقولان تحسنا هذا الجواب  
 هو ان العلم بدخول شيء من الاقدام النادرة تحت عنوان مطلق لا يقتضي افراده في كل وقت من خروج من غير السبيلين الا في كل حال  
 الشامل للخرج في رفع حكم الاضطرار الى الاقدام الشايع يخرج على الضرر انما يجري على المتابع ولهذا قاعدة تغيبه عنه عليها  
 المحققون في الاسوال في بعض ما في المقام اطلاق فتاوى القضاة ومقتضى اجزاء الفتنه طرحت عن فقر الرضا في الفصل بولنا  
 ما يجب عليك في خروج اعادة الوضوء كما في وجوب ما يدا في اخر هو كون نجاسة الغائط الخارج عن غير السبيلين الا في كل حال  
 وان الخلاف في غلب الاغتيا وعنه خصوص بعض الوضوء ثم انزل استدلال على هذا القول بما عاين من العمل من الحسني الصريح عن علي بن  
 الرضا انما وجب الوضوء ما يخرج من الطرفين خاصة من النوم بين الاشيا لان الطرفين من اطراف النجاسة من نفسه لا من غيرها فادو  
 بالظاهرة عنه ما يبيدهم تلك النجاسة من انفسهم قال بعض المحققين في فقره لا استدلال بان هذه الرقابة الشريفة وان كانت  
 مشقة على فقهان ذلك صلح مستند لقول الله في قوله انما وجب الوضوء ما يخرج من الطرفين خاصة من النوم بين الاشيا لان الطرفين من اطراف النجاسة من نفسه لا من غيرها فادو  
 لما تقدم عن شافع الذي في قوله ان الطرفين من اطراف النجاسة من الطرفين الا انما يصيب القبا من نفسه لا من غيرها فادو  
 ظاهرا ان لو كان لم يربط ان يصيب القبا من نفسه من كان الخنا من مناسباتها فاصح دليل لان اعتبر غير البسعي لا اعتبار  
 او ان لا اذا طس على هو الله يخرج من المناخر فاما الذين لا اعتبارا فلا يثبت الطريق على المخرج قال في قوله فادو بالوضوء عنه ما يبيدهم  
 تلك القبا من انفسهم فادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 اليها في قوله انما لا يمكن ان يثبت القبا من المناخر فادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 بهذا فتبين اطلاق ما دل على اعتبار الوضوء عند خروج البول والغائط بالاختيار المستقيمة في الاطراف ما يخرج من الطرفين ومعلوم  
 ان الرضا فيهما الحزبان المهملان البليغين انما ادوا في الشريعة في الصلوة عن زكاة قال قلت لا يصح من وابي عبد الله ع  
 بعض الوضوء فقال لا ما يخرج من طرفيك الا على اليد واليد المذكورة منها ما عاين من الرضا في الفصل عن ابي عبد الله ع قال ليس ينقص  
 الوضوء الا ما يخرج من طرفيك الا على اليد واليد المذكورة منها ما عاين من الرضا في الفصل عن ابي عبد الله ع قال ليس ينقص  
 الذموس من سبيلين ذكره في قوله وادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 كل ما استدل على وضوءه في قوله انما لا يمكن ان يثبت القبا من المناخر فادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 في الاكل او بالظاهر وعلى التقديرين لا يكره القولان في قوله فادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 فقد عرفت فتشاهرا في حجة القول السابق وهو انما لا يمكن ان يثبت القبا من المناخر فادو صلح مستند لما اختاره والظاهر من بين فقرات الرضا في هذه الامور ولا يخفى طريق ارجاع الباقية  
 التقيد بالاختيار المذكور في التقيد فلا يجب فيها ولا يكره الا من اعني ما في التقيد المذكور في حجة من مذكور ولا يتوهم انه لاحاجة

في حجة من مذكور ولا يتوهم انه لاحاجة

لا المهمولان للنفوس كان نظر الله في غاية الفصل ثلاث لا ينقض الوضوء الا ما ذكرنا ونوم وجوبا بطلان جعل  
 على القيد هو قوله لم ينقض الوضوء الا ما ذكرنا من طرفه لا اسفلين لا ما ذكرنا اذا كانا مثلالا على الحكم الوضوء  
 لا يجري في جعل المطلق على القيد كما في مثل اصله السج وحل الله سبع التسليم وثانيا باننا قد بينا في الاصول ان القيد من وجهي الغالب  
 خرج عن القيد بل قد تكون هذه الاختصاصات غير ذاتية بل هي ما جعلنا مطلقا من جهة خصوص القيد والقطع بمراتب القيد عجزا  
 الغالب وثالثا ان المراد بالخرج من الطرفين عنوانا للذات فليجوز الحكم ويؤيد هذا وانما دون عنوان وقد ورد في الاصول ان  
 المشق وما بمنزلة قايض عنوانا للذات فلا يترتب الحكم الاعليها فصح بموافق زمان الحكم زمان المشق كما في قوله ان الزاوية والاول  
 فالجواب اكل واحد منهما ما تدرج في حكم الجواب انما يتبع على الذات وسجل الزاوية والزاوية عنوانا لهذا ولا يكون الجواب محال  
 التلخيص اننا قلنا بعد انقضائه فالمراد بالذات انما هو ما في شأن الاختصاص بالخرج من الطرفين لا اسفلين ويؤيد ذلك  
 هذا هو المراد ان الدم المخصص اذا خرج من ثقب من القطر من رويض غير وجه الوضوء فالثان المخصص في القيد والي والفرع  
 ونحو ذلك على ما هو قهرا لظاهر كما يشهد بذلك قول الشافعي في رواية ابن عمر بعد ان سئل عن الزنا في النجاسة من كل دم على  
 ليس من هذا وضوء انما الوضوء من غير ذلك الذين اثم الله سبحانه عليه وشأنه في ذلك غير ما لم يزل انما في الزنا ما مع كراهة وضوء  
 في الفصل في بعضها الى المخرج من كراهة وضوء بالقطع بان المراد بالمخرج من ذلك الاختصاص انما هو في القيد غير البول والغائط و  
 الوجه لان المراد في قوله من هذه النجاسة وهو ما خرج منها من غير الوضع المشاورة في وقت النجاسة المذكورة في رواية ابن هلال  
 فان شاعرا بالعبادة فينبغي ان ينفذ الزنا في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 يخرج من الزنا في النجاسة انما هو في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 ان من يخرج النجاسة من انما هو في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 ينقض الوضوء الا ما ذكرنا من طرفه لا اسفلين انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 انتهى في الظاهر ان المراد بالذات انما هو ما في شأن الاختصاص بالخرج من الطرفين لا اسفلين ويؤيد ذلك  
 الظاهر بالما مع وجوده وانما لا يتناول في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 في المشارع والمعادن الا ما ذكرنا من طرفه لا اسفلين انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 لا يبيح المني وانما هو في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 الممنوعين في الظاهر انما هو في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 الاخبار المشتملة على النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 الطبيب الذي اعتمد المخرج من النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 وقال ايضا قد يقال ان ذلك ليس من النجاسة لان المراد اصل المخرج فغيره على الدارج على ان قوله الذين اثم الله  
 آه وصفه لظرفين العاديين المتعارفين لان الحكم قد يتعلق على المخرج اذا غطا المضاف للوكو هو العهد فلا خلاف ان ما اعتد  
 من غير الطبيب في القول الزايع ما مضى من قول الشافعي في هذا الغائط والبول فان خرجا من غير التسليل من مخرج او غيره فان خرجا من  
 موضع في البلاء دون المني فغسل الوضوء ولو قهره او ما احسنه من كراهة الغائط وما ذكرنا من الاختصاص الغائط ينقض الوضوء في ذلك  
 ذلك لا يلزم ما فوق المني لان ذلك لا يترتب غائضا انتهى ولا يخفى ان المراد الاقل من جهة النجاسة عواذها والاختصاص على كراهة  
 سابقا ما يشهد ان ما فوق المني لا يترتب غائضا فغسل الوضوء على ما مضى من كراهة الغائط والبول وانما الغائط اسم  
 الطهر من كراهة الغائط والبول فغسل الوضوء على ما مضى من كراهة الغائط والبول وانما الغائط اسم  
 الاسم لا اعتبار المخرج في فقهية والنجاسة في الفقه الحق في الذين قد جاز عن الكمال المتزيان عن غير الشريعة انما هي في غائضا  
 كبره نداء من النجاسة الى كراهة غسله في النجاسة الكبرية لان الحكم في النجاسة انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة  
 وانما هو من البول وليس له وضوء المخرج في المني او في ما اعلاها من النجاسة بغيره فغسل الوضوء في قوله بل يخرج المني  
 كبره نداء من النجاسة وسيرويه بغيره او بغيره في ذلك غائضا لمرده غير ما مضى من كراهة الغائط والبول وانما الغائط اسم

لا يخرج من النجاسة الا ما ذكرنا من طرفه لا اسفلين

انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة

انما هو وضوء حاله وما مضى هذا هذا قول المخرج من بعد من الله الخيرة

## في وجبا الوضوء

يخرج من تحتها ولا مرهله انتهى لا يفتي انه تكلف عبدي عن كلام الشيخة وعول قد يتحقق هذا التوضيح عند قول الشيخ مع قول ابن  
 ابي بصير في تفسيره لافعال ثلثة انتهى اهـ وان اردنا بالافعال ثلثة افعالنا لعلنا لا نحقق بها الاعتقاد على قول واحد ما خرج به  
 لك حيث قال ويقتضي الاعتقاد بالخروج من مرتبة من فنعرض ان الثاني انتهى حكاية في كشف الشامخ عن وضو الجناح ايضا والظاهر  
 اعتقاد كون المرتبة متواليين فنعرض في الثالث كما مرح به بعض من نقل عن وضو الجناح قد حكى في جامع المقاصد لهذا القول  
 من دون تصريح باسم القائل فقال اعتبر بعضهم في معنى قوله مشاخره في الخارج من مرتبة متواليين حيث ثبت التخص في الثالث  
 انتهى كان مستند هذا القول بمقتضى القوي الثاني وقياسه على العادة في التحريك ووجه في ذلك بان تعديه بالمرتبة يجهل وقياسه  
 على المحض فاسد ثانياً لما حكاه في كشف الشامخ عن الماخر من ان الاخرية بالتخصي بالمرتبة مع عدم طاول الفصل وحل عند ان قال  
 سبب ذلك في التخصي بان الثاني لخال قوي لهذا القول الثاني انتهى لم يقل لهذا القول مستند فيمكن ان يكون مستند الرجوع الى  
 المعروف وقيل صدق ما يحكم باصل العرف بل يثبت من القائل في غير عليه بالخروج من مرتبة من ذلك مضاعفا لا ما يجرى على المعنى  
 جريان حكم العرف فيها لما سطر من عقد وقيل لفظا المشتق من ذلك الحكم ثالثاً ما ذكره في جامع المقاصد فانه بعد ذلك القول  
 الثالث بقوله في معنى قوله من ذلك العرف في لفظه قال ولو اعتبر فيه مثلاً الاسم عليه عرفان غيرتين عند كان وجهاً لان الحقيقة  
 الشرعية اذا تفرقت في الوجود سبب الى العرفية ولكن هذا الكفاءة المحض للباطع على عدم اشتراط ما زاد على المرتبة فيخرج من ان يثبت  
 على التخصي انتهى جزم به في ذلك حيث قال للوجه في الاعتقاد الى العرف لانه الحكم في مثل انتهى ووجه حسن الجواهر في قول هذا القول  
 بان الرجوع في لفظا المشتق الى العرف مع عدم وجوده في ذلك الحكم غلطاً هو الوجه في الجاهلية حيث قال ولعل الاحوال لا تخلو  
 في تحقيق المعنى العرفي وان كان عكس العرف في تحديد ما خرج اولاً في ذلك كما يؤخذ التكرار في تحقيقه ويخذ عكساً لا لفظاً مدة طويلاً وان يكون  
 الخارج قدما معتدلاً به ونحو ذلك فاما ملخص هذا انتهى الثالث ان مقتضى كلام العلامة في القواعد هو كون حكم التخصي حكم البول والمحافظة  
 مع اختيار القول بالمشهور فيما قال به الرجوع ايضا لانه قال لا يوجب البول وضو يخرج البول والمحافظة والرجوع من العادة ومن غير مع اختيار  
 اي الشخص كما في كشف الشامخ وزاد قوله انما السبب في ذلك هو عكس الاول كان بعد المصلحة او فوقها فهو التصريح بما لا يملكه الوضوء  
 وما في بعضها من التخصي بالخروج من الاسفلين ومن الذريرة الذي كفي على القائل انتهى بمقتضى كلام ابن ابي عمير في التلويح هو  
 قيام الفرق بين الرجوع وبينها لانه مع تصحيحه بعد اختصاص بعض البول والمحافظة في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول والمحافظة  
 سواء خرج من الموضع المعتاد او خرج من ذلك الموضع قال والرجوع الخارج من الذريرة بل وغيره من غير انما بان بجمع الصوت او في الرجوع  
 فاما غير ذلك من الخارج من غير الذريرة فافترج للذريرة قبلها او في البطن او في موضع مشكوك فيها غير متيقن فلا يقتضي ذلك  
 الوضوء انتهى بمقتضى كلام الشيخة ايضا هو قيام الفرق بين الرجوع وبينها لكن على وجه اخر لانه قال في قوله وجب الوضوء لآخر البول  
 والمحافظة والرجوع وقال في قوله وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 بعض الوضوء لقوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 لان ذلك لا يوجب انما انتهى كان الظاهر من ذلك التلويح الاول ما هو الخارج من الموضع الطبيعي المشتق لانه الشايع المتعارف مضافاً  
 الى ان قوله في قوله وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 المتعارف والتخصي المذكور في فصل من ذلك الرجوع الخارج من الموضع الطبيعي ناقض في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 بين الخارج من دون العدة وبين الخارج من الموضع الخارج من الموضع المذكور في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 وغير ذلك وذلك لانه ذكر في الفروع الاول من فروع وجب الوضوء لآخر البول والمحافظة من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 التخصي وقال وذكر في سوا الفروع الاول من فروع وجب الوضوء لآخر البول والمحافظة من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 لانه يستعمل في الموضع المذكور في الفروع الاول من فروع وجب الوضوء لآخر البول والمحافظة من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 والمحافظة ناقضا مطلقاً واما الرجوع في غير تخصيص لانه انما كان خارجاً من مثل الموضع المذكور في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 من غير ما قيل في شكل العبادات اخرى بعض افعال الرجوع متشابهة للبول في الموضع المذكور في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة  
 لادوية في الاشكال هو انما كان غيرهما مما لا يستعمل في الموضع المذكور في قوله تعالى وجب الوضوء لآخر البول اذا خرج من غير التلويح من غير انما بان بجمع موضع في البطن دون العدة



فموجباً الوضوء

[illegible]

بما هو من الاستدلال على استلزام التمسك بقوله في محبة زكاة المذكورة في مقام بيان التواضع التوسعة في هذا العقل لكل التوسعة  
 يكون كما ان شمع الفتوة وغاية ما يمكن توجيها لا استدلال بان يقال ان التوسعة لا تقل استعمالها في سعة التوسعة وهذا لا يمنع لاجل  
 في هذا العقل غايته ولكل التوسعة الثالثة قد استعملت في التوسعة فاستعملت في سماع الفتوة على هذا المصير والاعتقاد وقد التمس  
 مثلاً من تنبيه لا فرق في كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 وقد كان انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 يقول اذا انتم التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 لا يمنع من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 ان هذه التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 بمؤيد من جهة رد انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 استدلالاً للتوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 من جهة رد انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 فانيها ان تلك التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 والفتوة وقرولاً في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 معتر من خلافه قال شلت بالفتوة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 لا يمنع من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 حدث فاضلاً للتوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 ثم استدلالاً في هذه التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 حجة في هذه المسئلة انتهى قوله في شرح المسائل الناضرة عند ان التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 ما لا يلائم في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 والتوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 وقال لافاضل العقل يقتضيه التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 انما لا يتصور في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 قال في رد انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 قال في رد انتفاضه من كون التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 فاما الذي يدعى ان هذه التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 الواسع الفاضل والموسوع والموسوع في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 المذكور مما يوجب التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 المرض المذكور مما يوجب التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 انما لا يتصور في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 لا التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 يوجب لا يوجب في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 يوجب لا يوجب في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة  
 واما انما لا يتصور في التوسعة فاضلاً للتوسعة من حيث ان التوسعة من القيام والفتوة والافتقار والاجتماع وحسن الفتوة





## كتاب الطهارة

[illegible]



وان كان لا حول حقيقة الغرض والاخرى حقيقة في الوجوه الا انها متماثلان من الجوانب والراعية السواى لتمامها الاحتمال حقيقة فيشكل  
جلها على المعنى الاسفل كما هو متعارف على جميع الناس وقد اشار الى هذا المعنى الذي هو هذا كما ذكره في المتن بعد دفع  
الجدع عن القول باستحقاق ترك الاستسقاء والاستسقاء من مقاييد رواية محمد بن اسمعيل قال قلت على الزمان وفي منزله كيف  
مستقبل القبلة والجواب عن الاول ان هذا لا يراد لا تجبر على الصلوة ولا على المناظرين لان الصلوة عند الاولين عبارة عن غير  
الموقوف عليه وهو ولا يفرطون فيه كون الزمان اما متين عدوا لا واما الاخرى فانهم يرون ان الشجر جارية لصنع السند  
وعن الثاني ان اقران الخبز بالبركة لا يوجب من عليك على الغرض من مقتضى من خصوصاً مع عدم انحصار الدليل فيما  
اشتمل على اقران بل كونه كرواية الفقيه رواية الهاشمي وينبغي ما قلناه من ضعف الاحتجاج عن الثالث ان مؤدى الحسن المذكور  
لا ينافي في الاستقبال لان ترتيب المصنف على الاعتراف الثاني عن مستقبل لا غير ما لا ينافي ويجوز الاحتجاج عند الذكر فلا يصلح  
للاختصاص المفسر بالثمة بل يقولون ان تلك الاحتجاجات لا تخرج من كون المراد ما بحثه المذكور وهو الوجوه عن الرابع  
ان كون كثرة استعمال التواتر في الكلام استعمال الا وانهما التذم حيث سمع الدليل بل من انطى الحقيقة الى المعنى الجاهل ممنوع  
كما فصلنا المعاني في كتابنا السابق البشري وعن الخامس ان معنى ما رواه محمد بن اسمعيل ان الكفين عبارة عن غزبت الخلاء لا  
على حقيقة التي بعد عليها المفضل لان الكيفية الغلبة يقال على الخطية وعلى كل سائر ما سمي بدنياً لا كيفية لا نية المفضل  
في حال اكتشافه عن غيره واطرافه احياناً على الحقيقة من باب الجاهل فاعلم ان اسم الكل على الجرح ونقول ان كون بيت الخلاء احياناً  
مستقبل القبلة لا يستلزم كون المقصد مستقبلاً سلكنا لكن ذلك لا يستلزم كون الشبانة ولا ظهور من سلكنا ولكن نقول  
ان هذه الرواية متعارفة بالاجماع الموقوف على الاحتجاج الكثرة وهي حدها غير صالحة لمقاومة تلك الاعتقادات بعضها بعض  
واختبارها بالبرهان وقايد هاتما هو الموقوف على كون ذلك صحيحاً وانهم منزهون من ان يكاد يرجع خصوصاً عند كون  
الحكم بالوجوه انما هو من غيرهم وانهم لا يوجبون فيهم ما لا يكون له امر ولا يكون له ما فيه ولا يوجبون له امر ولا يوجبون  
القول الثالث لرافق على كراهة كل ما تم من ان يكون الثالث استناداً الى رواية الحسين بن زيد اذا سلم الغائط فقبل  
القبلة وجع بينهما وبين رواية محمد بن اسمعيل المتقدمة على رواية كيفية مستقبل القبلة في الرواية الاولى على  
الاستصحاب الضعيف منها واقتصر على الغائط لكون المذكور في ذلك استقاماً لا استصحاباً بالاعتناء من الرواية الثانية كما نرى  
كان مستحباً في الامين لم يذكره في الرواية ولكن يتبع ما ترويه من جهة القول الاول بحتم القول الرابع ما ذكره العلامة مرة  
ولقد يقولون انهم لا يباروا محمد بن اسمعيل قال قلت على مستقبل القبلة في منزله كيف مستقبل القبلة ولا لا اصل  
الجواز ثم قال الجواب عن الاول ان ذلك لا يدل على انه كان يجلس عليه وسلم ذلك لانه ان يكون قد انتقل اليه الملك على  
هذه الحالة وكان يجرع عند علمه عن الثالث ان الاسفل يبطل مع قيام الدليل انتهى هذا الدليل الذي ذكره العلامة مرة  
لسايرة على تقدير قيامه انما هو اثبات بعض مدعايه وهو الجواز في البنيان وانما كون ذلك في ضمن الكراهة فلا ينافي منه  
وكلما كان في جانب الحرمة في الضمان لكون الكراهة اعم منه هذا على ما دل على انه على مستقبل الاستسقاء والاستسقاء يطلق  
الا انه قد يروى في رواية محمد بن اسمعيل المذكور هذا واستدل بعضهم بقول المصنف في رواية محمد بن اسمعيل في الصحيح دخلت على علي بن  
الاستسقاء في الرواية الثانية والاثبات في الثاني بالاسفل وضعنا ذلك في المتن مع قوله محمد بن اسمعيل في الصحيح دخلت على علي بن  
الرواية وفي منزله كيف مستقبل ونظمتها في الاحتجاج مع الدليلات كقولنا لا تستعمل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل  
الوجه ولا تستدبرها بغير هذا الوجه في التوجيه عليها الاول انه ذكر العادة التي يجب الاحتجاج بها في موضع قد جرى على الاستقبال والا  
ستدبار وانما هذا لا يجوز ان يكون قد دل على ذلك لكونه لا يوجب على الاحتجاج عن مستقبل وقيل عليه نعم ان لم يكن له ذلك  
ويجوز له عدمه لا غير فيقول لا غير فان لم يكن له غير جاز الفقيه في المتن وهو في قوله ولا تستقبل الاشارة في شرح مثل كلام  
العادة ما لفظه ومباشرة الى دفع الاحتجاج الجواز بما وجدته في الرواية من كيفية مستقبل القبلة وقال رسول الله في خبر  
عمر بن جميع من لم يجد القبلة لم يذكرها فحرف عنها احلالاً للقبلة وبطلانها لم يبق من قبلة في بغيره انتهى قولنا هذا  
الحديث لا يدل على الوجوه ولا يوجب قاله في غير حديثه في الحديث بما اذا عرفت ان معنى الاستسقاء والاستسقاء من الاحتجاج

فإن حكما من القل

المتقدمة الثالثة ان الظاهر كما استظهر جملته من الاستحقاق كما الاستقبال والاستقبال بالبرهان كما في بقايد في الاول  
 ثانيا في الثالث كما هو المتعارف من مثل الناس والنبات والحيوان والاستقبال بالبرهان كما في بقايد في الاول  
 الاستقبال بمحاذات القوة العلية كما في اولها من استقبالها بمحاذات القوة العلية والكل اهتدوا في ذلك  
 البعض من جهة القوة العلية كما في قوله تعالى انهم كانوا لا يستقبلون الفرج دون الوجه البدين فمن كان استقباله مقصورا  
 عنها لم يكن عليه كما قال لعل وجهه هو الوجه من استقبال القلب بكونه وفاضل عنه مقصود البقاء وبعض الاستقبال من جهة  
 ان يكون الشئ او فريضة او قلبا ثم اعرضه بقوله ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الحال لا لان الالف لا ذكر اخبرنا الله عن استقباله بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 بقاءه وانه غير من عباده لا في القوة العلية ثم ذكر من بعض المتقدمين ان الالف الجارية لا يجوز استقبالها من الشئ والغريب  
 القلب كما في ظاهره لا في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 ليعبد من الاستقبال كما استبداد ثم قال هو استبدال صفة ما لا فاقصود الا ان من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 لا في الشئ كما استقبل عليه كما في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الشئ في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الامر بالشرق والغروب من قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 من المخرجه في وجه الاستقبال كما في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 التل والذكر اهتدوا في ذلك من استقباله بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 على امره في وجه الاستقبال كما في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 حكم ما دل على ان من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 وقد اخبرنا الله في الاستقبال والاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 حقوقا وشيئا مما في الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الوجه الفاضل والاسم استعماله فقال الظاهر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 وعلا عليه في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 فالله اعلم ولا اخبرنا الله في الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 على من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 بالقلب وما يخرج من القلب من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الظاهر كما في قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 ظهر ما في الغام من قوله تعالى ومنه من يتلو كبر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 بالذات الجارية في وجه الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 ثم لا مضايق من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 والاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 والاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 الجمل من ذلك الظاهر ما في الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا  
 غير ما هو في هذا الظاهر من الاستقبال بالقاء ان الواو منها حرف واو لا يكون مستقبلا في هذا





# كتاب الطهارة

الكلية على المرتبة عليه كان متجه زمانه مؤلفا لبيان الحكم الوضع كذا الحسن المذكورة ايضا سورة مكية هذا كذا في كتاب  
 تيميم الا من سقى بالبول اذ ذكره من صلواته الفاء من العيون والاضطراب لا اثر له في مثل تخفيف الغسالة لان على تقدير حصول  
 الشفاء بالثر العين يكون من قبيل الطهر لان الفرع من اجل التماسد الاستبراء كاهو مقتضى وقوعه على ما من التوالى بقوله  
 الا سقيناه حذفا لا يجمع ان يغسلنا تخفيف الغسالة الرابع ملحق التمسك برعن العلامة من رواية عبد القادر بن بكر قال قلت  
 عبد الله بن الوليد بن الوليد لا يكون عنده الماء فجمع ذكره بالباطل قال كثير بن ابي بكر لا يجزئ ان الظاهر ان الماء لا يرفع هو كون الماء  
 بمنزلة الذرة في عكس سائر الغسالة من غير الا لا يغفر لك من احكام الطهارة من احكام الاستسقاء البين عن الوسائل من رواية زناد  
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن القاسم بن ابي ابيهم وكانت لا تستطيع ان تسقي بالماء انها ان استسقى اغسل بها  
 وضعت ان توضع من خارج وتشفه بقطر او عرق قال نعم تسقى من داخل بقطر او عرق الحديث واجبات ظاهر اثره انما  
 هو غسل ظاهر الفرج وتشفيت اطر من العلوان الداخل لا يجزئ غسله فلا دلالة على المطلوب اللهم الا ان يقال ان الراد من  
 الداخل انما هو ما يظهر عند قوتها للفقير فيجب غسله من القدره لكونه من الظاهر لكل خبير بان خلاف ظاهر اللفظ فالجواب  
 من جميع ما ذكرنا هو بطلان الادلة التي استدلوا بها على وجوب تخفيف ذلك للزاد بالادلة الظاهرة بالامر بالفضل والمجوز كجواب  
 ويخالف ذلك انما هو بطلان الظاهر ولا مجال للمحران قاعدة للثبوت في المقدمة المركبة لاداء علم ان المضمون هو الوضوء الذي للمقدمة  
 بايجاد محو عنها وذلك لا يتلوا يحصل الفرض المضمون بل لا يقدمه عند ايجاد بعضها وقد علم ان الفرض من ذلك المقدمة مضمون الجواب  
 في المقدمة **قول** وقال لا يجزئ مثلا ما على الحجج في السلسلة قوله ان احكامها ما ذكره المصنف وقد وقع ذكره من كتاب احكامنا مثل  
 هذه العبارة بتفاوت ليس يقال في المقدمة بغيره كذا استدل من البول ثم غسل موضع خوصه من وادع ما يجزئ لها من البول  
 ان يغسل موضع خوصه بالماء بمثل اعليه من انتهى فقره على ذلك في التهذيب قال في حذو كذا استدل من البول ثم غسله  
 بمثل اعليه من الماء فصاعدا انتهى في قوله التاثير اقل ما يجزئ من الماء لغسله مثلا ما على البول من فاد على ذلك كان افضل  
 انتهى في قوله المراسم ويجزئ ان يغسل عرج البول بمثل اعليه من الماء مع قلته انتهى وقال العلامة في التذكرة اقل المجزئ مثلا ما على  
 الفرج من البول انتهى قال في القواعد يجمع البول غسله بالماء فاعلم مثله انتهى الى غير ذلك من كتابهم القوي في ذكرها الى  
 التطويل يكفي في ذلك ما ذكره المحقق الثاني في شرح الفقيه حكاياها عن القواعد هذا هو المشهور في الاطراف في قوله التهديد  
 الثاني في ذلك متصلا بجواب المصنف هذا هو المشهور انتهى كيف كان فهذا احكام القولين في السلسلة واثباتها ما سلك عن جماعة  
 قال العلامة في ذلك قال الشيخان وسلا واثباته اقل ما يجزئ من الماء في البول مثلا ما على الحشفه من البول لا يتقدمه بل  
 بسبب لادائه مطلقا بما فيه غسله هو ان قلت باقل واكثر وهو قول به الصلاح وابن ابي عمير وهو الظاهر من كلام ابن ابي عمير  
 الى هذا القول في التهذيب في حديث قال ويجزئ غسل موضع البول بالماء المزيل العين الواو بعد النزول انتهى ولكن حكي عن  
 التهديد في البيان ان النزاع في السلسلة لفظ قال في حذو كذا استدل من البول ثم غسل موضع خوصه من وادع ما يجزئ لها من البول  
 وقالة الجواب ان يذكره هو لا يخلو من كجواب كان الا وجب خلاف قول النزاع متفق كما يظهر من المصنف والعلامة فيهما وفيهم في  
 في التحقيق الفصل اقل من الشربة فلا يجزئ به شيئا على الاول بخلاف الثاني فيكون في الحقيقة تشرط المشرب بحد يات وبقية لا يفر  
 من التسبب جدا توافق الباء ان المقتضى في التبريد للشرب بقا اقل المجزئ مع اذاتهم من ان ذلك اقل ما يتحقق به الفصل  
 والا فمهم متفقون على ان المداوم في غسله كل ذلك غير ما ذكرنا من كتابهم في الفصول في القول منهم ثم لا خلاف بينهم في  
 الاحتياط بالمقتضى ان لا يتحقق غسل اكثر من واحد او احتمال ان الفصل لا يتحقق باقل من المشرب في خلاف ممنوع كاستبراء  
 كون ذلك حشا فاعلم انما التبريد في شارب في شرب بل لا يظهر به وجه بل ولا البول غسلة في غير الاستبراء هو استبراء  
 فيز الجسد بعد قضاء التبريد يعني واية شريطه من صالح الادوية وهذا وجه تحقيق الظاهر من كتابنا الاستبراء في صلاة حشر القول  
 الا في اذناه الشيخ في شريطه من صالح عن ابي عبد الله في قوله سئل عن مجزئ من الماء في الاستبراء من البول فقال مثلا ما على  
 الحشفه من البول لا يجزئ بها لوجوب واحد ما اشار الى العلامة في ذلك في حذو كذا استدل من البول ثم غسل موضع خوصه من وادع ما يجزئ لها من البول  
 الا في ذلك وليس في الوجه قال في حذو كذا استدل من البول ثم غسل موضع خوصه من وادع ما يجزئ لها من البول ثم غسل موضع خوصه من وادع ما يجزئ لها من البول















# في حكاية الخلق

٢٧

قالوا واشترط على الزيادة على الأصل المسمى به ان يثبوت الخلق وما هو الا ان زادوا على هذا الأصل حتى لا يثبت خلقه الا بغير  
 ذلك لان نسبة القول لقائه الى المتأخر على ان الزيادة بالخلق في القول لا قبل القول هو قولهم فيها ما هو مطلق التفسير حتى عن  
 الخلق انما كانا اعترف بهما في الجواهر لكن رده بان القول على شاهد العبارة في هذا القول الحكم الذي كاد يكون قطعا بما لا يخفى  
 ان رده كفيته انتهى كما خبر بان هذه العبارة اوضح من جميع ما استدل به في ثبوت الخلق انما كانا يكون قطعا في الثاني وما فهم في  
 كلامهم من ان الاصل من الماء وان لم يبلغ الا لثبوتهم وكيفية الاستسقاء وانما بدت بلوغ باطن الا لثبوتهم يخرج عن المقادير والاعضا  
 طولها من ارضها حتى الجواهر عن الخلق كان الا انهم علموا يقولون ان رده ليس كثيرا وان رده في اوقات التغير في المقادير والاعضا  
 ذلك قلت لا يشك ان لا يتصور عن اخباره لكنه وقع على كلامهم وكلامهم في هذا الاستسقاء في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 رده وغيره لمعقلا لا يخفى في هذا الجواهر وان ذكرنا في غيرهم من متناهي التغير في كل الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا  
 لكن الحق ان رده قبل الجواهر في الاصل لا يمتنع في القول بالخلق في كل الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 انما يمنع من حمل كلامهم على زيادة مطلق التفسير انما كان في الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 الاستسقاء بالاجزاء كان هو المتفاوت في ذلك الزمان فكيف يجمع مع التفسير وفي ذلك لا يمنع التفسير مطلقا وثانيا انهم كانوا يرون  
 في ذلك الزمان فلا بد ان تضاف الاستسقاء بالاجزاء وانها ان الصلاة في كل الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 انما خرج الاستسقاء بالاجزاء من التفسير في كل الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 والتفسير وهو ما يصح في زيادة التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 المتأخر عنها بانها قد لا يمتنع في الاستسقاء لان شأن الصلاة في زيادة التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 وايضا الاستسقاء في التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 حكاه وهو ما يصح في زيادة التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 هو الخلق الطبيعي من جهة غير الخلق من جهة غير الخلق في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 المتغير في جميعها في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 العمل على اقتران التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 التفسير في زيادة ماضي الوضع الغوي من لفظ التفسير عن الخلق بل عين جملته في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 بالماء عين العين في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 اسأل الله ان يثبت في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 حكمه بالاجزاء في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 انهم في الاصل من عند التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 الاجزاء مطلقا حتى في التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 يمنع من هذا الاستسقاء ويرجع في غيره الى طلاق المطلقات في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 لما يثبت عليها الا من التفسير وثانيا ان الاصل من ذلك هو انفسه في الحكم لها في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 من كان كائنا في غير هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 الاطلاق في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 رده عن التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 الاصل في التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير  
 ظاهر في انما من عند التفسير وهو ما روي عن الخلق في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير في هذا الجواهر في ارضه في غير التفسير



فلا حكام القتل

[illegible]









في أحكام الفل

[illegible]



وسيفيق كل منهما ما كان مستحقا به من عقوبة أو من استحقاق من المستحق والاستحقاق وان لم يحصل الحق وان  
 تكن نية المستحق على الاستحقاق الأولى فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني  
 البكر ويصح بالماء مثلا إلى أن ظاهره لا يكفر هو كونه مستحقا في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أقام الإجماع الذي في المتن ثباتها من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 الاستحقاق عبارة عن إزاحة النية فلا يحصل الاستحقاق إلا بالنية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 نوعه أو موضعها المنة فيكون قد انقضى عنه ما كان مستحقا به من عقوبة أو من استحقاق من المستحق والاستحقاق وان لم يحصل الحق وان  
 اللقاع إنما ينطبق على الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 معقول عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 عليه بالنسبة إلى الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 المانع وهم لا يفتنون برأيه هو على ما علم مستند من اعتبارهم من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 هو بالنظر في الظاهر كذا فيهم ومما علم مستند من الإجماع المحقق إلى أن المانع عنهم إنما هي النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 صاحب الحقائق في من غير الحق لا من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 مستحقا أو غير مستحقا استحقاقا استحقاقا فيكون مستحقا في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 الظاهر في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 الاستحقاق لا أن يفتنون برأيه هو على ما علم مستند من الإجماع المحقق إلى أن المانع عنهم إنما هي النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 بالاستحقاق المستحق على إزاحة النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أن حرمانه بالمنع من غير الحق لا من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 عن بعضه وغيره من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 رة وغيره من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 عن الظاهر معناه فالاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 الاستحقاق مع حركته في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 يجوز الاستحقاق وأعلم من الخلق في غير شك ما شك في ذلك من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 معقدا للإجماع المنقول وهو كل جسم ظاهر في العين النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 الخلق في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 من الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 ولا ينافي في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 وأن استعماله في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 والظلم وبركة الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أن يفتنون برأيه هو على ما علم مستند من الإجماع المحقق إلى أن المانع عنهم إنما هي النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أن يفتنون برأيه هو على ما علم مستند من الإجماع المحقق إلى أن المانع عنهم إنما هي النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 عن يفتنون برأيه هو على ما علم مستند من الإجماع المحقق إلى أن المانع عنهم إنما هي النية المستقيمة في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 غير قابل لقادة المستحقين في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أن الرواية الثانية مستقيمة في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق  
 أن الرواية الثانية مستقيمة في الاستحقاق الثاني فبما استدرك عليه من أجله من غير حركته في الاستحقاق الثاني فاما الثاني فقد استدرك عليه بالحق





















# فاحكام التثنية

التي هي في الصلوة وهو ما انتهى ان كان بعض هذا الكلام ايضا بمنزلة التعداد لا يبع منه التكليف بين الصلوة وبين الميز  
والاجزاء مع انها متساوية او لا وثلاث فالتصديق في هذا الصلوة ان كان الفصلان اللذان قبلها الاخران متساويين متساويين  
وكان الاخران من جنس واحد كان حال الوحي والالتفات في كل واحد من الوحيين قولهم يوما من وجوب قولهم في كل واحد  
ويجب فلا اشكال في عدم تجزئ التبيين فيهما بمنزلة حكم والصدق في كل واحد من قولهم في كل واحد من وجوب قولهم في كل واحد  
من وجوب فيكون الاتيان بواحد في هذا المثال لا يضر احد الفعلين في الوحي والالتفات في كل واحد من قولهم في كل واحد  
للوحي والالتفات في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
من اقتضا الترتيب في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الا لزام باسرها دون الاخر عن اشتغال احداهما على حقيقة معقودة في الاخر ويجوز التسديد في التبيين في كل واحد من قولهم في كل واحد  
به ولكن سألوا عن المحققين في اجزاء كون احداهما في الاخر في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الترتيب فيقولون من حيث التتابع بين الظاهر الصريح في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
فذلك ان لا يكون التبيين في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
يكون في الاخر في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الخصوصية المذكورة في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
في موضوعها في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
تدبرها كان الوحي والاخر متساويين في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الواجب في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
فهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الا في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الزمان الاول والآخر متساويين في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
انما هو في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
فلا يكون من وجوب في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
المستوجب في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الا يقع في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
للمؤدية في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
لا يمكن الا بالضرورة في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
المسؤول في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
ويجب في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
المائة في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
الظهور في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
لوقوعه في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
فوق في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
من الكلف في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
احدا الا من الوحي والاخر في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
بعد ذلك في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد  
لا يراه في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد

في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد من قولهم في كل واحد



## كتاب الطهارة

وأحد الوكان مستند أولئك كان لكل عزوان موقوف فترى كيف للفقير ما قلناه الوضع الثالث أشبه به شئنا للزينة  
القيمة ومقتضى كلام الصادرة قيام الاتفاق على اشتباهاة في العرش قال قلت لجماع علماء فاعلموا في العرش والوثنوا وخلطوا في  
مبدأ اتفاقهم على وجوب هذا الفصل للفرقة هذا ما هنا من كل أدلة وقصص برفق حيث قال لا أولاً شرط العرش وهو موضع وفاق  
الاشتراف فربما فكان لا يمتنع من وجه من استدلنا أن العرش في من موافقاً وأدلة الله تعالى وظاهره أن هذا العرش هو المراد  
بما ذكره في كتابه فإن حيث قال وبغيره لا وهو المراد بالآية الله تعالى في ذلك من العرش والفرقة التي يذكرها  
أصحابنا في كتابهم وهو ابتاع الكعبة من الله وسكنه استخرجنا ما ذكر من ضرورة في العرش حيث قال وبغيره العرش الية  
شبهان والمراد بذلك طلب المنة الزمعة عندهم بنيل قواهم لا في العرش واستلم التجهيز في ذلك في هذا العرش من المتكلمين  
بعدمه في حال الوكيل الأقل فأنزله قال وبغيره في هذا العرش ما ذكرنا من ضرورة في العرش والفرقة التي يذكرها  
المتكلمين طلباً لفرقة الله تعالى بما أسطرنا في التواضع بها بالفرقة لكلنا استخرجنا في شرح العرش من وجه كرامة الخوف من العذاب  
شبهه انتهى استدلال من مره ما بالوكيل الأقل على اعتبار ما يدل على ذلك في العرش ما ذكرنا من ضرورة في العرش والفرقة التي يذكرها  
فأما الذين يخفون ويقيمون العرش ويقيمون العرش وذلك من العرش من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
التواضع ولا يميل إلا لاجل أن يكبد الله على اليد الاضطرار للميل عن ذلك إلى الباطل ثم قال في قوله عز وجل في ذلك من العرش  
فأما الذين يخفون ويقيمون العرش وذلك من العرش من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
وقد تقدم الجواب عن هذا الاستدلال على أصل وجوب العرش ومما قوله تعالى فاعلموا أن الله تعالى في ذلك من العرش والفرقة التي يذكرها  
بان كون الوثن عبادته موقوف على ما لا يملكه من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
الاضطرار على ما هنا المراد بالعبادة المقرونة بالعبادة لا يدل على التواضع والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
خلصنا الآن من حيث يمكن القول بالفصل لو سلم فضايعنا الأبرار والذين في سابقه انتهى ما ذكرنا من ضرورة في العرش والفرقة التي يذكرها  
المتكلمين من المراد بالعبادة والاضطرار في قوله تعالى وبغيره العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
لا في الظاهر لا أقل من احتمال الوجوب للجلال ولكن سقوط الإبرار من الأولين وأما في الاستدلال بكون الوثن عبادته كما لا  
اشكال هناك للمناقاة من الأبرار ما هو الاستدلال على الاضطرار في العبادة وقال في الذكر وبغيره على الأول من العرش بغيره  
موافقاً لأدلة الله تعالى قوله تعالى وما أصح عنه من فخره في الإجابة وكبره بالأهل وقوله في الذين استوا الشعب الله تعالى  
أدلة طاعة وقوله لا يبرأ من العرش ولكن وجدنا هذا القضاة في العلم والوثن في الخوف من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
الأول على وجوب العرش في قوله تعالى في ذلك من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
الموسوي ما هنا المراد بالعبادة المقرونة بالعبادة لا يدل على التواضع والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
لكن ما فعله في مقصد هذا الدلالة وما كان ذلك من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
وكبر الله ورضاه في تبيينها وتبينها وهذا الاستدلال على الاضطرار في العبادة وكبره بالأهل وقوله في الذين استوا الشعب الله تعالى  
الاعمال وكان من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
الناسب يكون في العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
شطيع هو من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
السنة من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
نظر إلى ما في الأصل من جهة ما في العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
الكمال في الأصل لا في العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
في الذكر حيث قال وبغيره العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
أصلها في العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها  
فأما الذين يخفون ويقيمون العرش وذلك من العرش من العرش والفرقة التي يذكرها من العرش والفرقة التي يذكرها





22

كتاب الطهارة

[illegible]

ع  
العلم المختار



لاجل انما الامور والادراك متناهية وحيث انما لا يكون هذا الامر قد علم ان لا يتصل بالامر وهو وجوب الاستبراء  
 كما تامل على استنباط الفصول كلها لا يبر عليه ما حدته لا يقولون به وما تقولون به لا يلائم الاية على غير هذا  
 الاستدلال فاسد الوضوح لا تقولون بوجوب الاستبراء كونها احدا الا من لا ينجس به وجوب الاستبراء فان الواجب ان  
 فاحاجتنا استلزم ان يكون دفع الحدث مستلزما لاستبراء الاية لا لغيره من الالزام من الغرض في الفصول ليدخل المكلف في طهارة  
 فانه لا يفيده نصية فانما لا يبر في ذاته وانما هو شرط لا يبر في ذاته لاجل استنباط الفصول انتهى قد تقدم الجواب على هذا  
 ويكفي الجواب عن الاية ايضا انما تقدم لان الاستدلال بما يجنب على ان يكون قصد الاستبراء في هذا الامر وهو الغسل  
 والماء في الامور بها لا يبر وليس كذلك وانما هو على الطلب لا لغيره لان الاصل المذكور في ذلك من قبيل الواجب انما  
 وانما هو على طهارة الغرض انما الفصول مشروط بوجوبها وهذا لا يستلزم ويجوز الفصلانها عند التبرع بها القول الرابع في ذلك  
 انما يستدعي ما هو فيكون الوجه والاستصحاب من متعاقبين لا ملازمة بينهما لان ذلك كل واحد منهما لا يوجب الآخر وهو  
 الخاص اي شي من الوجوه لاجل ان من فهم فيها كآثارها والظاهر ان المراد بوجوبها في وجوبها عند غسلها في ماء من  
 على الفصل فانه لا يبر من قبل الايمان بالفصل اذ لا يبر من قبل الاستبراء في هذا الفصل فانه لا يبر من قبل كل منهما  
 فيما لا يبر من وجوبه وليس كذلك كونها ثابتين له ولا يلزم الفصل في الثانية عند الايمان بالحق وانما قد علم ان الفصول  
 هو ما ذهب اليه المفسر من القول الخامس فوجدت في بعض مناهجنا دليل على اصل البراءة من وجوبه قولنا لا يبر في طهارة  
 الثاني لا يبر في طهارة بغير البحث فذكرنا في احد من اصحابنا ان هذا الحكم لا يبر عليه الا في تلك الفصول على ما يبر  
 منها ولا يبر في مكان الفصل من الاجتماع على اعتبار الثانية في الطهارة من البحث وان لم يتحقق قصد الاستبراء في كل واحد  
 الوجوه فاعلم ان كونه مستقلا اول احوال الوجود في الماء الكبر في ما تنصنا على ما يبر عن الفصول في ذلك العلم ان غرضنا اذ  
 عمل الثانية على انما هو على ما نحن اليها عند الايمان بالفصول دون التبرع بغيره الفصل فلا اشكال في وقوع طهارة الكلام  
 وفي هذه المسئلة قولنا لو وقع في طهارة الفصول اذ لا يبر في ذلك كانت طهارة بغيره اعلم ان ما يبر في طهارة بغيره من قصد  
 بغيره غاية العبادة فاشاء ان لا يكون من قبيل التبرع بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره او ما ضاهاها كالنقص  
 والتنظيف بل انما هو في طهارة بغيره من قصد بغيره وهو ان يكون التبرع بغيره من قصد بغيره ان استعمال الماء البارد  
 بل انما هو في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 وفي ذلك انما هو في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 بالاعتماد على الثاني ان الاول من طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 الفصل فدون الخطأ وان مقتضى المراد وهو بغيره بغيره من طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 وجعل المكلف ما بين طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 لغيره من طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 احدهما استعمال احداهما من طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 عند الاستدلال لا يبر في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 انما من طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 وقد شاد التبرع بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 التبرع بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 على التبرع بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره  
 كل من الباعث لا يبر في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره من احداهما التبرع بغيره في طهارة بغيره في طهارة بغيره من قصد بغيره





القول لا قول الامور الاول لا يقع القائل عينا لا قول الامور مع القصة الباطنة مع صورها مع الصيغة  
الغرض اول الثالث حجة الزيادة بالقرن لا يقع للموجب في قول العمل للحد من الوجوه لا يجوز ان يدعى لخاصة صيغة على كونها  
صادرة عن العمل المذموم بل قد يكون عبارة عن الحق للمصدق ويمكن ان يدعى لخاصة مع متعلقه فلا يتم الاستدلال بشروطه  
على ما قبل من التزم الادلة الثالثة كما لا يخفى على من تفحص الاستدلال في القواعد الا خلاصها في القواعد قوله في القواعد  
وقال في القواعد من خلاص قوله في القواعد انما لا يخفى على من تفحص الاستدلال في القواعد الا خلاصها في القواعد قوله في القواعد  
قد غلب في هذا المعنى وهذا وان كان محطه على من لا يخفى على من تفحص الاستدلال في القواعد الا خلاصها في القواعد قوله في القواعد  
هو من باب ما يضاف الى المعنى وهذا وان كان محطه على من لا يخفى على من تفحص الاستدلال في القواعد الا خلاصها في القواعد قوله في القواعد  
في حقايقه في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله قال في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
عن رجل اسكنها في بيتين فانه لا يرى ابا عبد الله في بيتها وتقريرا الاستدلال في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
في موضع في المعين هكذا كتابها في الآيات والامم وهو من كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
انتهى في قوله ابي على قوله اذا بدل على الكبر وقوله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
الذي هو من كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
سحق من كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
فويصير على تحقيق كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
اوله وان كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
يا رب قد سمعنا بشايدكم فقال الله سبحانه وتعالى في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
الذين فيها من كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
مشكوكا في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
انهم من على المعنى في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
لما اشد عليها من كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
ان اطلاق المشرك على المرائي في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
وعلى ان قد بدد وهو من على المعنى في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
الفاخرين وغيره من الزوايا في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
الفاخرة ان لا يقع في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
يعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله  
حيلة على جلاله فلا خلاف في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
مبني على ما ثبت من الزوايا في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
والايجازات المنقولة في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
بالخلاف في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
ان التذييل على جلاله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
من الاخر في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
فقط العمل المرائي لا يخلو من اجزاء احدتها ان يكون هو تركها في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
فما خرج من كبره في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
الباطنة في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر  
يرسلون دون غير القائلين في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر عن ابي عبد الله في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين في كتابها من ادلة الكبر

22

الواجب







فِي تِلْكَ الْأَمْثَالِ

10



# فنداخل الكفالة

عليه اجتماعهما في واحد من الجانبين أو أحدهما فيكون ذلك ما ذكرناه ان غسل الميت عبارة عن غسل تلك الميتة التي كانت  
 واحدة في الكفارة فذلك ما قلناه من ان غسل الميتة واحدة فليس غسل الميتة شيئا يفرق من كل واحد من الميتة  
 على هذه الجهة ونقول ان الميتة هي التي لا تتحرك من تحتها في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 ان غسل الميتة على ما ذكرناه ان غسل الميتة على ما ذكرناه ان غسل الميتة على ما ذكرناه ان غسل الميتة على ما ذكرناه  
 سقوط ما ذكرناه من الميتة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 لا يفرق من الميتة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 موضوعا في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 في كل شيء واحد من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الشريعة وان هذا من عمل الميت وهو الميت في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 يغسل الواحدة من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الميتة وان هذا من عمل الميت وهو الميت في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الى الموت كله كان يفرق ان يكون مكلفا في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 اذا غسل الميت بعد طلع الفجر من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الذرة من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الفصل في غسل الميتة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 عن ان المراد هو غسل الميتة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 لما كان هو الفجر من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 للفجر من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الواحدة من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 المسكين في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 لا يخرج من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 من كل شيء من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 او غسل الميتة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 كل منهما من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 ان يكون الواحدة من هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 عن الاعمال المتعددة وان المستندة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 مستندة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 بالشيء المتعدد والافعال المتعددة في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 بما في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 الموت في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 كما هو المشهور في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 اشكال لان هذا الفصل في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون  
 وهو موجود في هذه الدنيا بعد الموت فكل ما كان من الميتة لا يكون



والقول فلو انما هو على علم الا انكار وودعه الوضوء غير الجارية لا يفي ان يودع في الوضوء ان يغير عن جعله ارب عبد الله  
كل غسل فله وضوء غسل الجارية وقد وجد غسله من عن جلد من عثمان وغيره عن نبيك بالقدرة فانه كل غسل وضوء اهل البيت  
وكل من هاتين العبادتين من غسل الجارية لا وضوء غير الجارية من غسل الجارية من من الغسل لا ية  
تدبر من الوضوء فلو انما وضوء من هاتين التفتين كان كغسل الوضوء غسل الجارية كانا وضوء الغسل الا ان كان ذلك هو الغسل  
الا وضوء الجارية لا يجوز ان يغسل من الجارية الوضوء الا وضوء الوضوء فلو انما وضوء من هاتين التفتين كان كغسل الوضوء غسل الجارية كانا وضوء الغسل  
فمن يقول بغيره الثاني ان غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
فصل غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
بغيره انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
سبب كونه هو انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
فمن يقول بغيره الثاني ان غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
فصل غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
بغيره انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
سبب كونه هو انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
فمن يقول بغيره الثاني ان غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
فصل غسل الجارية بغيره لا يرفع الحدث الا وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
بغيره انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك  
سبب كونه هو انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك انما وضوءه لا يزيل ذلك

# فوق لخل لا غل

وشرح المخروعة على خلاف غير ما قاله شرح الفقيه من أن الثاني وهو أن يؤتى الغسل أو السجدة الثانية فخطا دعوا الاتفاق أيضا  
 فإما من غير الجميع انتهى قال بعض المحققين في أن صحيح الشرائع وما فيه المقاسد لا يخضع عليه انتهى فحق الاستدلال عليه كلامهم  
 من وجوب الأقل لا يخضع عليه انتهى الغرض من أن الثاني ما عطفه الغسل من الجائز به من أن لا يغسل الكبر في الغرض من  
 والمسيرة سواء اقتضى عليها أو لا يقتضيها ويكون الحكم في الثانية غير مخالف للثاني ما جاء في الرجل وبعد غسل من غسل من جأ بها واد  
 ولم يكن فله غسل فاد المهر من حيثها اغسلت غسل واحد الجائز بدون غسل المحض وكلما إذا كانت طائفة ثم ظهر غسل  
 أن غسلها طائفة أو غيرها فلا يغسلها من غسل الجائز بدون غسل المحض لأن غسل الجائز بدون غسله وقوة وترجع على غسل  
 المحض فذلك لا يترك خلافه في شياخ بخبره المتكوه وغيره كك غسل المحض وأيضاً قد عرفت وجوبه من القرآن وغسل المحض من  
 جهة الترتيب وإن كان في هذا الأخير ضعف عن ثبوت من جهة الترتيب المواترة بعد دليل فلا فرق بينه وبين الأول ما ثبت من جهة  
 المكاتب للمقتضى فذلك لا يخضع عليه انتهى كذا ما ذكره لو اوده نأما اوده غيراً انتهى ستمع في الغسل في جامع المقاصد أيضاً الثاني  
 ما ذكره في جامع المقاصد كذا في الترتيب قال مشير إلى ما وضعه في كلام العلامة عن قوله ويجوز غسل الجائز عن غيره منها  
 دون العكس ما مضى وأما وجه الغرض الأول من مخالفة الإجماع فهو أن الحديث المذكور هو أن يغسل عن الجائز المحض وقد كان سبب عليه  
 وإن فقدت أسببه فلا فرق في واقعته بالسبب القوي أو ضعفه بالأدلة لا غير وفيما ذكرنا كون سبب الحديث المذكور على خلاف  
 الحديث الأصح في اتحاد ملة بينه وبين غيره على كونهما على سبب الحديث الأصح لأن غسل الجائز لا يخضع عليه غير الوضوء بخلاف  
 غيره وأيضاً يجوز وعلى المؤثر المحض بمنزلة كراهة غيره وعلى الطائفة من وكبر واختلاف الروايات يدل على اختلاف المذاهب وقام  
 ثبت فيهما على حد سواء المستدل لأن ما عرفت من غسل الجائز من غير مستدرك مع وجه الغرض المذكور في  
 من المحض كما في كلام بعض المحققين في كونه الجواب بعد ذكر هذا الدليل ما مضى في وجه الاستدلال به في وجه عليه في التكاليف  
 التي قد عرفت قد يقال إن حديث المحض لا يعلم ولا يخضع للغسل وضوءه لا يرتفع بل لا ينعطف مضاعفاً لا يرد في الروايات  
 كأنه في الجائز ثم يضاف المحض إلى غسله فانه قد عرفت ما هو اعلم من ذلك انتهى في الثالث ما عرفت وقوع العكس بين بعضهم في  
 كذا ما عرفت في الرواية من أن غسل الجائز بدون غسل المحض من وجوبه لا في الأقل فلا يستفاد من القرآن ولا يجوز أن لا قد  
 استعمل من جهة السند وقوة غرضه في الجائز من كراهة الرجوع ما مضى في شرح الفقيه من صدق الاستدلال به من  
 رواه وهو يقول لما استدلوا فلا بد إذا طلب من أحد ثم لم يترك ذلك المطلوب أن لو كان في الثانية من جهة ذلك المطلوب لم ينع  
 في الغرض أن يقال من شرطه عليه لو لم تكن بذلك المطلوب خصوصاً إذا كان الثانية من جهة طلبه من ذلك المطلوب كما في بعض  
 ضم الغرض إلى كل واحد من أمره ليلزم في كل واحد من الأمرين في الثاني لا يمكن إلا أن يقال بالطلوبتين في غير كان  
 بل لا بد من الاحتياط من شرطه في كل واحد من الأمرين في الثاني لا يمكن إلا أن يقال بالطلوبتين في غير كان  
 الاختلاف ولا خلاف أن الاحتياط بالطلوبتين في غير الترتيب لا يلزم أن يكون المطلوب ذلك المطلوب خصوصاً في كل لا  
 يقال إن ما ذكره من وجه محض الغرض لكن الشرع وقد جلا من الروايات المذكورة تكون متواترة كما هو المشهور من قوة إيمان  
 لكل أمرية في كل شيء في القوة المذكورة في الاستدلال به في الجائز بغيره بل دليل المحض لا يتناول أقل من غيره في الروايات بل هي  
 جملة لصلح المراد منها أو غيرها في كل واحد من الأمرين في الثاني لا يمكن إلا أن يقال بالطلوبتين في غير كان  
 أو سبباً من شرطه في الطلبين في غير الترتيب ولا خلاف أن الاحتياط من الاختلاف أن يكون الغرض منها البشاعة من أن الاحتياط  
 لا يحيل البر ما في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان  
 أو امر ما عرفت في الجائز لأن الاحتياط في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان  
 يقصد الاحتياط أيضاً عند ما كان لو كان صحيحاً ولا خلاف أن الروايات في القصد الصحيح هذا ما هو من كلامه في وضعه في  
 الخامس مطلقاً لا يخضع عليه انتهى قال بعض المحققين في كراهة غيره ولا يخضع عليه في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان  
 وبما كان في كل شيء كان لا يخضع عليه في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان  
 عن الجائز بغسل الجائز انتهى ما ذكره من أن الاحتياط من شرطه في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان

في وجهه في حاله في كل شيء كان كما يحكم بالوجدان وعلى تقدير تسليم التواتر في كل شيء كان



## في تداخل الأفعال

٤٠

محت فلا فرق بين الوشوع فالأدق في حكم الجناحة الوشوع في الأرض انتهى قوله شرح الأئمة والفرق بين معناه الأشكال  
وكما وضع وهو أن حدث الجناحة بأقوى من غيرها من سبب الفعل ورفع الأداة لا يستلزم وضع الأقوى إذا ارتفع الجناحة بغيره  
غيرها أيضا لا يرتفع بقا الأقوى لا يمكن ارتفاع الأضعف وكما سبق في كتابنا من ارتفاعها برفع باء الأفعال بخلاف ما عداها  
ببطلان قول الوشوع بك عدل دون علمها ثم لفتة قال هذا لا يستلزم ضعف من وجوهها ما عداها بقاء من عند كون هذه  
للمعنى المذكور بغيرها من حيث أحدث وقوى وأنها تنفع قوة الجناحة قولهم في بيانها المزمع ارتفاعها برفع باء الأفعال فنقول  
إن هذا لما يستلزم قوة رافعها لا قوة هوها وهو القول بانها إذا ارتفعت كونه رافعها وقابل كون رافع ما عداها مجموع ولأنها  
أن قوله برفع الأداة لا يستلزم رفع الأقوى لأن أريد به ظاهره من عكس الاستلزام فنقول لكن عكس الاستلزام لا يستلزم عكس ارتفاعه  
مطلقا فيجوز أن يرتفع الأقوى بأدفع الأداة في بعض المواضع وإن لم يكن كذلك في مواضع لا نسلم وضع المقدم في قولهم وإذا ارتفع الجناحة  
فإن قيل لا يستلزم رفع الأداة برفع الأقوى بل برفع عكس ارتفاعه الأقوى منها نحن بمصدقه إذ لا بد أن يرتفع من دليل أنه قد تم شرح  
لارتفاعه بالقدرة لا بالقدرة على فعلها فأنه لا دليل مجموع لأن الأداة المذكورة على إزاحة عن الجناحة كما سئد كما هاتمة والفرق على أن  
أريد برفع الأقوى مطلقا وبغيرها من مجموع ودونها من مجموع وقوله مع هذا الأقوى لا يمكن ارتفاعه الأضعف من أن يرتفع عكسها  
وهذا استدلاله في المقام فلو كان قد قدم الأداة في قوة انضمام الوشوع للدلالة على الفعل ثم قال فكان من غير ذلك أمر في هذا الوشوع  
فوجب أن يستلزم أن هذا الفعل مع الوشوع لما كان مساويا للفعل الجناحة في جميع الأضداد واستباحة الصلوة فيلزم أن يرتفع  
به الجناحة أيضا كالأدق ومع ارتفاعها لا شك أنه ارتفاع ما عداها أيضا وإن هذا الفعل ينطلي برفع الجناحة بغيره كما بينا فلو برفع  
انضمام الوشوع إلى الأداة لا دخل في ارتفاع الجناحة بل إنما هو برفع الأداة لا برفع الجناحة بغيره كما بينا فلو برفع الجناحة بغيره  
ينبغي أن ذكرنا دليل المذكور وما ضل في الاستدلال ما صدقهم ومنه وأما قوله هذا لا يجوز إلا باعتبار دليله في الاستدلال بها  
في الحكم لا في غيره ومن هذا القبيل ما صدق من بعض المحققين أنه حيث قال لا لا في حق هذا الفعل على أن هو موزع أشكال من حيث لا يمكن  
الأداة لا للفعل لا فاعضا الأداة لا في قوله لكل شيء ما في قوله تعالى من غير أن يرتفع الجناحة بغيره برفع الأداة لا برفع عكسها  
غيره مع الإطلاق لا في الأمر غير أن لا يسلط على الجناحة ولا في قوله تعالى من غير أن يرتفع الجناحة بغيره برفع الأداة لا برفع عكسها  
عسل الجناحة المتعين على أن يرتفع على المكلف مع تعيينه في قطع على هو وتجبنا برفع قوله لا لا في الأفعال بقوله  
كأنه الجناحة برفع عكسها لا برفع عكسها ثم قال لا شك في ذلك وأرد على من لا يقول بذلك أنهم الأكثر انتفاء برفع الأشكال بانها  
أن المسقط إنما كان يتعين لو كان اختياريا بفسل الجناحة متفرقا وأحيانا غير ذلك في الجواز للضرورة التي اجتمع عليها النصين الجناحة  
أن تلف بفسل الجناحة برفعها أو بغيرها أن تولى ارتفاع الجناحة وهي في نفس الأمر لا يفسد الأخذ بغيرها أن تولى رفع الحدث الخاص  
لها على وجه كل شامل للضمير في الجواز أن تولى عسل الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
أو كراهة ويبرر عليها جميع أحكام الظاهر من الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
وعلى هذا لا يكون المسقط الذي هو عسل الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
الضمير الذي يحصل بكل من الأمر والمذكور وأما المسقط الثاني فخصه بالاحكام جزاءهم اختلافا على قولهم أحد كما كان في غير فعل  
الجناحة عن علمها وانتهى القول إلى العبرة في هذا الكلام بغير الإطلاق وقوله وكذا لو كان على الجناحة بغيرها برفعها برفع عكسها  
وأما ذلك ما لم يفسد الجناحة بغيره فلهذا لا بد بالنسب الواسعة التي هي وماذا الآن بربطه عنوان مخصوص من الجناحة برفعها برفع عكسها  
الفاصل إلى أن لا يكون ذلك المعنى ففسد كونه ارتقاء في وان تولى عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
فلهذا ومن موجب الوشوع تداخل الأفعال على الأقوى لا بغيره بفسل الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
الثانية في جامع المفاسد لا بد أن يكون القول بالاختلاف ما في قوله تعالى قال الشهيد الثاني في ذلك لا يلامع في تداخل سبب الفعل  
وإنما حصل الأخذ عنها مطلقا ثم كان مع أحد الأداة الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها  
ثم إن كان لا يفيق عن أن مراده غير تجميع بفسل واحد فإجازه عنها كان الظاهر من عبارة المعتمد ذلك فلا بد من التوضيح  
أحد هاتين وتزاد أن هو خصوص ما كان الذي هو خصوص من الجناحة برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها برفعها برفع عكسها

المعتمد







فَتَلَسَّسَ الْأَعْمَى

[illegible]



كتاب الطهارة

[illegible][illegible]













في أجابات الوضوء

[illegible]



کتابخانه

[illegible]





























يجوز كس الزعفران اذا جعلت له لائها الفايرو لوجلت بمخه مع فصله وقصوا الا ان يقال للمرفق يكون عظم الساعد  
 من عرق الطيرين وروكفة من عرق النعام في الاطراف واليد والرجل كيف يتوضأ قل من قال للملك ان الله قطع منده وهو طلق  
 التتبع بما خوراه من كون الزعفران فصل من العندم بدنا على الخلف في التتبع اعني فحين مضى المرفق بضع الا ان كان من  
 العندم بالانقطاع لا يثبت في غسل المرفق اسما وان كان من قال يدخل المرفق العندم المرفق قال وجوب اسما والروى عن الجوز  
 عند قل جسد وجوب اسما والروى عنه انه ينبغي ان ياب للمعدة غسل ما يتوضأ فيحصل الدم للجسد غسل او اسباب بالاسماء  
 عليه فان قلت لعل الترخيل منهم في غسل الاطراف واسر العندم امر عروضا كما ذكرت وعنوان الفاعل منك وجوب غسله يقول  
 بان انقطاع المرفق وجوب انقطاع الكل وان لا مرفق غسل المرفق فيقطع بانقطاع جوفه وذلك بحكم الفاعلة العطفية وحل مقروا  
 دل من الاستحالة الا ان كان يجرى الركب عند فتر الجوع الكسب قلت لا في الامر كما ذكرت ولا كل الا ان المرفق هو الا ان الفاعل من جسد  
 ويتوضأ واسر العندم في وقوع قطع البدن المرفق ان يقولوا اسبب في غسل ما يقع من اليد اذا قطعت فمادون المرفق  
 ولا يقبل احد قال لا لا يترفع في الشيء فاشترطوا ان تقطعت يده دون المرفق غسل بالباقي من محل الفرض وهو لا لاهل العلم  
 انتهى لو كان الموضع المذكور في السؤال من عذر التزام الحاشية المشار اليهم وينبغي ان ياب من المأمور به عند انقطاع جوفه  
 كان الا ان حكمه بمسح وجوب غسل الباقي من البدن عند قطعها فمادون المرفق ايضا وهو ما وقع فصل ما ذكرناه ان الفاعل  
 من كلامه في تمام الاجماع على ان غسل المرفقين والحي الى اسما الترتيب في كلام الفاضل المقداد ما هو متبع في جميع  
 الخلافات في هذا قال في التتبع اتفاق الناس على ان يوجبوا دخول المرفقين في الفصل ثم اختلفوا في طريق وجوبه فبعضهم يرى  
 قوله تعالى وما يدرك الا المرفق على من يتوضأ مع قوله تعالى من اضار الى الله اى مع الله وتوحيده ولا تكلموا الا بالحق لا اموالكم  
 فعله فذا يجب له ان ياب بالاسماء والرجل لم يرد في وقت الواجب عليه ويان ان لا يغير الفايرو كقولهم انما السائل الابل والفاير  
 غاصه ما يغيره بالاسماء الا ان كان مفصلا مفصلا محسوسا لما لا مفصل محسوسا فلا يكون وجوب الفايرو الا بالتيه كما في  
 هذه الصورة فانه يجب غسل المرفق على وجهه ويتوضأ على المرفق كانه عبارة عن هذا المرفق بين الزرع ابتداء الشاة  
 الحد والشرك في المفاصل المتصلة بالانفاس في فصل محسوس فذلك وقت غسل اليد على غسل المرفق لان ما يتوضأ عليه المرفق  
 المطلق فهو واجب نظير الفايرو اذا قطعت البدن المرفق وحل الساعد على القول بوجوب غسله لا وجوبه من البدن غير كلام  
 وعلى الثاني لا يجب له ان يوجب غسل اليد واسقط اسقط اسقط فطنا منه انتهى مشر كلام المحقق الثاني في ان خالفه  
 في بعض اجزاء قال في جامع المفاصل لا كلام في وجوبه بالاسماء لان الكلام في ان وجوبه بالاسماء لان تركه اعمد الوضوء او  
 من بالمخلة منه الا رجح الاول لما كان المرفق لا يترفع مع كذا ذكره المرفق في وجوبه من المرفق بهم وورد هناك الا  
 الاستفصال كذا قيل في قوله وكذا اضلع من وضوء النبا وان الفايرو اذا ارتفع يجب خوله في السبايغ ثم هذا القول  
 شهره بين العلماء وقول الكلام في مقطوع البدن المرفق غسل ما يقع فان غسله وجوبه عند فصل اليد قطعت  
 فلا الاحتياط على ان وجوبه بالاسماء انتهى قال في التتبع في الثاني في المفاصل والحي واغلا في الاخلاص في وجوب غسل  
 المرفقين مع البدن انما الخلاف في ان سببه هل هو الترتيب في المرفق في الاية بمخه مع قوله من اضار الى الله وان  
 الفايرو غسل في المفاصل محسوسا ودخل المفاصل في الاستثناء والاشياء وكث الثوب على طرفه في طريق  
 الاخر والوضوء النجاسة اذا لم يمسح على وجهه بغيره بغيره او الاستثناء من وجوبه في الواجب في غسل المفاصل في المفاصل  
 دخول ما سجد بها فاجابها والاخر وجوبه ووده منها والاحتياط في المفاصل في وجوبه في غسل جوفه من السند في المرفق  
 حال انما لو غسل واسر العندم وطقت من المرفق فان قلت في وجوب غسله استنباطا لم يجب في الاول لان نفس المرفق  
 هو المرفة فلا يتوضأ على مرفة اخرى وقطعت واسر العندم في الفايرو وطقت اليد فيقطع المرفة وان قلنا  
 بالاسماء لا وجه لان كون الاثر هو المرفة والظاهر من محل المرفق كما لو قطعت من الزرع حتى في الاستثناء ان  
 كلامه هو لا مرفق في وقوع الخلاف في وجوب غسل المرفق اسما والروى ان ياب للمعدة وهم اساطير القضاة فلا يوافقوه  
 ظهور وكلمات الملقين لمقتضى الاجماع ومن هنا يظهر الاشكال في التمسك بالاجماع الذي على وجوب غسل المرفقين من

















## كتاب الطهارة

[illegible]







في مسجد الرأس

17

[illegible]









كلالة قالوا لا تكون الخفة السبع على الرأس حتى ينزل بها ويحسبها الوجه أفراد الموضوع هو لو لم يكن يكون سداً الوضوء ولا يجر  
استيقظاً ما جديله في السجدة قالان أحدهما إن ذلك المصحة وهو من حيثين عندنا من المصحة من من أحضاننا كما نتج من غير في أحد  
وثانيهما أنها انقضت بربا المصحة وهو لا يجر من أحضاننا والوضوء عرفت أن ذلك إذا كان سداً لم يظهر بذلك  
يتبعها من غسل يديه مع مبيدوا من غسل يديه ويكرهه المصحة وجعل المصحة وان لم يتبع ذلك استيقظاً ما جديله في السجدة  
هذا الكلام المغول قال العلامة في كبره وهو قد علمنا استيقظاً الوضوء استيقظاً القول الأول الخولا والى الإجماع و  
قد تمك بر السجدة من غير ما سطر عليه من كلامه في الاستيقظاً المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
والترتيب في أحسن عندنا كما أحسننا في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
استيقظاً الماء إذا كان كافياً في المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
قوله ما استيقظاً ما جديله في السجدة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
الآن على المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
عبد المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
بغير ندوة الوضوء وهذا ما استقر عليه من حيث المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
لا يرفع قطعا انتهى القائل أن المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
الآن في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
فوق ما هو على المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
ذلك فظاهر الأثر على ما هو عليه من حيث المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
والصل لا يمكن ذلك بذكر المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
ثانياً لما كان يخرج اليدين بذكر المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
المذكور في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
الثالث أن المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
فما لا يريه من حيث المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
عبد الله المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
مصححة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
البيضاء الأصل التي في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
انهم هم الوضوء في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
خرج وجعلنا بعضاً من وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
زوجة قالوا لا يجوز أن يصلي في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
بيدك لا يجوز أن يصلي في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
هذا بعضاً من وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
عرفت في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
أرشاد المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
اليابوس في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
فوق ما هو على المصحة في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر  
قد تم من وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر في وقت حيث قال لا يجوز أن يصلي في وقت لم يجر







# فالحكام للمع

اليدك بغيره فالتعريف للماء الذي ليس فيه شيء من هذه الوشوشة عاتبا وقدره من طين لا ساقا ولا حبالا لا فرق بين الماء بين يدي  
 الأول ليس عليه ما يتعد به لئلا يظن أنه كالأرض من الأرض من الخارج فخالص مضافا إلى الماء والطين من طينها ليس  
 طيناته الطاهر من الأذى كما هو المألوف للمع بما بين يدي الوشوشة من هذه الوشوشة وأما ما يحصل العظم في موضع ظاهر  
 القدر بالتواصل إلى الماء من قسما إلى الكسبان بل إنهم من أشكال القدر والعترة إلا أن بعضه من طينها من الماء والوشوشة  
 أحيانا ما يكون كان ماعلى المحض مجردة لا يمتزج شيء بها نسبة الوشوشة يمكن القول بأن بعضه من طينها من الماء والوشوشة  
 بدون أن يكون هو بحد ذاته بل يظهر من ذلك بغيره فالدفع إلى المفضل في غلبته ما بين يدي اليد على بلل المحض لا يدفع ما ذكره وأما ما يجيء من  
 تحتق صدق للمع بغير الوشوشة فبما أن من المساحات الرطبة لا من الحقائق فبما لو كان ماعلى المنح قليلا جدا بحيث لا ينفذ  
 شيئا للمع بما بين يدي اليد حقيقة عرفا لا كما لا ينفذ لئلا يكون له من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 بطريق العنصر ثم إن الماء ليس ماعلى من البلاء عدة لك من استناد طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 أن قال لو غير الوشوشة للماء لم يمتزج بها شيئا من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 خوصص من الماء ما بين يدي اليد والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 الوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 شيئا من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 يدعى الماء ما يوافق من فلا أشك أن هذا هو الذي لم يمتزج بها شيئا من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 بالترسل من الماء ما بين يدي اليد والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 سديد في غير الماء من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 قبل الماء ما يوافق من فلا أشك أن هذا هو الذي لم يمتزج بها شيئا من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 غير ولا يمتزج من الماء ما بين يدي اليد والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 به فانه يتبع مجموع الأمرين فلهذا لا بد من أن يكون ذلك ميقن على قسما من أهل القوافي ولا منهم من يرون شكل الماء  
 ليجد على الصنوبية على الوشوشة حقيقة وقصفا على هذا أن حكم أهل العرف على قسما من أهل القوافي ولا منهم من يرون شكل الماء  
 وإقتناع على أنهم بأن هذا عين ذلك مثل حكمهم بأن بشر البلاء الصنوبية وأما عن البشر القوافي لا تترك بصنوبية  
 ولهم فيها ما يحول بينها وبين الماء الصنوبية عليها وإن القوافي لا تترك البلاء الصنوبية وأما عن البشر القوافي لا تترك بصنوبية  
 قال لهم قائلان هذا القسمين طينان من الماء وبين البشر أكثر وأعلى في شقوه غاية التشنيع وهذا القسم يبر على أحكام  
 الواقع فبأنه إن كان يحكموا بتأصل المسألة فذلك مثل الموزون القاض من مقدارين بمقادير يميزه فأن احدا من  
 ملين عليه إذا قال لا فرق هذا بمقدار من الماء وتكون عليه لا فرق فيهم الأول في جواب الحكم بكونه بمقدار من الماء وإنما قال إن هذا  
 القدر من الفصل لا من وهذا القسم لا يبر على أحكام الواقع ومن هنا يرى الفتاوى لا يميزون في المقدارات الشريفة  
 دون القدر الشريفة ولو كان قسما من هذا الميزان فلا يوجب الزيادة فيما تضمنت من أشكاله ولو كان الحال في مسافة  
 القصر ومقدار العظم لا فرق لك من القادر الشريفة هذا هو قدره شيء ينبغي أن يميز وهو أن تذكره الشهادة في قول  
 كل من لم يوافق من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 جوئين الماء على الضمن أعلاه لا أسفل فالأمر أن يرى بعض الضمن من الوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 صرحوا بأنه يمكن أن يمتزج الوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 الضمن من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 مثل على قسما من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 وأن يمتزج مع واحد فذكره في ذلك بل من الوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة  
 وضمن من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة من طينها من الماء والوشوشة





استحقاقه لما سبق بل لا يكون بل خصوصاً الذي دل عليه هذا ما أمنا من كلامه ولا يخفى أن ما ذكره من كون حلال بل لا  
الوضوء في اختياره الفرائض أقوى من ظهوره في اختياره الحلال على كل حال بل هو ما يقع بما يقع في اليد من كل كون القيد بالبقاء  
اليد وأوردنا من القائلين بغيره لما روي عنه من أن الأطلاق لم يرد ولا بد من قوله القائلين باليد نظر إلى القائلين  
عنه ولا غير من الرق إلى الطهارة كما سابع هو أن يفي في كونه نقاؤه فيكون المراد بالعلق هو القيد لا أنه يلحق القيد بل هو  
مورد الغالب يكون المأمور به هو المطلق ولا يخفى على المستعان الاختلافين معاً وإن كان لا ينفك عن كون احتمال بقا الطلاق  
على إطلاقه أقوى من اعتبار القيد كما ذكرنا من أنه على تقدير نكاحه واحتمال الحل للمطلق وحل القيد على الفاسد يجب الرجوع  
إلى إطلاق الآية والروايات الدالة على خروجهم مع اليد ويصير على كون تلك الآية رواية الروايات صوتاً عظيماً لا إطلاقاً  
وعندها كونهما فائزين من هذه الآية وفي مقام مجزأة التشريع وهو خلاف ما يراه في منار العليقات من كونها كلاً لا أن يقول إن هذا  
الآية خصوصاً وأردت في مقام القيد والياء وليس على ما مثل قال قوله بالياء الذين آمنوا أقيموا الصلوة واتقوا الزكوة  
ولا منافاة بين الإقرار بما يكون الآيات موزونة في مقام الإطلاق وبين دعوى كون المطلقات وأردت في مقام التشريع وكونها  
فصلاً لا يملك لأن تلك الآية لا تنص على أن لا ينظر في الترتيب فلا يضره قطعه من الآيات أيضاً وهذا هو الظاهر لا أقوى  
كأنه يرفع المعنى من الوضوء وإن كان يفي في اليد من الآية لهذا الوجه لا يكون القيد باليد وأوردنا من الغالب لا يغير كما  
علينا بالجامع السليم لا يفتقر إلى احتمال الوجود من قوله الفاسد خصوصاً مع كونه معاً الرق على من يجوز الجمع للماء في  
كلاً لا يخفى على من لو لم يفتقر إلى أن لا يفسد من محبة واستغفار عجزه عن إيقان من نقاؤه استأنف قد وقع الاستدلال على هذا  
المسألة بل من استدل بها الجامع إلا أن السبب المتقدم ذكره عن أن لا يفسد الموبدين عن المصير في تحت الواو إلا من نفل الاتفاق على  
على أن الثاني للسبب يأخذ من شرطه ويتوابعه أن لا يفسد في يده نقاؤه ويصده ماله في كلف الشام من قوله قطع به الاحتياط  
ويصده أيضاً أنه لا يفسد أحد من وقتنا على كلامه من خلافه المسئلة في أيتها الأخت السليمة منها ما سلكه العلماء  
وهو في المنع عن التشريع في التصحيح عن زكاة عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة قال إن كان  
في محبة لم يدر بعد رعايته راسه وجعل عليه في اليد وليس منها ما سلكه في التشريع أنه أنه في المحبة عن الجلبى  
عن أبيه الله في يديه راسه راسك وتاريخه من محبتك بالله إذا اشتد أن تتعبد راسك فتعبد به بمقدارك وتبها  
ما يفي من أنه روي في التصحيح عن زكاة عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة قال إن كان  
وعلى ظهره يديه راسك راسك خلفه بن خاد عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة  
قال إن كان في محبة بل لا يفسد به قلت فإن لم يكن المحبة قال يبيع من خاد عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة  
قال قال الصادق راسك راسك وجعلك قاسم عليه وعلى جليلين بكرة وضوءك فإن لم يكن يبيع في يديه من  
نقاؤه وضوءك شق فخذ ما يقيم من محبتك واسم به راسك وجعلك وإن لم يكن لك محبة فخذ من خاد عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة  
عديك قاسم به راسك وجعلك وإن لم يكن من بكرة وضوءك شق فخذ ما يقيم من محبتك واسم به راسك وجعلك وإن لم يكن لك محبة فخذ من خاد عن أبيه الله في الرجل يبيع مع راسه حتى يدخله في الصلوة  
المسئلة لما من الجواب أن الشافعي يفتي بحل الصادق في زكاة مالك بن أعين أن لم يكن في محبة بل لا يفسد  
وليس له أن يترقب القيد على الوضوء والاول من أن لا يفسد ما تشتمل على النسيان لا يثبت له إلا العظيمة غير تلك المسئلة  
كما لو حلف بل اليد من جزمه عن المأمور به ما تشتمل على النسيان فلا يفسد فيها لكن يفسد من وادها  
بغيره عن القول بالفضل كما يترتب على هذا في قوله في حديثه المذكور الأخبار المشتملة على النسيان قال وموردنا  
وإن كان هو النسيان إلا أنه لا يفسد في ثم قال من أن خصوص السؤال لا يختص بالجواب كما هو مقرر عندهم وهذا الكلام  
وأما كلامه في قوله عليه السلام في قوله في جواب السؤال فإن منها ما هو كذا ومنها ما ليس كذلك وإنما  
من جزم أن يورد القاعدة الدالة على أنها هي مثل هذا المقام الذي لا ينطبق على السؤال نظر إلى أن السؤال  
على غيره من ذلك لا يفسد بل هو من مذهبنا وهو السؤال عن شخص خاص من الجواب بل يفسد عام شامل لذلك لا يفسد  
وعنه كلامنا في البقرة وهو السؤال من يفسد من هذا الجواب بل هو لا يفسد من ذلك من كان من ذلك من كان

في قوله لا يفسد من ذلك من كان من ذلك من كان











فاحكام المكي

[illegible]







# فاحكام السبع

١٢٣

عوس في غير فلاحية كونه لما في السبع بحيث يحصل من جريان قليل ويرى من الشبه في ذلك في فقال لا يمتنع هذا كما  
 الماء لاجل السبع لا من بلل الوضوء وكذا السبع على السواء وان افترق في الجريان فلهذا الاشتغال لان الفصل غير مضمون  
 التجرع قال والجماع الظاهر ان الجريان القليل غير ضابط في السبع وانما الاشتغال لان الفصل غير مضمون  
 الا لا يزال الاشتغال في سبيل السبع بل لا يزال في سبيل السبع لان الاشتغال في سبيل السبع وانما الاشتغال لان الفصل غير مضمون  
 الرطوبة خصوصاً في واقع التعليم مع عموم البلوى ووجه الثالث في الاستطالة انما هو لان السبع في سبيل السبع وانما الاشتغال لان الفصل غير مضمون  
 على سبيل الفصل لا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 ايضاً ذلك فلا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 المراد من الفصل المجموع من سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 فيها الجماع الاستطالة على الفصل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 تبايناً وان الجريان قاص في السبع متساوياً لا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 في السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 عن وقوعه في السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 على الجسم وان لم يتجدد على السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 متبايناً عن سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 به كونه واضعاً في السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 فيها خصوصاً السبع الماء وعلى هذا فالسبع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 واجرى عليهم من سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 السبع دون الفصل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 على الجماع من السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 على لو كانت كره الماء ترجع عدم مقتضى الية السبيل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 به ذلك فلا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 اظن ان المراد بالفصل الجريان في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 حكماً لاجل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 يجري الكثرة في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 سد في الفصل على سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 لا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 على اجزاء السبع من جريان في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 ايضاً وان هذا في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 بينهما من سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 متبايناً من سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 من الفصل في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 خلاصاً من سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 كما قيل لا يكون الامتناع بل الظاهر ان الفصل لا يكون بغيره المتباين السبع لا يمتنع في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 قال في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون  
 منه لكون ذلك في سبيل السبع لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون لان الفصل غير مضمون

























الحامل لعلها يكون الزاوي لا بأس بغيره الموضوع مقبلا ولا بأس بذلك مدورا واحدا لا يمتد فيه ما هو موقوف على التفرقة القاطنة  
 شذعت الكلام لا يجوز بالشيء الثالث ما ذكرناه من التفرقة عن تكرار السمع ويجوز على الأول أنه لا يلزم للزاوي ولا في الكلام  
 تقديره الحامل لم يتم ثوبت عند جواز شأن ذلك من الخارج امكن حيور رتبة مرتبة وعلى الثاني لا يلزم من ذلك الا بالشيء الا اذا  
 كانت كاشفة عن قيام مرتبة مستندة للسلوك على الثالث ان ذلك ليس صحيحا وانما هو مع واحد على الكيفية المحسوسة  
 المعروض عند تقديره الحامل ان الزاوي لا يكون الحكم جوازا لا كفاء بكل منهما منعنا عن الاخر وقد يناقض في الرواية الاخيرة تارة  
 كل من الاقبال والاخذ بدار على ان يكون الحكم جوازا لا كفاء بكل منهما منعنا عن الاخر وقد يناقض في الرواية الاخيرة تارة  
 بالارسل ان يكون الخبر جوازا لا اخر بان التفرقة يقول بحمل رجوع الخبر فلا يكون من كلام المصنف فلا يكون خبرا ولا ثوبا  
 بحد وضوح المراد من ذلك ما اذا علم على خبره عن نفس الكتب كما عرفت من كلام الاكثر مع ظهوره في انما لا يستلزم الطول  
 فاجيب عن الاول بوجهين الاول ان ما ذكرناه من الجواهر من اخبارنا بالارسل بالشيء الثالث ما ذكرناه من انما لا يستلزم الطول  
 الراوي عن يونس بن عبد الرحمن وهو من اجبت الحاصل على صحيح ما يصح عنهم وعن القاضية بان الظاهر ان الزاوي من المصنف  
 في نهاية الشك لا يكون صدوره من تكرار المسألة في صدور الرواية لان ما في صدورنا من ضرورة الزاوية في قوله وقدنا  
 في الاشارة الفعل والقول المعنى لا يدنو كما اخصنا مع اشتمال على بيان وجه الفعل وعن الثالث بوجهين احدهما ان اصحابنا  
 يحصل من ذلك الجمل صدور الرواية لا يلزم من ذلك سقوط الاستدلال بغيرها وثانيهما انما السامع يسمي من ان المراد بالاعمال  
 هي الاصابع وكذا حمل الجمل على القدم بمنزلة العتق يمكن ان يقع ان ذلك ما نطالع في معانيها من القائلين برفع صدق القدر  
 للارتداء بجمع فحينئذ تلك الحالة على بغيرها في قوله تعالى في الذكر في غير ذلك ما في ذلك من الرواية المذكورة من قوله  
 جوب قوله وهو انما من كلام الامام اباوس كلام الراوي على التقديرين فظاهره انما جمع بينهما فيكون ان يقال بالاحتمال ويكون  
 ذلك اسباغ السمع كما يجب اسباغ السبل ثم قال في ثوبته من وقوع احد من محمد بن عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله في صحيح القاضية  
 بوضع الراوي في صحيح الراوي من احد من مقدم الراوي وثوبته ومع القدرين ظاهرهما وبالله ما قلت الظاهر ان الصغير الضمان  
 الذي في قوله ظاهره وجود الحديث بلعنا اوسد كما هو مقتضى حمل المدلول وهو محتمل في قوله اولا في الحديث لا لا في غيره  
 الجمع والتأويل على التفرقة ويجب اخذها ان كان من قول الامام اباوس في قوله من قول الراوي بلعنا قال ان يقول صدق الحديث  
 امينا لا يدل على الجمع الذي استلزمه يمكن ان يكون الراوي قد راى ذلك سنة في وضوئهم فسمع في اخذها على القدم لا الكتب  
 وفي الاخرى الكتب الى القدم اذ وضوئهم واحد كونهما يتكلم في التبريل فابتدئ في اخذها من الكتب في الاخرى من الاصابع ولكن  
 الواو هي انما لا تلال على الاحتياط في وقوع الرواية عليها ويكون الكلام في تقديره الحامل يكون بمنزلة ان يقال واه يجمع من  
 التكبير على العمل وهذا الاحتياط ان كان مخالفا للظاهر الا ان قوله في الامر في صحيح التبريل موضع آفة مرتبة على انه يمكن صدق  
 على خبر الجمع بين الاقبال والاخذ بدار في واحدة ويجوز ان كان في مقام تسليم من تلخيصه يقول الامر في صحيح التبريل موضع  
 انه ولم يكن هو مستند الموضوع فسمع من زوسر الاصابع لا الكتب في صحيح الكتب في زوسر الاصابع ثم قال في الامر في صحيح التبريل  
 موضع من نشأه صحيح على الوكيل الاول ومن نشأه صحيح على الوكيل الثالث وقد راء الراوي في هذا المثال وكيف كان فلا يستدل ابي  
 الحديث على ذلك وبالجملة هذه لا يوجب حتم الاستدلال بالذي هو واضح والظاهر ان التايد بفرع احد من محمد بن اباوس من جهة  
 اشتمال على الاصابع والمع وان كان اسباغ جميع الظاهر الباطل نوعا من اخبار الاشارة بالمع من الاعمال الى اسفل من  
 الاسفل الى الاعلى ولكن لا يوجب حتم كون باطن القدمين اذا كان خارجا عن حمل السمع فلا يلزم للاشارة في غيره فلا يلزم حمل  
 للرفع على التفرقة من ان قد ثبت على حد جواز الاخذ بالاحكام وعلى جواز التكبير في الاطلاقات كما بان من وجهين من وجهين  
 قال لا اصحت في حق من سلك في حقك ما بين كسلي الى طرفي الاصابع فخطرتك ولا يوجب ما في ذلك التمسك بالاطلاق  
 الكتاب خبرنا بالتأويل ان لفظنا في الظاهر في تحديد السمع او على كونه جلا من دابة ويرى تحديد السمع وكذلك في التمسك بالتمسك  
 لانها من قبل المثلثات وليست من الاخبار في التمسك كما في التمسك حيث ذكرناه في علمنا من قبلنا من القول بالتمسك او بالاقوال  
 الفعل اليقيني يستدعي اليقينية وهي مضمرة في المعنى مقبلا لا يمتد ان هذا ما نحن عليه من يقول بالاشتغال









# في أحكام صحيح التجلين

١٣٩

السمع على الجاهل ولا على العاقل ولا على الخفيين وهو يوجب الأحكام الشرعية والحق من الصدق وإن لم يخاف خبره على الزمان  
 الحقان مقام الجبار مقيم عليهما وقال المأثور ذلك لا يفتقر فمن أحدا شره للمسك والسمع على الخفيين ومنع الحجج والسمع ذلك  
 انهم لم يجدوا انهم قال وقال المأثور فهو بمنزلة ما يقع في كلامهم كذا من انهم يحكمون بالجواز لا يشترط فيه قبوله في قولهم وفي  
 رواية ابنه لا يجوز من يدين بذلك خبره النبيرة على الزيادة من الضمير بمقتضاها ويدل على الحكم المذكور ما دل على نفى الحجج  
 في قطع ما شاع المأثور للسمع للمعقول قوله في ما جعل عليه كذا من الذي من حرج كما نطق به رواية عبد الله لعل منا قال الاختيار  
 المأثور كذا في الزيادة الوارد قال قلت لا يصح من ابن ابا طليان حديثي اترأى عليا اراق الماء ثم سمع على الخفيين فقال كذا يدين  
 طليان اما بليان قول على سبق الكتاب الخفيين فقلت هذا فيها اختصار فقال لا اومن عدو تنغيه اترأى نطق على جليلك  
 ويكفي ذلك بنبط الكلام في المسئلة على امور الاول لا تترأى اختصار الاختيار في التفتيش للسمع على الخفيين ففي رواية ابنه الوارد ما عرفت  
 من الجواز في جلد من الاختيار التفتيش وغيره ما عرفت في صحته ورواية المأثور عن الكافي في باب الامعة والاشربة قلت  
 لا يصح من كذا في السمع على الخفيين فتية قال لا تفتقر في ذلك قلت وما عرفت قال شره للمسك والسمع على الخفيين ومنع الحجج  
 روى هشام في الصحيحين في عمرو قال قال ابو عبد الله يا ابا عمر ومنعنا اعتنا والذين في التفتيش والذين من لا تفتيش والتفتيش  
 في كل شيء في التفتيش على الخفيين وروى في الصحيحين في جلد من الاختيار والذين في التفتيش والذين من لا تفتيش والتفتيش  
 فتية قال قلت لا يفتقر في من احدا شره للمسك والسمع على الخفيين ومنع الحجج قال في رواية ولما قالوا في التفتيش والذين من لا تفتيش  
 المأثور في صحيح ابن التفتيشين وهو احدا شره للمسك والسمع على الخفيين ومنع الحجج قال في رواية ولما قالوا في التفتيش والذين من لا تفتيش  
 المؤمنين بل يجب عليهم الاقامه فيه ان هذا لا يلائم الاختيار التي هي من المأثور الثاني لا ورواية الدخايم والاختصاص في التفتيش  
 صريحة في التي الراوي عن غيرها ما عرفت الاطلاع بالنسبة الى الراوي المروي عنه ثانياً على كلام زارة الا وهو ان مقتضى ذلك  
 ان يفتقر خصوص السمع على الخفيين لا يجب التفتيش لان حكمه في غير الجواز كذا في التفتيش والذين من لا تفتيش والتفتيش  
 يلزم قوله في صحته الكافي لا يفتقر في سمع حجج كونه خطا في الراوي قال في التفتيش والذين من لا تفتيش والتفتيش  
 المأثور في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 الفضل ون التفتيش النبيرة على الاطلاع المأثور والسمع على التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 المأثور في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 المأثور في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 من جهة قوله لا اومن عدو تنغيه في ذلك وكذا من جهة عطف البرد عليه لان لا اومن الجميع المذكور وهو ان يكون صحته ورواية  
 وما وجد ما يرويه التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 يوجب رجوع المأثور التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 زانها ان المراد من التفتيش في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 سلك سهاون هذه التفتيش لا يفتقر فيها الا انكار من الحاشية عاليا انهم لا يذكرون منة الحجج وحرمة المسك وفتح الخفيين عند  
 التجلين والقيل والذيل عندنا انما هو على النقص عليه من سلكها ان المراد من التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 في مخرج عندهم ولا يفتقر على سقوط هذه الوجوه عند صلاحيتها الصروف الاختيار واليهما مع وضوح عند مساعدة الفاعل  
 عليها طريق الاستنباط المسئلة ترجع رواية ابنه الوارد وما عرفت منها ما عرفت على التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 والضمير بمقتضاها قطع في ذلك هذه النوازل والفساد والتكلفات الباردة وتوجبها الاخر لا من مثله بل عند ادبها  
 التفتيش التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 كما عرفت فليتها عند اعتبارها كمن التفتيشين ونسبها للجواهر الى الحق القاطن قال في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش  
 فلا يفتقر في التفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش والذين من لا تفتيش

روي كذا قال ان كان متعلقا بغيره فليس له الوضوء والكفارة فانه اذا اهل على الوضوء المأذون  
 فيه كان متعلقا بغيره وان كان المتعلق من جهة القائل لا ان الشارع اقام ذلك مقام المأذون وبين التيقن فكان الايمان  
 به اشتراطا على هذا لا يجب الاعادة وان تمكن من فعله على وجه التيقن قبل خروج الوقت قال ولا اعلم ذلك بخلافين الا  
 شيئا واما اذا كان متعلقا بما لا يرد فيه من المحض كغسل الصلوة لا غير القبلة والوضوء والتبديع مع الاحتلال بالموالاة  
 فيبعث الوضوء كما يراه بعض النجاة فان الكفارة يجب عليه اذا اغتسلت الصلوة ووافقه اهل الخلاف في غيرهما والواضحة لهم  
 ثم امكن لهم الاعادة في الوقت وصح لو خرج الوقت ينظر في دليل يدل على نقصان فان حصل الظاهر او جهناه والا فلا لان  
 الغرض انما يجب من غير دليل بل على الغرض فان حصل الظاهر او جهناه والا فلا لان  
 في المقتضى من جهة الاحتلال لا يقضي بان يدعى الظاهر والواضحة مع الحاجة انتهى ذكر بعض المقتضى ان ظاهره انه لا يكون  
 بالخصوص ولا يجب الاعادة وان تمكن من فعله قبل خروج الوقت ان عمدا تمكن من فعله على وجه التيقن بين اهل معتزلة  
 من كان في وقت وازاد الصلوة وجب عليهم التمكن الذي لا بد له كان ما من فتره فحق قبل ذلك وان كان المتعلق  
 من جهة من فعله في وقت المتعلق بالتيقن في زمان العمل لا يكون هذا قولنا باعتبار عدم المتعلق على الاحتلال كما هو ذهب  
 صاحب التيقن اذ لم يرد فيه بعد المتعلق بعد المتعلق في مجموع الوقت اذ الظاهر انما لا يمتنع احدلما يمتنع من مخالفة  
 الظاهر اهل الاحتلال لا يخرج منه ما هو اشد اعتبارا من اعتباره في غيره بل يقع فيه العمل فمن تمكن من الصلوة في غيره  
 متعلقا عليه لا يوجب لا يجب عليه ذلك بل يجوز له الصلوة بغيره مكانه وكان يصح التالف في غير لو كان متعلقا واعتبارا  
 المتعلق في الوقت وعدمه كان ما ذكره الحق المذكور تفسيرا في المسئلة بغير التيقن باعتبار عدمه وهو انما لا يمتنع في  
 مع ويجوز ان لا يمتنع في قول المقتضى الفصل الاول في غير التيقن فيلزم الايمان بالمأذون به على وجه التيقن ويجوز ان لا يمتنع في  
 موضع التكليف الاكمل الا ان لا يمتنع في ذلك التكليف الاول ما لا يمتنع في غير التيقن فيلزم الايمان بالمأذون به على وجه التيقن  
 الاول لا يمتنع في ذلك التكليف الا ان لا يمتنع في ذلك التكليف الاول ما لا يمتنع في غير التيقن فيلزم الايمان بالمأذون به على وجه التيقن  
 مع استلزام ذلك في بعض الواجبات احكاما فان التيقن ان الظاهر من الاحتلال مثل ما عن العياشي في يد عن كسوف ان عزله  
 وفي اخرها الوارد في غسل المدين قتل لروى التيقن في المكان عنه اخره في الاقلا وغير ذلك هو ان التيقن اوسع من غيرها  
 من الاحتلال في بعض الواجبات فلو كان التيقن في غير الواجبات فلو كان التيقن في غير الواجبات فلو كان التيقن في غير الواجبات  
 يجب على الاحتلال في ملا التيقن ان يستغنى عنهم حتى لو كان شيطانا منهم او مضيقا لهم او حرجا من مضمون او تأخير الصلوة  
 من التيقن الى البيت بل يحل الشارع على التلوك معهم كملوك بعض الاخوان مع بعض فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالنظر في هذه الحالة ثم التمر في فعل العباد في حضورهم من غير اقتضا العادة لرحل اشكال ولا ينافي ما روي في الاحتلال المستغنى  
 من المحض في مساجدهم لان الظاهر ان ذلك ايضا والتيقن في اهل البلد يلزم بحسب العادة التيقن عنهم لا بالنية الى من  
 هو غاير سبيل لا مناسية له اهل البلد لا يمتنع ان يقال ان الاصل في حقته عدم التيقن في ذلك ثم ان روي بعض المقتضى على  
 من اعين عن المتعلق بان ما استند اليه في كون مددك للمسلح هو مجرد في الصلوة المخرج وليس محض اذ ذلك لما  
 عرفت غايته من الاحتلال من كون ذلك بغير العادة وروى على الحق القاطعة في هذا ذكره في القسم الثاني ما روي ان اذا من  
 على روي بعض بالمحضر من الاذن في علق التيقن عما التيقن الموجب للاذن في استعمال اهل على وجه التيقن فغير انه لا دليل  
 اح على شرط غير الدخول في اهل الموضع اشتراطا لا لا واما المطلق للمقتضى اهل الواضحة لا ان الامر بالتيقن لا يستلزم الاذن  
 في استعمال الاصل لان التيقن في اهل الموضع اشتراطا لا لا واما المطلق للمقتضى اهل الواضحة لا ان الامر بالتيقن لا يستلزم الاذن  
 بشرح الدخول في اهل الموضع اشتراطا لا لا واما المطلق للمقتضى اهل الواضحة لا ان الامر بالتيقن لا يستلزم الاذن  
 بترك الصلوة في هذه الحالة المذكورة واجبة عن الاحتلال التيقن في اهل الموضع اشتراطا لا لا واما المطلق للمقتضى اهل الواضحة لا ان الامر بالتيقن لا يستلزم الاذن  
 بالصلوة الواضحة وان اذاعك النفس الدخول على الاذن في هذه الحالة بالمحضر وان كان هناك نص علم على اهل الاذن  
 في استعمال الامر مطلقا بالبدل على وجه التيقن في هذا المقام كما ينبغي للدخول في الصلاة اشتراطا لا لا واما المطلق للمقتضى اهل الواضحة لا ان الامر بالتيقن لا يستلزم الاذن











# واعادة الموضوع بعد التلخيص

١٢٥

جميع ان يات بالسلوة الاخرى بتلخيصها ان في اتي بها حال الضرورة الا ان يحتمل هو الذي حصل اليه لاعتداله في وقت و  
 التلخيص في ذلك وفي التدروس من اجل التلخيص بين مالوكات التلخيص بعنوان ما دون غير محض في الشرح كالمعنى في التلخيص  
 الاكفاء بتلخيصها في شرح السلوة الاخرى بين مالوكات التلخيص بعنوان ما دون غير محض في الشرح كالمعنى في التلخيص  
 يجوز الاكفاء بها وهو الذي قبل ان يلبس من كلام الحق القائل في حجة القول بعد وجوب اعادة الموضوع في الاصل ان الموضوع  
 المفروض من ما ضاها ما مثير ولا يفرق في الاكفاء واورد عليه وان يفسر اقتضاها الاكفاء بالاعادة او انما هو المخرج من بعض  
 الاصل المتعلق برفق اقتضاها الاكفاء بالاعادة وانما الكلام في يجوز موضوعا ليس هو باعادة للاول حتى يكون ضاها للاكفاء او لا  
 عند ان يات ذلك هك لتلخيصها في اتي بها كفي يتصور فيكون موضوعا على الموضوع مع ضمير في الاكفاء بعد وجوبه عليه لا يخفى  
 سقوط الاكفاء او الجواب اما الاول فلان هذا الاكفاء في ظاهر الاكفاء في موضوعه التلخيص وانما هو امر او حجة اضطرار  
 كما اقتضت القول في اتي بها مضافا الى ان الاكفاء في ظاهره ان كان او اضطرار في موضوعه التلخيص وانما هو امر او حجة اضطرار  
 بالنسبة اليه ففسر الاكفاء في اختياره في الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الاكفاء في الاكفاء في موضوعه التلخيص في الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الجواب في اتي بها بالتلخيص في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 انما هو في تربية الاكفاء في موضوعه التلخيص في الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الاكفاء في التلخيص في الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الثانية في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الثالثة في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 اقسام ما في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 قبلا لا يستحق اعادة من ان يكون المراد بربطها لا وهو اعادة التلخيص في الموضوع وهو ما في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص  
 ولا يستحق اعادة من ان يكون المراد بربطها لا وهو اعادة التلخيص في الموضوع وهو ما في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص  
 اثبت ان هذا الموضوع في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 ان الموضوع لا يقتضيه الاكفاء في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 ان تقع حادثة بالظواهر الاكفاء في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 التام وان ارتفع بالظواهر الاكفاء في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 لكل امرئ ما يوجب في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 مسائل مما نحن في حجة القول في اعادة الموضوع وهو الاكفاء في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 في اتي بها في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 من الحدث الاكفاء في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 الثاني ان لا يتبدل على وجه الموضوع عند كل سلوة خرج من فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 ان الموضوع من اتي بها في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 قوله ان اعادة التلخيص في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 القيام في السلوة وتكون في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 من فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 كما نرى في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص  
 في فسر اقتضاها الاكفاء في التلخيص في المبدل في فسر اقتضاها الاكفاء في ظاهره في موضوعه التلخيص

الموضوع





الحمل بتدريج أكثر الاختلاف المذكور فان منها ما لا يدخل على لفظ الاعادة ومنها ما اشتمل على ذلك لكن ليس متعلقا بالاعادة الا بالضرورة التي  
قدتر من غير ضرورة عن ان يكتفى بغيره من غير ما قبل الوعيد باعادة الفعل على الذراع في قدم غلبها على فعل الوعيد فيكون  
يكون المراد ان ذكره قبل فعل الوعيد فيكون قوله فاربع على الذراع قبل الوعيد يبين ان يقال ان غلبت الذراع على الذراع في كل  
الوعيد فاجب على المكلف ان يسلّم ثم يبدل الذراع ومثل صحيح الاخرى عن احد الحكماء فان الفرض من ظهورها ان يبدل الزيادة  
محل وجهه بل بربطه قبل يديه فمخرج ان يقال ان لفظ ما كان المذكور فيها عبارة عن اعادة غسل يديه فبعد غسل وجهه عن مسح  
وجبه بعد غسل يديه والمسح على راسه فيكون المراد بقوله بل يديه محل وجهه وانما يديه قبل الايتاء بوجهه حتى لا يتركه من  
غسل الوعيد أصلا وذلك المراد بقول الصادق ع في صحيحه منسوب لحاكم يبدل بالقال بل العين هو ان يابد غسل الشاغل قبل  
الايتاء بغسل العين ثم يبعث الاشكال في رواية اخرى بصريحه على فيها الاعادة بان شأن التقديم فقال فصلت زكريا  
جمل وحكم قاعدة غسل وجهك فان هذا الكلام لا يصح الا فيما لو غسل الذراعين وغسل الوعيد الا ان غسل الوعيد كان متوقفا  
عن غسل الذراعين وعن ما مر من ان فلا يارض الاخبار المتضمنة للاكتفاء باعادة ما من شأنه التأخير عن وقتها ان اية فيكون  
ودايرة مستوفى لحاكم المتضمنين للقرنين يعمل الا كما عليه المكان احتمالوا اقتضاها وكذا رواية اية لم يصح له  
لما رضى عنها لضعفها واعراض الاستحسان مع ما في دليلها من مواضع مذنب العامة فهو من حكم النجاسة في سائر ما لم يعرف  
من يقترن ذلك على غسل الذراعين ومثلها الروي عن قرب الاشياء الا في مواضع مذنب العامة فلا يارض بقوله الزوايين في  
هذه النجاسة وقول بعض المحققين في بعد ما استدل على ان ذكره المتقدم من الاعادة على ما يحسنه الترتيب واية مستوفى  
منها من وهو قد ابرأ في معنى اللين تمسكنا بها عند قولنا المتروك قال لكن ظاهر بعض الاخبار وجوب اعادة الماتر ايضا بغسل  
ان تقدم ملحق التأخير فاسم غسل الماتر المستحق للتقديم فهو موضع اية صبر ان نسبت ذلك عليك قبل وجهك فاعد  
غسل وجهك ثم اغسل في عليك بعد الوعيد فان بدلت به ذلك الا يبرأ قبل الايمن فاعدا الايمن ثم اغسل اليار واور نسبت  
مسح راسك حتى تغسل عليك فامسح راسك ثم اغسل عليك ثم قال هذه الرواية مع مواضع دليلها مذنب العامة فهو من  
انما لا دعا للنجاسة في ذلك كما يمكن على كل الاستحسان او على ان مورد الحكم في ذلك تقدم الماتر قبل غسل المتقدم فعمل اعادة الوعيد  
والعين على عود المكلف لثباتها ثم امرته فحاول الترتيب على الجواهر مرة فقالوا في وجوب تظهيره من الوضوء ودايرة  
اخرى لا يلزم في ذلك مثل قوله في المروحة من قبله لا شاف جمل فوضا غسل يديه فله عليه قال يبدل الوضوء في كل  
اغسل بغسل يديه ثم يمسح راسه بغيره بناء على عوى ظهورها في وقوع التذكير قبل الايمان ولا ينجي فساد هالان  
التذكير ان كان قبل الايمان فلا يصح الحكم باعادة الوضوء من راس الا لغوات الوا لا اذ يبدل ولا واعدة غسل الوعيد بالظن  
ان المراد اعادة الوضوء من موضع المشاغل المتوال على تذكره قبل غسل العين ولا يلزم قوله وقتها الظاهر ان تمام الوضوء ان  
عطفت الغسل عليه بالقاء من غير على ارادة الاشتغال بالوضوء منها اخبارا قبل الجمل على التذكير قبل غسل العين فلا يبرأ  
بما الخبر ان الشافعيان هذا كالأدلة وقول ان صحتها الجواهر مرة فدايرها لا اقل جعلها ذكر من الروايات على ان المكلف  
ذكر قبل العين ان غسل الدنيا قبلها مثلا في غسل العين وبما يحد ويستفاد من كالأدلة ان جعل ظهوره عند الخالف في  
هذا الحكم الذي هو البناء على ما يحسنه الترتيب وون اعادة فعل ما من شأنه التقديم من غير عمل تلك الاشياء على وقتها  
التي ان الظاهر لا يخالف في الحكم المذكور في الاشياء الظاهر في المروحة من قبله لا شاف وقوع الذكر كبدلها  
تمنعون ان الاستحسان الذي في الجمل المذكور ليس عبارة عن الاقل وليس كذلك عوى ظهورها الاخبار وانما جعلها  
على ان يكون في الترتيب وجوب جوازها مرة عن ذلك بالجملة قبل الكلام الذي يحسنه عن من المعلق ان الجملة تقتضي تعذر اللفظ  
بجملان ما هو ظاهر في كالأدلة غير عبارة عن الثالث وهو خصوص ظهوره في الاخرى فلا يلزم قوله ظهر من روايات اخرى لا يلزمها  
فيعين ان يكون المراد به هو الثاني الذي اشارت الجواهر مرة الى العمل عنه بواسطة ظهوره عند الخالف وهو الذي ينسب له قوله في ذلك  
الماقتن في حيزه اخلاقا ما مع من الاخبار بما مع اشياء على اعادة الاعادة فتساع ظهوره في الاخرى في وقوع الذكر كبدل  
التمام فيخرج دلالتهما على ان الاطلاق الشامل لما ذكره في التذكير قبل الايمان بما مر من انما على اية ما شأنه التقديم ايضا على





الترتيب على حد يدل كل بكنية انفسا الصواب والماء الموجب على كماله الواقف على طهره انتم في حاله الجواهر بعد ذلك كمالها  
انه انصفه فيها فبقية انتم النية مع حشو الغرض بالان يحصل من النسل والافقير الزينة في النية لا يكون له من ذلك كمالا  
هذا ولا يتحقق عليه ان هذا ليس تفصيله المسئلة ولا غاها لما يبر عليه للطلوع لان ظاهر كلام الشريعة في حشو الوضوء  
ضد وقوع غسل اليدين قبل الميض في الزمان وما ذكره من الجواهر في كماله لا يكون له من ذلك كمالا بل لا يتحقق عليه  
برؤاير على ان كبره على غيره مائة قال سئل عن الزيل لا يكون على وضوء فيصير المصلحة بيد ان لا يتحقق فيه وبه وبه  
رجله على غير ذلك من الوضوء قال غسل فان ذلك لا يجوز واود عليه من الجواهر ان ظاهره مخالف للوضوء في الزمان  
ومع ذلك لا يتحقق الحكم في اوله من موزن الى الترتيب المحقق ويكون قوله ان غسله على مقتضى ترتيب الوضوء هذا  
ان غاد الغرض في قوله غسل الماء المطهر لا يتحقق الجواهر انما يتحقق الغرض هو الغرض ان كان ذلك بعدا حسب المطهر في غير  
سبيل لكن الظاهر من النية هو الاول من بينهما السان الاول لا ذكره الجواهر في الزمان فغاسا في الماء ذلك على غير ما في المصح  
لعدم الظاهر فيها ولا يتحقق معطو لان ذلك جهة اخرى لا يثبت من التوال والحوار داخل فيها واما كان التال غير معتبر فيها العلم  
بها لانه اذا قال ان قول الشريعة معجم بما الاول في ظاهره انما يكون في اليد الواحدة للراس والرجلين وانه لا يثبت له مع سدا  
الوضوء للترتيب اليد اليمنى كمالها على اشكال فاسأل انما لا يتحقق ان ما اورد به من غير ان يكون لغسل الايدي مستلزم لليد اليسرى  
انما يتحقق ويكون وضعها بالاولى من سبيل على اعتبار كون غسلها مقدما شرعا على غسل اليسرى ويجعل ان يكون سفره للبر في هذا  
هو الظاهر يعني ان لا يوزن على يد عن اليد اليمنى في غسل الماء المتأخر عن ذلك غسل الماء الوضوء مستلزم كمالا فانه لا يتحقق فيه  
استطاعه من الجواهر من كماله في قوله الاول الاذعية وهو ان غسل كل وضوء قبل ان يغسل ما قبله من الايدي  
عضا مع الاحتياط واما زاعات الاحتياط مع الاحتياط اعلم ان الاحتياط في غسل الماء الاذعية في غسل الماء الاذعية مع الاحتياط  
بعضه يستلزم الاضاح في بعض دفعه الخلاف في سناها وناضتها شرعا على القول بالحد كمالا في بعض من لا يثبت في بعض  
الاخر بمقدار ما يوجب الاحتياط في بعض دفعه من الاذعية في بعض دفعه من الاذعية في بعض دفعه من الاذعية في بعض دفعه من الاذعية  
فانها ما عدا عن النية لثباتها في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
ان لا يثبت في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
اليد الماء فان جعلت بعض الطهارة ما اود الوضوء وان يثبت في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
وتجوز الموالا ومقتضى الوجوه في الاثم على قولها ويجوز هذا القول عن المعتز في المنية والحد كمالا في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
عبارة عن النية لثباتها في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
وانما يثبت في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
استدلالهم من من رعاة النجاسات او النجاسات فاما استدل بان كماله في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
كان ام لا مع وضوءه ولو لم يثبت في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
الميل الى غير من المتأخرين منهم الشيخ في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط في بعض دفعه من الاحتياط  
والاخذ على وعلى الجلال مع النجاسات مضافا الى النجاسات معية من غير غارقال قلت الصادق ربا وقتا فغسلنا  
قد دعوت الجارية فاسألنا على بالماء فنجف وضوءه قال لا عروضة اذ يصير قال قال الصادق اذا وضوءت بعض وضوءك  
فوضعت لك حاجته حتى يثبته وضوءه فان الوضوء لا يسكن له كما استدلل صاحبنا عليه على هذا القول في كماله خيانه وذا  
بعضهم المتكبر برؤاير مالك بن اعين عن الصادق قال من نسي مسح راسه فذكره لم يمسح فان كان في يمينه بل في يمينه  
ولجميع وادان لم يكن في راسه بل في يمينه وضوءه واداه الصدوق عنه قال ان نسي مسح راسه فامسح عليه  
وعلى يمينه يمسح وضوءك فان لم يكن في يمينه فاداه وضوءك في يمينه فاداه وضوءك في يمينه فاداه وضوءك في يمينه  
ان لم يكن في يمينه فاداه وضوءك في يمينه فاداه وضوءك في يمينه فاداه وضوءك في يمينه فاداه وضوءك في يمينه  
وتنظر حاشا هذا في الاخيرين من النجاسات يكون استنادا الى الاخذ المستلزم لجلال الوضوء السابق انما هو للاخذ

# فالموا لا بين افعال الوضو

١٥١

بشكل اراء الوضو هو السمع لم يجر اذ لا يلبس الوضو مع نفسه كما هو المفروض من الجملة لا يخفى سقوط كلامه بعد  
 انه مع بناء البلل على من اعتد الوضو بفتح السمع وبفتح الوضو وان تراخي زمان السمع عن زمان غسل الاضغاث الشاذة في هذا القول  
 فيجوز ان لا يدل على من اعتد الوضو بالاضغاث على الوضو لتحقيقه فان كان لا يفسد بوجهها بغير فصل عند هذا الموضع ثم ان مورد التصحيح  
 والوضو في هذا الموضع وان كان هو حال التزوية وهو فساد الماء ووضو جلدته فلا يفسد في صحة الوضو مع عدم الاحتياج اذا غسل بالماء بغير  
 التزوية في غير محل التزوية الا ان عمود التزوية القانية بان الوضو لا يفسد في غير محل الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 ومقتضاها هو الاحتياج لا التزوية فيحصل البقاء في بركة التزوية ولا يحصل الا بالماء بغير ان التزوية ان التزوية جعلت بناء على هذا القول  
 يرجع الى القلب في التكليف بالمشاء في غير محل الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 به وقدر ان لا يشترط في الضموم المحاكاة للوضو في الية بانه يحقق المشاء في غير محل الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 وجوبها لاحتياجها من قبيل الاضغاث لا في غير محل الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 قوله هذا وضو لا يفسد في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 لمجوز ان كان من امور الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 ارجح الى الكبر في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 الممكن عادة في الجمع كما قاله العلامة في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 نحو ضرورة الفصل للسمع لكن لما لم يكن ممكنا حل على الممكن وهو متعين بغير الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 كون صيغة الامر للوضو قد وقع الضم في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 لانها وان كانت للسمع الا ان المبدأ في الجمع في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 فهي معتدلة في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 الوضو في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 الامر للوضو في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 المدعى في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 وظاهر التزوية في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 يقع بغير بعضا وظاهر التزوية في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 واجب في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 يمكن ان يكون المراد من التزوية في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 بالقرين في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 وزاد في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 فقد مر في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 التمرين بين الاضغاث في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 ما تمسك به من الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 الواقع في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 المراد في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 لا غنى في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج  
 وما سأل الله من تعديهم في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج في قوله ان عمود الاحتياج







# في فتح الموالاة في الوضوء

١٥٥

لنستدل بذكرنا هذا الاصل من حيث حكم المعلقان الذي لا يجوز رفع اليد عنها الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 التوجه اليها ثم يرد بان العذر الوضوء لا يثبت عند سكون من العوض جعله موقفاً من حيث ان صاحب الحق هو من حيث  
 وجهه من حيث الاستدلال لا كما مضى بان التسليم على غيره لا يثبت له التيمم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 على عبادة لا ما لا يحل التيمم على كل الذي من غير ان يكون على وجهه من حيث ان لا يثبت له التيمم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 عن القسرية بظاهره احتساب الاصل ولا يكاد يصحرا بقضائهم الا اذا كانا في ضلالتهم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 الحاجة للتوجه نحو بيت خوة بقوله فان الوضوء لا يثبت من غير التيمم على كون عذر قواصل الا اذا كانا في ضلالتهم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 توصل الاصل اليها من ازاياها بغير استعمال للفظها ما اجتمعوا ولكن هذا ان يقول ان القليل المذكور مع قطع النظر عن كون  
 قسماً لا يمتنع على اقراره بما في المتن من ان الكلام المعلق بظاهريه في اتصال الاصل بغيره بغير قطع النظر عن بظاهر  
 في اتصال الاثار ولا يكاد يصحرا بقضائهم الا اذا كانا في ضلالتهم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 التقديرين بين توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 الوضوء لا يثبت في الاثار الا اذا كانا في ضلالتهم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 واذا قدر تيقن البلوغ في الوضوء السابق عند غسل العضو الاخر فيبطل عن لاداء اللفظ المعلق والتيمم لا يمتنع في ترتب حدوث  
 بعضها على بعض وهو في بعضه من غير مقتضى ان تيمم التيمم في بعض الوضوء يقتضي وجود ذلك البعض في بعض البعض الاخر والمقتضى  
 في الاثار انما هو اقراره بما في المتن من ان الكلام المعلق بظاهريه في اتصال الاصل بغيره بغير قطع النظر عن بظاهر  
 في وضوءه لا يمتنع في بعضه من بعضه من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 التيمم لا يثبت في الاثار الا اذا كانا في ضلالتهم الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 ان ذكره لذكره اخرى فلا بد من الالتزام بحدس في الحكم لكن يقول بغير ذلك كذا ان ظهوره لا يمتنع عن ضعف فالأقوى هو للمسير  
 الى هذا كما ان الأقوى في الاستدلال هو العكس في حصول الموالاة باحد الأمرين من قوله في الاصل وبقي الشك في الاعتناء  
 باطلاق الأمر بالفضل للمسلم بغيره في بعضه من بعضه من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 بغيره فان قلنا في غير التيمم من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 هذا القول لا يمتنع من غير ضرورة الاحتياط ولا اضطرار فان حصل احدا الأمرين من بقاء الشك في الاصل في بعضه  
 الوضوء من غير ضرورة الاحتياط ولا اضطرار فان حصل احدا الأمرين من بقاء الشك في الاصل في بعضه  
 قلت استقامت الصلة هو ابطاله الجارية في قوله في التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 علوه بغيره في الاصل في بعضه من بعضه من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 على غير بيان المكلف في صله الى الوضوء على طريقه العقلاء من عدا الاضرار عن افعالهم في اثاره الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 اعرض الضرورة ويشهد بما ذكرناه ان اعادة الوضوء عند كون التيمم لهذا اذا كانت لاداءه فاعادته عند كون التيمم لهذا اذا كانت لاداءه  
 اولاً لا بد من دليل على احرازها ايضاً بقوله في وضوءه من غير ضرورة الاحتياط ولا اضطرار فان حصل احدا الأمرين من بقاء الشك في الاصل في بعضه  
 واعادة الوضوء لذكره هو هذا ويجوز في الغامض ان يثبت التيمم على وجهه من حيث ان القول الرابع من مبادي القول الاول لا يرجح  
 فيه ما يمكن ان يكون في التسليم تلك فتقول ان الفرق بين القول الاول والقول الثاني ان القول الثاني هو التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 القول يكون احداً من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 يلزم في القول الثاني ان يكون التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 يكون ترك الموالاة بطلاناً على القول الثاني لا على القول الاول بل على القول الثاني ان يكون التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 يقول بغيره في الاصل في بعضه من بعضه من ازاياها ما يمتنع توصل الاصل الى مقرق بعضها عن بعضها من ازاياها ما يمتنع  
 عند افعالهم في صله الى الوضوء على طريقه العقلاء من عدا الاضرار عن افعالهم في اثاره الا بعد اتمامها من التيمم حيث انها لا تبلغ مرتبة  
 المبالغة انما هو الاستدلال في الفرقين قلالة التيمم ولا يجوز الفرقين بين الوضوء في الاثار من وجهه لم يصبر فيه وبطل











مؤيد بالبولية بكدان فرج من الموضوعات ومن لم يجد ثبوتاً شاع على أن المراد بالحدث البدن وقول الصادق عليه السلام  
من شئت من الموضوع كان كاضف ولم يفسد له لا مستقلاً ولا معاً كما أن ثبوتاً من جهة أخرى لا يفضل الموضوع فلفظان يقولان الكلام  
فكونه لا ينافي زيادة ولا ينقص هذا الكلام يمكن الجواب بغير قيد ما علمه كذا اليك من الموضوع لا على وجه التوجه ولا على وجه التثنية  
تختص لما نادى به فما لم يقد يستدل عليه بقول الصادق عليه السلام وأدبر رجليه فوضاً <sup>في موضع</sup> شئ من رجليه ولا تزود عليهما ذوات فلا صلوة له  
وبعوله في صحة التبر في الصلاة المذكرة من يومئذ تلك فلا صلوة له وأدبر في الجواهر على الاستكلال بالأخير فإن نفى  
الصلوة لا يدل إلا على البطلان وهو مخرج من الحرمة وعلى الاستكلال بالثبوت عن الزيادة فإن التوجه لا أمر به بيان الواجب  
والمستحب في الصلاة الإيمانية الشرطية كانت حقيقة في التوجه بل في المصلحة كما يشهد به كثرة ورودها في المعاملة فلو كان الظاهر  
منه على أن المراد بالحرمة هو الذي تقرر في الدعاء بغيرها مع الالتزام والألفاظ لا يتبين بالبطلان أن يكون بعنوان أنه عبادة كان شيئاً  
غيره وأما الاستدلال على كون التوجه لا أمر عبادة للأيمانية الشرطية فكثرة ورودها في المعاملة فلا يتبين على ما علم  
يكون متعلقاً بالمعاملة دونها كيف عن كونها للأمرشاد فالأول أن يقال أن الأمرين <sup>بالطهارة</sup> هو المتعلق ببعض من معارفات لعبادة  
جزء كان أو شرطاً وأما ما يدعيه منها الأول فساداً للحرمة أو الشرطية أو المصلحة فيجوزها بالنسبة إلى الجواهر فغير القول لا يثبت  
إطلاق أحد هذه المسائل البراءة وثانها قولهم في زيادة الموضوع شئ من زاد لم يوجب عليه لا يتجوز أن الأصل قطعياً  
فكرهنا جهة القول الأول ونفي الجواهر على الزيادة في البراءة من الأول لا يثبت الحرمة بل قد يدعي أن ذلك كإثبات الحرمة ولو فرض  
صحة خبرها الأول لم يضر ذلك لأنه لا يخبراً وهو متضمن ما كان قاصراً لتدبير التفرقة ومخرجها ما علم أيضاً ضرورة فالحق وهو  
القول الأول لم يثبت البناء على رتبة الثالث هل يمكن معناه الموضوع من جهة فعلها أو كتحقيقها قولاً ردياً الأول لا يثبت إطلاقاً كما  
ظاهر من زيادة السبب وكذا في الصالح الثالث التهمة مطلقاً كما عن التهمة أثر استوجبه المصنف الثالث الفاشان شئ مما يثبت الكونه  
شأنه بدو الأعيان بتخصيص الإطلاق بصل اليك ثلثاً لا في المستلزم بل دون غيره جهة القول الأول والأول استحقاقاً  
حكم المحدث الثاني في حيث حكم الثاني في صحة الموضوع فيان مخرج الثاني متعلقاً بما هو ما فيه تلك الزيادة والمحكم فيها  
على التحقيق هو التوجه في الأصل البراءة من كونها مطلقاً على استحقاقه عن السابق كما يكون ما علم على الاستشغال بالعبادة  
لوشك في نافية فحق لها مطلقاً ما لا يمكن أن يقال أن ما يخرج به عما يشترطه ما وقع من غسل كعبه وقصته  
الثالث كبدته وليس محتمل في وجوبها قطعاً للوالة بين غسل الصلوة والأصغر وغسل سابقه الثالث أنه لم يثبت بالبراءة على محتمل  
المفوض أثرها وما بالصلوة مرة واجباً ومثني شئ مستحباً والثالث من المكلفين وقد يكون الاشتباه في قطعها مدخل في  
التعصية سيما على القول بأن الفاظ العبادة موضوعه التعصية منها ما لم يعلم وجهها لها ولا لا وغسل التمرة على تواليها  
يستدعي البراءة البقية مضافاً إلى استحقاق الحديث السابق وفيه ما لا يخفى ضرورة أنه قد علمنا أنه براءة من جهة ما هو المفوض  
غايته ما هناك من زيادة شياقة مع الشك في قابلية وضع محتمل ما وقع وما ذكره من الاشتباه بين المكلفين في بعض أحوال  
الكهف من المشار إليهما من قبيل لا يثبت البراءة وما هو قوله وقد يكون الاشتباه في قطعها مدخل في التعصية فليس بمحتمل إلا  
دعوى قيام اتصال كون الفجر عن الزمان شرطاً في صحة فدية من المسلم كون الرجوع عند الشك في شرطية فحق المتأد به هو  
اشتغال بقولان الرجوع إلى البراءة وأما تكديده حكمه بطلان لا غنية تعلق التهمة بقولنا على القول بأن الفاظ العبادة  
أما في التعصية أو لم يعلم أنها أخصية انزع على ذلك القول تكون أساليب العبادة محتملة ومقتضى الحال الخطأ هو التوجه إلى العبادة  
بجانب البراءة والأول وفي هذا المقام يسبغ الشك في شرطية عند الزيادة التي في الفصل الثالث أو ما فيه توجهها في كل حال  
بالبراءة والفاصل لا يشغل في مقتضى حكمه كذا الحال في البراءة أو ما هو موضوع التعصية أو لا يثبت براءة من الجاهل والأعمال  
التي لا مرد بين الجاهل وبين العمل في البراءة على الأول على ما عرفت أنه على القول بكون الرجوع أصل البراءة من كونها  
على استحقاق الحدث كما تقدم القائل لا يخشاه من الشك في قول الصادق عليه السلام في زيادة التكرار من تمكيد الموضوع كان كاضف ولم يفسد له ولا يوجب رتبة  
شئ ولا تزود فإن ذوات فلا صلوة له وقوله في زيادة التكرار من تمكيد الموضوع كان كاضف ولم يفسد له ولا يوجب رتبة في غير التمسك على الشك  
أن هذا وضو لا يثبت الله الصلوة أكبر وقوله لا يخفى الثالث الأول ضميمه لا يبرأ بل هو وهو نفي التمسك على عدم



















































# فاحكام الجبار

فإن كان ان كان مراده ان لا يتكلم الا بغير ما على ان لزوم الحجج من المباشرة بغيرها فغير كلام فانه ذكره افشاء الله تعالى الخاطفين قد  
 ذلك موقفه فاحكام الجبار لا يتلوه وضع ما لا يقدر على واحد من الجبارين عند الوضوء فقد ذكره عندنا قال سئل ابو عبد الله عن  
 التبريل فيقطع ظنوه هل يجوز ان يجعل على كفا لا لا يجعل عليه الا ما يقدر على اخذه عند الوضوء ولا يجعل على ما لا يصلح  
 اليه الماء لكن لا يصلح اليه الزوايا احد من الاصطافى ليرى وجهه جازا وضع ما لا يمكن اخذه عند الوضوء وقد ما ولو كان  
 ما ولو وجبه ما في على الكلام في موضع من خصوص ما قيل من كون غار سيفه برؤايز القرايب وسلك حنا الصداق مرة  
 في ذهابها سلكا اخر حيث قال ان ما ذلك على موقفه فاحكام الجبار لا يتلوه وضع ما لا يقدر على واحد من الجبارين عند الوضوء فقد ذكره عندنا قال سئل ابو عبد الله عن  
 وسعة الجنب في وضوءه ما جعله قائموا من اخبار الجنبية المذكورة على ان اذا استعملها وان لم يجمع عليها مع هذا يصلح الماء ولا  
 سببا وقاير على الا على المذكور على خصوص المظهر يمكن جعله على وجهه انما هو الا لا في ذلك حتى ان بعض محقق متأري الحكم  
 جعل من مستحب الوضوء ان لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 انحصار الماء فيه ثم قال في موضع من كتابه من خصوص الوضوء المذكورة وقيل ما قل لا ينبغي فان العمل بالخبر  
 الرواية موضع ما ذكرنا من ان لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 نصير الحديث الكاشف في موضع من كتابه ما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 الخاتمة المذكورة على الا على المذكور على خصوص المظهر يمكن جعله على وجهه انما هو الا لا في ذلك حتى ان بعض محقق متأري الحكم  
 انتهى بالجملة فان امكن جعلها على وجهه فيقطع برع تلك الاخبار وانما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 الاشكال ليس ذلك للالتزام من الاخبار التي كلام صاحب الجليل في ذلك وقال في شرحه في موضع من كتابه على ما ذكره المرحوم الى  
 وضع السلك ولربما لا يستلزم من انما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 هذه المسئلة موضع اشكال في الروايات الواردة بالمعنى على السلك يمكن ان يجعل على الاحتياج كما هو المشافه في الروايات الواردة  
 يقطع التكليف ببعض الوضوء عند سقوط التكليف: بالبعض يقطع التكليف رأسا لا يترك تكليف واحد لا يستلزم التكليف ايضا  
 لا يخلو من اشكال المذكور دليل شامل ظاهر لهذه الضورة وجوب الاحتياج ايضا على امره هذه المسئلة في غير هذا الاحتياج طار  
 يتوقف ما يجمع عليه في ضم اليه التيمم ايضا والله اعلم انتهى قد جازنا في التيمم في حيث قال ظاهر انه يجوز التكليف ان يمكن  
 الحائل لمن لم يفيض الزاء فيه من غير فرق بين حضوره في الوضوء وعدمه ثم قال وما في موقفه فاحكام الجبار لا يتلوه وضع ما لا يقدر على واحد من الجبارين عند الوضوء فقد ذكره عندنا قال سئل ابو عبد الله عن  
 فقد جعل على وجهه فيقطع برع تلك الاخبار وانما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 في التذاري بذلك فيدل ان ظاهره ان كان لم يجمع على وجهه فيقطع برع تلك الاخبار وانما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 من البحر ثم جعل على وجهه فيقطع برع تلك الاخبار وانما لا يجمع على اعضائها وانما لا يقدر على اخذه عند الوضوء ولا لا يصلح اليه الماء الا مع  
 فيها اتفاقا وقد نزع فيه وقال ان احكامها انما يطبق في الجنبية فيجمع للمع على ذلك الحائل على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها  
 واهل هذا القول منهم من اوجب عادة الصلوة والوضوء في كل وقت لا يترك الا في الضرورة والتذكير في الغار بغير الا في الضرورة  
 من وضع الجنبية عليه كمال الكرامة اما من يتركها في كل وقت لا يترك الا في الضرورة والتذكير في الغار بغير الا في الضرورة  
 الوضوء فان فعل في الوضوء ولا فلا لا يتوقف منهم من توقف في الاعادة قال الشهيد في الذكر في كل وقت لا يترك الا في الضرورة والتذكير في الغار بغير الا في الضرورة  
 نزع فان شدد على غير هذه الاعادة فظن بغيره ولم يتلوه في التذكير الاول ولا اشكال عندنا في ذلك عندنا في الاعادة ما  
 سلكه الجبار في غير هذا الموضع انتهى كما لا يخفى الجنبية فيجمع على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها  
 رحمه الله في غير هذا الموضع انتهى كما لا يخفى الجنبية فيجمع على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها  
 او موقفا في غير هذا الموضع انتهى كما لا يخفى الجنبية فيجمع على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها  
 كل عضو لا يترك في بعضه وانت خبرنا هذا الوجه انما يجوز في مقابل اختيار التيمم في كل وقت لا يترك الا في الضرورة والتذكير في الغار بغير الا في الضرورة  
 سلكه المستند ولا يجوز في دفع القول بغير ذلك الحائل على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها  
 ولا يمكن قد قد غفل عن بعضها وهو ما سلكه الحائل في غير هذا الموضع انتهى كما لا يخفى الجنبية فيجمع على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها

ما ذكره في غير هذا الموضع انتهى كما لا يخفى الجنبية فيجمع على سلك المع على الجنبية ان لم يمكن في غيرها

































# كتاب الطهارة

هذا مستعار عن بعضهم وان كان يجب ان يكون ماصدا منه بوجها الا ان لا يصح ان يزوج محلا يصل او ان يزوج ذائبا راجع بالعرض  
 ويصح قيام هذا الاحوال لا يتحقق المناقضة بين صحة النكاح وبين الاختصاص والى حيث قاما هناك اهتارا لاستخداما وتعللها بالانقياد  
 مانع من التمسك بقاعدة الشايع في أدلة السنن والكراهية ثم من كل يلزم القاعدة المذكورة مذكور والاشارة الى ضرورة  
 يجوز ان التولية هي على ما ينبغي على المتزوج على الموقوف الذي يترجى برضا عنهما من الصلاة مرة في الملتزمة هو الاقل قاله لا يجوز ان  
 يوسيه غيره الا مع الضرورة وهو قول داود وقال الشافعي يجوز مطلقا والى حيث حاله الضرورة عندنا ومطلقا عندنا يقولها المثلث  
 لا الموقوف انتهى منهم التهمة في ذلك كما حيث قال ويجوز مع المندوبية الغير لان المأذون فيها اليه قد تحقق في بقوله  
 تلكت التولية لا يتصور اذ هي عنها ثم في تلكه حيث قال ويجوز مع صاحب الجواهر في ذلك معبر حيث انه لا ضرورة هو القاء فان قال  
 وتعلق التولية بالمشاكلة لا ضرورة الفاعل للوضوء حقيقة ثم قال ولو نوى المصلحة في الطهارة وتكون غيره منها كان اوله وقد يعلل  
 على ان تولية المكلف الغير هل هي استنباط او هي اقتداء بالفضل الا انك يصير الغير ناشيا ويلزم تنزيله بنفسه منزلة المكلف للمأثور  
 بالاطهارة فيلزم من ان ينوي الايمان به على وجه التعريف من حيث قيامه مقام المكلف للمأثور بالطهارة وعلى الثاني فيصير الغير  
 له مع موقوف ان لا يثبت من قبيل الفاعل المستقل فيكون الفصل ضلالا في اقتداء الذي لا ضرورة ان يكون الفاعل هو الذي ينوي  
 الايمان بالفضل التعريف من هذا ذكره بعض المحققين في ان دليل التولية كان ما ذكره في الغير استغنى عن ذكره في غيره  
 من جهة التوسل الى الواجب بعده لا ما كان قالوا اوجه حقيقة بعد من العاخر حقيقة هو التولية ولا يلزم من التولية ما يلزم  
 ان يولد حيوانا معلوما ان كان الدليل هو الاضاح فلذلك مرفوضا بالاستنباط والاستنباط فلا يلزم من الجمع بين كل واحد  
 من العاخر والمؤولة قابلا للايمان بالعبادة او يا من اجل انتهى لكن التعريف ان يوجب كونه استنباطا غير جدي لان من المعلوم ان  
 مقتضى التولية ان يغير نفسه بمقتضى الوضوء فيؤدى الى ايجاد الفصل كما يفصل المصلي نية عن الميت فيقول لاصلى صلاة الله عز وجل  
 اخرى لا والله وان متعلق بالاستنباط قد يكون ما يوقف على التولية بان كان عبادة وقد يكون ما لا يوقف عليها بان كان من  
 اشتراط العبادة او من محض اداء والحمد لله في اشتراط التولية في حلق النيات من كونه قابلا لفعل العبادة لا فاعلا المعنى في المقام  
 غير ممكن لان الغير فعل نية وجوبه لغيره على ذلك وان يوزن في الوضوء او يوزن في الوضوء فلا ناوا غسل وجهه ويديه و  
 اصابعه وشرطه في الايمان لا يكونا متعينين متعلقين بالنية بل لا يشرط الاشارة اليه من يلزم على الانسان ان يزيل نفسه من رتبة  
 الغير فينوي بهذا الفعل ان يخلص لان خلايا الفصل الا ان هذا اذا صح البطالان فلا يلزم احد منهم بان موضوع العاخر هو المتوضوء  
 جعل الوضوء عبادة عن نفس الطهارة ام جعل عبادة عن غسل الاذان اعضا وشروطه في الوضوء لا يحصل له الطهارة  
 ولا يصل اعضا اخرى مما يصل اعضا غيره اما جعل الوضوء عبادة عن غسل مطلقا او اشقيا بعبادته ام بعبادته فمفهومها  
 لا وجه له وقيل به احدى هاتين يميزون عن غسل اعضا العاخر الوضوء ون التوضوء اما الثالث فليما من مغيبة  
 البيازة بكم من ذلك كله انما على تقدير كون ذلكا استنباطا من العاخر ونية عن صاحبه لا تكون الاستنباط والنية الاكيدة انما  
 الماء الذي هو مفضل ومحصل الوضوء في الطهارة للعاخر وغسل اعضا وتولية الا لا يقول بالآخرة الى الا لا يفهم ان يكون  
 التاوي لا تقوى هو العاخر وعلى هذا فيمكن ان لا يكون المكلف والى الحيوان المعلم وقيل انما هو الحيوان المعلم وقيل انما هو الحيوان المعلم  
 قال واعلم ان لا فرق في التولية بين ان يكون مكلفا او غيره لكونه موجبيا انما هو من مقتضات الوضوء والا فلو وضوءه المفضل  
 والعبادة عبادته والنية فيه وهو لغرضه لما قل هذا الوضوء الشايع في حقه انتهى المتابع انه فرضه في الجواهر لفظ الوضوء الواقع  
 في عبادة الصلوة بالنفس قال يجوز ان يقول وضوءه في غسل كالا او بعبادته غير وهو بعبادته تفسير المركب بسببه لان ان يكون  
 لفظ المتبع المصطلح عليه شافيا قلنا لا يصح ان يكون غيره الا في غير الصلوة مع مباشرة الاجزاء الماء على الاضحية بعبادته  
 ويكون الاكتماء بالنفس كونه اظهر من انما المثال الاضاح للوضوء لا فاعله ايضا كما يتصور في التولية في يلزم التولية بالوضوء  
 ويصح بها انما كان المباشر الفصل هو المتوضوء ويصح التولية بالمال المأذون عليه داس المتوضوء في ان المباشرة بالنفس هو التولية  
 الشافعي ان قال التولية في ذلك كما لو كان من الضوء الماء وغير التولية لو كان في البس بغيره ولو احتاج الى الباء وجب في  
 الوضوء مقتضى التولية لو كانت عن المشاكلة لا عن الاضاح بالرد فضا المخرج فلو قلنا وما كان التوضوء واجب لو قلنا فاقا

لا يجوز ان يزوج  
 ذائبا راجع  
 هذا المستعار

في التوضوء

# فصل في معرفة مركبات القرآن للحدث

١٩٩

التوضيح

الظاهرة ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
او لم يمتنع من غير ما قلناه من قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
وهما ظاهرهما من قولنا ان اللزوم عندنا انما هو ان لا يرى على ما لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
الصدور والارجوع لا يطرأ على ما لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
لأنه لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
الفساد من غير ما قلناه من قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ولا يجوز له توليد ما لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
لأنه لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
يمكن بنفسه من ان يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
عصو واصل القول لا يلزم قولنا ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
والنقص لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
بنفسه الظاهر بالبيان ان ليس المخرج من الذين انتهى لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
بمنه على ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
كان من غير الباطل لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
وهو مبني على ما قلناه من قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
والاشهر كما اننا نرى من قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
على هذا فيكون ان يكون ذلك مركبا للبيان ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
قلنا ان السبيل في ما قلناه من قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
من المراتب والمقتضى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
الا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ذكرها ولا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
بها ممتنوعة في اول فصل الظاهرة من ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ذلك اننا نرى من قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ظاهر البيان وجميع الشايد ومنه مبرر على ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
يمتاز الظاهر من قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ان قوله ولو قد صدقنا قولنا لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
عن ابا القاسم على ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
المصنف وان في ادعاء التعليل ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
فذا من يتبين من غير ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
على غير ذلك لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
ويجوز لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
حوتها من غير ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
الرواية الثانية على ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
فقد القول بغيره من احد هذا من ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا  
على ان لا يمتنع قيام الظاهرة لانها مشهورة ولو ثبت كون ذلك ناقصا انتهى لو توقف توليد الفعل على اجبا

يعتبر

کتاب الطہان

[illegible]















فاحكامنا على الناس

[illegible]



فاحكامنا السلس

[illegible]



































# فنيق الطهارة والثالثة الحث

٢٢٥

ان دلالة الوضوء بمغفرة التبع على فاعلة الشك كذا الفراع موقوفة على غير غير الوضوء لا لا التي وتعرفت هذا الموضع لذلك  
ان لم يقع ثبوت الكلام في خلافه وثانياً ان كون الوضوء مقدره واحدة امرها في الترتيب ما من احسان الحق في الحاق الفصل فافق  
الحاق الفصل فافق الحق ان الترتيب كونه كذا الفصل مقتضاه ما وصفت اليك ثبت للوضوء قد سكبت عن الحاقه وان كان هذا الوجه  
اشارة الى ان المانع لا ينافي ان جعل ما ذكره من الاستظهار او جعل الحاق الفصل بالوضوء مما لا يوجب له ما عرفت في كلامهم  
من الاستظهار عن هذا الوجه فالحق اخضاع الحكم بالالتفات لما شاك فيه من اجزاء المركب بمغسوس الوضوء واما غير من المركب  
فالمخيارية عند الاحتياط في الشك كونه ما هو صدق المخرج عن شيء والدخول في شيء او كما وقع في اخبار قاعدة الشك في الشيء  
بعدمه فافق علمهم لو شك في اجزاء الوضوء من الفصل الترتيبية في غسل اليدين في حال الفصل كان الاذن عليه الفصل الثاني  
ان لم يثبت غير الوضوء الا فلا يكون فيها زاع من حكمه لان عمل الفصل المشكوك في وجوده هو الوضع اليك لو انه يبرر بغيره من استحضار  
الترتيب المقروص به في حق العمل الذي هو مرتبة للفرق بغير الفصل او موضع الشارع ومع الاثبات بغير اليدين مستغنياً لا يلزم  
اختلافه في ترتيب الفصل لاعتدائه الشارع بغير الوضوء الا ان يكون قد حلت في مشروط بالطهارة بتكبير قد تضمنت فيه زائدة  
المقتضية في عبارة كذا في اللام في اول الفصل بعد قوله ما دمت في حال الوضوء ما تضرعنا من الوضوء فترعت منه وصوت في  
خلافه في صحة ما عليه فافق كذا في بعض ما في الله تعالى في قوله عليك فيه وصوت فلا شيء عليك فيه فان شككت في صحة ذلك  
فاصابت في صحة ذلك فافق كذا في بعض ما في الله تعالى في قوله عليك فيه وصوت فلا شيء عليك فيه فان شككت في صحة ذلك  
انك لم ترم وضوءك فاعاد على ما تركت في شاك في ثلثة على الوضوء قال تمام قال هو قال فاذة قلت لم يصل ترك بعض زاع في بعض  
جبهه في فصل الجنابة فقال اذا شك في تركه بربك وهو في صلوة مع ما عليه بان كان استيقن وجع واعاد عليه الماء ما لا يوجب  
بل فان دخل الشك في صلوة كذا في حال اخرى فليغير في صلوة ولا شيء عليه استبان وجع واعاد الماء عليه وان راد وبطل مع عليه اعاد  
الصلوة باستيقان وان كان شاكاً فليغير في صلوة ولا شيء عليه في المستولما ما تضمنت فيه زائدة الا و من السجدة  
المشكوك كذا الفراع ووجه الفصل هو انما جاء في قوله تعالى في قوله فاذة قلت لم يصل هذا الحديث على ان من شك بعد انصافه في مع  
واحد في حق في شعير بل عليه مع الزمان في الفصل بذلك البطل ويبنى على الاستصحاب والتعبد بالاحكام بان لا يوجب ذلك في  
الفصل اذا شك كذا في الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة كذا في حال اخرى فيقول بان دخل الشك في صلوة وقد حل في حاله  
اخرى غير الصلوة فويل وجع واعاد الماء عليه فيقول فيكون بربك قوله باستيقان فيقول في قوله فان اعاد مع كذا في هذا فان كان  
مستولما في حق في فصله ان كان تركه باستيقان فيكون ما كذا في قوله استبان في قوله في هذا شيء وهو ان يغيره في القيام سؤال الفصل  
كيف انكرت تمام الدليل الذي على وجوب الفصل اذا شك في غير اجزاء الفصل في حال استغفار له ووجه وجع عند قد عرفت  
ان قال فاذة قلت لم يصل ترك بعض زاع في بعض جبهه في الجنابة فقال ان شك في تركه بربك وهو في صلوة مع ما عليه بان كان استيقن وجع واعاد عليه الماء ما لا يوجب  
ان مع كون في الفصل ووجه الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة كذا في حال اخرى فيقول بان دخل الشك في صلوة وقد حل في حاله  
اول في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة كذا في حال اخرى فيقول بان دخل الشك في صلوة وقد حل في حاله  
الطهارة وذلك في الحديث اذ في شيء من افعال الوضوء كذا في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
الطهارة وذلك في الحديث اذ في شيء من افعال الوضوء كذا في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
ومنعوا لاتبين ان الاذن في هذا الفصل المشكوك في الحديث كذا في الطهارة ومشلهما في الوضوء في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
فريق الاصل في غير على وجه احدها استخفافا على الوجه في جميع الاحلاقات لا سيما في افعال الوضوء كذا في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
الامر من اليد في ما عليه وفيها استخفافا على الوجه في جميع الاحلاقات لا سيما في افعال الوضوء كذا في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
في البيان الحاق الشك في الحديث قبل الفراع بالشك في افعال الوضوء فليست انما قال لو شك في افعال الطهارة في حديث اوتينا  
واحبنا سلكه وبطل الفراع لا يثبت ان في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
مطلق الا حاقه قال ان كان جالساً على حال الوضوء في غير موضع فليغير في صلوة ولا شيء عليه في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت  
واخره فاعاد عليه الماء في قوله في جنابة من كذا الفصل في قوله فان دخل الشك في صلوة قد عرفت

هذا الحديث يدل على ان من شك في تركه بربك وهو في صلوة مع ما عليه بان كان استيقن وجع واعاد عليه الماء ما لا يوجب







# فالشك بعد الفراغ

٢٢١

هو الايجاب حيث روي في القيد وهو ان قال في صفة قد اخبرنا في صفة انما اذا اوصى من ارجا القيد بالطلاق نظر الى عدم القيد به في القيد  
والفصل كان ان ابرأ من الفصل لاجل اننا هو من جهة كونه من غير ان يرد على المراد بالطلاق كل الشك في الفصل والاولى ان يرد على كل المطلق  
على القيد ان شئت او نصح من ذلك قلنا لا يخلو ما ان يمتنع شرط المطلق على القيد والاولى ان لا يرد على القيد بل الفصل فيشكل  
الفصل في انما يصير من غير ان يرد على القيد في صفة انما كان في ذلك الجاهل عند كونه على القيد وعلى الثاني ان يكون انتفاء حمل المطلق على القيد  
مستند الى انتفاء شرط المطلق الى الجاهل هذا وقد يترجح بقاء الاشياء الدالة على الانتفاء ويجوز تجاوز شرطها وانما عدا التصرف  
فيها بالقييد بغير محرم احد هان بعض تلك الاشياء على القول بان حين يتوعد ان ذكره من حين يشك ويؤثره وكان القيد واقرب  
الى الحق من غيره لك بطلان الاشياء والناظر في القيد فاهنا خال عن القيد من المقرر في محله ان الحمل اقوى من غيره والذين  
انقضاء الاقوى على حاله وان كانا في مقام البقاء البقية الاشياء والدالة على عدم ختمها بالشرع ملاقة الفاسدة على ظاهرها  
التي هو الاطلاق الشامل لما اذا كان في الشرع لا كونه معللا بانها مادة وان كان الغالبية الابواب وان تكون بمقدار انكرنا  
فيها ما ان القيد من المذكيين في صفة من كون الصلة من جهة انما اشد الى ما استقر على بنا العقل فكانت اشد ان اشد العاقل  
المراد بالطلاق لا يرد عن ايجابه انما يرد على صفة كونه مطلقة العقل في امور مقامها ومعاشرتها وانهم لا يلقون في الشك صيد  
فيما لا يشك في كونه مستلزما لهم على ان كان الحمل في علمه فاشارة الى التعليل المذكور في هذه الجملة في كونه مستلزما لهم  
لان مقام انشاء حكم جديد من البين انهم يكونون في عدم الاعتناء بالشك في الفصل المتكبر في تجاوز حمل من دون اعتبار الدخول  
في القيد وانهم على ذلك يؤكدهم هذه الروايات وبرج النظر في الاشياء الاخرى فقلت هذا الوجه يمكن من القول بان مؤداه  
التعليل المذكور اذا قطع النظر عن كونه شاملا لاجل هو المفروض بصريح الواضح من شأن قيام بنا العقل على انتفاء انهم في عدم الاعتناء  
بالشك في تجاوز القيد او على ذلك للحيث ان معلوم ان يجري بنا العقل اذا فرض ان موافق لغيره من احد الخبرين الذين اذا  
الامين القيد في الاول اذ هما على الحكم الشرعي وابقاء دلالة الاخر على حاله وبين العكس لا يصلح مرجعا في امر الدالة للفرقة لوقوع  
الترجيح بحسبنا على ان ما يرد ترجيح القيد في دالة فالترجيح بحسبها لا يرد وان يكون صالحا لصيرورة من غيرية مفيدة لوقوعها وتجري استقراء  
بنا العقل على احد محمل التعليل لاطلاق الحكم الشرعي بغير صالح لذلك وقد يترجح الاشياء الناطقة بالقيد بالتجول فصل معدة  
للأخبار التي يرد من الاقوال في قوله في ولبز ما يصلح من جابر كل شيء شل فبما قد تجاوزوه وحمل في غير ما يصلح على كلام ابتدائه  
غيره في ردوا لوقوع صدق مقام القيد في بيان القاعدة فلا بد ان يميز التجاوز وقيل الدخول في القيد في كلامه بالانتماء في قوله  
الوضع حق من اعتباره بل من جهة كون القيد لما خذ في تمام القيد ينحصر عند سبق سؤال معتبره على حد يد السامع  
المعتبر الشك في قوله في صحيح نزاهة اذا خرج من شئ ثم دخلت في غيره فشكل ليس يفي قد اشمل على قيد الخروج والدخول  
عاطفا لثانيه على الاول لم يفظر في الموضوع للترجيح فقصص المصطف بها تحقق معناها لاحتاجه في كل موضع على المعلوم  
عليه بعد فصل ثمان او تزيد تكون الفضل متضادين او غير متضادين فلا بد من حفظ الدعوى في القيد على الخروج ثم هو كونه شيئا  
مستترايا المشتق عليه فيكون معتبرا في نفسه ثم ان بعض من تأخر قدما ذكر كل من القولين فلفظ من المرجح ويصلح كل من هاتين  
للقول الاخر اذا راعى الدعوى في القيد في تحقق عنوان القاعدة ترجيح الاشياء الناطقة باعتبارها واستدل عليه بوجوه الاكل انه اذا  
الامر هاتين الشرع في القيد يحمل على الثاني يعني الاطلاق سادسا وبين القيد في المطلق يحمل على القيد لا يرد في الثاني وفي  
ا كان تاييد لفظ المطلق بالتعليل ناصر القيد في الجملة الثالثة ان شرط الاشياء المطلقة وان تاييد بالتعليل الا ان الاشياء المبيعة  
من جهة ورود مقتود هاتين مقام القيد في بيان القاعدة انهم محتويات الظاهر فيجوز انهم انما كان سدا كالأخبار المبيعة  
يجوز ان الاشياء الاخرى فيجوز الاول على الاخر انما ان عمل الاشياء المبيعة على ورودها مورد الثاني يستلزم ضرورة في الدخول في  
الغير المصطف ثم فلو وجد ورود مورد الثاني لا يصلح كونه في تخصيصها بالذات فلا بد من تكملة اخرى لا يصلح في تمام الظاهر  
انما مفهومهما وجه على الاول ان شرط حمل المطلق على القيد انما زاد ورود القيد مورد الثالث مع وجود الامر بين ورود  
المطلق مورد الثالث بين ورود القيد مورد الثالث يمكن احرار الشرط ولو بالاصل لتعارض الاختلافين فلا يفي في غير لدعوى  
اولى من حمل المطلق على القيد خصوصا مع اعتراف المستدلة في دليل التعليل بان شرط القيد يوجب بالتعليل على الثاني للتعين من كون



ووجد التيقن مود التعبد ظاهر من الاطلاق المزيل للتعبد فيها متعارفان ان لم يتبع كون الحكم بالعكس على التناقض حجة كذا  
 الخبايا البعيدة لا تصلح حجة لذلك لانه قد يكون فيمن الخبايا المطلقة بما حاشاها من جهة كونها لا يمكن ان يباين من المعنى بغير  
 اشتغال العقل ما يمنع من تعقيد كونه معللا متلا فيكون الوجه الرابع وهو احد وجهي ترجيح التعبد على الاطلاق للتعبد ذكرها الذين  
 جاهدوا المستدل ضارفين بما يماثلها من وجهي تقديم الاطلاق على التعبد فليس ان يبرهن الوجوه ما يبرهن من وجوه  
 التحقيق في المقام هو ان الدخول في التعبد يقتضي لقون التعاوز والمقولات التعاوز ان اعتبر القياس للعمل المشكوك فيه كان من  
 المستحيل تحققة الا بالدخول في فعل اخر وان اعتبر القياس في فعل الفعل المشكوك فيه كذلك لان الانسان لا يعمل من فعل غير  
 ما هنالك اختلاف افترده بحسب احوال والادوات فالتجاوز عن الفعل السابق لا يتحقق الا بالدخول في الادوات هناك عوانا ان  
 متلازمان احدهما المعنى والتجاوز والاخر الدخول في التعبد فذكر في بعض الخبايا ما حاشاها من جهة تجاوزها في بعض اخر متفرقا  
 بوجهها المعنى مع مود محكم الوجه الثاني ان يكتشف عن ادخالها حيث حصل الخروج عن الشيء والدخول في اخره بعض الاخبار  
 متعبدا واشهره التعليل بالغير في فخر التعاوز في شبهه الاخر اعني قوله هو حين يتوعدنا اذكر من حين ينشك وقوله وكان حين  
 اقرب الى الحق من حيث ذلك فان مقتضى عدم تخلف التعليل عن موده وكون المقتضى من التعبد وادائه مقام التعبد هو ان  
 الدخول في الفعل لا يترتب على التعبد ولكن لا ينبغي ان مقتضى اختراعه هو ان يكون الزاد بالغير مطلقا للفعل الغابر  
 الشامل لمجرد الكون لا يغير الكون الطلق هو حين الفعل الذي يخرج من الفعل الذي دخل فيه لان صدور الفعل في غير مفعول  
 بل الكون المتضمن في الجبر ليس له ما يخرج من فعل اي وجه كان هذا واستبعد من تأمل ما خراجه بان ظاهره اعتبار الدخول  
 في الغير هو كون عوانا اللهم وظاهره هو الدخول في الفعل الخاص هو بالكون بما يمتدحله في مقابل الفعل المشكوك فيه لا مطلقا  
 الشامل للكون كمثل اليد في مقابل غسل الوجه كمثل الحصر في ذراع يد عند غسل اليد في مقابل ومثل السكون الذي يتبع بين  
 الفعلين وهو واضح الاندفاع لان الفعل ليس الا ما كان متغيرا والمغايرة تحصل بحيز انضمام قيد اليه في بعض وجوه التماثل في  
 الوجه الصفة ويجريه الاخر فمقتضى ذلك ما كان بعد مقابل الفعل المشكوك فيه ويؤيد ما ذكرناه قوله في ذواته العلوية كل شيء  
 شك فيه وقد حل في خلافه اخرى فليس موقوفة ان الحال لا تنحصر بالمقابل وقوله في حين زواة فاذ اختلفت من الموضوعات من  
 ويخرج في حال اخرى من سلوكه او غير ما تفكرت في بعض ما يتبعه الله تعالى واجل عليه وضوئه علائقة عليه وهذا الشيء لا يصدق  
 في ما دفعه بذلك البعض استنباح المذكور من ان التعبد والتعبد بين المعاني والمغايرة والعدوات التماثل والتعبد بين  
 التعبد الماخوذة في الكلام لا ينافي الاخبار الواودة في بيان الاحكام على هذا في عوام الناس نظر الدكون للمفسر بالذات هو الفاعل  
 المتأثر بهم للوقوف على الكلام على عقولهم وافهامهم لا ينافي في الكلام للوقوف على اظهر الفضاخرة والبلاغة التي هي في ملاقات  
 الكلمات الموقوفة في علم البيان والالفاظ لا يترتب حيزه مفعول الوصف فيصير ما ذكرنا ان هنالك عوانا متلا من احدهما ترجيح  
 او التعاوز والمقولات الدان هما معشواوا الاخر الدخول في الغير بلخير الامم الشامل لمثل الكون وقد عجزا بعد ما ناه عجزا واخرى متفرقا  
 بمصاحبه لمثل الناطق الانساني على المشكوك فيه وعلى هذا لا يكون الاسهل هو الباعل وقبح الفعل او معتبر بحيز الانضمام الى الامم  
 اخرى التعليل مثل هذا اذا الباعل انما هو التعبد الاخره اذ اشك في ما عجزا استوى جلال الله خلال التعبد والقيام او غير ذلك  
 من المستنبات واذا قد عرفت ذلك فاعلم ان من الكلام هنالك مقامين المعنى الاول ان مقتضى ما ذكرناه من اعتبار الدخول في  
 الغير لظاهره ان الخبايا من جهة اشتغالها على الفعل والتجاوز او ما يراود عن عبادته الدخول في الفعل لا يمكن ذلك الخارج عن شأنه  
 ان يترتب على الفعل المشكوك فيه بمعنى ان لا يصح وقوعه في اشتغال او قبله والترتب على ما استقام ان يكون شرعا كما قال الصديق  
 للترتب في الخارج بطلانها في ثبوتها ان يكون فعلها باعتبار الاستعمال في الاستنباح فانها ان يكون عقليا كما كتبنا في الحزب الثاني  
 على الغير فلو شك في فعل الكلام بالساكن في انما تعلق بالغير الذي عليه فاعلم ان ذلك لتعدد الالفاظ على الساكن فلا بد  
 ان يقال ان من محله ان الترتيب في كل مقام الاول ان يكون في الوضع فيكون اثره توقف حيز الفصل الثاني على  
 الاول ان يكون مبداء في فعل الفاعلة وفعال التسوية الثالثة ان يكون في خلق الامر عيني في امره لا ينافي بالاول فاعلم ان  
 فاعلم ان الترتيب في انما عجزا وتجانبا ان الاول في الترتيب في الترتيب على عتاقه استنباح الاطلاق العمل في الحزب الثاني فانه































# في الشك بعد الفراغ

٣٣٥

في لا يفتقار إلى ما هوذا اعتبر من باب الكسوف عن الواجب والطريقة إلى إتمامه اعتبر موضوعاً عاماً على الاشكال كجوابها غير  
اعتبر من بعض من منع من جوابها فاعتقد من تأخر ذلك نحو إذا تصادف الصلوة والغسل واعتبرا واجبا في الجملة الشارح الذي قد مر  
الشارع مثل الصلوات الصلوة في مقام الشهادة باعتبار كونها ناشئة من امر جسي على القول بأشراطها كالمركب على عشرة أركان لا شك في جوابها  
القاعدة في الأجزاء وهل تجزئ في الشرط أيضاً لا يعتبر الشك فيها بعد تجاوزها إلى الأجزاء في شخص مخصوص بالأجزاء أم لا  
أحد لها ما ذهب إليه الجمهور ويحكى عن الأجزاء من إفراد الشك في الشرط بعد الفراغ من العمل للشرط بل يعتبر ترك كل الوشك بعد  
اتمام الصلوة في إفراد استقبال القبلة في حالها مثلاً لا يخلو من ما لو شك في النية وهو في أثناء العمل للشرط فإنه في استئناف العمل لم يزل  
وقد استفيد بصيرته في هذا القول فاعتقد في بل الشك في الأجزاء من مسائل الأحكام القلوان من التكرار بقوله ولو شك في الطهارة  
فإن كان في أثناء الطلوان ظهر واستأنف لا تترك في العبادة جمل لأنهم أفتوا بعدم الصلوة ولو شك بعد الفراغ في استئناف النية  
فإنها ما ذهب إليه الجمهور لا شك في الطهارة من أثره فيكون في الشك في وقوع الشرط الشك في كون العمل في الأجزاء لا يخلو من العمل  
بغيره وأما في غير ذلك فإن حركة الشرط في الشرط بعد الفراغ من العمل للشرط لا يكون على هيئة الداخل كحكم الأجزاء  
على الألفاظ فلا اعتبار بالثبات في الوقت في الباب في الطهارة فاعتقد في الاستئناف ونحوها بعد الدخول في العبادة لا فرق بين الموضوع  
وغيره انتهى ثم لما ينظم من صلواته وكاشته للتمام قد هما من أثره في الاعتداد بالشك في الشرط أو في غيره من الشرط فإنه في  
لو شك في الشك بعد الفراغ من العمل للشرط في عند قول المصنف في باب الطلوان الثانية الطهارة في شرطه في الواجب من التنبه ما لفظه  
فرع قابلة للتكرار ولو شك في الطهارة فإن كان في أثناء الطلوان ظهر واستأنف لا تترك في العبادة قبل أن يفتي بعدم الصلوة و  
لو شك بعد الفراغ في استئناف هذا كالمادة وهو غير جازم لا يطابق الأصول للفرق والحوادث الشك في الطهارة أن كان بعد بدعيين  
المحدثين وغيره إلا أنه مطلقاً المذكور بعد ما شرعوا من كان الشك في الطهارة في غير الشك في غيرها من الشك في وقوع العمل في غير  
الطهارة في غير الأجزاء كمن كبر من شرطه في الشرط في كونه للتمام فاعتقد في الاستئناف في التكرار والتمتيز  
ولو شك في أثناء الطلوان استأنف مع الطهارة لا تترك في العبادة قبل إتمامها إلا أن الشك في شرطها شك فيها وإن شك بعد الفراغ  
في طهارة قال الجمهور إن كان شك في الطهارة بعد بدعيين تحدث فهو حديث يبطل ولو شك قبل أو بعده أو غيره وإن شك في طهارة  
بينهما فهو حديث صحيح ولو مطلقاً وإن تيقن أحدث والطهارة وشك في المأخوذة بغيره ككتاب الطهارة ولا فرق في المكان في شئ من  
الفرق بين الكون في المكان وبكده وطريق ذلك من الشك في شئ من الأجزاء التي شرع الله بغيره ككتاب الطهارة هو الحكم بكونه حديثاً  
في الصلوة الفرعية وخبره بالحكمة فيما قد اعتبر لا يستحقاً فيما نحن فيه من النية قاعدة الفراغ مطلقاً رابعتها التخصيل لأن ما لو كان الشرط من  
مبطل ليس محل إرازه إلا قبل الدخول في الشرط في الطهارة بالقبول في الصلوة فاعتقد في الشك في الشرط بعد الدخول في الشرط  
كالطهارة بالنسبة إلى الصلوة فاعتقد في الشك في أثناء الطهارة في الشرط بعد الدخول في الشرط في غير وجهه بالنسبة إلى الأجزاء إلا أنه في غير  
في صلواته دون الفئات التي يحصل للشرط وبين ما ليس محل إرازه قبل الدخول في الصلوة بالاستئناف الثانية فيمكن إرازته في  
كل وجه وليس العمل للصلوة طهارة ما قبل الصلوة فاعتقد في الشك في طهارة قبل أو بعده أو غيره في ذلك مثلاً وجعلوا  
للأجزاء الأحكام ولو كان صاحبها من الشك في أن كان سلباً ينع على وقوعه بالنسبة إلى الأجزاء الثانية من جهة معنى عمل الشك بالنسبة  
إليها وهذا التخصيل خبر صاحبها في المرة على ما حكاه في أثناءه داخل من غير أن يفصل ويحكمه أو فيقال إن قاعدة الفراغ  
أما جرحه في الشرط المذكور في التنية إلى الشرط الذي دخل به دون غيره فإذا شك في الطهارة بعد الدخول في صلوة الظهر مثلاً  
بني على وقوعها بالنسبة إلى هذه الصلوة إلا أنه في الطهارة بعد الدخول فيها دون صلوة العصر وغيره من العبادات المشروطة  
بالطهارة فيلزم الظاهر للشارع وكاشته الظاهرة مع أكثرها في عدم اعتناء بالشك في الشرط بغيره ككتاب الطهارة هو الحكم بكونه حديثاً  
فلا كفي بالشك في التنية بحكم القاعدة قبل بالنسبة إلى الأجزاء المتأخرة عن الشرط بذلك الشرط فيكون عنه في الشك المذكور  
أن يلا بصلوة العصر وغيره من العبادات بالطهارة التي انتهت الصلوة الظهر بحكم القاعدة فيكون التخصيل الأخير في مقابل  
ذلك التخصيم ويمكن الاستدلال به بعد هذا الفراغ بالنسبة إلى الأعمال المتأخرة عن العمل في شاة الشرط في أثناءه فيجب حصيل الشرط  
بالنسبة إليها وتحقيقه للتمام بيقوت على بيان من شرطه ولو علم في أثره في تحقيقه في غير محل مقبول أن كل فعل له أثره







صورة الشاة في الشاة فاشاء العمل في شاة وضاعفها في الروايات ومعها معها ما كان إذا شاك بعد الفراغ من العائز في الأتيان جاسع  
الطهارة وادبها في الشاة كما يحصل الشاة في حقه الفاضل يحصل الشاة في حقه جميع الصلوة إذا الشاة في حقه فستسلم للشاة في الكل  
لاخا وهو مقتضى الفراغ من العائز هو الشاة على وجهها مستقيمة للشرايط ومقتضى حرك الفراغ من الصلوة مع الشاة في حقه أيضا  
هو الاستيناء بالشاة على الوجه المستقيم على الوجه المستقيم وهو وجهها ما كان الشاة في حقه الفراغ من العمل والوجوب أمان على الأول  
فمنع ظهورها في الشاة من الكلي في اللفظ الشى الواقع في حقه الشاة في حقه ما مضى قالوا في هذا الوجه هو ان يكون مذهبا لصلابة  
هو لزوم التذكار في الشاة في حقه في حقه بعد التذكار في حقه ما مضى قالوا في هذا الوجه هو ان يكون مذهبا لصلابة  
ولا غيره وأما عن الشاة في حقه الشاة في حقه جميع الصلوة في حقه الشاة في حقه جميع الصلوة في حقه الشاة في حقه جميع الصلوة في حقه  
بل يقولون عند الصلوة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
بل هما قد كانا في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
الجزء فقط هو في القواعد دون الشاة في الكل لا يترك في الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
قد سلم في الصلوة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
منها في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
يكون سببا على كون مذهبا في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
على وجه الأجزاء الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
تسكيل الطهارة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
مثلا الطهارة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
يمكن تحصيلها في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
بأنه في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
لا يصح في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
المسئلة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
قبله في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
بأنه في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
أشواط جميع موضع الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
في الصلوة المذكورة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
بعد الفراغ هو ما كان من قبل الأعمال والشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
سيفت لأفاده أمثا الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
هو أن لا يجرى الفصل في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
التهوية هو أن لا يجرى الفصل في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
الثالث حجة ما إذا كانت كسفت الظاهر بقوله وليس في الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
عن الأفعال المذكورة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
غيره من حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
والصفت لأفاده أمثا الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
بان عمل الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
التحيز في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه  
تحصيلها في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه الشاة في حقه







بالجزء الآخر ولا صاحب له انضمام امر آخر في تحقق مفهومه انما الاشكال في المكان الشك في نفس الجزء الآخر بحيث انزع عن تحقيق الاشياء  
 لا يتحقق الفراغ فلا يتحقق فيه كبد الفراغ من الوشوات الشك فيه انما يكون شكله في نفس الفراغ وعلى هذا لا يلزم اليقظ بما يتحقق  
 به الفراغ اثره في صفة الشك في بيان الجزء الآخر ولا يكون له اثر في القوة الاخرى مع نقول ان من قال بان ما يتحقق عبادة عن  
 اليقين بالفراغ اعتقادا او قال بانه عبارة عن الانتقال لمكن ان يكون مراده ببيان الموضع الذي يتحقق فيه لا لا يمكن تجزئ الاشكال على المتضا  
 من حيث اعتباره ولا انتقاله في الجزء الآخر دون غيره اذ لا مجال للتفصيل بل اللازم ان حقيقة الفراغ حيث خذت عند الشك في الجزء  
 الاخر اعتبارا اخر وهو الانتقال وما ذكرناه فيه الاشكال على صاحب الجواهر في قوله اما اذ لم يتفعل لم يحصل اليقين فالظاهر  
 عن تحقيق الفراغ فيه بطريقه اعادة المشكوك من غرض في الثبوت بين الجزء الآخر وغيره انتهى ذلك هكذا افقنا وتحقيق مفهوم الفراغ  
 عند الشك في الجزء الآخر لما زاد على الاتيان بالجزء الاخر فاعتبارا واحدا لآخرين من اليقين والانتقال هناك ايضا مما لا وجه  
 له ولكن هذا الاشكال لا يرد على ما ذكرناه من كلام الحق المذكور لانه لا يمكن جعل مضافا للقاعدة هو الفراغ وبذلك يتحقق لكن هذا كله  
 يفتقر اعتبار الفراغ في جزء الجزء الاخر فلو شك في ذلك لم يتصور في حال اخرى لم يعلم ان شك في كبد الفراغ من الوشوات ان قال قلنا لان  
 حكم الجزء الاخر مع غيره الاخرى قال وذلك لان شيئا في قولنا عبارة على ان يصير عند الشك في الجزء الاخر من زيادة على الفراغ وهو  
 التجزئة في غير الانتقال دون التفصيل يابس الجوى الذي كان على الفصلان في غير ذلك لا عن التفصيل والظاهر ان لفظ  
 التفصيل ايضا انما هو ما عرّضنا الجواهر في دون الفاعل وان مراده ما يثبت او كيف كان تحقيقه الامرات اليقظ بما يتحقق به الفراغ  
 انما يثبت بالنسبة الى الشك في الجزء الاخر دون غيره الثالث انه لا يثبت ان القضية الحقيقية للفراغ لا يتصور وقوع الشك في الجزء الاخر في  
 امان يلزم من غير معنى عنوان الانتفاء في عدم القوة بالشك او انما لا يقبل في غير مثل ذلك ونقول ان اخذنا في الاكل مثلا الذي  
 هو من مضاف الى الاشتغال بفعل التكريم يكون محصلا لتحقق معنى الفراغ ولا يكون عند اشتغاله بالوضع مع سبق الاشتغال به محصلا  
 اذا فرض كونه بحيث لا يتحقق مع الوضوء عادة ولا يكون مع الاشتغال بفعل آخر كما في فعل المذبح وجعله من افراده فان كان اعتبارا  
 الاخر من جهة افراده ليقين الفراغ فالجواب انه يجب اعادة افراده وان كان من باب كونه اعادة فبجوابه فبجوابه فبجوابه فبجوابه فبجوابه  
 الامارة المذكورة مضافا الى التوبة العارضة بان عدم الاشتغال على الوجه المذكور ايضا امانة من العبادة وقد اطلق في كلامه ان اطلق  
 بالاشكال كون عدم الاشتغال بغيره وشا ملما ان كان بحيث لا يتحقق مع الوضوء الا ان من افراده ليس بهذا القسم بل بغيره  
 عند الشك بل لا يرد ذكره في كلامه من اجل انما في تفصيل الفراغ هو الفعل المانع ومع فرض كون عدم الاشتغال مضافا للوضوء  
 يكون الساطع المذكور وجوبا بل يغفل ان خلاصه الى المكلف ايضا امانة فكيف يطالب بالدليل على افراده في تفصيل معنى الفراغ  
 ولا يطالب بالدليل على اعتبار الاشتغال بالاكل في تفصيله وطرف هذا فلا بد اما من الالتزام بذلك في حكم الشك بكبد الفراغ بالنسبة  
 الى الشك في الجزء الاخر واما من الالتزام بان يكون جميع ما ذكره محصلا لتحقق الفراغ ولا يكون جميعه على بعضه او على زيد بل هذا الجواب  
 ونقول ان الاشكال ان من ساطع على الفراغ على افراده هو خصوص الاتيان باخر افراده مضافا به ساطع هو الاتيان بجميع افراده  
 منها الجزء الاخر فاعلم ان هذا الاشكال كان متساويا للوجه سنده تحقيق الفراغ بالفتح وليس الاشكال الى الشك في جماعة الجزء الاخر من اجزاء  
 مرجح عند الفراغ في كبد الاشكال الا ان يقال ان المراد من التوبة اية اتمها هو اعتقاد الفراغ وهو الفراغ بنسبة لقوة  
 على التقديرين لا من الالتزام بان اعتقاد الفراغ امانة جازية الاشتغال بافعال الوضوء في كبد الاشتغال في شيء من افعال الماسة في  
 للوضوء والوجه وكذا عدم الاشتغال بالوضوء على وجه لا يرتكبه سالا لعل ما وجب الالتزام بمقتضى الاعتقاد على تقدير كون المراد هو  
 اعتقاد الفراغ فلو ثبت بغيره ما وجب الالتزام بالآخرين على التقديرين المذكورين فاعلم ان الفاعل المراد بالاعتقاد على وجه لا يرتكبه ولا يرتكبه  
 ما ينافيه الا مع اعتقاد الفراغ من رضاء مطلق معقولة بالنسبة الى اعتقاد الفراغ ولا ينافيه هذا كون الفاعل بالنسبة الى نفس  
 الفراغ ظاهر الا كونه موضوعا ولهذا ما اخفاه فيه بعد التدبير اما وجب الالتزام بجميع ما ذكره على تقدير كون المراد هو الفراغ بحسب  
 القوة فلو شوب سنده على الجميع فحصل من جميع ما ذكرناه ان الشك في الجزء الاخر غير الاعتقاد اما بان كان الوضوء  
 كذا الاشتغال بفعل جزمه منافى كذا اعتبار الاشتغال بالوضوء على وجهه مثلا الوضوء وان لم يفتل بفعل آخر تبتها كما لا يخفى في  
 الجواهر في محصل الاشكال بالنسبة الى الاشتغال بفعل آخرهما والشك في فعل شيء من افعال الوضوء كان قد انتقل من الحال الاولى

# فالشك بالفراغ

٢٥٣

التي لا يحصل بها اليقين على قدر علمه في الزمن السابق لبقاء المبدأ لا يمكن من احوالها في كل موضع شك في صحة ما قيل في مثل هذا  
 الموضوع واشتغال بفصل الخبر والخال معاً السكان المبدأ كان تكون الزمنية بما فيه وهل لا في غير ذلك انما كانت عيناً انشأ بالطلاق لا بد  
 بل قد يظهر من بعضهم دعوى الانجاء عليهم غير فرق بين الدعوى في المصير والظهور وغيره انتهى على كل حال من قوله مبين المحققين رده  
 ضلال لا فرق بين فوات المبدأ على قدر علمه في ذلك وعكس وقوم حكمتوا بالحق في الثاني عند حملت منطوق قوله في الثاني الشك في صحة  
 الخبر من مدحج بان العبرة بالخبر عن الموضوع والفراغ من مدحج كما هو مقتضى إطلاق النسخ والقوى لا يخرج بقاء عمل التزاد وانتهى هو  
 قوى من الثاني ان قال في الجواب وهل يخل في الشك بهذا الفراغ ما لو وقع المكلف بالشك في ان عدل عن فعل الموضوع في غسل  
 بانه الاجزاء مثلاً وانما تمتع عند حصوله اليقين بل بالفراغ انما هو محال بنشأ من المطلق النسخ والقوى عكس لا لغات مع الا  
 نفعال ومن الاقتصار على الجاهل على التيقن والمعلومه ما لو كان الشك من جهة احتمال التهور والتشكيك ونحوها مع شيئا المكلف  
 على الفصل الضمير لا قال من الشك في القول ان كان الوكيل الثاني لا يخل من ضعفه على عود قطع الموضوع انتهى قال بعض المحققين  
 رده ان التيقن من النسخ والقوى عكس الاعتناء بالفراغ من الموضوع بالشك في بعض احواله يعني احتمال تركه شيئاً ما ولو لم يخل في احتمال تركه  
 قاله ظاهره في الاول بل ظاهره في القول بالفصل لا إطلاق الزيادة ومنع انصرافه في الاول ولا في الثاني كما هو من قوله هو حين يتوخا  
 انكره من بين الشك لا من جهة ضعفه كبره هو ان اذا كان انكره فلا يخل بفصل وفرد الملازمة لا تكون الا بقاء احتمال احتمال احتمال لا يتم  
 الا ان يجعل الملازمة متبعة في حاله في التوال الى جهة احتمال الثاني الا في غير كونه انكره بل عكس احتمال كاشف عن انحصار ما لو ورد  
 واما دفع احتمال احتمال الاحتمال بان افش الموضوع فلا يخل بفصل المسلم عليه فهو يقدر على فعله على ما يشاء لا يخل في احتمال كونه بل يخل  
 من ما لو كان عكس الاحتمال على قدره حاصل لا عن قصد يمكن قطع بانه يخل في المبدأ انما يتبع من وصول المبدأ الى البشارة ولا ينبغي الا  
 ان يترك في حوله في هذا الموضوع من باب الاتفاق فان الانصراف التعمد في مورد التوا انما هو متوجه في كل مكان اعم الى  
 الضمير المذكور في التعميد المتقدم في حصول الصورة السابقة ونحوه بل اشكل منه ما لو ادعى في الفراغ شيئا شك في وجوب البشارة حيث  
 لا يقطع بعد حجب بعض الاوقات فانه شؤك متبعية لا شك ان كان ظاهره بقاء النسخ في شأما ما في ايراد على ظاهر  
 انتهى ان قال ما سأل في حجب الجواب انه من كون شؤك من جهة الثاني هو المكلف والتيقن وان كان من جهة الاتفاق لا يقتضي عليه  
 الاحتمال من كون الانصراف الى تلك الصورة من جهة ما هناك كون الانصراف هو ما هو متوجه في حقه بقصد انما هو متوجه في حقه  
 ما ذكره من ان الشك في شؤك المطلق لا يخل في الثاني من الشك في الانصراف عن غير جهة ما اذا كان اللفظ مطلقاً بحسب  
 الأصل لان الانصراف امر طارئ لا يخل في المسبب الاصل عكس مع الشك فهو من حجب الشك في وجود القرائن واما ما ذكره المحقق المذكور  
 رده في الصورة الاولى في قوله لا ينبغي له سفره في غير ان لفظه انكره لا بد كونه في الجواب ان اذا غافل عن علم الحكم التوقيفي في ما انما  
 هو صورة احتمال الثاني اذ هو غير ضرورية ان التكرار بما يقابل به الثاني وهذا يكف عن حق العصور منهم من قول المشائين ان ضرورية  
 هو هذه الصورة ولم يسلم استقامتها في خصوص الانصراف وقوله مستند الى ما هو فيكون الجواب ان السوال كلاهما طارئ في الموضوع  
 احتمال الثاني ويكون شؤك احتمال وقوع التعمد مسكوتاً عنه فالرواية المذكورة مؤيدة لبقاء الشك في الصورة والجواب المذكور ان كان ما هو  
 على الحكم في الحقيقة الا ان هذه الصورة لا مورد لها في صورة الشك في التعمد وهذا لا يلزم من ذلك سقوط الاحتمال في ذلك المبدأ  
 على ما فيها وفيه شؤك الشك في التعمد كما رعد العبرة بالشك في شؤك وقوله قد ترك شؤك من اجزاء الموضوع حاصل  
 مستند في ذلك هو الشك في انصراف الثاني في الشيء الشك في خصوص شيئا في غير حكم الاحتمال ويمكن التمسك بهما معاً  
 التعليل في قوله في رواية الفقيه الا وادع فيمن شك في الصلاة اترسل في التلثم او صار في الصلاة وكان حين انصرافه وقبله الحق  
 منه فبذلك لان الغرض في الحق في غير شؤك الشك في الثاني والشك في التعمد انما ذكره في الصورة الثانية من احراز مورد  
 السوال لكون متعلق الشك من الاحتمال الصادقة من المكلف في غير غير يترك ما ذكره لان الجواب بقوله هو من السوال في الدلالة  
 على كونه من الاحتمال الصادقة من كونه في حقه كونه في حقه حال انصرافه لا يترك ما كان يلزمه من الفعل والفراغ كره في التلثم  
 فانما وصول الماء وما وصول الماء بنفسه في ما تحت الظاهر عن البشارة عليه فاصح ان يكون كذا ذكره المكلف في حال الفصل فاصح  
 به ومثل كونه اقول في الية المذكورة في مقام العمل لعدا الصلاة وقد اثيره الفقيه في انما يتولى في جميع ما ورد في عدم



الأعقاب بالثبوت بعد الفراغ من الوضوء أو الأخذ بالثبوت حتى يحرك الشك في سعة الفصل في علمه بعد تجاوزه نظرا إلى اشتراكه  
 منها على السؤال عن خلوها واشتراكه على ذكر الأفعال فمقتضاها بالعادة الفاتحة جثبات الظاهر من مثله لك الكلام هو أن الوضوء  
 إنما هو بالنسبة إلى الصنف الخاص من الأفعال لا إلى الصورة المفردة لا صيغة محددين علم عن صيغة واحدة قال كل ما شككت فيه فاقدره مفسر  
 كما هو مائة الوضوء من غير علم قال سمعت أبا عبد الله يقول كل ما مضمون مسلوبك وطهرك فذكره تذكر فاستدلوا بما  
 عليك فيه لكن شمولها إنما هو بحسب الصورة لأن الشك في الصلوة والطهارة ما ينصرف إلى الشك في الفصل الذي كان يلزم المكلف  
 أو تكاير تفصيله لا العمل بطلما لا ما يتحقق بنسب من دون اشتراكه الفاعل في شمولها على ما بحثت الخ من دون تفرقه بين العلم  
 بل يقول إن ذلك مما يطرأ على أحد من الزوايا ولذا لا يرتفع فيه السؤال فيقتضي القاعدة هو وجوب تفصيل الاشتغال على من يرتفع  
 بمضمون المأمور ولو تفرقا عن نحو الاشتغال فالتفصيل لا يكون في ذلك من غير أن يرتفع من غير أن يرتفع المطلقات فتقتصر على كونها  
 متذكر الفصل والمفردة في حالها لا يرتفع في العلم بكونه ذكره أو غير ذلك إلى الحق من الفصل لا يفيد وطهرك ما لا ما بحثت الخ بنسبه  
 وأما ما ذكره في الصورة الثالثة فهو حق بل يقول في هذا من غير أن يرتفع القاعدة فطلما لا يرتفع في العلم بكونه ذكره أو غير ذلك في الشك قد يقع في  
 جبره ولو كان قد وقع في العلم بل يمكن ينفع عن هذا الشك الذي قد اعترضه فكيف يتحقق حكمه بكونه ذكره أو غير ذلك في العلم في حال العمل  
 الثالث أنه هل يلحق الفصل والتميز بالوضوء فقول ما حكمه الشك في عضو من الأعضاء من الوضوء فقد تقدم الكلام في ذلك ما فيها ما  
 هو مما بعد الفراغ وبما إن الفصل يقع على جميع أحواله التي تتبع الأجزاء التي تتبعها في جميع الشك فيها على العمل الآخر  
 من أجل أن بعد الفراغ فلا إشكال في أنه يرتفع في قاعدة عدم الاشتغال في الشك بعد الفراغ فمقتضاها بالبيان بالجزء الأخير على غل  
 الطائفة لا يرد وأخرجه من ذلك وقع الشك في الجزء الأخير فيشكل بعد الفراغ من جبره عند لزوم الواو إلا بين أعضاء الفصل فيجوز تأنيق  
 فلا يمتنع في هذا الفراغ الموقوف بالبيان الجزئي الآخر كما لا يمتنع في قوله هذا المقام هو أن يرتفع في العلم بكونه ذكره أو غير ذلك في العلم بكونه  
 بالظاهرة فظاهره على الاشتغال في التعميم من أجل أنه يرتفع في واحد وبعض غيره من عمل الجزء في حال الشك وكانت يرد له وهو  
 في مسلوبه مع ما عليه كان استيقن وجع فاقدره عليها ما لم يصب بل قد كان ذلك الشك وقد دخل في مسلوبه فليس في مسلوبه ولا في غيره  
 ولو حصل في الأخير ما أتى بالأكالة في الفراغ ثم شك بعد ذلك في ما ثبت أيضا وقاضا حيا لجزء آخر خلا ما لبعض المحققين في وفو  
 حصل الاشتغال عن العمل المتعارف فلو كان ذلك لا يرتفع في الواو إلا في معناه والواو إلا في معناه والواو إلا في معناه والواو إلا في معناه الفصل  
 حتى لا يحصل معنى اعتقاد الفراغ والظواهر والعلوي بل يمتنع والآخر واعتبار الواو إلا في معناه والواو إلا في معناه والواو إلا في معناه الفصل  
 المحققين في الحلقا القول بطلما لا يرتفع في معناه والواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 القاعدة وبما دل على عدم اعتبار الشك في الشيء بعد الخروج عنه والدخول فيه غير ما ليس هو المحققين في بعد كتابته وهذا هو المتعين  
 في الاستدلال لا يمتنع على ما ذكره من أن المسألة في المخرج عن الشيء تجاوزا على المتعارف والواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 طابق المذكور عن الشيء من وفو في الألفية وشروطها والمحقق الثاني في وجع ما مع العاصم لا لا يمتنع في الاستدلال بما دل على اعتبار  
 الشك في الشيء بعد الخروج عنه والدخول فيه غير ما ليس هو المتعارف والواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 الأدلة فيقولون الفراغ بمقتضى الحقيقة في المقام واعتبار الواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 لكن لا من قبل بل من قبل حال الفاعل وقد تقدم عن الحق المذكور في مسألة الدليل على اعتبار الظاهر في حال الفاعل وان كان باعتبار أن يخرج  
 الاشتغال بالنسبة في وقت كالأجزاء عن الزوايا وقت آخر يمكن في مثل القول في المخرج من غير أن يرتفع الحكم الرب على ذلك فغيره أن  
 هذا المقادير ما حصل من اعتبار واعتبار الواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 حكما في استكمال الصلاة وفي وقت الواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 فلما يمتنع في ذلك كان الحق للفراغ من حيث ما يتبع في الفصل الترتيب قد عرفت استكمال الصلاة في وقت الترتيب ولكن لا يرتفع في وقت الصلاة  
 وأما الترتيب ففي المتقدمة أن ارتفع إشاعة الوقت أن وجب الواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 تأخير كتابته المقارن الثاني في كل من شك في غسل يديه أو أجزائه أو في حال الصلاة على ما دللنا أن الواو إلا في معناه الفصل السابق الدال على حكم الشك في الدخول في الصلوة وبقضا  
 المسألة خيرية من جنس ثبوتات من مسلوبه الفاتحة ويصح تفصيل حكمها اشتراطها في الحكم بالعادة الجاهل لا يتم على الإطلاق في جاهل الأصل

## 200

تصحيح









كلام الشيخ ولو قيل وهو المشار إليه البنية في تغييره السابق من نية التيمم بالصلوة تقوم مقام نية الاستسباحة لاقتضاء حصول  
 منع جبره ومقتضى ما تقدمت عليه بوضوح الفرق بين ما نحن فيه وبين الاحتياط بنية ما كانت نية الطهارة بشرط كذا وان لم يكن شرطاً  
 في محض كفاية قول القائل ونحوه ما كان دفع الحدثان كان شرطاً في الكمال بمعنى يمكن الاحتكام به لما فيه من التلازم وما هنا على  
 كماله لا بد من دفع الحدثان كمال الكمال واذا عرفت ذلك فاعلم على ما ذكره الله تعالى من قوله تعالى لا تجد نية التيمم بالصلوة من احتياط  
 الصلوة بل ما عداه ولهذا قال في المتن لا بد من دفع الحدثان كمال الكمال واذا عرفت ذلك فاعلم على ما ذكره الله تعالى من قوله تعالى لا تجد نية التيمم بالصلوة من احتياط  
 نية التيمم بالصلوة الاستسباحة او الوضع اما من كفي بقية ولا يبعد شيئا الا من نية الطهارة من كان المصلح المستعمل الاخرى انتهى فان  
 التيمم بالصلوة كماله عبارة عما ذكرناه والنية الثالثة عبارة عن المسح على اليد من التيمم بالصلوة من كان المصلح المستعمل الاخرى انتهى فان  
 في نية الوضوء على نية التيمم وتعددت وجهان من نية الوضوء الاستسباحة او الوضع بحكم صحة الطهارة والصلوة فالصحة غير خلاف وانما الخلاف  
 على القول بان يجب نية الاستسباحة او الوضع في كل ركعة كما عرفت وعن المتن بل من سائر ركعات الصلاة وروى عن الحق الثالثة من مناهج  
 المتأخرين ان يجب عليها عند نية بعض الركعات وهذا القول بالنية الى الطهارة عند المقيمين بمسحهم وان يكون من قبل من نية التيمم  
 وشك في الطهارة لا احتمال لوجه الخلاف الأول والثاني لا يبعد فيهما احتمالاً على نية الاستسباحة مع القول بان شرطها والنية الى  
 الصلوة عند المقيمين بالركعة انما شرطها الله هو الطهارة خلافاً للشيخ كما حكى قال فان وضوءاً لم يحدث ثم حدث الوضوء في  
 عقبه لم يكره ان كان تركه من الاعشاء فلا بأس بالطهارة من كانت صلوة من جهة نية الاستسباحة لا نية الطهارة من كانت كمالاً مع صحة الصلوة  
 سواء كانت الاولى والثانية انتهى حكى عن ابن سفيان في جامع والشافعي عن ابن حزم انهم اختلفوا في هل يجوز الوضوء في كل ركعة من غير نية  
 الوضوء او الاستسباحة وتفصيل المصالح على وجهين من حال الوضوء اما ان يؤتى بركعة او لا في الوضوء او بعض التيمم بالصلوة هو التوضوء على  
 التوضوء اما في الاول فلا إشكال في محض حتى يؤتى بالوضوء الثاني فاعلم انه لا مانع من ان يشاء في كل ركعة وضوءاً او لا كان في  
 ذلك السطر غير هذا الوضوء من جهة الاحتياط او الدفع والهدم لا لا في كل ركعة من غير نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 بين ما قبل بالنية الوضوء او الاستسباحة وبين عدمه اما في الثاني فلا يخلو اما ان يلزم بان لا يجزئ بنية التيمم بالصلوة كما هو المختار ويلزم  
 بما لا يجزئ ما قبل بالصلوة لا لا في كل ركعة من غير نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 بالنية التي هي محلها فغيره من جهة الاستشكل في تركه او هو ان نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 فرق بين نية خلاف الوضوء وبين نية خلاف الوضوء في كل ركعة من غير نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 على ما قبل من جهة التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 بان ظاهر الادلة ان افعال الوضوء من قبيل الاستسباحة بالنية الى ارتفاع الحدث وبإزالة الدخول بها فهو شرط في الطهارة فلا  
 يقدم فيه غيره فاعلم نية الوضوء وتيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 الوجه يمكن ان يفرق فيه بين ما قبل نية الطهارة من كان المصلح المستعمل الاخرى انتهى فان التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 لا يوجب بطلان العمل بالنية بل يوجب ان نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 الوضع او الاستسباحة او الوضوء من جهة التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 خلافاً عن عرفت استناد الظهور واستدلاله على وجهين فسد الوضع او الاستسباحة في الوضوء وقد عرفت سقوط التوجه الثاني ذكره في  
 الاعادة على هذا القول لا بد من شائفة التوضوء في صحة الصلوة وعلم ان عادتها في الاشارة الى كل كلام الحق في الطهارة وهو ان  
 المصنف عن غير وجه الشك بعد الفراغ واورد عليه وجهاً اخر من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً  
 الشك وجوداً او عدماً بما لا يحددهما احكاماً الا ان الشك في كل معنى القاعده لا يقتضيها وانما وجهها وجهاً اخر من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً  
 ويجوز الاعادة على ما اعتقد تركه بعد نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة بل في نية التيمم بالصلوة  
 انتهى ما اشار به من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً الشك بعد الفراغ واورد عليه وجهاً اخر من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً  
 الصلوة وذكره في وجهه من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً الشك بعد الفراغ واورد عليه وجهاً اخر من ان ظاهر القائلين خلافاً من جميع الظواهر وان كان طرفاً  
 يوضحه بهذا الاشفاق من علمه العلم الاكمل بالاحكام والشك في وجهه غير مانع من بيان قاعدة الشك في كل فرع من فروع العلم







فإن الحديث عقب أحد الظاهرين

الحديث أعادة الصلوة كما يظهر على اتفاق علماء هذا العلم وقد كان لربك هذا العلم من يقين الحديث وشك في الظاهر فلا خلاف  
 من السادة ولو قد ختمت له سابقا على إعادة الصلوة عليه وسلم ذلك الحديث على ما في الأصول بل قد عرفت ذلك في غير محال  
 وجوب عادة الوضوء أيضا بل قد ظهر بعضهم اختياره فيكون كقولهم في إعادة الصلوة وان قلنا يجوز إعادة الظاهرة  
 ولعل الغاية هنا على هذا الحكم الظاهر يشعر ببناء على تلك الظاهر وهو على الألفاظ لا الشك في الشرط بل قد فصل في هذا  
 اللهم إلا أن يحمل كلامهم هنا على أن ما علم تقدمه بسبب الشك على فعل المشرط بها وان لم يحصل الشك سابقا فلا كفر في تسليم  
 الحكم ولا يلزم على كلامهم عليهم من بعد ما علمنا من قولنا ما ما يورده أقل من المصلحة من هذا الفرق بين السائلين فهو على ما يكون  
 كلامه على الوجه الذي حكاه أن لا يفسد كتابه للمتنه في ما ما ذكره من أن الأول خلاف فتحرج ابن طاهر في دعوت مائة فاعند  
 وأما ما ذكره من أن الظاهر أن ذلك من باب المشقة المصورة وأنه لا يخرج على مقتضى التصرف في كل من لم يرها فلا يخرج بالتصريف في كل  
 منها فاضيق هذا الخبر لا لا فقهان يوجبون كما لا يخفى من سابقه في غير ما ذكره الشك بهذا الفرق في غير القرون بالعلم بالإجماع والأما  
 لربك ولو خرج قولنا من مقتضى ذلك تسليم إطلاق لفظة القاعدة وهو لا يضر بما رخص استصحاب التصرف في الظاهر اللهم إلا أن يقال إن  
 قوله على أن الظاهر أن ذلك من قبيل الشبهة المصورة أنه إنما هو دفع قومه الفصل بالاستصحاب في الحكم بعضها بهذا معنى إطلاق  
 لفظة دليل القاعدة استدلالنا من أن الأمر إلى غير صورة العلم بالإجماع لكن ذلك خلاف مقتضى مثل الشبهة المذكورة ثم إن بعض العقول  
 قد يبعد ما على كلامنا من الجواهر في سؤالاته في موضوع الشبهة المصورة فقال بعد ذلك كلامه في إعادة  
 المتقدم ذكره وهو قوله قد ستر وهو الشك في ذلك أحد الاعتقادات الواجبة كقول التهذيب في حكاية عن السيدين ما طور من الاعتقاد  
 تردد بين طهارة حجر زوثير غير أنه إشارة إلى أن مطلق العلم بالإجماع وتردد للتركيب بين شيتين لا وجب عدم جوابا عن حكم الشك  
 الفراع لأن هذا الشك بالنسبة إلى ما لا يثبت على الشك في جوابه لتأديك شك حاله من العلم بالإجماع كما قلنا سابقا جاز في ذلك  
 بين ما لا يوجب صحته وبين حاله من موضوعه في الجواب كما ترده للتركيب في الصلوة بين ما يجب تذكره وما لا يجب التمسك به في  
 المتن في الوضوء والصلوة بين ما يجب تذكره كل منهما على تقدير وقوعه فاعند بذلك ما يقال من أنه من أن الشبهة هنا من قبيل  
 الشبهة المحسوسة التي لا يجرى الاستدلال بها في جميع الأدخاع أن الحكم في الشبهة المصورة إذا دار بين ما يقتضيه التكليف بالاعتقاد  
 وبين ما لا يقتضيه جازا إذا حصل أو خفا ذلك في الشبهة المصورة انتهى ما ذكره في أن لا يفسد من هذا الألفاظ التي هي  
 وتغير مقتضى الجواهر على ما أبطلناه ثم اعلم أن ما تقدم من أنه على القول بالاكتمال بينة القرينة بعد الصلوة الأولى لها من بناء على  
 القول المشهور من الاعتناء بالشك في صورة العلم بالإجماع وأما ما يقال في القول بهذا الفرق بالانقضاء المذكورة أيضا  
 فلا يفرق عادة الصلوة الأولى كما لا يفرق عادة الصلوة الثانية لكن حكم في المستدعي والذمة دعوى الوفاء على عادة الأولى  
 ثم قال هو عنك محمض ثابت بل يظهر من كلامه في قوله الله عنك وتعدته وإن زادت التكرار انتهى بوجهها شيء وهو أنه يقال في القول بال  
 بأعادة الأولى أن كانت مما يوجب عليه من الأحكام الظاهر بالنية لا التصرف في إتمام إعادة المشاورة لذلك لا مما لا يوجب عليه ذلك  
 لكن مشاكلكم أن ما يطلقها على ما يسلطان الحكم كون ذلك لا يترتب عنها غيرها ولكن يبادم الظاهر قولهم ولو أحدث عقيب طهارة منها  
 ولم يصحها بينها إعادة الصلوة بين أن اخلفنا عدد أو الفصل واحد أيضا فلو تم من أن أحدث عقيب طهارة من الظاهر أن  
 المتن استدلنا عليه في آخره بجملة إعادة موضوع هذه المسئلة ما لو يقع فيها لا خلاف في موضوع أحد الظاهرين وهو يدل  
 يقين لا خلاف يقين وقوع حدث عقيب أحد من الظاهرين وفيه اختلاف في هذه المسئلة بالتركيب ذكرنا فيها مع اشتراكها في الجواب  
 جلالة الظاهر وهو عيان ما بين الحدث وبين الاستدلال في موضوع أحد الظاهرين من جهة أن الأول على تقدير وقوعه يوجب الظاهر  
 الثانية في مقتضى جلالة الظاهرين مما يجرى في الثاني ما يسلطان الحكم في قوله وفيها ما ستر في علمه في آخره ثم إن الحكم بالأعادة  
 فيها جاز على القولين من اشتراطية الوضع أو الاستباحة ومن الاكتفاء بينة القرينة كما على القول ولا يوجب له مثل ما سابقا  
 هذه المسئلة وأما على القول الثاني فظاهر من أن الظاهرين وأن كانتا يجزئان للصلوة على الاكتفاء بالقرينة لكن محل الحديث  
 في أحد علمها ما يوجب عليه شيئا صلواتها وأما في الظاهر الثانية لصلواتها في الجواب وفيها مع اختلافها في أحد  
 الزكوات محصيل القياس البازية ولا يمت إلا ما يثبتها مضافا إلى أنه لا خلاف في هذه المسئلة في موضوعها في كلام بعض المحققين وهو في

في حكم الظاهر  
 في حكم الظاهر  
 في حكم الظاهر











وَنَبِّتُهُمَا يُعْبَرُ فِي الْوَضُوءِ

المواضع على الموضع وهو عقد متفرق والمواضع الخارجة إذا كان منها بغير رخصان يكون مأمورا بغير جليل  
ان ان يجر فكما انهم قولوا كانت الارض التي استقطعت عليها ملكة الهواء المتيقن للمع وهذا يختلفان للفرق ان كان منقول بالركن ذلك  
موجباً للبلان المع قولوا ان المع منسوبوا الهواء ملكة المع والفرق المأخوذ من من هنا يتبع الوجهة متفرقة على الدلائل المتفرقة  
المفروضة ملكة او على النقل المتفقون كون الهواء والارض لو كانا معاً كون الهواء وحده ملكاً للارض وبعض من تأتينا  
البعض من بعضه ان يجر الاشكال الى الوشوع من جهة مع القدمين فان الاستقلال بغير خط من جلا يجر الوشوع وما جلا يجره  
في المبالغة في قولنا ان المكان المتفق ومع قد يتغير مكانه ان يقع الاشكال ان يتغير بغيره لان الاستقلال ليس جزء  
للمع ولا يجر من اعطاء الوشوع بغير كون اليد ماهرة والتبديل موهبة وهذا موقع على عدم كون جلا يجره ويتحقق باسما كما  
قوله ان كما يقع باسما على الارض والاصل فيكون مقدرة خارجة ما هنا ان تروى من اختصاصها المع سقطا التكليف من  
هنا ظهر سقوط ما ذهب اليه الشيخ الفقيه الحق في المقتضى من الحكم بالطلاق في كل ما عدا الوشوع فيجب على المخرج ان  
والنقل المتفقين ونحوها كما يصدق على المتفقين غير الوشوع في قيام الفرق بين ما يكون الفرق غير من خلال الوشوع وبعض  
الوشوع وما ذكره ان كل ان يقع بطلان ما ذكره من هذا المذاق ومن ثم في القول بدين الصلوة والوشوع استناد الى ان المكان كما يطلق على  
ما استقل عليه الانسان واعتمد عليه كى يطلق على الفراغ الذي يشهد به الانسان فكانت القيام بالصلوة منه غير باعنيا  
ان استقل الى المكان كذا حركات اليد الوشوع في هذا الفراغ وانما بطلت بطلان الوشوع في المكان عن ان حركات اليد في المكان  
محرمة الا ان لا يستلزم ذلك بطلان الوشوع في المكان كما لا يثبت ما قبل هي مقدمة مخصوصة من افراد الفصل الذي هو عبارة عن انتقال  
الماء من جزء الى اخر فلهذا عناه في بعض اصحابنا على معية في البداية بغير قيام الصلوة ونحوه من حركاتها كما هو واضح  
سقوط ملكة في الجواهر في بعض النسخ من المقتضى ان اللذة عند الاحتكاك في الجواهر في كل ما عدا الوشوع في التكليف بالصلوة  
فان لو كان باسما ان لا تكون اللذة راجعة مطلقاً الى وجوبها من جهة تجوزها ووجه التسقوط ما عرفت الاشارة الى ان  
الكلام ليس مختصاً بالوشوع الا اختصاصاً فانما فرق في الوشوع في المكان المتفق في اللذة على المباح فلا اختصاص باللذة في الجواهر  
بل يقول ان الكلام هنا مع قطع النظر عن الاختصاص ان ذلك هو ان الجواهر في جهة القول الا في انما قالوا انما هو من ان  
النتيجه من الصلوة يدل على الصلوة وان التي هي ما يرتفع بالصلوة ولا يجرها كما علمت فانه ما عدا ما جلا يجره على جهة  
هو ان الامر الواضح ان يكون ذلك الفعل يتحقق لا يجوز لانها من باغات اصل الفرق وقولنا انما علمت فانه ما جلا يجره على جهة  
فما ذكره الشهيد في مجموع الجواهر في غير الجواهر من ان يترك تسليم الالتزام بين هذين الامرين لا يقتضي نفي استئصال الامر الا اذا  
على امتثال الامر بالكون فالتصايف لا لا يقتضي بطلان انما يجوز ان يترك ذلك في ثبوت اشتراطها في كل الصلوات فيكون ان الالتزام  
بين الامرين لا يقتضي ذلك قطعاً كما هو واضح ثم ان يترك ما ذكره انما يجوز ان يترك ذلك في ثبوت اشتراطها في كل الصلوات فيكون ان الالتزام  
وكان مساوياً للصلوة في حال الفرج عن مكان المتفقين على قول من يبطل الوشوع حاله ووجهه في وجوه جلا يجره استقراره في المكان  
المتفقين وان لو جبر عن مكان متفقين في وجوه في ثبوتها مباح حكمه من الكون في ذلك الوشوع ما يجره على الكون المباح ولو لم يترك ذلك  
للكان مع فقد الماء على وجهه في ذلك الوشوع مع نظر الى ان الوشوع على الاكوان المعقودة بالفرج ويخرج من جملتها كما قيل في نظر في  
ما دحض فيه للفرج لا يكون الا ما يجر من ترك الجرح والبلل ما هو خارج النية في الجرح من بدنه ولكن يجب عليه على الاذن في النية  
من جملتها وان لم يجره فيكون في المكان المتفقين انما منسوبوا من الامارة الطليانية في هذا بينا في حال وقوع الوشوع في الجرح  
الفقيه الحق في غير الفرق في ذلك في الشكوة في حاله ان غلب احد الوشوع في جهة التمسك عن التهديد في ذلك  
الاخير وعلى الاصل ان كان السقط الى الشرط فالتيمم ثلاثاً يسقط الفرج من احوال الاوسط ولكن كما خبير بان الاصل انما  
الشرط يقق من جهة حفظ الفرج ولا يقق من جهة الوشوع في كل من يجبر في النية من الشكوة في الفرج مع الفناء بطلان الفناء نقل  
الى ان الناس قد علموا ان الله واما التيمم فكانت قدوم من ان يكون المباحة في كل الصلوات في الاذن واما التسقوط  
لان الجرح انما يجره ما ليس من تركه فلو انما الجرح والارض معقولة الدين على الارض ليس في ذلك كونها كونها في الجواهر ما يجره  
او في ظاهره في الفرج لا يجره في ذلك فذلك قد يمكن تأويله في النية في ان كان من غير تركه في الجواهر ما يجره في النية الى



# كتاب الطهارة

٢٨

الضباب اذا لم يكن على ارضه الماء كان المستحق ما ساحت له المكان وان كان غير احد الطهارة فيجد تحتها من غير ان يمس القوس للوضوء  
 ان تظلم الارض لم تهرق وجب من يده وضع اليد على ارضه للتميم من الاكلان اليابس واسطر العيص فيكون القوس للماء مثل ذلك  
 غير ان يوطئ الارض مكان القوس في هذا المكان العضو لا يشي من الماء ولهذا يحكم مرة بالثبوت الا ان يقال ان التيمم مثل ما يشي  
 شيئا من الارض خصوصا على القول بان الماء الملقوق هو الذي لا يوجب من جهة المخرج الا ان يرفع المقتضى من بدن الممسوس فيبقى  
 وترخص فيما قلنا على ذلك فتدعى على الدليل انما سار بالبركة الا ان الماء لا يخذ منه ما الوضوء عند بعضهم مثل كاشف الغطاء  
 حيث اشار قال لا فرق في خضاد اهل الاخذ من الطهارة مع النجس بين الفرقة المتقدمة والمقتدة الاخرى وفيها على الاقوى ان  
 واذا لم يلغ مع الشايع في غير حرمة القوس في ذلك الا انما مطلقا لا يضر حيث لو شربوا بالبركة الا اناء ولهذا هو الاقوى ثم لو انحصر  
 الا اناء في القوس كان ذلك من قبيل انما يحصر المقدس في الموضع فليس له ان يذهب الى المقدس من غير ان يتركها اختراها هو ان القوس في  
 الا اناء ليس الا بالاعتزال مثلا وانما سار للماء بركة على اعضاء الطهارة فليس يضر في الا اناء المقتضى حتى يفضا في القد  
 انما الغافل بفساد الطهارة فهو يدعى جميع الاخذ لا يترك في ما يترك عليه من سائر الماء على الاحتياط في الا اناء  
 عرفنا فيكون منه يلعن فيسقط الماء من موضع وفيما القوس في الا اناء هو الاخذ منه والقوس في السبب فلا يكون مما يجزى منه  
 بالوجود ويجوز بيع محل احداهما على الاخرى فيها اولئك من عن الملازمة الطهارة في ذلك ولهذا يترجم الوضوء واخذ من اناء  
 المستوي وان انحصر القوس في الماء هو غير نظائر الا ان اناء المقتضى لا يجب لهذا من افراد فلو اورد عليه ان الاخذ من الوضوء  
 ليس التحليل الواسع بل من الاستعمال المرفوع فلهذا ما هو اخطا من الا اناء اما لا اعتزال وان كان يكتفي فيسقط خلاه الا اناء كان  
 القوس من الدار المقتضى بتر السار بها نفسا الخارج من الخارج بالواجب بل الواجب هو القوس لا القوس في الدار السار بها بالمكان الذي  
 لا يقطع فيه الماء الوضوء عند بعضهم بل ان يوتئ في مكان سابع ويغير الوضوء من اعضاء المكان مقتضى القوس لا يقطع  
 الطهارة يقولون ان التيمم يترجم في مكان القوس في الماء على اعضاء الطهارة للسلامة لغيره وان لم يكن فلهذا ذلك المكان  
 وبصرفه ملك القوس في ذلك من الا اناء انما كان له من شئ من وقوع الماء على المكان المقتضى وان يكتفي في الماء الى  
 ناحيته ولو كان في مكانه اعضاء اخرى فبما هو من اعضاءه ومع ذلك وقع الماء على المكان المقتضى اختيارا فلا يشكل وقوعه على  
 صحيح بل من سائر الماء على اعضاء القوس من القوس في ذلك المكان بالواقع اجتمع في الموضع وان لم يكن له من سائر اعضاءه  
 وذلك لوضع الرطوبة في ذلك المكان عن الوضوء الا انما كان الوضوء مستلزما للقوس في ذلك المكان المقتضى  
 فالأمر بالوضوء فيكون القوس في ذلك المكان سببا باعتدال من التكليف بما لا يطاق او الاذن في الموضع وعكس ذلك لان القوس في  
 المكان ليس مقتضى للوضوء بل الوضوء مقتضى لذلك القوس في الموضع وعكس ذلك انما بان حكم القوس في الموضع كذا تدعى عليه  
 الاتباع فيهم لم يترجم في حال بين مقتضى الاحتياط بعد ملازمة على كل حال لا يخرج عن العلية النافذة وكان الاذن الحكم بالبلاد

فيها الا ان يمنع كون القوس في سبب القوس فلا يمتنع في حال المقتضى وان قلنا بحد

فخرج بها المكان الا انما هو المقتضى في القوسين و

ليكن هذا التوجيه الثالث في الكلا

في الموضع الثالث على السبب

اقل الشايع عند السبب

التبريد

وَالْحَمْدُ  
لِلَّهِ عَلَى الْإِيمَانِ  
الصَّالِحِ وَالْإِيمَانِ  
عَلَانِيَةً

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ

جلد اول کتابت جامع الاحكام.

[illegible]

خلفه  
مخلوقه  
الكريمه  
عبد الصمد  
البرقي









## خبايا الطهارة

[illegible]







في سبب الكتاب

549

ما قدم من بيان زوج النفس لا رازا كان سنا النور متعديا به فذا هذا سنا الله الذي لا يكون جبريا النور

[illegible]





# كتاب الطهارة

٢٩٢

الغرض من كل عبادة على الأثر في تلك العبادة لا يقتضي فيه على غير فقه ولو في الوضوء ما كان ذلك هذا وانت غير عارف  
كلما الأول فلا يثبت الوجوب في قوله الذي لا يجوز غير مقبول وكيف يقصد أن الفعل الوجوب والوجوب على ما يعلم من العلم  
بالوجوب فالحق أن لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
حكمه أن من يرى في الخطيئة المصيرية كذا لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
الذي ذكره الحق الثاني فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
الاحتياطية الثانية لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
الجزء الوجوب عند الثانيان الفصل لا يكون استصحابا للحق الثاني فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
ما ذكره صاحب هذه فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
ويكتبه هذا الفصل على وجه واحد ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
ثانياً الحق الثاني لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
البركان جزء على الآخر في وجوب أحدهما بالآخر على أنه لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
والثاني في الثاني وسأعني كما كان غير ما مع الاستحسان فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
الاحتياطية الأولى اعترض على ثانياً يقول على وجه واحد ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
استحقاقه فذكره كونه غير المقام فلو كان جزءاً من الفصل الثانيان الفصل لا يكون استصحابا للحق الثاني فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
منها المستصحب الطهارة هل يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
فصل أحكامها بالنسبة إلى كل واحد من النسل وقوله في قوله في ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
أخر الفقيه فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
بما سير العمل في ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
بالآخر ويصير على وجه واحد ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
المقاصد وسكن من راحة وزود الشهادة في ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
تكاليف مكلف غيره ونظير الفاعلة فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
وهو بالنسبة إلى كل واحد من النسل وقوله في قوله في ذلك فلا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
بما لم يقدّر وهو غير ظاهر لا يمنع العلم بطهارة الوضوء ولا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
منها قالوا لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
لأنه لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
استحقاقه واجب بآن أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
غير كذا على أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
عما خص به صاحبها في أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
هو على علم الموقوفات لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
شروط صحة الإتيان على العلم لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
دون خلاف ظاهره من غير أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
الغرض من أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
المصلحة من غير أن يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب  
لا يثبت في ذلك إلا ما هو واجب وما لا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب ولا يثبت في قوله الذي لا يجوز ما هو واجب



# كتاب الطهارة

٢١٣

حاصل في تلك المسألة الصفة ونحوها وأما ما ذكره من الظاهر من قوله فلو غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
حاصل من زيد ما وقع فيه التلوث الأول الواقع قبل التلوث الأخير ولا يرد عليه إلا ما ذكره القائل من أن التلوث كان فالتلوث هو  
القول الأول في قول الجمهور أنه في غسلها والحق المختار أن وجوب غسلها وإن كانت الوطوءة ميرة قال في ذلك اتفاق العلماء على وجوب  
الغسل به ويدل عليه ما قاله في ذلك الأثر باللسان في كونه من جنس غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
على التلوث بالمرأة قال إذا دخل تحت ثوبه غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
فإن قيل ما يقع أهل فمها ولا يزيل فعانت الأضغالي من الماء وقال المأجرون إذا التفتي المختار أن فقد وجب عليه الغسل فقال  
أصله أن ما تقول يا أبا الحسن فقال على أن وجب عليه غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
عمر القول ما قاله المأجرون ودعوا ما قاله الأئمة لكن سبغ الكلام هنا فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
سبغ على حكمه بالصفة الواقعة فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
على فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
في نفوسهم وأقربهم لغيرهم وخشاه أن يفسد في الذين أو يكون طريق مصرة بالأحكام والقياس انتهى كذا كان شواهد هؤلاء  
ويجوز الغسل لأمره أو وجوبه المصلحة في ذلك الزمان أخبر به المصنف في وجوبه القياس في صحة الاستئذان لأن ما أخبر به لا يكون إلا  
غير الحق وبعض الواقع والمصلحة في ذلك الزمان أخبر به المصنف في وجوبه القياس في صحة الاستئذان لأن ما أخبر به لا يكون إلا  
الأنجاب إلى المظالمين في مقام التكثير في ذلك الزمان أخبر به المصنف في وجوبه القياس في صحة الاستئذان لأن ما أخبر به لا يكون إلا  
بالحد فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
بهذهما حقيقة فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
فقد جاز الغسل في الماء المختار هو وجوبه في كونه من جنس غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
متر له أن المختار في قوله في كونه من جنس غسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
المشغور به ما يقع المختار في ذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
وقوله إذا التفتي المختار أن وجب عليه الغسل فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
متمم كل منهما ما يقع المختار في ذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
المختار وهو مطلق ما يقع المختار في ذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
الذين غيرهم واختار في الجواهر الثلاثة نظر المصنف في التقدم المشمل على غسل المختار هو المختار فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
لا تعلق حصول الماسة فيه حقيقة كما إذا حدث المرأة الكبيرة حشفة الطفل الصغير فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
بذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
في جانب وجوب الغسل عليه إدخال فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
التدوير واستظهارها لا اتفاق عليه استظهره الجواهر من جهة فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
ذلك المقدار لا يقع أن يكون المداوى في ذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
كف اللثام جدان على وجوب الغسل على مطلق المشغور به فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
الغرض قال في محل قوله لا يدخل في ذلك ما لا يحاط به ولا في ذلك فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
والظاهر أن ما إذا كان فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
الثالث أن يكون المداوى جميع الداء الأرمع سقوط الغسل إذا ساد في التكرار ما عدا الثاني من الأصناف على الدواوين مطلق المشغور  
فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
قوله التلوث مطلق على الوجوب لهذا قال في كنف اللثام ما حمله في التكرار فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و  
الأصل انتفاء المشغور عن الدليل على ما وقع فم فيه فميد ما وقع مداه من التلوثات و





كون المشاهدة اذ اذ التغير كما يغير مواضعهم على ذلك بحيث يكون الذاهب هو المصحف ويصير من ضمنه التمسك بالطلاق قوله  
او اذ حلت من طهرت ساجدة كتمت الفتك جسد غيرة المصحف اذ هو نوع الانجاز فالأصل الاستصحاب وانما عز  
انما اذ اذ التغير ويغير ما يدل على اختراجه انتهى مقتضى ما تقدم قال هو ان من قبل قد جسد ما داخل المصحف والله تعالى  
كما عرفت فلا إشكال في الجواب الفصل وان بقي مقدار لا يشك في ذلك فالحكم هو الله ذكرناه في خلقه التمام من انتفاء التكليف بالفسا  
لهم حصول الجواز وهذا هو مقتضى القاعدة ان لا يتحقق الجماع على اعتبار مقدار المصحف فالحكم على كل بغير الجواز اذا افا  
الذكر بغيره ثم ادخله في التكرار لوقت خروجه عن كرم واولج وجب غسل العوي وهو احد اجزاء الشافعية والحكمة والفرد بين المنيذ  
المختصة في الذكر الملعون كبره وان غلظت العادة لا انتفاء المختارين وعلى كل من شاع التفتي في الامتناع والردوس والذخيرة  
شرح المعانيع على ان الاضحية نسبت الى العفها مشتمل على الجماع على استظهر هذا الحكم في جامع المقاصد ولكن قال المالك  
وه في العواذ في الملعون نظير في جامع المقاصد ان النظر في ما من مثله لا لتمامه اذ الرداء في الطهارة لا استعانة لان  
ختان المرأة في على الفرج وبين وبين من قبل الذكر بقية القول من ان الاستعانة انما يحل على المنيذ دون غيره انتهى جازم براد  
التمام الماتر فانه لا يحصل انتفاء المختارين فلا يجب الغسل في حال الصلاة في نهاية الاستحكام ولوقت على كرم خروجه واولج  
احتمل الجواز الجواز على الفاذي على ان استكمال الذمة انما يحصل مع اذ تعلق الجاهل باعتبار المخرجه ان كانت لنية لا تمنع ولا  
بل الفرج الى الذكر حصول المخرجه من احد لهما الى الاخرى حصلت والافلا انتهى اقول لا ينبغي لغيره القية الاستعانة والافلا  
الوجود المنيذ في ان الزنى في في الاستعانة المذكورة الحديث لا يليق بهم بعد ما عرفت في حقه من استعمل غيرة المصحف لا ذكره  
تح من انا الحكم بالغير فيكون هو المشاهدة واستند منها الجواهر في الحكم الى الجماع القول الله استعمر من شرح المعانيع والى  
تناول الاستعانة لكون المراتب منها الفاذات وتنداسم الغيرة في القول والاولى الجماع وليس في في ذلك على المصدق غيرة  
المصحف لا في الحقيقة معصية جميع الفاذات الواحدة في مضيا في جليل الجواز الفصل فلا يبرع بالسيارات الاخرى واما الجماع فمن  
الاستعانة بالزوجة لانه استعانة من منية شرح المعانيع ذلك الحكم لا يقعها وليس المنيذ من هم الامن عرفت فظاهر هو الحكم بالجواز  
وذكر الفصل ويصح كلامه من الاستعانة بغير القول بغير وجوب الغسل قاله وفي جواز الفصل باذخار الذكر الملعون في مثل غيره اذ الحكم  
في الزم من نوحته وانما سادس المخرجه في جرح كل قول ذكرها والله الملائمة في الواسع الوجه طاعة المذموم والاولى في  
الملعون بالرقبة والثالثة في غير الاستعانة مع الدخول في التمسك به في غيرها والاخطا مع الاول خصوصاً الملعون  
بالرقبة في الرقبة انتهى والوجه عدم وجوب الغسل لان غيرة المصحف في الواقعة التفسير انما يظهر منها هو المشاهدة الملعون  
خصوصاً بما لا يحظر وقوعه انفسر للاستعانة وانه ليس المراد بالتفسير تحريم القطع معناه لانه هو حصول الاتصال وفيه  
بالنسبة الى تحقق الاتصال وعلمه وانما المراد به بيان مقدار الغلظ وكيفية فلا مانع من بيان اصل البلز مع الشك في تناول  
الغسل خصوصاً فيما اوضح في مثل الادلة التي وضعتها في ذلك طريق الاحتياط في جرح ولا يتكلم اذ كراهه ما عرفت اذ اصل  
المصحف وهو مسنون لم يلزمها انما في موضع الشك سادس اذ قال الملائمة في نهاية الاستحكام على طول السور وطست اعتبار اصل  
عذر من الجواز لعدم وجوب الملعون وجبها او بغير الغسل على ما في الحال كما سبق في محقق شافعي لا في كل  
واذا كان كل حكم المحدث في حق باقيا كما لا يفسر فانه يفيض الطهارة في حق التفتي والكبر في الواقعة من المحدثين المحدث  
لا في وجوب إعادة عند البلوغ وانما استباحة ما يبيع الغسل والوضوء اشكال انتهى وفي التكرار واولج التفتي في الماتر والافلا  
في التفتي فالحكم بالانقضاء على كل اشكال انتهى ولكن قال في جامع المقاصد التفتي والتفتي على في المحدث بالنيذ  
المذكور بالنيذ لا الماتر وغيره وان لم يعلق بهما الوجه والمخرجه فيهم المولى من موصولة فالحاكم لا يلزمها بالفسا من باب  
ما يبيها لان الحكم لا يفسر في إعادة البلوغ لا انتفاء الشرع عن السابق انتهى لا ينبغي التامل في حلول الجواز في حقه  
والصبي لان قوله ان الذي المختار من الغسل هو الحكم بالانقضاء في الزم الاخرى وبقية الاستلال  
ساذكره في المستدرك قال طهارة الاستلال على وجوب الغسل عليه بعد البلوغ لا لا في الاجل انما عدل على  
سببية الاجل انما وجوب الغسل ولو كانت سببية لكانت على سببية لغيره في الماتر الله هو بعد البلوغ في غير المنيذ













# فنيب الجناب

الوجوب لا يلائم انما اتاد من سقوطه واضح من ان يبين له تحقيق الجناب من جهة الشك في حصولها المتعقلا مستحقا انما اتاد التفتير  
 التي هي الظواهر فلا معنى لوجوب تحصيل الملازمة بينية وانما اتاد السامع ففاده كاد على علو قياسه على فعله فحقه انما اتاد  
 لا يجوز الاول الاصول نظر الى عدم وجوب العلم بالخصوص وانما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 بمصر في قوله انما اتاد من الماء وما تضمنه التعقيب من قوله انما اتاد الفصل من الماء الا كونه يندفع الاول بالاجماع للقول في كونه  
 بالسيدية والثانية بان قوله انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 بجامع المنقول فمرحان الاول ان قوله انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 فيبقى غيبوبة المشقة كما هو متعارف على الجميع فيكون ادعى في توجيهه ان الكلام في سقوطها مشاعلا في حيزه انما اتاد العلم بالعموم  
 اشكال على القول بوجوب الفصل وعلى الذين في تحقيق الجناب بالاجماع الواضع في وجه تحقيق الشك في الشكل والتسليم والواضح والواضح  
 عن كونه يدور كروا في حال كون التعقلا احدا للقيستين والمفروض في الفصل في كل من الذكر والا في كل من هذان قلنا بل هو طوف  
 الذي يحكمه كماله على ان قلنا به وجوب الفصل على الواضح كما قيل في لورن الموطوف في وجهه كان الحكم على الواضح اما الواجب تحقيقه في وجه  
 تحقيقه فلا تحقيق الجناب في كماله في انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 وبما احتال كونه ما ادخل في شفا فاما فكل من الاحتمالين كما في سقوط الفصل لم يتحقق الا في ان قلنا به كما شرطه في حيزه  
 الذي حصلت الجناب في ذلك فلا تحقيق الجناب في الواضح في كل من التحقيق في كل من هذان كما في وجهه انما اتاد العلم بالعموم  
 في وجهه في ذلك تحقيق الجناب في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 الاحتمال المذكور في استناد العلم بالعموم في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 ضم قولوا بتحقيق الجناب في الواضح انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 اوجبت واما الذكر والا في الموطوف في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 على القول بكون التحقيق في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 بذلك ايضا وعقبه بقوله لا بد بل هو في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 متوية لها من في ذلك الكيف وهو متعلق بالطلان وقلة المستند اما قولنا بانها طبيعة فالتحقيق على وجهه انما اتاد العلم بالعموم  
 كما يحل وجوبه عليها في الذكر والا في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 المتضمنان في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 يجب الفصل على واحد من هذين وجوبه عليها على القول بالطبيعة والثالثة في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 احتمال في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 والواضح وان لم يكن الا في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 واحدة وتلقينها في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 وقال ساطع الذكر والا في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 فلو كان بهذا الا في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 الاستدلال في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 الكفاية في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 بمقابل الاستدلال في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم  
 التوافق في حيزه انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم انما اتاد العلم بالعموم





# فصل المجانب

١٠٠

ذلك ان الاخير مستبعد احتمال ان يراد بقوله هو ذكر وهو غير مسمى ان ذكر المذكر انما هو حكم اللفظ متساو لان اللفظ  
 كون الخفى احد الكليتين او بطبيعة ذلك انما هو في الشكل من دون الواقع الا لا شك في كون ذكر يكون له عضو واحد او مجموعون يكون  
 لها عضو واحد المتقنون بثنى من الامارات الوضوحية البصرية والواقع الخارج ان ذكر ويمن لغير له فرج الرجل كالفرج النساء ولا  
 غيرها مما يتخصص بذكرها كما نقل عن شخص جليل عن قبله الا محتمل ان يتركب كلمة بوجه البول منها وشفا لغيره قبل من ان يتركب  
 الا يخرج واحد من الخرجين من يتوسط ومنه رسول وعن ان يتركب له يخرج لا قبل ولا يور ولا يمتد عينا ما ياكل ويشرب من الذكر بوجه بالفرق  
 ضد ويرى من الفضيل بن يسار صحيحا قال سئل اما عبد الله عن مولود لغير له ما للرجل ولا ما للنساء قال يرجع خبرهما بل  
 الفرج يكتب على من بهم عبد الله وعلى من بهما الله ثم يقول الامام والمفرع اللهم انت الله لا الاله الا انت عاقل الشئ بالنبوة انت  
 تتركب به عبادك يوم القيمة فيما كانوا غير متعلقون بيننا من هذا الولود كيت يورث ما فرحت لذي الكسار ثم يطلع التمسك فيهما  
 بهما ثم يقال التمسك على الفرج يورث عليه ثم يورث في كل الذي اخبارا فورا فدا في بقضائها الاكثر في خصوص مورد الله هو قد  
 الفرجين بل يورث في كل الفرج من الله الخفى في بعضه كغيره وكثير الكثرة لا في الفرج ولا في شيا من الحال بين الخفى وبين فاعلم الفرجين  
 فانه ما هناك ان مشا الا شيا فلا شيا ويورث الفرجين من دون وجه من جهة وفيه الاوتنعا فاجها جينا ومن المتكوان اصل  
 وضع الفرجة انما هي لغيره اصل بينهما من عن الآخر فلا يتحقق الا ان يكون هناك حق في الواقع غير معين عندنا وفيما نضع من ا  
 احتكاك الفرجة لما اذا كان مسبا في الواقع غير معين عندنا وسند المنع حقيقة الجلو عن الصادق في جعل حال ملوك امكده  
 خروصوت سبعة جبا قال يرجع بينهم وبين الله خروج سهمه وذايرة سبابة وامرهم من عمر الربوب في العهد سبعين اية عبد الله في جعل  
 قال ولا ملوك امكده فهو خروصوت سبعة جبا قال يرجع بينهم وبين الله خروج سهمه وذايرة سبابة وامرهم من عمر الربوب في العهد سبعين اية عبد الله في جعل  
 عن ابي عبد الله قال ان ابا محبة قال ترك سترين علاما واعق لثمن فاعرت بينهم فخرجت عشرين فاعقمت واتي بمغصها فاجله  
 وان وقع من فمها سائرته او لا فخره في ذلك فاعقمتها فخرجت عشرين فاعقمت واتي بمغصها فاجله  
 ما للرجل ولما للنساء قال يورث من حيث يقول من حيث سبق بولر فان خرج منها امر فخرجت بيت فان كانا سو اوتيت من اثنائها  
 وميراث النساء وقصره لولا ان ابا محبة على اعطاه نصف التقديسين لاستطاع الجمع وقاعة الفتنة مع السائق وهو امره كونه  
 واسطة بين الذكر والافق وغيره ما عرفت من ان ذلك كما يجعل كونه منبذيا على كون الخفى لطيفة الذكر ذلك فيجعل كونه منبذيا على كون  
 الاحتمالين من كونه ذكر واخفى وتاخذ الامرا عاذا المحققين العلمين هذا والكل هو انه ادعى كون الخفى وقا قبل الفرجين احدي  
 الطبيعتين ليست مما جعل له وكثير الا ليراد بالذكر وما عشتا من العاطس سائر القاعات الامن كان له الة الرجولية المعروفة وكثيرا  
 بالافق وما عشتا من سائر القاعات الامن كان له فرج النساء وليس هناك طبيعة غيرهما فبقية اوس قاسا ان يكون كل منهما ما خونا  
 بشرط استقاما لآخر وصفا لآخر ويكون ما خونا لا بشرط فصل الاول كون النسبة بينهما هو من وجه ويكون الخفى مورد  
 الاجتماع كانه الفقيه الجامع للشرائط ولما شوا اذا ساد فاعل جعل واحد ولا معنى لكون الخفى مع احدهما الطبيعتين المقصود  
 ترتيب احكام احدهما على غيره والاخرى بل للانه مع الجمع بين التحكيم فكما ان حكم الفقيه هو المسمى بمران على نحو الاجتماع الا  
 اذا كانا بينهما ما يسمى بالجمع فيجوز انما يحسن التسك الانشاء والقضاء بين الناس بخلافه على ما لو قبل لكم الماشي لا يتكلم الفقيه  
 فيما وضا ان كان للخال لهما ههنا فذلك على نصيب الذكر ونصيب الانثى فيحكم بغيره من ظن الة الرجالة والنسب من وقع التضاد  
 في مثل الحكم في الحقيقة لو كانا بسبعين الثالثة على المرأة وعلى الناقة يكونان متباينين فلا يكون الخفى ومن يحكم شيئا استقاما على هذا  
 تكون الامارات باسرها ظاهرة الى الحاق الحكم بكون الاذنا في الموضوعي اللهم الا ان يقال انهم ارادوا بالخال في كون الخفى احد  
 الطبيعتين لا بطبيعة فاعرف هذا الحق انه ويكون مراد من قال ان الخفى احد الطبيعتين هو ان النسبة بين الكليتين هي عوسر من  
 وان الخفى مورد اجتماعهما لوقت اتفاق الاجتماع بل بتمام الضرورة على ان الوجوه الشخصية لا يجري حكمها من متخالفان فلا شرع في  
 القاسم الملائم والرجح ان ليس في الشرع ان الشخص الواحد يمتنع بهمين مثلا لكن ذلك سلطان ظاهر كلامه فان الظاهر منها  
 هو ان الطبيعتين متباينتان وان الخفى احداهما في الواقع وليس ضدنا للطبيعة الاخرى فانه ثم انما يمتنع من بعض الاخر  
 بين الخفى وبين فاعلم الفرجين يكون الا ان طبيعة ناله لكون الثاني احد الطبيعتين ومدة ما يستند اليه هو لا في الواقع المذكور











# في احكام الجناحة

٣٩

قد ثبتت اسلم الجواز في ثبوت الجواز بان الاستحسان هو عبارة عما يوجب تيقن التواضع على الاستحسان في القرآن من جهة النيات  
 التي قالها في التواضع عن اسلم الجواز وعدم استحقاق تيقن بقوله الجواز الاول لان تلك الاحكام التي اشاد بها هو غير متينة  
 عند الحكم الله بموجب النزاع في الاحكام وقد اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ثم وقد اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 جواز من ولا يصدقان في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 الحر من ولا يصدقان في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 لا قد لا يكون الجواز في ما عدا ذلك لا لا يصدق في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 وقد ثبتت في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 الالفاظ التي قالها في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 استخدام في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 في الجواز من اوله عارضاً في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 اما ان يكون لفظ التوبة الاول لا يصدق في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 فانه لا يكون في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 تذكروا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ولا يصدقان في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 لو اريد جاز من باب جواز الصلوة في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 التوبة كانت الثانية في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 العام من موارد القاعدة العرفية من ان تعدد هذه الحقيقة في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ارادوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 بعضها حتى البطلان اذا نفي بها احداً في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 اسم الصحيح وقد يعلق حكم العرفية في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 الاثبات بجوازها في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 يمكن الاستدلال على الحكم في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ضد هذا منها في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 واستلهم ايضاً في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 الاخرى لا يصدق في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 دون غيرها في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 تعذر في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 لما عدا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 صليح الحكم في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 من ذلك في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ذكرنا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 فانه حصل فيها في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك  
 ولا يصدق في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك اختلفوا في ذلك





## 2.4

3



# في أحكام الجنابة

٢٥

العلم فشان من علم التقوى نظر الى ان علمه لا ينعني بغير العلم ويوجب الاستدلال بالوقوف على نحو كل ما فيه عليه من  
 وتلك كذا فاق الاستدلال في قوله تعالى ان اهل البيت من التقوى محتوياته ليس في الحديث دفعه فذلك علم علمات العادة لا  
 استدلالا فانه في قوله تعالى من مولى الوفاء في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 المذكورين تقدم على ما ذكرنا في قوله تعالى من مولى الوفاء في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 وكل من يترتب عليه وكل مولى الوفاء من مولى الوفاء في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 كما هو الظاهر من التنبيه والوسيلة والخاصة حيث قال في الاول واسم من اسما الله ثم وقال في الثاني ومن كان مولى الوفاء من اسما الله ثم  
 وقال فيما سكر عن الثالث كل ما يترتب على اسم الله ثم ويحمله عبارة للمعنى ونحوها بما على كون الاسماء لا يسهل او يمتنع الحكم بلفظ  
 الجلالة وما يجري مجراه في الاختصاص بالكلية وهو اقرب الى الوسط لان التبادر من اسما لفظا واسم الله في الوفاء الذي هو مستند  
 المسند انما هو الاسماء لا يسهل والخاصة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 من كون الاسماء لا يسهل والخاصة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 وسكره في شرح الكفاية في اعلام في سائر اللغات في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 كما هو الحق في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 كما لا يدرك في صدق اسم الله عليه كونه مشرقا واسم الله المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 التقوى في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 خصوصاً من كون الاسماء لا يسهل والخاصة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 ذلك الحق على قدر يكون الاسماء لا يسهل والخاصة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 التبرك يكون اسماً له في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 لم يفعل وغيره وهل يلحق باسم الله ثم اسم شيئاً في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 المعصوم بكونه الاسم كما رسم النبي او الامام او من اذن من شغل بغيره من سيج من احاد الزعم بسلامة قوله  
 منقول الى الاكثر والى ذلك في الاصل المذكور كما هو ظاهر المصنف وغيره حيث اقره على اسم الله ثم وهو سر به من جهة الاستدلال والتأني  
 وجواب ذلك الجاع الفقيه وغيره من موهبة بانه ترك من دعوى الاجماع في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 فيدل على ما مر من جهة الوفاء المذكورة وبما في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 وبكيفية تسمية اناسا الفاضل قلنا لا نذكر الوفاء على ما مر من جهة الوفاء المذكورة وبما في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 ومن يظن شفا الله فانها من قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 اعلم انه قد خلت عنهم من موضوع المسألة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 سبب في التبرك وتسمية الفاضل قلنا لا نذكر الوفاء على ما مر من جهة الوفاء المذكورة وبما في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 اللب واليك وبما مر في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 في المعنى الثاني وغيره من انه قد خلت عنهم من موضوع المسألة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 بما مر في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 الاجابة في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 لان الفاضل لم يفسر مقصود ما على الجواب في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 لا يثبت اجابة انما في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 حيث انما قد تقدم قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 الا كما رسم الله الذي هو على قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني  
 هو الاول قال الله ثم لا يفر من الفتوة وانتم سكارى لا حين الا كما رسم الله الذي هو على قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني

في قوله تعالى بالحق المفضل للوفاء بالحقين ومن جهة الاستدلال والتأني































## فاحكام غسل الجنابة

٣١٩

ظاهره ان الماء يغسل به الثوب لئلا يفسد الشعر ويدخل في الوضوء فكان اللانم هو الاغتسال على الترتيب وكان الماء يغسل  
 ذلك معقودا ولو لم يكن الماء بالبدن في الوضوء فاذ اسلمها الغسل بقدر طهارة الوضوء ثم القاه ثم الدال المجهز ثم الماء المثلج وهذا  
 قال صاحب الوافي في بيان غرض اسلمها الغسل بقدره لئلا يفسد الشعر ويدخل في الوضوء ثم القاه ثم الدال المجهز ثم الماء المثلج وهذا  
 الرواية من لفظ الغرض وهو الغرض بقدره لئلا يفسد الشعر ويدخل في الوضوء ثم القاه ثم الدال المجهز ثم الماء المثلج وهذا  
 الحديث على هذا الوجه كما لا بأس به بالمقام وانما زاد في لفظ الحديث بين الروايتين سقط عنه وجه الظهور والاستدلال به  
 كون ظاهرا لا وفيه تعيين عمل النعمة في غرضه انما والنبوي المرسل في الدلالة على المشيئة الظاهرة لا في قوله تعالى فكل  
 شعركم حينه ولا تملأ كل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 فهم كونهما هو مقتضى مقتضى وهو انما بالبدن ويمكن حمل الثاني ايضا على الامر بالمقدمة بان يكون المراد باغناء البصر اغناءها من الا  
 الا وساخ والخاصة انما تستمر حيل في موضع الدلالة انما هو في وجه الجنابة في الغسل وان لم يكن ظاهرة كون الباطن في  
 وصول الماء الى البدن فلا بد من اجابة الزعم انما هو في وجه الجنابة في الغسل وان لم يكن ظاهرة كون الباطن في  
 على استحضار الظاهر في لفظه في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 طريق فهم قوله على انما هو في وجه الجنابة في الغسل وان لم يكن ظاهرة كون الباطن في الغسل وان لم يكن ظاهرة كون الباطن في  
 من طريقه الماخذ في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 تتواءمها مع الماهول للقول من هذا الوجه يعلم الجواب ايضا لو سلمنا ان ما تمسك به من الاخبار التي متصادمات لانها  
 متضاربة في ما هو اقوى منها والماخذ من جهة اخرى في ما ذكره في شرح الكفاية بعد الاشارة الى ما اجابنا به فيكون في ذلك الصنيع وان  
 رواه الشيخ في الصدوق في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 ازالة المقتضى لو كان من فاعلم التعيين اذ لا يميز فيه هنا في اسبابه ليعذر ان الغسل القصر فاعلم انما في الجنابة تنقص ما في الجنابة  
 فلا بد من الغسل في بعض من ترك مقدرا وشعره من العشرة استوى وانما في الجنابة تنقص ما في الجنابة فاعلم انما في الجنابة تنقص ما في الجنابة  
 لا تخاف انما في بعض من ترك مقدرا وشعره من العشرة استوى وانما في الجنابة تنقص ما في الجنابة فاعلم انما في الجنابة تنقص ما في الجنابة  
 وعذر انما في بعض من ترك مقدرا وشعره من العشرة استوى وانما في الجنابة تنقص ما في الجنابة فاعلم انما في الجنابة تنقص ما في الجنابة  
 فلا وجه لصرها في ما لا بد من عليه لئلا يشرع في حمله فيكون النقص في الجنابة لا يصلح دليلا على هذا وبقي الكلام في ما اوردوه  
 صاحب حق اول من تمسك في الوضوء على غسل الشعر بان يدخل في غسل العروة فيان من توابع البدن والوجه ان جاد بان في غسل  
 ايضا فنقول ما لا بد من الاشارة بمقتضى الوجهين فنقول ان ما كان من توابع الجسد بحيث يشارك عرقا من الامر فيلحقه غسل  
 فيكون في الوضوء دون غيره ومن هنا قال صاحب الجواهر في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 المتأخرين انما لا يفرق في ذلك بين شعر الرأس والجسد المستطيل وغيره وانما سئل ان لا يغسل من الشعر مطلقا هو لا يغسل  
 من تأخره بالنسبة الى ما جعل منه الامر فيلحقه غسل العروة فيان من توابع البدن والوجه ان جاد بان في غسل  
 معك من ذلك بغير الاحتياط في البدن فاذ كان في غسل العروة فيان من توابع البدن والوجه ان جاد بان في غسل  
 بين المتأخرين لا يصلحون في غسل الشعر لانهم لا يكونون اجزاء عاكسا بلهم من جماعة من المتأخرين كما كانت يدور وكما فعلت للتأخر فيها  
 الا انما لا تشارك في غسل الشعر في غسل الاصل الى الماء الا بتجليد لا تخطو الفجاءة من غسل هذا قاله في جامع المقاصد  
 في شرح مثل الحذرة او قال بتجليد كل غسل الماء الى البدن الا بتجليد لا تخطو الفجاءة من غسل هذا قاله في جامع المقاصد  
 قاله في الحذرة لا خلاف بيننا صاحبنا في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 الحق الادريجي في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 ايضا للماء الا غسل كل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى  
 الجسد من اجزاء النقص في الجماع المذكور في بعض الروايات في استفادته من نحو الكلام في حكمه ونسبته الى الاحباب  
 في كلام سيبويه في قوله تعالى فكل شعرة من غير هذا قاله سيبويه في تفسيره لئلا يكون دليل القصر مقدمه للوصول الى موضع الجنابة فتدبر كما هو مقتضى









انك قد عرفت من كلام التهذيب ان ابن ابي عمير طلق الايدي بالواو وهو بينه ما في وجوه القائلين وادخلوا اليد  
الى الزهر من هذه اليد الترتيبية فخرج وعزل يمينه عن الطهارة عن السطوع في المصطفي بالواو بعد عطف يمين  
بضم هاء اعني الترتيبية فاعلم ما يمكن ان يبين في وجوه تلك التي يجوز ان يكون ما كان من قبل التي اولا حذرنا عن نقل ما نحن  
فيه لئلا يبين من قبل ما نحن فيه من غير وجهه فاعلم ان ما قبل ما كان من قبل التي اولا حذرنا عن نقل ما نحن فيه  
بانه يمكن ان يكون في الترتيب على ذلك فيقول افراد كل من الايدي والايدى الاخوان لم يكن غسل الايدي بعد الايدي بل كان غير ما بينه و  
بين الفكر السابق الاطلاع المتعينة الاضمار والحق عن اختلاف وفيه الغنية وما في التذكرة من انه ذهب لغير علمنا وجميعه وفي  
الاختلاف انه انما انفردت به الامامية القول ويؤيد ذلك في غير موضع من النجاسة وانما يوجب غسل الرأس ابتداء ثم الياسر ثم الياسر في الغسل  
انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
به من غير ما كان في غير موضع من النجاسة انما هو لبيان ان ليس من الغسل من يقول هذا القول وما بينه ولا  
يخفى على المشتبه في الترتيب في ذلك انه قال في الاختلاف انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
حالات انما في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان حالات انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
به القول بان اقل الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
وعند ابن جعفر واحكامه في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
ما تقدم عن المتبرين من قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
من ذلك الحلق من تقدم عليه فيكون انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
ترتيب على ما وقع من جملتهم في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
الحلق من تقدم عليه فيكون انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
القديم وكذا الجائز في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
يصل الماء الى السطح في الجائز في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
او ظهر من قبل الماء الى السطح في الجائز في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
او لا اتفاق من جهة ذلك فيكون انما في الاضمار في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
الضد والظاهر انما هو من قبل الماء في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
غسله في الغسل السابق وان كان في الجائز في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
كل من الاضمار في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
دعوى ابن قهزة في الجائز في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
عن جمل الترتيب من انما في الاضمار في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
شره في غسل الماء في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
وما تقدم من جهة ذلك فيكون انما في الاضمار في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
الماء على وجه البدن في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
لو كانت من اجزاء الفسل لم يكن ذلك في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
بالياسر ثم بالياسر انما في الاضمار في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
مضافا الى الاضمار في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
ولكن كذلك في الايدي في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
بقاعدة الاشتغال في الغسل في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان  
الاشتغال بالصلوة وقدم الغسل باستحقاقه في قوله في الطهارة في عشرة ايام وقد روي عن بعض النجاسة عن مالك مثله في ذلك فيكون هو من غير ما كان ولا يمكن ان يفتي ان





































## في أحكام غيب الجنان

وهذه المسئلة وان كانت مطلقا ذكره الا ان احاطوا بالواقع بحيث تكون مكملة لغيره وقطعة لا ينجح على سكره التفتت  
 من الاحكام المذكورة ان العلة في الامر بالبول هي تقية الخرج لتلاخيح بشفة لك شئ يوجب عادة الفساق لا يميل لاستقبال  
 البول بغير الايلاج يتابع على انزال وجن ان غلب احاطوا بالاحكام المذكورة واما قوله وعي ان يقول في ان الانزال بعد  
 جلاء مات موجبة العلم بمثل الشهوة وقوة المحمدا الذي ونحوها وقص ما ذكره من ان اثار الكلى لا تبقى عليه احكام الاخر لا  
 بوجهي الحكم عليه فلا يكون ما ذكره كليا وهو خلاف ظاهر كلامه بالجملة فان خروج الاكل لا يوجب هذا المقام مطلقا نعم هو من حيث  
 مكملة في ذلك انتهى لول ان الامسك في صورة الفساق المخرج وان كان يتألف من احوال الموضوع ان ان اخلاوا الاحكام  
 في مثل الفساق غايته ما هناك ان العالم به المخرج يعلم حكمه وجودا لموضوع غير مخرج حكم الاستبراء بالبول وانما لا يعرف اليه  
 الاطلاق فيخرج عن مدلول الاحكام واما الفساق فليس في شئ من الوجوه وهذه الفساق ان كانت تضر في حمل الحكم كليا لا  
 انما لا مانع مما ذكره التبرير التهديد من الفرق بين الفساق والفال فالفساق ما ذهب اليه التهديد التامة اهل به بل يصح حكمه استبراء  
 بالبول الى المراتم فيحمل على البول ايضا الام لا قولان وتوقف بعض ما نرى للمحدثين في حكمه عن ظاهر المقصود والنهاية هو  
 الاول قاله التفتت ويوجب لمان فتنة حمل الفصل بالبول فان لم يستر له ليل يكن عليها شئ وقال الشيخ في النهاية فاذا اراد  
 الفصل من الجنابة فليست بغير البول فان قد غلبت يدان لم يات له فليس عليه شئ وكذلك فصل المرأة انتهى ظاهر القول  
 وروى من ما روى هو الثالث قال في ما ذكره عن آفة جدران فصل عن الشيخ في البول تحصيل الحكم بالرجل ما روى وهو ان كان  
 من اسفراج المصنف من بقايا المنة الفكر وهذا المعنى غير محقق في طرف المرأة لان مخرج البول ليس هو مخرج الفم فلو لم يمسك لكان  
 في غاية الحماقة الامور الاستباق لئلا يترك الدليل الكافي هو دليل المد والحاق بالرجل قياس مع الفاضل وان العرض من الاستبراء  
 كما يصح من الاخبار هو عند عادة النساء مودد الاخبار المذكورة انما هو الرسل الحبيصة ان يقين الطهارة لا يرفع بالشك الرسل  
 قد خرج بالوضوء القصص العصرية فبقي لمة الحكم الدليل في فاضله المرأة من البطل المشبه لا يربط على حكمه انتهى قلت هكذا ينبغي  
 بصيرة من الجواب ان اصل الزم من البول في القول في الرسل بل ان الاستبراء ايضا وقتها يجوز ان اصل المرأة في يد غيره يستدل  
 على المسك انما متصفا هو ان توقف فتم المطلوب من فعل الاستبراء بلا حذوكون الاستبراء في تقية وعادة ذكره في هذا الموضع  
 الوجه في ما ذكره العلامة من لو كان اودع عليه فيهم بان وان كان تباير المخرجين سلم الا انه يمكن ان يصير البول بعد مخرج الفم  
 فيخرج من انما لماله الرسل ايضا لكن لان مخرج من غير مخرج ولد الا انما استدلوا برأس مخرج المرأة وانت خبير بان امثال هذا القول  
 مما لا يفيان يطرأ في الكتب لا يقبل بل كلامه في خصوص امثال المذكور في موضوع الفرق بين مخرج البول والمرأة لا يمتنع ان مخرج  
 الرسل في نفس الذكر يخرج الجمع مخرج واحد بخلاف مخرج المرأة فانها مخرجان الا انه قد اخرج في حكمه هنا يصير البول عند مخرج  
 التي كان ادعاء المودد مكملا للمخرج في الجنابة حتى لا يستبراء عنها بصيغة سليمان بن خالد من انها لا تستبراء لنسل مكملا لان ما  
 يخرج منها انما هو ماء الرجل قاله من منع الاصل يعلم ان الاستبراء عليها كما هو المشهور بين الاستبراء انتهى جاب من ذلك كله ان لا يجري  
 على البطل الشبهة الخارج من مسك الذي لا يحكم عليها باعادة الفصل عند خروجه الثالث في المختار في المسئلة في الجواهر اما المصنف  
 الشك فلا يجد ما ذكره الرسل والاستبراء بالبطل حيث يحصل لانزاله من الذكر مع حصول الجنابة بذلك على ما قلنا ونظر في حال  
 ومن السائل فيما قدمه العلم في الرسل لفتا الزوال لقوم غير العلماء فان الظاهر عند ربنا ان حكم على بطله كمن ثبت الاستبراء  
 بالشبهة التي انتهى قد عرفت فانما تذكر ان الاستبراء بالجملة لا يوجب اعادة الفصل انما يحكم باستبراء البول في وقتها  
 الاستبراء بالبول من البول لا يوجب في ذلك التمسك بقوله الاستبراء بالبول وان كان سبق الجنابة قبل الاستبراء لم يلزم  
 لا يوجب قولان من الشيخ في الاستبراء المسيرة الى القول واذا قلنا في هذه وفي الفساق وان حرة في البول والشهوة هو الثالث  
 يمكن من المذاكر الماشقة في شئ الرسل في الشيخ من استناده الاستبراء لفظ التوجه في موضع فيما هو اعلم من الواجب المنسوب  
 واجبه بانها استعمل التوجه في التبرير غير متعارف وطاعة كان في ذلك الواضع حريز ولا يفرق بينهما ونحن نقول بعدا في بعض  
 عن الجواب لا يلازم من الناشئة المذكورة قاتلة القول لا يجوز ان عبادته الاخرين سبحانه في مقامه الغيبة انما البول لا يوجب استبراء  
 من وجه صراحتهم في غير ما في هذه البداية فيما ذهبوا بالتوجه في شئ من الاحكام المذكورة لا يستحق في قوله الواسع





# في كيفية الاستنباط

٢٢٢

بن محمد عن الشافعي قال الرجل يولد في بيت من بيوت بني كنانة فإلا قال إذا بال غير ما يورث القصد والاكتمال ثلث مرات وعجز ما بينهما  
استغنى فان سال حتى يبلغ التوفيق فلا يزال لما نزل المستدل الا ان كان منها لو كان ظاهرا من جهلان على ذلك لما يظن اهل الاحسان  
الاول ليس استدل به على ذلك التوفيق وعجز من على العلم بل الظاهر ان الاستصحاب في القصد والاكتمال ثلث مرات وعجز ما بينهما  
على نظر التبادر فلهذا يقال في ما ذكرناه من الاستصحاب في القصد والاكتمال ثلث مرات وعجز ما بينهما  
حفظ الظاهرة والتفاد في ذلك التوفيق والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
قلت هذا تخصيص وايز عبد الملك بالزعم فيها الا انه قد وجد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
او يحكي في قول الشيخ ان لا يمكن ان يكون من الرجل يولد في بيت من بيوت بني كنانة فإلا قال إذا بال غير ما يورث القصد والاكتمال ثلث مرات وعجز ما بينهما  
على الزيادة المتضمنة للحكاية في التوفيق من الزوايا الا ان يحكي في ذلك تبادل في غير الظاهر فلهذا يقال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
فوق ما يجاء به بالاستصحاب الا ان كان التوفيق في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
كلما انما هو البعث من استنباط التوفيق في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
انما الاستنباط في الرجل يولد في بيت من بيوت بني كنانة فإلا قال إذا بال غير ما يورث القصد والاكتمال ثلث مرات وعجز ما بينهما  
سواء ومورد الاستنباط في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
المرأة تفضل في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
ينبغي القطع بعكس بيان حكم السبل الشير والشيخ اليها كان في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
وهو جدير في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
يحيى في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
الا والاشرف فيكون مروي عنه الشافعي عجز مروي في عبارة الملازمة الحكيمة عن المسمى حيث قال ان يسمع بيده من عنقه القصد  
اهل القصد في جميع القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
يقر في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
مع من عند القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
مبها وان قولك ثلث مرات في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
ثلاث مرات في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
كيفية ان يسمع باصبع من عند مخرج اليد للاسفل القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
الزمن في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
انما في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
ثلاثة وضربا في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
قد تضمنت قاعدة التوفيق كما هو مقتضى القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
والقواعد اعدل من التوفيق في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
عشرة افعال فان قال فيها مع من القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
كيفية لامة واحدة فانما استنبط الى القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
جميع من القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
والجميع من اسفل القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
الاستنباط في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
هو التوفيق في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد  
ممن انما انما يضع مخرج القصد في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد والاكتمال في القصد

في القصد



# فلا يستبرأ

هذا هو الاستبرأ

على الذي علاه عن المرجع وما على الثاني فلا وقت للقول بتمامه على ذلك ولا وقع قوله في المحذور الذي يقول بصير اصل كرم الطرف  
 تلك حصة اوقية بقوله بها وبغير طرف والظاهر ان التفرقة واحدة بقية يد حصة وانما القائل فلان قوله كان النبي اذا بان ذلك  
 تلك حصة اوقية خاصة لم يكتف بقوله بها من الاقران بنزول من الذكر على وقد ثبت في الحديث ما اتفك فان روايت النوار وطلحة  
 من حصة منى السلف من طرف الذكر فبعدتها بها ولكنها مفيدة من حيزين مبدع وضع اليد لا يشترط فبعدت المحذور بذلك  
 الحظا في روايت عبد الملك وعلى هذا في غير النسخة تلك حصة من المقتدة لا طرف الذكر من الطرف فاشتت قلت هذه التفسيرات  
 على نهجها لا منزهة في التكرار في المقتدة لا يمتثل للمع من المقتدة لا طرف الذكر بحسب ملا حظا التورع عن تحمل اليد  
 بفضل عصر المحذور عاقلها وار شئت قلت انما لم يرد في قوله اي وهو مطلق شاق على الوضوح عند الطرف المذكور انما وان  
 ينطبق على شيء من الاقوال ولا يرد في الاخرى للاجماع المركب كما اورد في الجواهر على من قال بالغير بين مؤخرتها فان لا يقع  
 فثبت لا في الاخرى مع انحراف الاجماع الذي كما اورد في الجواهر على من قال بالغير بين مؤخرتها وان لا يقع فثبت لا  
 قول على ما عرفت من قولها كاد لا يحيط بانطاق الحصر بالاحصاء كيف يتحقق الاجماع المركب وبذلك كما ظهر سقوط ما ذكره  
 من الحكم من الاخبار بان مذهبنا حاطب العلم والاطمين ابرزنا المخرج من المقتدة لا داس لذكر من اجزاء البول فبين وبينه  
 وعلمنا من عرفت في العدد ثلاثة ونقصه سقوط ما احتل به من المجمع بينهما بان المحذور هو الاستبراء بحسب ما ينطبق  
 من اجزاء البول فذلك قابل للثبوت والتقصه وبها وبغيره المقتدة وضعها وسقوط ما ذكره من مخرج من المجمع بالغيرية منه ام  
 تلك الروايات وقبح التوطئة مع احتجاب الاخبار والاطلاق والتفصيل لا وجه لغير تفصيل المطلق بالمقتدة مضافا لما اورد على ذلك  
 من انه لا شاهد بل ظاهر الاخبار يقضي بطلان كيد لا يظهرها حصولها لا كفا بالغير لا اعتناء بالبلل المشتهر وحاصل  
 طينها بين الطرفين الا مضافا انه لا يحصل العلم مع قيام احتمال ان يكون هذه الكيفية مدبرة في قطع ديرة البول وراثة المخرج  
 وعلى الثاني من انه لا يحصل له وارثا في حصوله الا لا يعلم مقدار ضعف المقتدة وقوتها على وجه ينطبق على شيء فانه لا انذار  
 فيها الا في الاول لا في الثاني ان يكون الاستبراء بالغير لا يمتثل للمع كرم بحسب ما عرفت في ذلك كانت بمثابة المقتدة  
 طحا في روايتهم فلا بد من ان لا يمتثل للمع كرم بحسب ما عرفت في ذلك كانت بمثابة المقتدة ان الظاهر في تحقق الاستبراء  
 الاستبراء ما وقع في غير الصبابة من مع ما بين المقتدة ولا في غير الوضوح كذا في موضع الحديث والاهام في الثالث الوضوح لا بد  
 والاطلاق الا في الثالثة على ما علم في غيرها وما في الروايات انها لو كانت في حصول الاستبراء لم تكن قطعية خصوصية  
 لذلك التالف انه زاد صحتها في الاستبراء النسخة فثابت لا دليل على ذلك في الروايات انما قال في الروايات بعد فعل الخلاف في وجوب الاستبراء واستبراء  
 الا انما ان لم يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 خلاف بينهم انه لا يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 الاستبراء القول بغير الاستبراء بل الاستبراء وهو شاذ ضعيف يظهر من بعضهم دعوى الاجماع على خلاف ويدل على ذلك  
 التكرار كدليل على غيرية وقوع الامر فيها الا استثناء منه وغير ذلك مما يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 ذلك من بعض الاحتجابات وطرح او قولها من ان ذكر المقتدة في التكرار انما يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 بل لا بد ان يكون ظاهر الاستبراء في حقيقة جيل وذا في رواية الصريح المتقدمة والمهم منها رواية الصريح المتقدمة في الاستبراء  
 انما ذكر في الجواهر من بعض روايتهم انما يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 يظهر من غير ذلك حصول القطع بذلك والافاضة لا بد ان يكون المقتدة في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 في قطع ديرة البول انها صغيرة الساج الظاهر عدم سقوط الاستبراء بقطع الذكر او شيء من ربيعي وظاهر الباطل فاذا قطع من  
 اسلخه في غير ذلك ما بين المقتدة ولا في غير ذلك واذا اعتقلت المحذور بغير الوضوح المذكورة مضافا الى عصر القصة بل في طرف الثاني  
 انه لا يشترط في الاستبراء المباشرة فيجوز التوكيل والبرع به ويرتب عليه الاثر التاسع انه هل يدرك الحكم في الاستبراء ولا يشترط عند  
 من خرج من البول بحيث لا يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم  
 بر البرع في ذلك ولا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم في كيد وضوحه فلا فواجبه الا إعادة بالخلاف بينهم وان كان فعل الاستبراء في رواية يمتثل للمع كرم



# فحكمة البلاء للشيخ

٣٣٧

والجواب انه من جهة معنى إعادة الوضوء انتهى ما في الفكر وهو ان يقال في هذا الاشارة الى ان العباد وانما خبيران ما فعلوا فزف عليه  
في فحوى من كذا كذا واولا ولا استلالا بل بالوجه وبوجه الاستسناد وكذا ما في المتن هو انما قالوا في هذا ما فعلوا فزف عليه  
المتن هو انما قالوا في هذا ما فعلوا فزف عليه  
سما عتد قال سئل عن الرجل ينجس ثم يمسح بغير ماء فيقول اني قد غسلت قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
يغسل غسله ولكن يتوضأ ولو ينجس قال في الوسائل مكره هذا الخبر ورواه الكليني عن ابن ابي عمير عن الحسن بن سعيد عن زرارة عن ابي بصير  
بن خالد عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل نجا فغسل قبل ان يتوضأ فخرج منه شيء قال يغسل غسله فقلت قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
الغسل قال لا يغسل فقلت قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
القول لكن مع عدم الاستسناد بالاجتهاد وحكمه لا يغير عليه إعادة الوضوء والغسل ما عدا ذلك وجوب إعادة الغسل فلا خلاف فيه  
ولا اشكال ويدل عليه الاشكال الاتباع بمتن الفصل والمفعول الا انما المتقدمة الدالة على وجوب إعادة الغسل اذا كان قد قال  
يغسل غسله الا انزال وانما يجوز الوضوء فهو لا يتوكل على احدا بل يغسل غسله على كل حال مع بعضه بظاهر ما عن زرارة عن ابي بصير  
سئل استسناد الا انما يتوكل على بعضه بظاهر ما عن زرارة عن ابي بصير  
هو الاول ويدل عليه من الاخبار المتقدمة صحيحه الصحيح في مسلم وموثقة من غيرهما فاما ما في رواية زرارة عن ابي بصير  
صحتها ما عدا الله فيقول في رجل نجا فغسل قبل ان يتوضأ فخرج منه شيء قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
قبل الاستسناد فيقول بالبول لا يمكن لو قيل ولا استسناد من البول ولا من المني وهذا هو الذي مر في غير هذا  
الاعادة بل هو المعروف بغيره بل في رواية الجعلي الدالة على وجوب إعادة الغسل ما عدا ذلك وجوب إعادة الغسل اذا كان قد قال  
لوضوء وترك الغسل قال سئل عن رجل نجا فغسل قبل ان يتوضأ فخرج منه شيء قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
يكن بالغا فلو نجا ولا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
استظهر بعضهم هذا القول من المتن وهو خطأ الا انه انما مر على غيره حكاه الحديث الاخر فيذكر الحديث وجوب إعادة الغسل بعد  
البول وجوب إعادة الغسل ان لم يغسل على حق الحق الا بوجوبه والحق الكاشف في البول ما في الغسل ولا يخفى ان ما ذكره من  
الرواية لا يرد على ما تقدم من الاخبار البتة المتقدمة بالفتوى مضافا الى ما اورد على الرواية بان ذلك البول لو كان من الحيض لا يمكن  
وجوب الوضوء ايضا فالتعليق على الحكم على هذا لا يمكن وتنفق مقابل الاخبار المذكورة طائفتان من الاخبار واحدة منها ما هو  
عكسها فيقول في حق البول خصوصها وفي رواية الاول رواية جليل قال سئل عن رجل نجا فغسل قبل ان يتوضأ فخرج منه شيء قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
فيكون ان يبول حتى يغسل ثم يري بعد الغسل شيئا لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
قوله حضرت بجمل الخطاب بسأل ان الماد من الرجل هو الشاغل فسل على هذا الوجه جماعة من علماء ذلك السامع فيقول  
نتيبه انه على انه لا ينبغي ان يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
والفضل لما كان لا يرد الا يدل على انما لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
غيره وان احتمال الاحتياط الا ان احتمال تصرفها بنفسها قائم فيمن ان العجز تقصرت من المني نفسها فلو ريقها شيئا فلا يدل على  
الاختياط ولو دل على التقدير الاول لم يرفع لاحتمال الثاني ويجعل الاستفاضة من الكلام وكون هذا من خبر اخر فادع غير ويمكن  
ان يقال ان احتمال كون الفاعل محبا ان لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
ويكون محبا ان لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
اغسل قبل ان يبول فكيف ان الغسل قبل البول الا ان يكون ناسبا فلا يبعد منه الغسل وانما يتوقف على وجوب الغسل مطلقا وهي  
رواية عن عبد الله بن هلال قال سئل عن رجل نجا فغسل قبل ان يتوضأ فخرج منه شيء قال لا يغسل الا بالماء الا ان كان في يده ماء فغسل به  
شي عليل في ذلك ما وضع الله عز وجل في دينه من الحكم عن الصادق عن الرجل اجنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم روي عن ابي عبد الله  
الغسل لمن لا يملكه روي عن الصادق عن الرجل اجنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم روي عن ابي عبد الله  
الغسل ورواية الاول اورد مصنفنا احمد بن هلال المذكور في دليله على العمل الاول وروى عن العمل الاخر مستندا واهم من عليه

حكمة







# كتاب الطهارة

ما هو طريق الاستحسان من التزامهم به وبقائهم على ما هم عليه من الايمان به الصميم نظر الى اطلاق العنايتها الشاملة وهذا هو الامر  
لان التلازم الظاهري لا يبعد عنها الايضاح اعني في مقتضى ذلك ان تلك الاضاحا وافادت ان الشارع جعل البلل الخارج فدا  
البلل كبدلية بغيره فكيف فالاصل غير كونه متبعا له بل هو من جنس واحد ان يكون ذلك البلل مجهولاً من جميع الجهات  
او بعضها كما ان فيه ثمان اقسام اولها ان الشارع اجري على البلل الخارج كيد البلل وقبل الاستبراء منه كيد البول لان ما قبله من غير  
الحاصل ان ما لا يورثه من كونه متبعا او بولاً اما ان يكون خارجاً قبل الاستبراء او بعده فان كان الاول حكم بالبراءة ووجب الفصل  
خاصة وان كان الثاني وجب الوضوء بخصوصه ووجهه ان يجعل حكم التزاحم بالبراءة فيما اذا امر بالبراءة من كونه متبعا او بولاً دليلاً على ان  
المستحاض من البلل الخارج قبل الاستبراء هو ان مطلق المجهول يجري عليه حكم البلل وليس ينبغي ان الاطلاق في العنايتها كما كانت  
في الاثر على ان كفايتها مع عدم سلاحيته مثلاً في كونه من غير تميز على كل المراتب باللفظ الخاص ان المستحاض من لغز الاعداء  
في الاثر والمقتضى من تعاقب تلك الاقسام الفصل البلل الخارج كيد البول بقوله لان البول المذيع شيئاً محيية عند من لم يملكه  
ذكرها هو ان الفصل العادى على ما يجرى عليه حكم من الاجتزاء به عن الوضوء وغيره فيقع به الحدث الاسفل المقتضى من الفصل  
وهذا هو الذي يجب الاشارة به ولو احاط بعض الفصل والفرقة الفصل والوضوء كان اوله التاخر من قوله المستند  
ان وجوب الفصل والوضوء إنما هو اذا كان نفس البلل الخارج مستتباً اما لو علم انه ليس بمتيقن وان لم يمسح بوجوه شتى ان ذلك مستحب  
سبب من الاجزاء المقتضى من احكامها فلا يبرهن ما عدا خروج وجوب الفصل والوضوء في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
بما عدا من غير مقتضى نهاية الحكم بما احتسبنا حكمه وجوب الفصل والوضوء في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
بل لا إعادة لان الظاهر ان من بقاها مني التبريل يخرج في المستند وجوب الفصل والوضوء في بعض الصور بخصوص التبريل مثلاً  
في التبريل من غير محيية سليمان ومنقول لا يجب الفصل عليها وان علمت ان الخارج متى وجد احتمال كونه من التبريل انتهى لا ينبغي  
عليه ان يخرج في جرحه مني بل هو من غير محيية منها في التبريل مرة قاله في لاهل ما يخرج من المرة انما هو ما اخرج في مقتضى  
اول ما يخرج منها ما هو اسفل ولا يرد قوله كيد احتمال كونه من التبريل يمكن ان يثبت بان حكم الشارع بالخارج في التبريل كما كان بينا  
على انما هو من غير محيية من اذا التبريل كان في المرة عكس ذلك بخلاف الخارج ليس ما تأخره وانما هو ما اخرج في التبريل يخرج الصحيح  
الا عكس ما اشرير الى انما يكون في الخارج خروج ما تأخره في التبريل يخرج حكمه بالخارج في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
الصلوات بتعليق بان الظاهر ان من بقاها مني التبريل وعلى هذا فاذا علمت ان الخارج ماؤها ولو لم يمسح بوجوه شتى ان ذلك مستحب  
الفصل اذا التبريل في ذلك يخرج عليها الفصل في قوله اذا غسل بعض اعضائه ثم حدث خيل من الفصل من راس خيل فيفسر على  
انما هو الفصل في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج ما تأخره في التبريل يخرج حكمه بالخارج في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
في هذا من حيث قال فان احدث حدثاً من بول وغائط او وجع فسد ما غسلت راسك من قبل ان فصل جسدك فاعاد الفصل من ذلك  
للانزاع وحكمه الصلوة عينيها والفقير من راسه الى راسه في حال الشفط والذاتية وان احدث وجعاً في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
وهذا هو الذي اثنى به في كونه نهاية الحكم بما احتسبنا حكمه وجوب الفصل والوضوء في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
استحقاق الحدث فانها قاعدة الاشغال مع وقفية العبادة فانها ملزمة بالحكم المذكور في نهاية الحكم بما احتسبنا حكمه بالخارج في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
بطلان حكم الاستبراء في حقها صلواته فلا بد من تحديد طهارة لها وهو ان جنباً لا يرتفع الا بكامل الفصل فيفقط اعتباراً  
الوضوء بانها هي عبارة اخرى عما استدل به عليه من ان الحدث الاسفل فاضطرر للحكاه في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
المقتضى لا يخلو ما اشرير الى انما يكون في الخارج خروج ما تأخره في التبريل يخرج حكمه بالخارج في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
بالبدية والصحيح من غسل الجنابة ما يرتفع منه جميع الاضاح خاصة ان الحدث المقتضى لا يدرى ان يمسح بوجوه شتى ان ذلك مستحب  
مشق فاعاد غسل الجنابة فيعين ان يكون هو الفصل لادائها ما حكمه في قوله فاعاد الوضوء في كذا جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج  
قال لا بأس بجعل غسل ذلك وفرضه واصله في ذلك الوقت الصلوة ثم فصل جسدك اذا دوت هذه في ذلك  
حدثاً من بول وغائط او وجع فسد ما غسلت راسك من قبل ان فصل جسدك فاعاد الفصل من اوله انتهى وهذا هو القواعد فيها

هذا هو الذي اثنى به في كونه نهاية الحكم بما احتسبنا حكمه وجوب الفصل والوضوء في جرحه مني بالاصل المتأخر ان يخرج

جسدك











والحمد لله  
 على ما لا يحصى  
 من افعاله

بسم الله الرحمن الرحيم

دايم جلاله وكنائه راجع

الاخلا باكمال حسن حتى ههنا بطون كثيرة يطول

نظري مجرد بغير علمنا اعلوا وفيها كرامات الله

امثالهم في استحقاق وانما افاضت بحسن جودها مناسبتنا

من طاعتها العلماء العظام وقد افاضت لكرامتها افاضات

حسن نحياسم الله تعالى وجنا سلاله الاطهار من الافاضل والمصلين

والشعائر والسنن والاعمال والامور العظيمة التي لا تحصى في كتابها

مجدا بلوغ في موهوبه من ذنوبنا وبقدرها من كبريائها في خلقها

الطاعة والابواب والاطهار من جلالها والاشهر في الدنيا والاشهر في الآخرة

الماضي في الطاعة والماضي في الدنيا والماضي في الآخرة

افاضت علينا الطاعة طوعا على الرضا فاقبلها طوعا طاعة اعلوا وطلافة

كروا القلوب لا حركتكم مامونكم علماء طاعة كذا ايتروا حياء

تجيبون طاعة بانفسكم لا ترونها تيسر فلو ففشون بقل الغاض

احلوا فترها كذا الان اناسا في انفسهم في انفسهم في انفسهم

في كذا الساطع من نور خلائقهم في كذا الساطع من نور خلائقهم

علاء الهما طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة

اسماء من نور خلائقهم في كذا الساطع من نور خلائقهم

في كذا الساطع من نور خلائقهم في كذا الساطع من نور خلائقهم

في كذا الساطع من نور خلائقهم في كذا الساطع من نور خلائقهم







